

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة فرحات عباس سطيف-1-  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية  
تخصص: مالية بنوك وتأمينات

تحت عنوان:

أثر مخاطر السوق على الأداء المالي للمصارف الإسلامية وآليات إدارتها وفق معايير  
مجلس الخدمات المالية الإسلامية ولجنة بازل  
-دراسة قياسية 2008-2018-

الأستاذ المشرف:  
يوسفي إمان

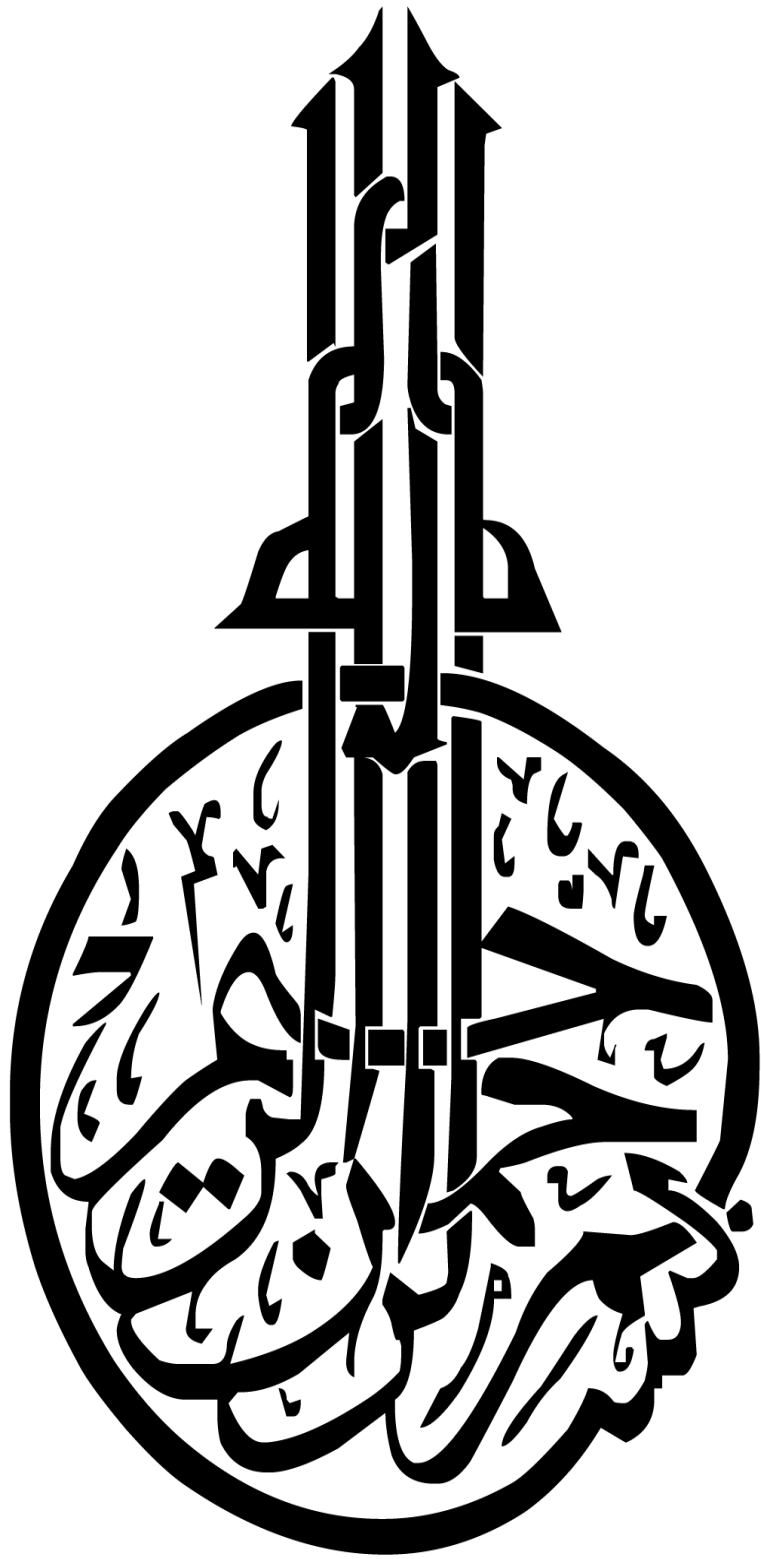
من إعداد الطالبة:  
جرودي رندة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
فيصل شياد	محاضر -أ-	جامعة سطيف-1-	رئيسا
إمان يوسفي	محاضر -أ-	جامعة سطيف-1-	مشرفا ومقررا
مليكة بن علقمة	محاضر -أ-	جامعة سطيف-1-	مناقشا
الغالي بن براهيم	محاضر -أ-	جامعة بسكرة	مناقشا
عبد الناصر براني	محاضر -أ-	جامعة الأمير-قسنطينة-	مناقشا

السنة الجامعية:

2020/2019





آیتہ الکرسی بی سورۃ البقرہ آیت ۲۰۰

شكر واهداء

## الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة، والذي كان رحمه الله مصدر إلهامي والذي علمني الصبر  
والمثابرة والعمل بجد وإخلاص، غفر الله لك يا والدي الغالي وتجاوز عنك، وتغمذك  
بواسع رحمته وجزاك الله عني خير الجزاء.  
إلى من كان دعائها سر نجاحي، وحنانها بلسم جراحي، إلى نبع الحنان ورمز العطاء،  
أمي الغالية حفظها الله.

إلى زوجي الذي ساندي طيلة فترة تحضير هذه الأطروحة.

إلى نور حياتي ابنتي مريم.

إلى إخوتي... إلى كل أفراد عائلتي.

إلى كل صديقاتي.

إلى أساتذتي الأفاضل.

إلى كل من سانديني.

رندة

## شكر وتقدير

لك الحمد ربنا يا من مننت علينا بنعمة العلم ويسرت لنا سُبُلَه ويسرت لنا من يُعيننا على تحصيله وعلمتنا ما لم نكن نعلم...

ثم الصلاة والسلام على خير المعلمين سيد الخلق أجمعين...

أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الخالص والاحترام الفائق، وأخص بالذكر:

- الأستاذة المشرفة **يوسفى إيمان** التي كانت لي خير مشرفة ومُعيّنة والتي لم تتوان في تقديم نصائحها وإرشاداتها القيمة، وتفضلت بالإشراف المتواصل على هذا العمل ومتابعته طيلة مدة إنجازه.

- الأستاذ الدكتور **صالح صالحى** الذي تابع العمل من بدايته وعلى نصائحه القيمة.

كما أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى:

الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة وإبداء ملاحظاتهم القيمة وتوجيهاتهم السديدة، فجزاهم الله أحسن الجزاء.

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في سبيل نجاح هذا العمل.

وصل اللهم على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً.

الباحثة

# الملخصات

## ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مخاطر السوق وأثرها على الأداء المالي للبنوك الإسلامية إضافة إلى تحديد آليات إدارتها وفق معايير بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، حيث تناولت هذه الدراسة التعريف للبنوك الإسلامية والتعرف على المخاطر التي تهددها عامة والمخاطر السوقية خاصة، كما تناولت الدراسة آليات وأساليب إدارة مخاطر السوق وذلك بتطبيق معايير بازل ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية بالإضافة إلى التعريف بالأداء المالي وأهميته بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال الوقوف على أهم مؤشراتته.

لتحديد أثر المخاطر السوقية والمتمثلة في أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار الإجارة وأسعار المراجعة ومعدل التضخم و معدل الناتج المحلي الاجمالي على الأداء المالي، أين تم الاعتماد على مؤشرين أساسين وهما معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من عشرة مصارف إسلامية لحمس دول عربية (السعودية والكويت وقطر والبحرين والأردن) مصرفين من كل دولة وذلك باستخدام البيانات المالية السنوية للفترة ما بين (2008-2018) واستخدام برنامج (Eviews) والاعتماد على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد للبيانات المقطعية (Data Panel) قبل الشروع في التحليل قامت الباحثة بإجراء اختبار الاستقرار حيث تبين أن جل متغيرات الدراسة مستقرة عند المستوى وبعد تطبيق اختبار هوسمان تبين أن أفضل نموذج للتحليل هو نموذج التأثير الثابت.

في الأخير أظهرت نتائج الدراسة أن:

- المخاطر السوقية المتمثلة بالتضخم وكذا أسعار السلع الممثلة بسعر المراجعة وسعر الإجارة تؤثر على الأداء المالي للبنوك الإسلامية؛
- وأما المخاطر السوقية المتمثلة بأسعار الصرف و الناتج المحلي الإجمالي (PIB) تؤثر على الأداء المالي عند قياسها بمعدل العائد على حقوق الملكية ولا تؤثر عند قياسها بمعدل العائد على الأصول؛
- وأن المخاطر السوقية المتمثلة بأسعار الفائدة لا تؤثر على الأداء المالي لبنوك الدراسة؛
- تعتمد بنوك الدراسة على جملة من الأساليب والطرق لقياس وإدارة مخاطر السوق حسب مقررات بازل ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية؛
- كما تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات لغرض تجاوز مخاطر السوق وتحسين الأداء المالي للبنوك الإسلامية، أهمها:
- ضرورة تفعيل كافة أساليب التمويل الإسلامي وعدم تركيز معظم تمويلاتها في صيغة المراجعة فقط، فرغم تدني المخاطر بالتمويل المراجعة إلا أن العائد الذي يمكن للبنك تحقيقه عند التمويل بصيغ المشاركة يكون أكبر مما يعزز من أدائها المالي والحفاظة على مركزها المالي؛
- ضرورة تخفيض تكلفة الإجارة لرفع مستوى الأداء المالي لبنوك الدراسة؛
- العمل على تطوير وبناء نماذج إحصائية لإدارة مخاطر السوق بما يتوافق مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية؛

**الكلمات المفتاحية:** البنوك الإسلامية، المخاطر السوقية، الأداء المالي، إدارة المخاطر، معايير بازل، مجلس الخدمات المالية

الإسلامية، بيانات البانل (Data Panel)



## **Abstract**

This study aims to identify the market risks and their impact on the financial performance of Islamic banks, in addition to identifying their management mechanisms in accordance with the Basel and Islamic Financial Services Council standards, where this study dealt with the Islamic banks' definition and identify the risks that threaten them in general and market risks in particular, the study also addressed mechanisms and methods of risk management The market by implementing Basel and Islamic Financial Services Council standards in addition to defining financial performance and its importance for Islamic banks by identifying the most important indicators.

To determine the impact of the market risks represented by exchange rates, interest rates, Ijara prices, Murabaha prices, inflation rate and gross domestic product rate on financial performance, where two main indicators were adopted, namely the rate of return on assets ROA and the rate of return on equity ROE, using a sample of ten Islamic banks operating in five Arab countries which are: Saudi Arabia, Kuwait, Qatar, Bahrain and Jordan) by taking two banks from each country using the annual financial data for the period between (2008-2018) moreover, the (Eviews) software is used to analyze the data, the multiple linear regression method for panel data is used.

Before starting the analysis, the researcher performed the stationarity test, where it was found that most of the study variables are stationary (absence of the unit root) at level, and after applying the Hausmann test, it was found that the best model of analysis is the fixed effect model.

Finally, the results of the study showed that:

- Market risks represented by inflation, as well as the prices of commodities represented in the Murabahah and Ijara prices and affect the financial performance of Islamic banks;
- Market risks represented by exchange rates and gross domestic product (GDP) affect financial performance when this later is measured by the rate of return on equity and do not affect it when it is measured by the rate of return on assets;
- The market risks represented by interest rates do not affect the financial performance of the studied banks;

The Islamic banks use the methods of market risk management presented by Basel committee and the standards of the Islamic Financial Services Council.

A set of conclusions and recommendations were also reached for the purpose of overcoming market risks and improving the performance of Islamic banks as follows:

\_Islamic banks should use all the islamic modes of and do not concentrate most of its financing in the Murabaha, despite the low risk in Murabaha financing, the return that the bank can achieve when financing the participation forms is greater than the profit generated by muraabaha contracts hence it enhances its financial performance and maintains its financial position;

- The need to reduce the cost of Ijarah in order to raise the level of financial performance of the Islamic banks.

-The need to develop some statistical models for managing market risks in line with the nature of Islamic banks' work.

**Key words:** Islamic banks; market risks; financial performance; risk management; Basel standards; Islamic Financial Services Council; panel data .

# فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
	البسمة
	الآية
	الإهداء
	شكر وتقدير
	ملخص باللغة العربية
	ملخص باللغة الإنجليزية
I	فهرس المحتويات-
v	قائمة الجداول
viii	قائمة الأشكال
(أ- ع)	المقدمة العامة
أ	تمهيد
ب	إشكالية البحث
ج	فرضيات البحث
هـ	أهمية البحث
هـ	أهداف البحث
و	أسباب اختيار الموضوع
و	منهج البحث
ز	الدراسات السابقة
س	هيكل الدراسة
ع	صعوبات البحث
54-01	الفصل الأول: طبيعة إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية
02	تمهيد
03	المبحث الأول: عموميات حول المصارف الإسلامية
03	المطلب الأول: تعريف المصارف الإسلامية
05	المطلب الثاني: نشأة وتطور المصارف الإسلامية

08	المطلب الثالث: الضوابط الأساسية التي تحكم عمل المصارف الإسلامية
10	المطلب الرابع: مصادر واستخدامات المصارف الإسلامية
19	المبحث الثاني : طبيعة المخاطر في المصارف الإسلامية
19	المطلب الأول: المخاطر في الأدبيات المالية
26	المطلب الثاني: أنواع المخاطر في المصارف الإسلامية
39	المطلب الثالث: أسباب ارتفاع المخاطر في المصارف الإسلامية وآثارها العامة
42	المبحث الثالث: إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية
42	المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر
45	المطلب الثاني: اجراءات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية
46	المطلب الثالث: أسس إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية
48	المطلب الرابع: أساليب إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية
54	خلاصة الفصل
133-55	الفصل الثاني: تطبيقات المصارف الإسلامية لمعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ومعايير بازل لإدارة مخاطر السوق
56	تمهيد
57	المبحث الأول: الطبيعة المميزة لمخاطر السوق في المصارف الإسلامية
57	المطلب الأول: تعريف مخاطر السوق
58	المطلب الثاني: مكونات مخاطر السوق
64	المطلب الثالث: مخاطر السوق في صيغ التمويل الإسلامي
66	المطلب الرابع: اساليب التخفيف من مخاطر السوق في المصارف الاسلامية
69	المبحث الثاني: واقع تطبيق المصارف الإسلامية لمعايير بازل ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية
69	المطلب الأول: تطبيق المصارف الإسلامية لاتفاقية بازل 1
80	المطلب الثاني: تطبيق المصارف الإسلامية لاتفاقية بازل 2
92	المطلب الثالث: تطبيق المصارف الإسلامية لاتفاقية بازل 3
101	المطلب الرابع: محاولات تطويع اتفاقيات بازل مع أعمال المصارف الإسلامية

106	المبحث الثالث: إدارة مخاطر السوق في المصارف الإسلامية وفق معايير بازل 2
106	المطلب الأول: مبادئ متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال وفق بازل 2 لمقابلة مخاطر السوق
108	المطلب الثاني: الأساليب الحديثة لقياس مخاطر السوق وفق بازل 2
110	المبحث الرابع: إدارة مخاطر السوق وفق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية
110	المطلب الأول: آلية حساب كفاية رأس المال لمقابلة مخاطر السوق في صيغ الهامش للمعلوم
114	المطلب الثاني: آلية حساب مخاطر السوق المترتبة على الاحتفاظ بصكوك على شكل استثمارات في السجل المصرفي
115	المطلب الثالث: المبادئ الإرشادية المتعلقة بإدارة مخاطر السوق في البنوك الإسلامية حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية
117	المطلب الرابع: طرق وتقنيات إدارة مخاطر السوق حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية
133	خلاصة الفصل
187-134	<b>الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية</b>
135	تمهيد
136	المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية
136	المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي وأركانه
141	المطلب الثاني: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي والجهات المستفيدة منه
145	المطلب الثالث: خطوات تقييم الأداء المالي
146	المبحث الثاني: مجالات تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية والعوامل المؤثرة فيه
146	المطلب الأول: مجالات تقييم الأداء المالي المصرفي
147	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء المالي المصرفي
149	المبحث الثالث: معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية ونماذجه
150	المطلب الأول: معايير وأساليب تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية
152	المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي
162	المطلب الثالث: النماذج المناسبة لتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية

180	المطلب الرابع: تقييم الأداء المصرفي لعينة من المصارف الإسلامية للفترة 2008-2018
187	خلاصة الفصل
271-188	الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر مخاطر السوق على الأداء المالي للبنوك الإسلامية باستخدام نماذج البانل
189	تمهيد
190	المبحث الأول: منهجية الاقتصاد القياسي المتبع في التحليل
190	المطلب الأول: مدخل نظري لبيانات البانل
192	المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة
198	المطلب الثالث: منهجية ونموذج الدراسة
200	المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها
200	المطلب الأول: الدراسة الوصفية
215	المطلب الثاني: اختبار الفرضيات
233	المطلب الثالث: مناقشة النتائج
238	المبحث الثالث: جهود مصارف الدراسة في تطبيق المعايير الرقابية لإدارة مخاطر السوق
238	المطلب الأول: إجراءات وأساليب مصارف قطر لإدارة مخاطر السوق
244	المطلب الثاني: إجراءات وأساليب مصارف الأردن لإدارة مخاطر السوق
251	المطلب الثالث: إجراءات وأساليب مصارف البحرين لإدارة مخاطر السوق
255	المطلب الرابع: إجراءات وأساليب مصارف الكويت لإدارة مخاطر السوق
261	المطلب الخامس: إجراءات وأساليب مصارف السعودية لإدارة مخاطر السوق
267	المطلب السادس: نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة
271	خلاصة الفصل
281-273	الخاتمة العامة
300-283	قائمة المصادر والمراجع

## قائمة الجداول

الصفحة	البيان	رقم الجدول
07	نشأة المصارف الإسلامية وتطورها	(1-1)
18	الاختلاف بين مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية	(2-1)
169	تصنيف المصارف حسب طريقة Camels	(3-3)
170	ترتيب وضعية المصارف حسب معيار Camels	(4-3)
174	معايير تقييم هيئات الرقابة الشرعية	(5-3)
181	متوسط معدل العائد على الأصول لكل المصارف ولكل سنة	(6-3)
181	متوسط معدل العائد على حقوق الملكية لكل المصارف ولكل سنة	(7-3)
183	متوسطات معدل العائد على الأصول لكل مصرف من (2008-2018)	(8-3)
183	متوسطات معدل العائد على حقوق الملكية لكل مصرف من (2008-2018)	(9-3)
199	تفسيرات نموذج الدراسة	(10-4)
201	لمحة تعريفية حول عينة البنوك الإسلامية محل الدراسة حسب البلد	(11-4)
209	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة	(12-4)
213	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات	(13-4)
215	معادلات نماذج بيانات البائل	(14-4)
217	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات نموذج الدراسة	(15-4)

220	معلمات نموذج الدراسة باستخدام النماذج الثلاثة للفرضية الرئيسية الأولى	(16-4)
222	نتائج اختبار Hausman لنموذج معدل العائد على الأصول (ROA)	(17-4)
223	نتائج تقدير معلمات نموذج التأثير الثابت للفرضية الأولى	(18-4)
224	تقدير نموذج العائد على الأصول	(19-4)
227	معلمات نموذج الدراسة باستخدام النماذج الثلاثة للفرضية الرئيسية الثانية	(20-4)
229	نتائج اختبار Hausman لنموذج معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)	(21-4)
230	نتائج تقدير معلمات النموذج بأسلوب الآثار الثابتة للمتغير التابع (ROE)	(22-4)
231	تقدير نموذج العائد على حقوق الملكية	(23-4)
237	ملخص نتائج تحليل أثر مخاطر السوق على الأداء المالي	(24-4)
241	تطور نسبة كفاية رأس المال لمصرف قطر الإسلامي من (2008-2018م)	(25-4)
243	تطور نسبة كفاية رأس المال لمصرف الريان من (2008-2018م)	(26-4)
246	تطور نسبة كفاية رأس المال للبنك الإسلامي الأردني من (2008-2018م)	(27-4)
249	تطور نسبة كفاية رأس المال للبنك العربي الإسلامي الدولي من (2008-2018م)	(28-4)
252	تطور نسبة كفاية رأس المال للمصرف الإسلامي البحريني من (2008-2018م)	(29-4)



254	تطور نسبة كفاية رأس المال لمصرف السلام البحريني من (2008-2018م)	(30-4)
257	تطور نسبة كفاية رأس المال لبيت التمويل الكويتي من (2008-2018م)	(31-4)
2260	تطور نسبة كفاية رأس المال لبنك الكويت الدولي الإسلامي من (2008-2018م)	(32-4)
263	تطور نسبة كفاية رأس المال لمصرف الراجحي من (2008-2018م)	(33-4)
266	تطور نسبة كفاية رأس المال لمصرف البلاد من (2008-2018م)	(34-4)

## قائمة الأشكال

الصفحة	البيان	رقم الشكل
63	أنواع مخاطر السوق في البنوك الإسلامية	(2-1)
84	الدعائم الثلاثة لمقررات بازل 2	(2-2)
160	أهم المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية	(3-3)
182	تطور متوسط العائد على الأصول ومتوسط معدل العائد على حقوق الملكية لمصارف الدراسة	(4-3)
184	تطور متوسط معدل العائد على الأصول لمصارف الدراسة من الفترة (2008-2018م)	(5-3)
185	تطور متوسط معدل العائد على حقوق الملكية لمصارف الدراسة من الفترة (2008-2018م)	(6-3)
186	تطور متوسط معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية	(7-3)
241	تطور نسبة كفاية رأس المال لمصرف قطر الإسلامي من (2008-2018م)	(8-4)
243	تطور نسبة كفاية رأس المال في مصرف الريان من (2008-2018م)	(9-4)
247	تطور نسبة كفاية رأس المال للبنك الإسلامي الأردني من (2008-2018م)	(10-4)
250	تطور نسبة كفاية رأس المال للبنك العربي الإسلامي الدولي من (2008-2018م)	(11-4)
253	تطور نسبة كفاية رأس المال في مصرف الإسلامي البحريني من (2008-2018م)	(12-4)

255	تطور نسبة كفاية رأس المال لمصرف السلام البحريني من (2008-2018م)	(13-4)
257	تطور نسبة كفاية رأس المال لبيت التمويل الكويتي من (2008-2018م)	(14-4)
260	تطور نسبة كفاية رأس المال لبنك الكويت الدولي الإسلامي من (2008- 2018م)	(15-4)
264	تطور نسبة كفاية رأس المال لمصرف الراجحي من (2008-2018م)	(16-4)
267	تطور نسبة كفاية رأس المال لمصرف البلاد من (2008-2018م)	(17-4)

# المقدمة العامة

يلعب الجهاز المصرفي دورا كبيرا في تنشيط العجلة الاقتصادية لأي دولة، فوجود المصارف بنوعها سواء تقليدية أو إسلامية لتمويل المشاريع الاقتصادية ضرورة حتمية، حيث تلعب المصارف دور الوساطة المالية، إذ تربط بين أصحاب الفوائض وأصحاب العجز في الموارد المالية، إلا أن نشاط المصارف التقليدية يقوم على أساس الفائدة والقاعدة الاقراضية سواء عند قبول الأموال من المودعين أو عند منح التمويلات للمستثمرين، في حين أن نشاط المصارف الإسلامية يختلف عن نشاط المصارف التقليدية فهي تركز على قواعد نظام المشاركة المستمدة من ضوابط المعاملات المالية الإسلامية، ولا تتعامل بالفائدة أخذا وعطاءا بحيث تقبل الأموال من أصحاب الفائض وتمنحها لأصحاب العجز بالاستناد على مبدأ "الغنم بالغرم" و"الخراج بالضمان"، بالإضافة إلى صيغ متنوعة أساسها الشريعة الإسلامية.

لاشك أن الصناعة المصرفية شهدت تطورات عديدة نتاجا للمبتكرات المالية والتقدم التكنولوجي وتحير سوق الأموال، مما أدى إلى ارتفاع المخاطر التي تهدد وجودها واستمرارها ومن خلال الطبيعة المميزة للعمل المصرفي الإسلامي فنجد أن المصارف الإسلامية تتعرض لنوعين رئيسيين من المخاطر، مخاطر تنفرد بها نتيجة النهج الذي اتبعته لأداء نشاطها، متمثلة في مخاطر صيغ التمويل الإسلامي ومخاطر تشترك فيها مع نظيرتها التقليدية متمثلة في مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق حيث تعتبر هذه الأخيرة أحد أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف بشكل عام والمصارف الإسلامية بشكل خاص، نظرا لطبيعة نشاط هذا النوع من المؤسسات المالية الذي ينشط في بيئة حافلة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية و الجزئية.

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي من الضمانات الأساسية واللازمة لنمو واستمرار المصارف الإسلامية وذات أهمية قصوى في قياس مدى نجاحها في وظيفتها المالية فنجدها تسعى للحصول على صورة كاملة عن أدائها المالي من خلال الاعتماد على مؤشرات ومقاييس لتقييمه، لكن أداء هذه المصارف يتأثر بجملة من المتغيرات الداخلية والخارجية كالمخاطر المختلفة التي قد تهدد سلامة المصارف وتحول دون تحقيقها لمستويات أداء تجعلها تضمن مكانتها بالأسواق المحلية أو الأجنبية.

هذه المخاطر بلا شك قد تؤثر على مسيرة المصارف وسلامتها المصرفية لذلك كان لزاما على المصارف والمؤسسات المالية العامة والمصارف الإسلامية خاصة البحث عن أساليب وتقنيات لإدارة المخاطر، لهذا قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية في عام 2004م بإصدار الكثير من الوثائق الإرشادية الخاصة بإدارة المخاطر المصرفية وإضافة نوع جديد من المخاطر وهي المخاطر السوقية، إلا أن معظم هذه المعايير والأساليب لا تتوافق ولا تتناسب مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية لذا فقد قامت بعض الجهات الإسلامية بإعداد وتبني معايير إسلامية مناسبة لهيكله موجودات البنك الإسلامي وموارده، من بينها مجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي قام بإعداد معايير متعددة من بينها تلك التي تهتم بإدارة المخاطر وذلك بما يلائم مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

### الإشكالية البحثية

نظرا لما تواجهه المصارف الإسلامية من مخاطر السوق والتي يمكن أن تؤثر على عوائدها وأرباحها وبالتالي على أدائها، ظهرت مجموعة من المؤشرات لقياس العوائد المحققة والمخاطر التي يتحملها البنك لتحقيق تلك العوائد لتحديد الخطط المستقبلية والحكم على الوضعية المالية للبنك، بالإضافة إلى مدى مساهمة السبل التي يعتمدها في إدارة مخاطر السوق للتخفيف من آثارها.

من خلال ما سبق، فإن الإشكالية تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

**ما أثر المخاطر السوقية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية؟ وماهي آليات إدارتها وفق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ولجنة بازل؟.**

ويتفرع عن ذلك التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

- هل تؤثر أسعار الفائدة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية؟
- هل يؤثر التضخم على الأداء المالي للمصارف الإسلامية؟
- هل تؤثر أسعار الصرف على الأداء المالي للمصارف الإسلامية؟
- هل يؤثر النمو الاقتصادي على الأداء المالي للمصارف الإسلامية؟

- هل تؤثر أسعار السلع المتمثلة في صيغة التمويل بالمراجحة وصيغة التمويل بالإجارة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية؟
- ماهي الطرق والآليات المناسبة التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية في إدارتها لمخاطر السوق؟

### فرضيات البحث

بغرض الإجابة عن التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية فقد تم بناء وصياغة فرضيات رئيسية مفادها:

#### الفرضية الرئيسية الأولى:

**H01:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السوق على الأداء المالي مقاسا بمعدل العائد على الأصول للمصارف الإسلامية؛

وللإجابة عن هذه الفرضية فقد تم تقسيمها إلى مجموعة من الفرضيات الفرعية متمثلة في:

**H01-1:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأسعار الفائدة على معدل العائد على الأصول للمصارف الإسلامية؛

**H01-2:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتضخم على معدل العائد على الأصول للمصارف الإسلامية؛

**H01-3:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأسعار الصرف على معدل العائد على الأصول للمصارف الإسلامية؛

**H01-4:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنمو الاقتصادي على معدل العائد على الأصول للمصارف الإسلامية؛

**H01-5:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر المراجحة على معدل العائد على الأصول للمصارف الإسلامية؛

**H01-6:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الإجارة على معدل العائد على الأصول للمصارف الإسلامية.

## الفرضية الرئيسية الثانية:

**H02:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السوق على الأداء المالي مقاسا بمعدل العائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية؛

وللإجابة عن هذه الفرضية فقد تم تقسيمها إلى مجموعة من الفرضيات الفرعية متمثلة في:

**H02-1:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأسعار الفائدة على معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية؛

**H02-2:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتضخم على معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية؛

**H02-3:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأسعار الصرف على معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية؛

**H02-4:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنمو الاقتصادي على معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية؛

**H02-5:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر المراجعة على معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية؛

**H02-6:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الإجارة على معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية.

## الفرضية الرئيسية الثالثة:

**H03:** لا تعتمد المصارف الإسلامية على إجراءات مناسبة لإدارة مخاطر السوق.



## أهمية البحث

- يعتبر هذا الموضوع مهما نتيجة لقلة الدراسات الميدانية في هذا المجال؛
- المساهمة في القاء الضوء على حقيقة الأداء المالي الفعلي للمصارف محل الدراسة وذلك من خلال تقييمه باستخدام المؤشرات المالية المتمثلة في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية؛
- يمكن أن يساعد الموضوع المسؤولين والمدراء في المصارف الاسلامية على الكشف على مواطن القوة والضعف في أداء المصارف الإسلامية ومدى تعرضها للمخاطر السوقية؛
- فتح آفاق جديدة للباحثين من أجل مواصلة الدراسة مما انتهت إليه؛
- سيساهم البحث في هذا الموضوع في إثراء المكتبة الجزائرية بمثل هذا النوع من الدراسات.

## أهداف البحث

- التعرف على المخاطر العامة التي تواجه المصارف الاسلامية والمخاطر السوقية بصفة خاصة؛
- قياس وتحليل مخاطر السوق في المصارف الاسلامية باعتبار عملية القياس لهذا النوع من المخاطر من العمليات المعقدة والتي تتطلب التحديث المستمر؛
- التعرف على أنواع ومصادر المخاطر السوقية في المصارف الاسلامية؛
- التعرف على الطبيعة المميزة لمخاطر السوق في المصارف الاسلامية ؛
- قياس أثر مخاطر السوق على الأداء المالي في المصارف الاسلامية؛
- التعرف على الطرق والوسائل المشروعة التي يمكن استخدامها للتعامل مع مخاطر السوق في المصارف الاسلامية؛
- التعرف على مدى قدرة الإدارة المصرفية الاسلامية في إدارتها لمخاطر السوق؛
- الوقوف على أهم المؤشرات المستخدمة في قياس وتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية بما يساهم في تحسين مستوى جودة الخدمات التي تقدمها المصارف لعملائها.

## أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار الموضوع للأسباب التالية:

- لميل الشخصي للبحث في مجال الصيرفة الإسلامية والمخاطر التي تتعرض لها؛
- الرغبة في التعرف على التطورات الحديثة التي تشهدها المصارف الإسلامية والمخاطر التي تتعرض لها؛
- تنامي دور المصارف الإسلامية وانتشارها عبر أقطار العالم مما يستدعي تسليط الضوء عليها وعلى المخاطر المرتبطة بها؛
- محاولة تزويد المكتبة الجزائرية بصفة عامة والعربية بصفة خاصة بمرجع باللغة العربية.

## منهج البحث

لمعالجة إشكالية البحث وتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم البحث إلى جزئين: جزء نظري والآخر تطبيقي، بالاعتماد على:

**المنهج الوصفي والتحليلي:** المناسب لمثل هذه الدراسة في الجزء الأول، وذلك من خلال الاعتماد على مجموعة من المراجع والدوريات العربية والأجنبية والدراسات ذات الصلة بالموضوع بشكل مباشر أو غير مباشر لتغطية الجانب النظري من البحث.

**منهج المسح بالعينة:** تم استخدام هذا المنهج في الجزء التطبيقي من خلال إجراء دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الإسلامية في مجموعة من الدول وذلك لقياس الآثار المترتبة من مخاطر السوق على الأداء المالي لعينة الدراسة بالاعتماد على النماذج القياسية والتقارير السنوية.

## عينة البحث

تتكون عينة البحث من عشرة (10) مصارف إسلامية موزعة بين خمسة (05) دول وهي: (الأردن، البحرين، الكويت، قطر، السعودية)، وتم اختيار هذه العينة أساسا لتوافر بياناتها في التقارير السنوية للمصارف محل الدراسة وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، للفترة الممتدة 2008-2018.

من خلال البحث والاستطلاع الضمني لم تصادف الباحثة أي دراسة أكاديمية تناولت موضوع إدارة مخاطر السوق وأثرها على الأداء المالي في المصارف الإسلامية بشكل موسع، و وإنما يتم تناولها في سياق المواضيع الخاصة بإدارة المخاطر والأداء المالي، ومع ذلك يمكن الإشارة إلى بعض الأبحاث وأطروحات دكتوراه قريبة من طبيعة موضوع الدراسة:

1- دراسة طارق الله خان، حبيب أحمد، (2003) "إدارة المخاطر، قضايا في الصناعة المالية الإسلامية"، ترجمة عثمان بابكر أحمد، رضا سعد الله، البنك الإسلامي للتنمية، السعودية.

لقد تناولت هذه الدراسة موضوع المخاطر حيث وضحت بصورة شاملة مجمل المفاهيم المتعلقة بالمخاطر وطرق إدارتها ومعاييرها وفق ما هو قائم في الصناعة المالية، فهذه الدراسة قامت باستبيان مبدئي للمخاطر المتعلقة بصناعة الخدمات المالية الإسلامية ومن ثم حللت النتائج التي تحصلت عليها ثم ركزت على أهم المسائل ذات الصبغة الرقابية والقضايا الشرعية المتعلقة بالمخاطر وكيفية التعامل معها، كما تناولت مخاطر السوق في المصارف الإسلامية وكيفية إدارتها حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية وطرق قياسها وفق ماجاءت به لجنة بازل، وفي الأخير توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- هناك طرق تقليدية لإدارة المخاطر لا تتعارض مع مبادئ التمويل الإسلامي ومتاحة لإدارة مخاطر المؤسسات المالية الإسلامية مثل: تحليل الفجوة، نظم التقييم الداخلي، العائد المعدل على رأس المال، تقارير المخاطر؛

- إن المصارف الإسلامية وفرت بيئة جيدة نسبياً لإدارة المخاطر، وفي نفس الوقت فهي بحاجة غلى رفع مستوى قياسها ومتابعة المخاطر والسيطرة عليها.

2- دراسة طهراوي أسماء، (2014) "إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية - دراسة قياسية- " ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ومؤسسة، فرع بنوك، جامعة تلمسان، الجزائر. تناولت الباحثة اختبار كفاءة إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية من خلال نسبة كفاية رأس المال، وذلك لعينة من المصارف الإسلامية ( مصارف إسلامية خلال الفترة 2011-1997 من خلال استخدام

أسلوب التحليل الإحصائي panel data.

وتوصلت الباحثة إلى أن المصارف الإسلامية (عينة الدراسة) لها كفاءة عالية في إدارة مخاطرها، وذلك من خلال حرصها على تحسين أدائها المالي باتباع السياسات المالية وتنفيذ أوامر السلطات الرقابية خصوصا فيما يتعلق بمعيار كفاية رأس المال.

3- دراسة عبد الباقي بضيف، (2014)، "تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي للمؤسسة، دراسة قياسية على السوق المالي السعودي 2009-2012"، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة ورقلة، الجزائر.

تهدف هذه الدراسة لاختبار العلاقة بين المخاطر المالية (النظامية وغير النظامية) للشركات المدرجة في السوق السعودية للأوراق المالية و أدائها المالي حيث طُرحت إشكالية البحث كما يلي: ما مدى تأثير المخاطر المالية التي قد تتعرض لها الشركات المدرجة في السوق السعودية للأوراق المالية على أدائها المالي للفترة الممتدة من 2009 إلى 2012.

حيث توصلت الدراسة إلى:

- وجود علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية قوية، بين المخاطر التي تتعرض لها الشركات المدرجة في سوق السعودية للأوراق المالية من جهة، وأدائها المالي من جهة ثانية، وأظهرت الدراسة أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشرات المخاطر المالية (معامل بيتا وانحراف المردودية) تؤثر سلبا في الأداء المالي كمتغير تابع والممثل (بالقيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة).

- كما توصلت الدراسة إلى أن المخاطر غير النظامية (التشغيلية) أكثر تفسيراً من المخاطر النظامية (السوقية) للتحولات التي تطرأ على الأداء المالي.

4- دراسة ليلي مقدم،(2017)،"دراسة حجم المخاطر على عوائد الاسهم بين سوق الاوراق المالية السوداني وسوق الاوراق المالية الاردني بالاعتماد على مقارنة القيمة المعرضة للمخاطر"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 07.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح حجم المخاطر على عوائد الأسهم في كل من السوق السوداني والسوق الأردني، لدراسة المقارنة بين السوقيين على اعتبار أن السوق الأول سوق اسلامي والثاني سوق يغلب عليه الربوي، وعليه يمكن ملاحظة حجم مخاطر السوق المعروفة على عوائد الاسهم لكلا السوقيين على اعتبار ان السوق الاسلامي خال من المعدلات الربوية، واعتدت الدراسة على قياس مخاطر السوقيين باستخدام النموذج الكمي المقترح من طرف لجنة بازل لقياس المخاطر المالية المتمثل في القيمة المعرضة للخطر، وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- المخاطر المرتبطة بعوائد الاسهم بالسوق الاسلامي أقل منها في السوق الربوي؛
- عدم تأثر السوق الاسلامي بمخاطر تقلبات أسعار الفائدة، نظرا لكونه خال من المعاملات الربوية؛
- فعالية الأداة المستعملة في هذه الدراسة المثلة في القيمة المعرضة للخطر والتي تعتبر من أهم المقاييس الكمية للمخاطر المالية؛
- إمكانية المقارنة بين حجم المخاطر والعوائد الاسهم في كل من السوقيين باستخدام (القيمة المعرضة للخطر (var).

5- دراسة محمد عبد الحميد عبد الحي،(2014)،" استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر الاسلامية"، أطروحة دكتوراه في العلوم المالي والمصرفية، جامعة حلب، سورية.  
ركزت الدراسة على امكانية تطبيق التقنيات المستخدمة في قياس إدارة المخاطر بالمصارف الاسلامية وأجريت الدراسة على مصرف سورية الدولي الاسلامي ومصرف دبي الاسلامي في الفترة الممتدة 2001-2012، وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

-تعتبر التقنيات التي تم اختيارها في الدراسة والمتمثلة في : القيمة المعرضة للخطر، العائد على رأس المال المعدل بالخطر، واختبارات الضغط، ومؤشر الاستقرار والسلامة المالية من أهم التقنيات الفعالة في مجال إدارة المخاطر المصرفية لأنها تغطي كامل منحني الإحصائي لتوزيع الخسائر في المصارف الإسلامية والذي ينقسم

إلى ثلاثة مناطق، هي: المخاطر المتوقعة، وغير المتوقعة، والكارثية، كما قام الباحث بتقديم آلية تفصيلية لكيفية تطبيق هذه التقنيات المعدلة على بيانات مالية فعلية لمصارف إسلامية، كما قام باقتراح وهندسة نموذج كمي لقياس حجم المخاطر القصوى التي يمكن أن تتعرض لها المصارف الإسلامية في ظل أوضاع كارثية معقولة الحدوث والمتمثلة في (مخاطر الائتمان، مخاطر التشغيل، مخاطر السوق) بالاستناد إلى معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB).

- يمكن للمصارف الإسلامية تطبيق تقنيات الهندسة المالية المستخدمة في إدارة المخاطر في المصارف التقليدية، لكن بعد إجراء مجموعة من التعديلات الجوهرية أو الشكلية حسب التقنية محل الدراسة

6-دراسة موسى عمر مبارك أبو محميد، (2008)، "مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعايير كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.

تهدف هذه الدراسة لتبيان خطر كل صيغة من صيغ التمويل الإسلامي، وعلاقتها بمعدل كفاية رأس المال حسب بازل 2، وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها:

- أن المخاطر التي ذكرتها لجنة بازل والمتمثلة في المخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية موجودة لدى المصارف الإسلامية، لكن طبيعتها تختلف عن تلك التي نجدتها في المصارف التقليدية.

- إن وظيفة رأس المال الوقائي في المصارف الإسلامية تختلف عن وظيفته في المصارف التجارية، وخاصة أنه لا يتحمل خسائر الاستثمارات الممولة من الحسابات المشتركة، إلا في حالة التعدي أو التقصير من قبل المصرف.

- يحتاج تطبيق معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية إلى ضرورة بيان مصدر تمويل كل صيغة من صيغ التمويل، وذلك لإيجاد علاقة منطقية ما بين مكونات معادلة كفاية رأس المال.

- من خلال التحليل لصيغ التمويل الإسلامي و مخاطرها تبين أن كل صيغ التمويل لها علاقة بجميع أو بعض المخاطر المكونة لمعادلة كفاية رأس المال وهي مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل.

7- دراسة هناء محمد الحنيطي، ساري سليمان ملاحيم، (2016)، "أثر سعر المربحة على الأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن من 2000 إلى 2013"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 12، العدد 4.

هدفت الدراسة إلى تبيان أثر سعر المربحة على الأداء المالي ممثلاً بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية العاملة في الأردن، وقد شملت عينة الدراسة البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، بحيث اعتمدت الدراسة على جمع التقارير المالية السنوية والبيانات المالية الصادرة عن مصارف الدراسة، كما اعتمدت على الأسلوب القياسي من خلال الاعتماد على تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لاختبار فرضية الدراسة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها نذكر:

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لسعر المربحة على العائد على الأصول في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن؛

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لسعر المربحة على العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية بالأردن؛

- عدم وجود أثر معنوي لنصيب السهم العادي من الأرباح في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن

8- دراسة حمزة محمود الزبيدي، أنعام عباس حميدي، (2016)، "المخاطر السوقية وأثرها على كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل 2 -دراسة حالة مصرف الرافدين للفترة من 2006 إلى 2011م-"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 107.

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة المخاطر السوقية وأثرها على كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل 2، بحيث تناول البحث جانبين أساسيين هما المخاطر السوقية وأنواعها المتمثلة في (أسعار الفائدة، أسعار الصرف الأجنبي، الذهب، حوالات الخزينة، المخاطر السعرية، خطر البضائع)، وكفاية رأس المال، كما تناولت الدراسة أساليب إدارة مخاطر السوق وفق بازل والمتمثلة في القيمة المعرضة للخطر (VaR)، مدخل السيناريوهات، اختبارات الضغط، بحيث استندت فرضية الدراسة، على أنه " لا يوجد أثر بدلالة معنوية للمخاطر السوقية على كفاية رأس المال وفق ما تحدده اتفاقية بازل 2 في مصرف الرافدين، بحيث استخدم الباحث أسلوب التحليل الإحصائي للإجابة على الفرضية المطروحة، وكانت أهم النتائج التي توصل إليها كما يلي:

- قام مصرف الراجحي بتطبيق معايير بازل 1 باحتساب مخاطره الائتمانية، وأهمل المخاطر السوقية، في حين طبق الحد الأدنى لكفاية رأس المال في اتفاقية بازل 2 وأهمل الجوانب الخاصة بانضباط السوق والمراجعة الإشرافية؛
  - كما أثبتت الدراسة أنه يوجد أثر لكافة أنواع مخاطر السوق ماعدا حوالات الخزينة على كفاية رأس المال أما أهم توصيات الدراسة فكانت كما يلي:
  - ضرورة احتساب المخاطر السوقية بالأساليب الحديثة حسب ماحدده اتفاقية بازل 2 ضمن طريقة مورجن(jpm)، مع تطبيق المرتكزات الثلاثة الأساسية لبازل 2.
  - ضرورة رفع نسبة كفاية رأس المال لمصرف الراجحي ليكون له قدرة على مواجهة المخاطر السوقية والعمل على تنويع الاستثمارات لغرض تحقيق الأرباح.
- 9-عبدالكريم أحمد قندوز،(2009)، "إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية من الحلول الجزئية إلى التأسيس، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، السعودية.**
- تهدف هذه الدراسة إلى لفت الانتباه إلى أوجه القصور في موضوعات الاقتصاد الإسلامي وهو موضوع المخاطر في نظرية التمويل الإسلامي، والعمل على إيجاد وتطوير مناهج للتحوط وإدارة المخاطر، ومن ثم تطوير أدوات ومنتجات مالية تنقل تلك المبادئ من حيث التنظير إلى حيز التطبيق والممارسة، على نحو يلبي احتياجات المؤسسة المالية الاقتصادية، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية من دون تفریط في المصدقية الشرعية وهو ما تشدد الحاجة إليه في الجانب التطبيقي.
- كما حاولت هذه الدراسة وضع أسس نظرية لإدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية علماً أن الكثير من عقود التمويل الإسلامية تعتبر في طبيعتها وسائل فعالة للحد من المخاطر (كالبیع الحال، وبيع العرون، وبيع السلم...)، كما يمكن لهذه العقود أن تشكل طرق كفاءة لإدارة المخاطر.
- من خلال هذه الدراسة نرى أنها ركزت على المخاطر بصفة عامة من بينها مخاطر السوق التي لا تقل أهمية عن المخاطر الأخرى، وعلى كيفية تخفيفها وإدارتها، كما ركزت على المسائل الرقابية المتعلقة بها.
- 10- زايدي مريم، (2017)، "اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي-دراسة حالة مصرف أبو ظبي الإسلامي-"، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.**
- تناولت هذه الدراسة اتفاقية بازل وركزت على بازل 3 لكفاية رأس المال، كما تناولت معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) المنبثق منها، وذلك لتبيان العلاقة ما بين مخاطر صيغ التمويل



الإسلامي والاستثمار في مصرف أبو ظبي الإسلامي ومعيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية حسب مقررات بازل 3، بحيث تطرقت إلى موضوع المخاطر بما فيها مخاطر السوق في المصارف الإسلامية وكيفية إدارتها وفق المعايير الصادرة عن الهيئات الرقابية، كما ركزت هذه الدراسة على المخاطر الخاصة بصيغ التمويل الإسلامي وبالمعايير الرقابية للجنة بازل خاصة المعيار الجديد لكفاية رأس المال المصرفية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- هناك مخاطر تنفرد بها المصارف الإسلامية، مما يتطلب وجود أساليب ملائمة لإدارة مخاطرها؛
- معظم صيغ التمويل والاستثمار التي يتعامل بها المصرف لها علاقة بالمخاطر التي تدخل ضمن مكونات معادلة كفاية رأس المال الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية حسب بازل 3، وأوصت الدراسة:
- على أن لا يقتصر القطاع المصرفي الإسلامي على صيغ محددة وهي الصيغ القائمة على المدائيات وإعطاء الحق لقبية صيغ التمويل الأخرى بالتطبيق وهي الصيغ القائمة على المشاركات لما لها دور في تخفيف المخاطر وإدارة الأزمات المالية؛
- إعادة تقييم مستوى المخاطر السوقية بصفة دورية بناء على تحديث المعلومات والبيانات عن السوق لأنها تعد من أكثر المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية عموماً، خصوصاً (لإعتماد المصارف على صيغتي المراجعة والإجارة).
- العمل على تطوير أدوات وأنظمة قياس المخاطر وفقاً لطرق التقييم الداخلي، للاستفادة من مزايا هذا المنهج.

**11- رضوان العمار، زينب مهنا، (2016)، دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية العاملة في سورية، بحث في مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 38، العدد 06.**

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية في سورية باستخدام المؤشرات المالية خلال الفترة (2009-2015)، وإلى دراسة العوامل المؤثرة في الأداء المالي للمصارف المدروسة، حيث قاما الباحثان بدراسة العلاقة بين تقييم الأداء المالي كمتغير تابع مقاساً بمعدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الودائع، وربحية السهم، وبين المتغيرات المستقلة الآتية : القدرة على جذب المدخرات، توظيف الأموال، السيولة والمخاطر، الربحية، والأزمة في سورية، بحيث تم استخدام أساليب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) من خلال تقدير نموذج الانحدار المجمع (pooled model) ونموذج الآثار الثابتة (fixed effects) وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج متمثلة في:

- وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين توزيع الأموال وتقييم الأداء المالي لعينة الدراسة؛
- وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين كل من القدرة على جذب المدخرات، والسيولة والمخاطر والأزمة في سورية وبين تقييم الأداء المالي لعينة الدراسة  
ومن أهم توصيات الدراسة هي:
- على المصارف الإسلامية التركيز على التوظيفات قصيرة الأجل، لاسيما في ظل الأزمة بسبب المخاطر الكبيرة التي تنطوي عليها التوظيفات طويلة الأجل، وفي حال تطبيق الصيغ التشاركية لابد من أخذ الحيلة والحذر ووضع القيود الكثيرة على طالبي التمويل وأخذ الضمانات الكافية منهم.
- ضرورة تحقيق الموازنة بين العائد والمخاطرة في القرارات الاستثمارية والتمويلية، والحفاظة على مستوى مقبول من السيولة في ظل الظروف التي تمر بها البلاد والعمل على تفعيل إدارة المخاطر.
- أن لا تعتمد المصارف الإسلامية في عمليات التمويل والاستثمار على الودائع الاستثمارية فقط بل كذلك على مواردها الذاتية (رأسمالها) والودائع الجارية بهدف تعظيم أرباحها.

### ما تمتاز به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

- استخدام الطريقة القياسية في قياس وتحليل مخاطر السوق وأثرها على الأداء المالي في حين نجد الدراسات السابقة استخدمت طريقة التحليل؛
- يعد موضوع أثر مخاطر السوق على الأداء المالي للمصارف الإسلامية وآليات إدارتها متكامل من كل جوانبه، وذلك من خلال التطرق لمفهوم المخاطر السوقية ومكوناتها وطرق قياسها بالإضافة إلى طرق وأساليب إدارتها حسب ما جاءت به مقررات بازل 2 ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى التعرف على مؤشرات الأداء المالي وإلى أي مدى تؤثر عليه إدارة مخاطر السوق في المصارف الإسلامية في حين ركزت الدراسات السابقة على جوانب معينة وأهملت جوانب أخرى؛
- تختلف عينة هذه الدراسة على الدراسات السابقة، حيث تضمن البحث عينة تتكون من 10 مصارف من دول مختلفة للفترة الدراسية حديثة نسبيا 2008-2018؛
- اختلاف مؤشر الأداء المالي حيث اعتمدت الدراسة على مؤشرين لأهميتهم معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، أما في الدراسات السابقة فاعتمدت على مؤشرات أخرى لقياس الأداء المالي؛

- ستركز هذه الدراسة على مدى تطبيق المصارف الاسلامية للمعايير الخاصة بإدارة المخاطر السوقية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الاسلامية، بالإضافة الى الإرشادات المختلفة بالعناصر الرئيسية في إجراءات الرقابة الإشرافية لمؤسسات الخدمات المالية الاسلامية الصادرة في 2007؛
- كما تم استخدام نموذج البانل بهدف قياس وتحليل النتائج.

### هيكل البحث:

- تم تقديم الأطروحة في مقدمة طرحت فيها الاشكالية وفرضيات البحث وأهمية وأهداف وأسباب اختيار الموضوع وهيكل البحث والدراسات السابقة، وخاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات، وأربع فصول حيث الفصول الثلاثة الأولى عبارة عن فصول نظرية في حين الفصل الرابع كان الفصل التطبيقي، وبينها كالاتي:
- يتضمن **الفصل الأول** والمعنون بطبيعة إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى عموميات حول المصارف الإسلامية، أما المبحث الثاني فيتمثل في طبيعة المخاطر في المصارف الاسلامية، أما المبحث الثالث فكان حول إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية.
  - **تضمن الفصل الثاني:** تطبيقات المصارف الإسلامية لمعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ومعايير بازل لإدارة مخاطر السوق، فتناولنا فيه أربعة مباحث بحيث المبحث الأول تم التعرف على الطبيعة المميزة لمخاطر السوق في المصارف الإسلامية، وفي المبحث الثاني تناولنا واقع تطبيق المصارف الإسلامية لمعايير بازل ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ، وفي المبحث الثالث خُصص لإدارة مخاطر السوق في المصارف الإسلامية وفق بازل 2 ، أما المبحث الرابع فكان حول إدارة مخاطر السوق وفق معايير مجلس الخدمات المالية الاسلامية.
  - **خصص الفصل الثالث:** والمعنون بتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية فكان في ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية تقييم الأداء المالي في المصارف الاسلامية، أما في المبحث الثاني فتم التطرق إلى مجالات تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية والعوامل المؤثرة فيه، في حين المبحث الثالث تناول معايير ومؤشرات تقييم كفاءة الأداء المالي للمصارف الإسلامية ونماذجه.
  - **عالج الفصل الرابع** وهو الفصل التطبيقي ويتمثل في دراسة قياسية لأثر مخاطر السوق على الأداء المالي للبنوك الإسلامية باستخدام نماذج البانل، بحيث تناولنا في المبحث الأول منهجية الاقتصاد القياسي المتبع

- في التحليل، أما المبحث الثاني فخصص لنتائج الدراسة ومناقشتها ، أما المبحث الثالث فقد تم فيه عرض جهود مصارف الدراسة في تطبيق المعايير الرقابية لإدارة مخاطر السوق.
- تضمنت خاتمة الدراسة أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بالإضافة إلى بعض التوصيات وآفاق الدراسة.

### صعوبات الدراسة

واجهت الباحثة مجموعة من الصعوبات أهمها:

- قلة الدراسات التي تناولت مخاطر السوق في المصارف الاسلامية فمعظم الدراسات تناولت المخاطر الأخرى؛
- ندرة المراجع التي تناولت موضوع إدارة مخاطر السوق في المصارف الاسلامية خاصة في الجانب التطبيقي؛
- صعوبة الحصول على البيانات المالية للمصارف وكذلك النسب المئوية المالية للمؤشرات الكلية لدول عينة الدراسة وهذا ما جعلنا نحصر عدد المصارف الإسلامية في عشرة مصارف.

# الفصل الأول

طبيعة إدارة المخاطر في

المصارف الإسلامية

**تمهيد:**

تعتبر المصارف الإسلامية أحد أهم المؤسسات المالية، حيث تلعب دورا اقتصاديا واجتماعيا متميزا من خلال ممارستها للأعمال المصرفية والخدمات الاستثمارية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وتتميز المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف التقليدية في خصائصها ومبادئها وأسس عملها، كما يكتنف العمل المصرفي عدة مخاطر تشمل مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل وغيرها، ومخاطر أخرى تخص طبيعة عملها، وعادة فإن المصارف تميل إلى خلط جزء صغير من رأسمالها بأكبر مقدار ممكن من أموال المودعين، فالمصرف مؤتمن على أموال الناس فعليه أن يستخدمها مع الحرص الدائم عليها، فإذا كانت الأصول أكبر من مساهمة رأس المال فإن خسارة بسيطة في الأصول قد تكون كافية للقضاء على رأسمال المصرف، وبالتالي انهياره، ونتيجة لتأثير العدوى، فإن انهيار مصرف ما من الممكن أن يصبح مصدر عدم استقرار عام وخطير على النظام المالي والمصرفي ككل، وبالتالي يجب على المصارف تطبيق مبدأ الحيطة والحذر الذي يعد الأساس الذي بني عليه مبدأ إدارة المخاطر للتقليل من النتائج السلبية للمخاطر ووضع نظم لتحديدتها والتحكم بها، فقد أصبح موضوع إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية يحظى أهمية كبيرة ومتزايدة بالنسبة لصانعي السياسات والمهتمين بالاستقرار المالي

ومن هذا المنطلق خصصنا فصلا كاملا لنتناول فيه ثلاثة مباحث معنونة كالآتي:

**المبحث الأول: عموميات حول المصارف الإسلامية**

**المبحث الثاني: طبيعة المخاطر في المصارف الإسلامية**

**المبحث الثالث: إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**

## المبحث الأول: عموميات حول المصارف الإسلامية

حققت البنوك الإسلامية خلال السنوات الماضية نجاحاً كبيراً و نمواً متميزاً، و سجلت حضوراً قوياً في أوساط القطاع المصرفي و المالي، حيث انتشر في العالم أكثر من 500 مؤسسة مالية إسلامية في جميع أنحاء العالم، إذ أصبحت المصارف الإسلامية في ظل متطلبات العصر ضرورة اقتصادية لكل مجتمع يرفض التعامل بالربا، وبذلك تعد منافساً قوياً للبنوك التقليدية رغم ما تتميز به من اختلاف في طبيعة العمل، والأسس التي تقوم عليها، وكذا الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها، وسنحاول في المطالب الآتية التعرف على هذا النوع المتميز من المؤسسات المصرفية كما يلي:

## المطلب الأول: مفهوم المصارف الإسلامية

تعدد تعريف البنوك الإسلامية لدرجة أنه من الصعب وضع تعريف محدد للبنك، باعتباره مؤسسة من مؤسسات الائتمان مهما كان نوعه، وفي أغلب الأحيان لم تأت القوانين المنظمة للبنوك بهذا التعريف، واقتصرت على ذكر العمليات التي تجعل من مؤسسة ما بنكاً، وحتى التعريف التي وضعها الفقه الإسلامي تدور كلها حول الأعمال التي تقوم بها البنوك ليس إلا وسنورد بعضاً من هذه التعريف على النحو الآتي: عرف "الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية"، في الفقرة الأولى من المادة الخامسة في الحديث عن شروط العضوية في الاتحاد كالاتي: "يقصد بالبنوك الإسلامية في ذلك النظام تلك البنوك والمؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً"<sup>1</sup>، وقد سارت على هذا المنهج أغلب التعريف المقدمة للبنوك الإسلامية، سواء في القوانين المنظمة لها أو في التي تبناها الفقه، وركزت تعريف أخرى على الدور التنموي لهذه البنوك، فعرف البنك الإسلامي على أنه مؤسسة مالية تقوم بالمعاملات المصرفية وغيرها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية بهدف المحافظة على القيم والأخلاق الإسلامية، وتحقيق أقصى عاد اقتصادي، واجتماعي لتحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الإسلامية.

هناك تعريف آخر للبنك الإسلامي والذي ركز على صيغ التمويل التي يعمل بها: "على أنه مؤسسة مالية تقوم بجمع المدخرات، وتحريكها في قنوات المشاركة للاستثمار بأسلوب محرر من سعر الفائدة، عن طريق أساليب المشاركة، والمضاربة، والمتاجرة، والاستثمار المباشر وتقديم كافة الخدمات المصرفية في إطار من الصيغ المصرفية، نظير أجر بما قد يضمن القسط والتنمية والاستقرار"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، "مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية"، القاهرة، مصر الجديدة، 1397هـ-1977م، ص: 10.

<sup>2</sup> يوسف كمال محمد، "فقه الاقتصاد النقدي، المصرفية الإسلامية الأزمة والمخرج"، ط 3، (القاهرة، دار النشر للجامعات، 1998م)، ص: 82.

هناك من عرف البنك الإسلامي "أنه ذلك البنك الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية، من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة، ومن خلال إطار الوكالة بنوعيتها العامة والخاصة".<sup>1</sup>

انطلاقاً من التعاريف السابقة يتضح أن مفهوم البنك الإسلامي يركز بصورة أساسية على<sup>2</sup>:

- أن المصرف الإسلامي يقوم أساساً بتطبيق مصرفي جديد يختلف عن غيره من النظم المصرفية القائمة على انه يلتزم بالأحكام التي وردت في الشريعة الإسلامية في مجال المال والمعاملات.
  - أن المصرف الإسلامي يعمل على إقامة مجتمع إسلامي عملي وبذلك فان تعميق الروح الدينية لدى الأفراد يعتبر جزءاً من وظيفته.
  - أن المصرف الإسلامي يعمل على إقامة مجتمع إسلامي عملي وبذلك فان تعميق الروح الدينية لدى الأفراد يعتبر جزءاً من وظيفته.
  - الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية في كافة الأنشطة التي يقوم بها<sup>3</sup>.
  - عدم التعامل بالفائدة والابتعاد عن الحالات المشكوك فيها.
  - حسن اختيار الأفراد القائمين على إدارة الأموال.
  - خضوع المعاملات المصرفية للرقابة الإسلامية الذاتية والخارجية.
  - الصراحة والصدق والشفافية في المعاملات حتى يتبين للعملاء كيفية تحقيق الربح ومعدل العائد على الأموال المستثمرة.
  - تحقيق التوازن في مجالات الاستثمار المختلفة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
  - أداء الزكاة المفروضة شرعاً على كافة أموال ومعاملات ونتائج أعمال المصرف الإسلامي.
- بناء على ما سبق يمكن صياغة تعريف خاص بالبنوك الإسلامية والمتمثل في :

البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية ومصرفية وتنموية واجتماعية غير ربوية تباشر أعمالها طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية تعمل على حشد المدخرات في صورة ودائع من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً

<sup>1</sup> محي الدين يعقوب أبو الهول، "تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية"، (الأردن، دار النفائس، 2012)، ص: 87 .

<sup>2</sup> الأنصاري محمد، العلاقة بين الكفاية المهنية لدى البنوك وبعض السمات الشخصية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر، 1983م، ص 33.

<sup>3</sup> أنظر كلا من:

- رابح، حدة، " دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية"، ط 1، (القاهرة، مصر ، إيتراك للنشر والتوزيع)، ص: 215-216.

- العجلوني، محمد محمود، " البنوك الإسلامية - أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية -"، ط 1، (عمان الأردن، دار المسيرة، 2008)، ص: 111.



وفق صيغ وأدوات تمويلية مختلفة بالكامل عن تلك الأدوات المتعارف عليها في البنوك التقليدية، واعتماد أعمالها على قاعدة الغنم بالغرم وفقا للمنظور الإسلامي العام للحياة، أما باقي الأعمال المصرفية فتتمثل في خدمات مصرفية يؤديها المصرف ويحصل في مقابلها على أجر أو ما يعبر عنه مصرفيا بالعمولة، إضافة إلى هذا فهو يمتنع عن تمويل السلع والخدمات المحرمة ويعمل على استهداف التنمية وتحقيق التوازن بين العائد الاجتماعي والعائد الاقتصادي.

### المطلب الثاني: نشأة وتطور المصارف الإسلامية

لقد بدأ العمل من أجل إنشاء بنوك إسلامية في عام 1940 عندما أنشأت في ماليزيا صناديق الادخار تعمل بدون فائدة، وفي عام 1950 بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان بوضع تقنيات تمويلية تراعي التعاليم الإسلامية<sup>1</sup> وفي عام 1963 أنشئ بنك الادخار المحلي بمصر الذي تأسس بناء على نبد التعامل بالفائدة ، وهي أول محاولة لتنفيذ فكرة المصارف الإسلامية وتحويلها إلى واقع عملي و انتهت هذه التجربة بإحالة صاحب الفكرة ومؤسسها أحمد عبد العزيز عام 1967 إلى دمج بنك الادخار المحلي بالبنوك التجارية، وبدأت بوادر المصارف الإسلامية بتأسيس بنك ناصر الاجتماعي عام، 1971 وكان شعاره مجتمع الكفاية والعدل ثم. بنك دبي الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية بالسعودية سنة 1975 توالى بعد ذلك تأسيس بنك فيصل الإسلامي المصري عام ، 1977 والبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار عام 1978 ومصرف فيصل الإسلامي البحريني عام 1982، ثم جاء البنك العربي الإسلامي الدولي والذي تأسس عام 1997 وهكذا انتشرت المصارف الإسلامية في باقي الدول العربية والإسلامية والدول الأجنبية، هذا بخلاف الكثير من المصارف الإسلامية حديثة النشأة، وكذلك الفروع التابعة للبنوك غير الإسلامية والتي ترغب في كسب شريحة تسويقية والحفاظ على عملائها من الانتقال إلى المصارف الإسلامية<sup>2</sup>، وقد بلغ عدد المصارف الإسلامية 800 مصرف بحلول 2015 على مستوى العالم، ومن ناحية أخرى تم إنشاء العديد من المؤسسات الداعمة للصيرفة الإسلامية، فتم إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية سنة 1977 ومقره الرئيسي مكة المكرمة وله أمانه في القاهرة ومكاتب فرعية في بعض البلدان الإسلامية، وفي سنة 1981 تم إنشاء المعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الإسلامي بقبرص، وفي عام 1983 تم إنشاء الهيئة العليا للفتوى والرقابة، وفي سنة 1987 تم تأسيس المجلس العام للبنوك الإسلامية في البحرين، وفي سنة 1991 تم إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين، وفي سنة 2003 تم إنشاء مجلس الخدمات المالية

<sup>1</sup> محي الدين يعقوب أبو الهول ، "تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية"، مرجع سابق، ص88.

<sup>2</sup> محمد حسين الوادي، حسين محمد سمحان، "المصارف الإسلامية"، ط2، (عمان، الأردن، دار المسيرة، 2008)، ص:38.

الإسلامية في ماليزيا، والعديد من الهيئات الداعمة الأخرى،<sup>1</sup> وفي 2018 بلغ حوالي 2000 مؤسسة فيها بنوك إسلامية، ونوافذ للخدمات البنكية الإسلامية في البنوك التقليدية، وشركات التكافل والمؤسسات المالية الإسلامية الأخرى مثل شركات التمويل والاستثمار، أما حجم أصول الصيرفة الإسلامية في العالم فقد بلغ سنة 2018، 1.76 ترليون دولار أمريكي.<sup>2</sup>

يمكن القول عموماً بأن التقدم الكبير في عالم المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية يرجع إلى عدة عوامل أهمها:

- تبلور فكرة إنشاء المصارف الإسلامية؛
- النجاحات العملية لتجارب الكثير من المصارف الإسلامية؛
- المحاولات الجادة من قبل جميع الباحثين لإيجاد بدائل للمؤسسات المصرفية الربوية؛
- نضوج فكرة تكوين وإنشاء المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وتفعيلها على المستوى العربي والإسلامي؛
- كفاءة ونجاح المصارف الإسلامية باعتبارها الحل الأمثل للمشاكل التي تواجه المصارف الربوية؛<sup>3</sup>
- حرية الكلمة وجرأة التفكير بعد التخلص من استعمار الحكام المسيطرين؛
- كثرة المؤتمرات الدينية والسياسية والاقتصادية على مستوى العالم الإسلامي وقيام الاتحادات الدولية الخاصة بهذا المجال.<sup>4</sup>

والآن انتشرت المصارف الإسلامية في جميع أنحاء العالم، حتى أن البنوك التقليدية العالمية عملت على فتح فروع لها أو مصارف إسلامية مثل سيتي بنك وغيرها، مما يؤكد صلاحية النظام الاقتصادي الإسلامي الخالي من الفائدة للتطبيق، وإمكانية تفوقه على الأنظمة الاقتصادية السائدة.

<sup>1</sup> أنظر كلا من :

- نجاح عبد العليم، عبد الوهاب أبو الفتوح، "أصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية"، ط 1، (الأردن، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2014)، ص ص: 36-37.

- صادق راشد الشمري، "الصناعة المصرفية الإسلامية مداخل وتطبيقات"، (الأردن، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2014)، ص ص: 94-95.

<sup>2</sup> Islamic Finance Development Indicator, **IFDI 2019**, ICD REFINITIV 2019, available at: <https://www.zawya.com/islamic-finance-development-indicator/#>, visited on .2020 /5/22.

<sup>3</sup> حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، "إدارة المصارف الإسلامية، (عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2010)، ص: 88.

<sup>4</sup> خير مثال على ذلك، مؤتمرات مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف، خاصة المؤتمر الثاني الذي عقد عام 1965 وما قدمه من مساهمات كبيرة في تحديد موقف الشريعة الإسلامية من الأعمال المصرفية .

الجدول رقم 1-1: نشأة المصارف الإسلامية وتطورها

البلد	الحدث	السنة
السودان	بدأت أقدم محاولة للاتجاه نحو العمل المصرفي الإسلامي باختيار السيد عبد الرحمن المهدي لصيغة المشاركة المتناقصة للحصول على التمويل بدلاً من الاعتماد على التمويل المصرفي الربوي.	العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين
ماليزيا وباكستان	رُصدت عدد من التجارب المماثلة لتجربة المهدي في عدد من الدول الإسلامية إلا أن هذه التجارب لم تعمر طويلاً.	الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين
مصر	أول محاولة حقيقية لإنشاء مصرف إسلامي وذلك بإنشاء مصارف أُطلق عليها اسم مصارف الادخار المحلية.	1963
الكويت	تمت عدة محاولات لإنشاء مصارف إسلامية منها قيام مجموعة من الاقتصاديين بإعداد مشروع أُسموه النظام الأساسي لبيت التمويل الكويتي والهدف منه هو الإعداد والدراسة والدعوة لإقامة مصارف إسلامية.	1967
مصر	إنشاء مصرف ناصر الاجتماعي و هو أول مصرف نص قانون إنشائه على حرمة التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً.	1971
السعودية	إقرار مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بضرورة إنشاء مصرف إسلامي دولي للدول الإسلامية تحت اسم المصرف الإسلامي للتنمية.	1972
السعودية	توقيع اتفاقية تأسيس المصرف الإسلامي للتنمية من قبل وزراء مالية الدول الإسلامية.	1974
الإمارات العربية المتحدة	إنشاء أول مصرف إسلامي متكامل يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وتمثل في مصرف دبي الإسلامي الذي بدأ بتقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية للأفراد طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.	1975
السعودية/الكويت السودان/ مصر	مباشرة المصرف الإسلامي للتنمية أعماله / الإعلان عن نجاح تجربة بيت التمويل الكويتي / إنشاء مصرف فيصل الإسلامي المصري و السوداني.	1977
الأردن	إنشاء المصرف الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار.	1979
قبرص	المعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الإسلامي	1981
	إنشاء المصرف الإسلامي الدولي	1982
مجموعة من الدول	إنشاء الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية. بنك قطر الإسلامي، البنك الإسلامي لغرب السودان، البنك الإسلامي السوداني، بنك بنغلاديش الإسلامي المحدود، بنك قبرص الإسلامي، بنك التمويل الإسلامي ل لندن، بيت التمويل الأردني للاستثمار والتنمية	1983

السودان	بداية السودان للعمل المصرفي الإسلامي	1984
البحرين	إنشاء مجموعة بنوك دلة البركة الإسلامية	1985
السودان	تحويل نظامها إلى نظام إسلامي	1989
البحرين	تأسيس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	1991
الأردن	تأسيس البنك العربي الإسلامي الدولي	1997
بريطانيا	إنشاء البنك الإسلامي البريطاني	2002
ماليزيا	إنشاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية	2003
أكثر من 60 بلد في العالم	2000 مؤسسة تشمل : بنوك إسلامية، ونوافذ للخدمات البنكية الإسلامية في البنوك التقليدية، وشركات التكافل والمؤسسات المالية الإسلامية الأخرى مثل شركات التمويل والاستثمار. - حجم أصول الصيرفة الإسلامية في العالم 1.76 ترليون دولار .	2018

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق

### المطلب الثالث: الضوابط والأسس التي تحكم عمل المصارف الإسلامية

تتفرع الضوابط والأسس التي تعمل بها البنوك الإسلامية عن قاعدة أساسية عامة هي " الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية"، وهذا يعني أن خاصيتها الأولى هي عدم استخدام الفائدة في كل أعمالها، هذا بالإضافة إلى الالتزام بقاعدة الحلال والحرام، فلا تستثمر أموالها ولا تشارك إلا في التوظيفات التي يحلها الإسلام، كما أنها تعطي كل جهدها للمشروعات النافعة، محاولة منها في تنمية التجارة والصناعة والزراعة بشكل تنتفع به هي والمتعاملون معها، سواء كانوا أصحاب ودائع أو مستثمرين، بحثا منها عن تحقيق الصالح العام،<sup>1</sup> وفيما يلي نتعرض باختصار إلى أهم الضوابط والأسس التي تحكم عمل البنوك الإسلامية، وتميزها عن غيرها.

#### أولاً: الالتزام بقاعدة الحلال والحرام

الحلال هو أصل ما خلق الله من أشياء ومنافع والحرام هو ما حرمه بنص صريح وبناء على هذا فحرية التعاقد مضمونة للناس ما لم تشتمل على ما نهى عنه الشرع بنص صريح والأصل في العقود عدم التحريم لقوله تعالى ﴿وقد فصل لكم ما حرم عليكم﴾ وليس في الشرع ما يدل على تحريم العقود إلى بنص في قوله تعالى ﴿وأحل الله البيع وحرم الربا﴾ "سورة البقرة: الآية 275" وهو ما يشمل طرق الكسب وكل عقود البيع والإيجار والشراكة ونحوها ولقوله تعالى ﴿ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث﴾ "سورة الأعراف: الآية 157" وذلك لإنفاق المال واكتسابه بشرط الالتزام بالطيبات والابتعاد عن الخبائث.

<sup>1</sup> عبد الناصر براني أبو شهد، "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، ط1، (عمان، الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2013)، ص:

### ثانيا: عدم التعامل بالربا ( الفائدة)

فقد وضع الإسلام مبادئ عامة تحكم العمليات المالية والاقتصادية وكل ما يتعلق بالحصول على المال وإنفاقه في أوجه مختلفة، وذلك حفاظا على بقائه في إطاره الصحيح ولأداء وظيفته الأساسية، ومن هنا فإن المؤسسات المالية الإسلامية قد تبنت المنهج الشرعي الإسلامي في معاملاتها فلا تتعامل بالربا، أو الفائدة أخذا ولا عطاء، ونعني بالربا هنا الزيادة بلا مقابل في أي عقد من عقود المعاملات بين صنفين من النوع نفسه من الأصناف الربوية، أو هو زيادة مال بلا مقابل في معاوضة مال بمال<sup>1</sup>.

### ثالثا: الالتزام بقاعدة الغنم بالغرم

تمثل قاعدة الغنم بالغرم قاعدة أساسية في التشريع الإسلامي، وهي تمثل إحدى القواعد الفقهية المشهورة في التعاملات المالية الإسلامية، فهذه القاعدة تؤسس لرابط مباشر وقوي بين الربح ( الغنم) المحقق، والخسارة (الغرم) الناجمة عن الدخول في أي عملية استثمارية ( إنتاجية، تجارية... الخ)<sup>2</sup>. تعتمد القاعدة الفقهية الغنم بالغرم على أن العائد لا يحل إلا نتیجته تحمل المخاطرة، تعني أن لكل شريك يريد الحصول على الأرباح أو العوائد من خلال تقلب أمواله لا بد أن يتوقع إمكانية تحمل الخسائر ( ماعدا صيغة المضاربة إلا إذا ثبت تعمد وتقصير المضارب)، ولا يصح له أن يضمن لنفسه الغنم ويرمي بالغرم على عاتق غيره، فالغنم أو الربح هو ناتج عن العملية الاستثمارية للبنك الإسلامي فليس له قيمة محددة سلفا أو معلومة ولا تحقيقه مؤكد<sup>3</sup>، وهي قاعدة تجسد العلاقة المختلفة لمقدم التمويل ( البنك الإسلامي ) مع عملائه من المدخرين المودعين وطالب التمويل ( الحاصلين على التمويل) في درجة واحدة من المخاطرة واحتمال تحقق الأرباح عن تلك العلاقة التي تربط البنك التقليدي .

### رابعا: الالتزام بقاعدة الخراج بالضمان

أي أن الذي يضمن أصل شيء جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد، فمثلا يقوم البنك الإسلامي بضمان أموال المودعين لديه في شكل ودائع أمانه تحت الطلب، ويكون الخراج (أي ما خرج

<sup>1</sup> أخرجه مسلم من صحيح مسلم بشرح النووي من حديث عبادة بن الصامت، "كتاب المساقاة والمزارعة، باب الربا"، مجلد 5، ج 6، (بيروت، دار الفكر، 1981)، ص:14.

<sup>2</sup> محمود حمودة، مصطفى حسن، " المعاملات المالية في الإسلام"، ط 2، (عمان، مؤسسة الوراق، 1999)، ص: 21.

<sup>3</sup> رفيق يونس المصري، "هل الفائدة حرام بجميع أشكالها"، بحث في مجلة: جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد 17، العدد الأول 2004، ص: 90.

من المال) المتولد عن هذا المال جائز الانتفاع لمن ضمن (وهو البنك) لأنه يكون ملزماً باستكمال النقصان الذي يحتمل حدوثه وتحمل الخسارة في حالة وقوعها، أي أن الخراج غنم والضمان غرم.<sup>1</sup>

#### خامساً: الالتزام بالأخلاق الإسلامية في المعاملات

يتفق أغلب المفكرين في الإسلام بضرورة ارتباط النشاط الاقتصادي بالقيم الخلقية التي دعا إليها الإسلام فقد يكون موضوع عملها المتاجرة في السلع والبضائع والاستيراد والتصدير ومن هنا فقد التزمت بأخلاقيات التعامل المالي في الإسلام وضمان المصلحة العامة وهذه إشارة إلى بعضها:

- عدم التعامل بالاحتكار؛

- عدم التعامل بالغش والترويج المزيف في المعاملات؛

- عدم التعامل بالرشوة؛

- عدم الخوض في المنافسة غير مشروعة.

#### سادساً: الالتزام بالأولويات الإسلامية في التمويل والاستثمار

البنك يسعى دوماً لتحقيق الربح بغية الاستمرار والتوسع لكن ذلك لا يعتبر هدفاً الأسمى فالمال في البنك الإسلامي يبقى وسيلة لتسخير غايات أسمى كلها في الإعمار والتنمية واقتصار الانحراف على الوظيفة التنموية فالعمل في البنوك الإسلامية يكون من خلال إعطاء أولويات إسلامية للمشروعات من ضروريات أو حاجيات وكماليات والتي تحدد بواسطة متخصصين في علم الشريعة لاختيار المشروعات التي تعود بالنفع الأكبر.

#### المطلب الرابع: مصادر واستخدامات المصارف الإسلامية

تتكون موارد المصارف الإسلامية من موارد داخلية وموارد خارجية فهي لا تختلف كثيراً عن موارد المصرف التقليدي، كما أنها لا تختلف كثيراً بين المصارف الإسلامية نفسها إلا في بعض الشروط التي تضعها مجالس الإدارة فهذه الموارد تنقسم إلى:

#### أولاً: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية

##### 1- الموارد الداخلية (الذاتية)

تعني الموارد المالية المتاحة للاستثمار في هيكل التمويل بالميزانية والتي يمتلكها المصرف الإسلامي وتنقسم إلى:

<sup>1</sup> محمود حسن صوان، "أساسيات العمل المصرفي الإسلامي - دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية"، ط1، عمان، الأردن، دار وائل للنشر، (2001)، ص ص: 94-95.

**1-1- رأس المال:** ويقصد به الأموال التي يضعها المساهمون تحت تصرف المصرف عند بداية نشاطه، أو هو رأس المال المدفوع ويمثل المصدر الذي تتدفق منه الموارد الأخرى للمصرف، ومنه يتم تأسيس المصرف وإيجاد الكيان الاعتباري له وإعداده وتجهيزه ليتمكن من ممارسة النشاط المصرفي بالإضافة إلى الدور التمويلي الذي يقوم به رأس المال المدفوع في السوق المصرفية لتغطية الاحتياجات التمويلية لعملاء المصرف سواء كانت قصيرة أم متوسطة، ويضاف إلى ذلك قيامه بدور حمائي بتحملة الخسائر المحتملة التي تتعلق بالمساهمين أو العجز الذي قد يتعرض له المصرف.<sup>1</sup>

**1-2- الاحتياطات:** تعد الاحتياطات أحد التدابير المهمة جدا التي تأخذها المصارف بعين الاعتبار وذلك لمواجهة أي طارئ مستقبلا، قد يؤثر على أدائها ونشاطاتها، وهذه الاحتياطات تؤخذ لدعم رأس مال المصرف وتحفظه من الخسائر غير المتوقعة، وتعد أيضا عاملا من عوامل الضمان بالنسبة للمودعين في الحسابات الجارية، فهي عبارة عن المبالغ التي يتم خصمها من أرباح المصرف في شكل احتياطي اختياري خاص أو في شكل احتياطي قانوني<sup>2</sup>، وأيضا احتياطات رأسمالية ومنها احتياطي علاوة الإصدار، وتجند الاحتياطات في المصارف الإسلامية مشروعيتها في وجوب الحفاظ على رأس المال كاملا وتعويضه في حالة الخسارة، ومعروف أيضا في الفقه الإسلامي أنه لا ربح إلا بعد سلامة رأس المال، ولهذا قرر الفقهاء أن الربح وقاية لرأس المال وأنه جابر له من الخسران الذي قد يلحق به<sup>3</sup> وتنقسم الاحتياطات إلى:

**1-2-1- الاحتياطي القانوني:** وهو عبارة عن نسبة معينة من الأرباح يفرضها القانون لتبقى داخل البنك، ولا توزع بأي شكل من الأشكال، تبعا لقانون الدولة التي يوجد بها البنك الإسلامي فإن جزء معين من الأرباح السنوية محول إلى حساب الاحتياطي القانوني؛ وهو ضمان لدائني الشركة، يأخذ حكم رأس المال، فلا يجوز للشركة التصرف فيه أو توزيعه على المساهمين في السنوات التي لا تحقق فيها أرباح<sup>4</sup>.

**1-2-2- الاحتياطي العام:** وهو عبارة عن حساب يضعه المؤسسون قصد تعزيز رأس المال، ويمكن أن ينص عليه القانون التأسيسي للبنك، ويبين نسبة الأرباح التي تحول إليه، وتختلف نسبة الأرباح المحولة لحساب الاحتياطي العام من بنك لآخر حسب الأوضاع القانونية والاقتصادية للدولة التي يوجد بها<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> محمود حسن صوان، "أساسيات العمل المصرفي الأساسي دراسة مصرفية تحليلية"، (الأردن، دار وائل، 2001)، ص: 117 .

<sup>2</sup> ريمون يوسف فرحات، "المصارف الإسلامية"، ط1، (لبنان، منشورات الحلبي، 2004)، ص: 100.

<sup>3</sup> عمر محمد فهد شيخ عثمان، "إدارة الموجودات المطلوبة لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية - دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في فلسفة العلوم المالية والمصرفية، سوريا، 2009، ص: 40 .

<sup>4</sup> مصطفى رضوان، "مدونة الفقه والقضاء في القانون التجاري"، الجزء الأول، (الإسكندرية، منشأة المعارف، 1997)، ص: 414.

<sup>5</sup> محمد أبو جلال، "البنوك الإسلامية"، الطبعة الأولى، (الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990)، ص: 53 .

### 1-2-3- الاحتياطي الاختياري: وهو الذي تقرره الجمعية العامة العادية لمواجهة نفقات طارئة<sup>1</sup>.

1-2-4- احتياطات أخرى: للتقليل من أخطار الخسائر واحتمال وقوعها وزيادة للمرونة التي تتمتع بها البنوك الإسلامية، يمكن تكوين حساب احتياطي آخر، والملاحظ أن بعض البنوك بدأت تستعمل مثل هذا الحساب لمواجهة المستقبل المجهول وللتقليل من الخسائر.

1-3- الأرباح المحتجزة (الغير موزعة): هي تلك المبالغ التي يتم اقتطاعها من الأرباح المحققة خلال السنوات الماضية والتي لم يتم توزيعها، وترحيلها إلى الدورات القادمة حيث يتم احتجاز نسبة من الأرباح أو كلها بموافقة الجمعية العامة للبنك، فهي نصيب من أرباح المساهمين وليست نصيب من أرباح المودعين يتم احتجازها بهدف إعادة استخدامها وتوظيفها في مختلف أنشطة وعمليات البنك وتعتبر موردا من موارد المصرف الاسلامي .

1-4- المخصصات: تمثل المخصصات مبالغ يتم خصمها من الربح المحقق للبنك والمعد للتوزيع على المساهمين، من أجل مواجهة نقص أو عجز أو تجديد النقص في قيمة وترتبط فكرة تكوين المخصصات بإظهار المركز المالي في صورة عادلة وقريبة من الحقيقة وتكوين المخصصات لا يتم فقط لمواجهة ما يتوقع من تدهور في نسبة توظيف واستثمارات المصرف بل يمتد أيضا لمواجهة أخطار المصرف للوفاء بالالتزامات المحتملة وغير قابلة للتحديد نيابة عن عملائه اتجاه الآخرين مثل خطابات الضمان وبعض أنواع الاعتمادات.

## 2- الموارد (المصادر) الخارجية

إضافة إلى الموارد الذاتية فالبنك الإسلامي بحاجة إلى موارد خارجية لتغطية نشاطه، وتعد المصادر المالية الخارجية هي تلك التي يتم الاعتماد فيها على أموال الآخرين من غير أصحاب المشروع المالكين له، إذ تعتمد عليها المصارف الإسلامية بشكل أساسي في ممارسة عملها ونشاطها وبخاصة الاستثمارية منها، وتحتل المصادر الخارجية أهمية كبيرة في عمل المصارف لأنها تمثل النسبة الأكبر في مواردها وفي موجوداتها. ويتمثل هيكل المصادر الخارجية في المصارف الإسلامية بما يلي:

### 1-2- الودائع الجارية

وهي تأخذ شكل الحسابات حيث يودعها المودعون دون أية فائدة ربوية عليها في البنوك لغرض حمايتها من السرقة أو الهلاك، أو لغرض تسهيل معاملات التجارية والمصرفية التي تقدمها البنوك لعملائها، لذلك فهذه الحسابات ليس هدفها الاستثمار، وتقبل البنوك الإسلامية الودائع الجارية من العملاء مثلها في ذلك مثل البنوك التقليدية، ولا تقوم البنوك الإسلامية بإعطاء أي أرباح على تلك الودائع، ولا يحق

<sup>1</sup> سميحة القليوبي، "الشركات التجارية"، الطبعة الأولى، (القاهرة، دار النهضة للنشر، 1993)، ص: 87.



لأصحاب الودائع الجارية المطالبة بأية نسبة من الأرباح التي تجنيها تلك البنوك ، وتعتبر الأموال التي تودع في هذه الحسابات وودائع تحت الطلب يؤذن للبنك باستخدامها، ويمكن سحبها والتصرف فيها بموجب شيكات مسحوبة على البنك أو بموجب أوامر الدفع، ونظرا لطبيعة الحسابات الجارية قصيرة الأجل لا يمكن الاعتماد عليها في استخدامات أو توظيف طويل الأجل (الاستثمار) هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن استخدامهما في الأغراض قصيرة الأجل يجب أن يكون بحذر حتى يتجنب البنك التعرض لخطر عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات نحو أصحاب هذه الأموال<sup>1</sup>.

## 2-2- الودائع الاستثمارية

تعرف الحسابات الاستثمارية على أنها الأموال التي يضعها أصحابها بغرض تحقيق الربح من خلال قيام البنك بتوظيفها واستثمارها، سواء بصورة منفردة أو مشتركة وسواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة<sup>2</sup>. وتسمى كذلك وودائع لأجل (متوسطة وطويلة الأجل) وقد تختلف تسميتها وشروطها من بنك لآخر، وهي الأموال التي يضعها أصحابها في البنك الإسلامي بقصد المشاركة بها في تمويل عمليات استثمارية، وبعد هذا أهم وأكبر مصدر من مصادر أموال البنك الإسلامي<sup>3</sup>، وفيها لا يحدد هذا الأخير عائدا محمدا سلفا عليها ويتحدد العائد وفقا لطبيعة النشاط الاستثماري، ومدته ونتائج الأعمال للتوظيفات التي وجهت إليها هذه الأعمال ويقيد فيه إيداعاته ومسحوباته، وبهذا يضمن المودع قيمتها من البنك، وقد يشرك البنك هذه الودائع في أرباحه<sup>4</sup>، ويمكن تلخيص الفرق بين الحسابات الاستثمارية في البنوك الإسلامية إلى نوعين هما<sup>5</sup>:

**2-2-1- حسابات الاستثمار العامة:** يقوم المودع فيها بتفويض البنك الإسلامي باستثمار أمواله في أي مشروع من مشاريعه الاستثمارية؛ حيث يشارك في نتائج جميع الاستثمارات المتعددة التي يقوم بها البنك، تكون آجال هذه الودائع مختلفة بين 3 و 12 شهراً، أو أكثر وقابلة للتמיד كما لا يسمح بالسحب منها إلا في نهاية المدة المحددة.

<sup>1</sup> محمد سويلم، "إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية"، الطبعة الأولى، (مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1998)، ص: 579-بتصرف.

<sup>2</sup> عبد الحليم عمار غربي، "مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية"، (الإمارات العربية المتحدة، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، 2013)، ص: 278.

<sup>3</sup> محمد سويلم، "إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية"، مرجع سابق، ص 579.

<sup>4</sup> أحمد محمد المصري، "إدارة البنوك التجارية والإسلامية"، الطبعة الأولى، (الإسكندرية مؤسسة شباب الجامعة، 2006)، ص: 66.

<sup>5</sup> محمد عبد المنعم أبو زيد، "المضاربة وتطبيقاتها العملية في البنوك الإسلامية"، الطبعة الأولى، (القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996)، ص: 71.

2-2-2- حسابات الاستثمار المخصصة (أو المحددة): يقوم المودع فيها باختيار (تخصيص) مشروع معين من المشاريع التي يقوم بها البنك الإسلامي (يحدده البنك بعد عمل الدراسات اللازمة) لاستثمار أمواله؛ حيث يتحدد ربح المودع على أساس الأرباح الفعلية للمشروع الذي اختاره فقط بالنسبة المتفق عليها بينه وبين البنك، وللمودع حرية تحديد أجل الوديعة أو يتركه مفتوحاً .

### 3- صناديق التكافل الاجتماعي

#### 3-1- صندوق الزكاة ومصادر الأموال الخيرية

يعتبر صندوق الزكاة والأموال الخيرية من المصادر الهامة بالنسبة للبنوك الإسلامية، وهي مصادر خاصة بالبنوك الإسلامية وغير متوفرة للبنوك التقليدية، ويستطيع البنك تجميع هذه الأموال من خلال ما يأتي<sup>1</sup>:

- الزكاة الشرعية على حقوق المساهمين.

- الزكاة المقدمة من مالكي حسابات الاستثمار.

- الزكاة المقدمة من الأفراد.

- المنح والتبرعات.

وتستخدم الزكاة كمصدر من مصادر الأموال في البنوك الإسلامية لإبراز الدور الاجتماعي للبنك، حيث تمكنها من تقديم مزيد من الخدمات الاجتماعية في عدة مجالات مختلفة مثل:

- تقديم الدعم للطلبة.

- التبرع للمساجد.

- دفع الأموال للأفراد.

- بعض الأنشطة الإسلامية مثل حفظ القرآن الكريم والأحاديث.

- الجمعيات الخيرية المسجلة.

- العيادات الطبية في المناطق الشعبية.

#### 3-2- صندوق القرض الحسن ومصادر تمويله:

صندوق القروض الحسنة مهمته تقديم قروض دون فائدة لأصحاب الحاجات الضرورية، وتخضع القروض الحسنة الممنوحة لتقدير لجنة القرض التي تشكل للفصل في الأمر بعدما يتم التأكد من جدية الأسباب

<sup>1</sup> زاهر صبحي بشناق، "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية-دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين"، أطروحة ماجستير غير منشورة بالجامعة الإسلامية غزة، 2013، ص: 50.

المطلوب لأجلها القرض مع إعطاء الأولوية للأكثر احتياجاً، وفي حدود ميزانية الصندوق، مع تحديد أقصى حد للقرض.<sup>1</sup>

وتتمثل مصادر أموال صندوق القرض الحسن فيما يلي:

- أموال التبرعات والصدقات والهبات.
- جزء من أموال الزكاة.
- جزء من أرباح البنك المخصصة لمواجهة الخدمات الاجتماعية.
- جزء من توظيف الحسابات الجارية

### 3-3- صندوق وقف المضاربة ومصادر تمويله

يقترح البعض إنشاء "صندوق وقف المضاربة" في البنوك الإسلامية، وتكون مهمته تمويل الحرفين ودعم الأسر المنتجة؛ وتمثل مصادر أموال صندوق وقف المضاربة فيما يلي:

- وقف جزء من أموال البنك؛
- قبول أوقاف الأفراد وقيام البنك بما لديه من خبرة وأجهزة بمهام إدارة صندوق الوقف؛
- وتكمن أهمية صندوق وقف المضاربة فيما يلي<sup>2</sup>:
- إحياء مؤسسة الوقف لأداء هذا الدور المفقود؛
- تدعيم صندوق الزكاة خاصة في الحالات التي لا تفي أموال الزكاة باحتياجات مصارفها المتنوعة؛
- يمكن أن يحصل نوع من التكامل في مجال استثمار الأموال الوقفية وأموال الزكاة.

### 4- صكوك التمويل الإسلامية

يقصد بالصكوك الإسلامية "تحويل مجموعة من الأصول المدرة للدخل غير السائلة إلى صكوك قابلة للتداول مضمونة بهذه الأصول ومن ثم بيعها في الأسواق المالية مع مراعاة ضوابط التداول"<sup>3</sup>، أما هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية عرفتها بأنها "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في ملكية موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله"<sup>4</sup>، فتعتبر

<sup>1</sup> محمد كمال عطية، "نظم محاسبية في الإسلام"، ط 2، (الإسكندرية، منشأة المعارف، 1989)، ص: 359.

<sup>2</sup> 1 صالح كامل، "دور الوقف في النمو الاقتصادي"، بحث في: مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 156، أفريل/ماي 1994، ص: 25.

<sup>3</sup> طارق الله خان، أحمد حبيب، "إدارة المخاطر - تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية"، ط 1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2003، ص: 55.

<sup>4</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، "المعايير الشرعية"، معيار رقم 17، البحرين، 2007، ص: 288.

الصكوك أحد أهم مصادر تمويل المشروعات كونها توفر الإطار الشرعي لكثير من المتعاملين الراغبين في الحصول على تمويل غير ربوي حتى يتناسب وإمكاناتهم الاجتماعية والمهنية.

### ثانياً: استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية

يقصد بالموجودات الشيء القادر على توليد تدفقات ايجابية أو منافع اقتصادية أخرى في المستقبل بمفرده أو بالاشتراك مع موجودات أخرى، وفيما يلي توزيع لمختلف الموجودات المدرجة في الميزانية العمومية للبنك الإسلامي:

#### 1- نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية

وهي النقد في الخزينة، وحسابات جارية لدى البنك المركزي لمواجهة ما يترتب على البنك المودع لتسوية التزاماته المالية وكذلك مبالغ الاحتياطات النقدية التي يطلبها البنك المركزي من البنوك العاملة في الدولة، حيث يكون إيداعها إلزامي لديه وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، والبنك الإسلامي لا يتقاضى أية فوائد على الأرصدة والحسابات الجارية.

#### 2- أرصدة وحسابات لدى المؤسسات المصرفية

وهذه المبالغ تودعها البنوك الإسلامية وتكون مودعة أصلاً في حسابات جارية وفق ودائع جارية لدى بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية وغالباً ما تكون بالعملة الأجنبية، لأغراض تسوية المعاملات المالية الناتجة عن الحوالات والاعتمادات ووسائل تمويل التجارة الخارجية ولا يتقاضى البنك الإسلامي أية فوائد عليها.

#### 3- حسابات استثمار لدى البنوك ومؤسسات مصرفية

وغالباً ما تكون حسابات استثمار مطلقة (لدى بنوك مراسلة) تتعامل وفق الشريعة الإسلامية ويعهد إليها استثمار هذه الأموال لديها مقابل نسبة من الأرباح تقدم للبنك المراسل كمضارب.

#### 4- محفظة الأوراق المالية

تتكون محفظة الأوراق من :

4-1- موجودات مالية متأخرة: وهي استثمارات مالية يتم اقتناؤها أو إنشاؤها بغرض الحصول على أرباح من خلال التغيرات قصيرة الأجل في الأسعار أو هامش الربح وغالباً ما تتكون من أسهم الشركات المدرجة في الأسواق المالية.

4-2- موجودات مالية متاحة للبيع: هي الاستثمارات التي لا يحتفظ بها لغرض المتاجرة ولا هي ما تم إنشاؤها من قبل البنك وتتكون من: أسهم شركات، محفظة البنوك الإسلامية، المشاركة في الصناديق الاستثمارية.

**4-3- موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:** هي الاستثمارات التي يكون للبنك توجه وقدرة إيجابية للاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

#### **5- التمويلات**

يتمثل هذا البند في صيغ التمويل الإسلامي والبيوع المؤجلة مثل: بيع المراجحة، والبيع المؤجل بالتقسيط، والمضاربة والمشاركة والاستصناع والإجارة المنتهية بالتملك والسلم وغيرها.

#### **6- الاستثمار في الأصول الثابتة وتأجيرها**

هو اقتناء عقارات أو أراضي أو جزء منها بغرض بيعها أو ليقام أبنية عليها لتأجيرها للحصول على إيراد دوري أو تأجيرها تأجيرا منتهيا بالتملك أو الاحتفاظ بها لغرض توقع زيادة في قيمتها المستقبلية.

#### **7- القروض الحسنة**

هي قروض يقدمها البنك الإسلامي لغايات اجتماعية مبررة كالتعليم والعلاج والزواج... إلخ، ولا تتقاضى البنوك الإسلامية أية فوائد عليها.

#### **8- الموجودات غير الملموسة**

تتألف من الأصول التي يصعب التحقق من وجودها المادي مثل الشهرة وبراءات الاختراع والعلامة التجارية وحقوق النشر وتسجل هذه الأصول أيضا بسعر التكلفة.

#### **9- موجودات أخرى**

يتألف هذا البند من موجودات أخرى متنوعة مثل مصروفات مدفوعة مقدما، شيكات تحت التصفية، إيجارات مدفوعة مقدما، حسابات البطاقات البنكية.

#### **ثالثا: أوجه الاختلاف بين ميزانية البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية**

من خلال ما سبق نجد أن مصادر أموال البنوك الإسلامية عديدة ومتنوعة مقارنة مع البنوك التقليدية وهذا ما يجعلها أكثر قدرة على تعبئة وتجميع المدخرات والفوائض المالية لدى الأفراد في الأوساط الشعبية بصفة عامة، والمشروعات في البيئة الاقتصادية بصفة خاصة، وبالتالي يزيد من قدرتها على خدمة الاقتصاد والمجتمع الذي تعمل فيه، أما من حيث مقارنة جانب الأصول في البنوك الإسلامية بنظيره في البنوك التقليدية، فهو مختلف تماما فمن الواضح أن اختلاف أساليب أداء النشاط المصرفي فيما بينهما ينعكس بصراحة على هيكل الاستخدامات في كل منهما؛ بحيث تصبح المقارنة غير مجدية. ويمكن تلخيص الاختلاف في ميزانيتي البنوك على النحو الآتي:

جدول رقم 1-2 : يوضح الاختلاف بين مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

مصادر الأموال	استخدامات الأموال
<p>1- المصادر الخارجية:</p> <p>تعتبر الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) أهم مصدر من المصادر الخارجية في البنوك التقليدية، بينما تقل أهميتها النسبية في هيكل الودائع في البنوك الإسلامية، حيث تحتل الودائع بالمشاركة المكانة الأولى.</p> <p>- تتبع البنوك الإسلامية أسلوب العائد المتغير في حسابات الادخار والاستثمار، وليس أسلوب القرض بفائدة ثابتة مثل البنوك التقليدية.</p> <p>- تقوم بعض المصادر الخارجية المكتملة (التي تكون في شكل قروض من البنك المركزي أو البنوك الأخرى المحلية أو الأجنبية) على أساس سعر الفائدة الثابت في البنوك التقليدية بينما تقوم على أساس المشاركة والمضاربة في البنوك الإسلامية</p> <p>2- المخصصات والحسابات الاجتماعية:</p> <p>- في الوقت الذي يمثل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها أهم المخصصات بالبنوك التقليدية، نجد أن مخصص مخاطر عمليات الاستثمار بينوك المشاركة يمثل المقابل لذلك، مع الأخذ في الاعتبار الاختلاف الجوهرى في طبيعة كل من المخصصين ومصادر تكوينهما.</p> <p>- ظهور صناديق التكافل الاجتماعى في خصوم البنوك الإسلامية .</p> <p>3- حقوق الملكية:</p> <p>- يتشابه البنك الإسلامى مع البنوك التقليدية من حيث المكونات النمطية لحقوق الملكية من رأس مال واحتياطيات وأرباح محتجزة، وإن كان من المتعين أمام طبيعة نشاط البنوك الإسلامية أن تزداد الأهمية النسبية لرأس المال المدفوع فيها بالمقارنة بإجمالي المصادر، في الوقت الذي لا يمثل رأس المال أهمية تذكر في مصادر البنك التقليدي وغالبا ما يمثل في شكل أصول ثابتة.</p>	<p>1- النقدية:</p> <p>- تتشابه البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في عنصر النقدية بأنواعها سواء كانت نقدية بالخرزينة وبالفروع أو لدى المرسلين أو ذهب أو عملات أجنبية.</p> <p>2- التوظيفات:</p> <p>- تقدم البنوك الإسلامية التمويل قصر ومتوسط وطويل الأجل في مختلف الأنشطة بما يجعلها بنوكاً متعددة الأغراض، بينما تعتبر قروض البنوك التقليدية بصفة عامة من القروض قصيرة الأجل (ويقالها الحصول على فائدة ثابتة).</p> <p>- تمثل الاستخدامات الرئيسة للبنك الإسلامى في :حساب المراجعة + حساب المضاربة + حساب المشاركة + حساب البيع بالتقسيط + حساب البيع بالتأجير + حساب الاستثمار المباشر...، بينما تمثل القروض الاستخدام الأساسى لأصول البنك التقليدي + التسيقات + السحب على المكشوف+ خصم الأوراق التجارية + سندات الخزينة.</p> <p>- ظهور القروض الحسنة (دون فائدة) في البنوك الإسلامية</p> <p>- ظهور المخزون السلعي (مراجعة)... في البنوك الإسلامية</p> <p>3- الأصول الثابتة:</p> <p>- تمثل الأصول الثابتة في البنك التقليدي نسبة قليلة من مجموع أصوله حيث تشمل المباني التي تخصه والمعدات والأثاث اللازمة لنشاطه.</p> <p>- في الوقت الذي تقيد فيه البنوك التقليدية لاقتناء الأصول الثابتة لغرض إعادة بيعها خوفاً من تجميد أموالها وحفاظاً على السيولة نظراً لأن علاقاتها بعملائها علاقة دائن بمدين، فإنه بالنسبة لبنوك المشاركة وأمام طبيعة عمليات المشاركة والمضاربة يدخل من بين أنشطتها اقتناء الأصول الثابتة والموجودات والمنقولات بأنواعها كوجه من أوجه التوظيف والاستثمار سواء بمفردها أو بالاشتراك مع الغير.</p>

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مجموعة من المراجع

## المبحث الثاني: طبيعة المخاطر في المصارف الإسلامية

يواجه المصرف الإسلامي مجموعة من المخاطر النابعة من طبيعة الممارسة المصرفية، إسلامية كانت أم تقليدية ومنها ما تشتركه مع نظيرتها التقليدية ومنه ما تنفرد به وهذا لاختلاف منهجية العمل المصرفي وأسلوب التعامل للمصارف الإسلامية، وسنحاول في هذا المبحث التعرف على ماهية المخاطر بمفاهيمه المختلفة كما نتناول كل نوع من هذه المخاطر التي تعترض عمل المصارف الإسلامية كما يلي:

### المطلب الأول: المخاطر في الأدبيات المالية

اختلفت آراء الكتاب حول مفهوم الخطر فكل يعرف مفهوم الخطر حسب زاوية اختصاصه، فمفهوم الخطر عند الاقتصاديين ليس هو مفهوم الخطر عند المتخصصين في التأمين وليس هو مفهوم الخطر عند المتخصصين في القانون وغيرهم، فبعضهم يستعمل الخطر ويجعله في الوقائع المادية وبعضهم يعبر به عن الخسائر المالية، في حين يستخدمه آخرون للدلالة على حالات معنوية، وإن كان ثمة قدر مشترك بين الجميع، انطلاقاً من هذا نستعرض المصطلحات العلمية التي لها علاقة بالخطر أو المخاطر كالتالي:

#### أولاً: الخطر لغة واصطلاحاً

##### 1- لغة:

إن كلمة خطر هي مستوحاة من المصطلح اللاتيني "Re-scass" والذي يدل على حدوث انحراف معاكس عن النتيجة المتوقعة<sup>1</sup>.

##### 2- اصطلاحاً:

يُعرف الخطر على أنه الخسائر المحتملة وغير المتوقعة التي يمكن قياسها نتيجة وقوع حادث معين مع الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل المساعدة لوقوع الخسارة<sup>2</sup>.

#### ثانياً: المعنى الاقتصادي للمخاطر

##### 1- المخاطرة بالمفهوم الاقتصادي

تعرف كلمة مخاطرة بأنها إمكانية حدوث شيء خطير أو غير مرغوب فيه، وعي في نفس الوقت تعني الشيء الذي يمكن أن يسبب الخطر نفسه، وهي: "الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي

<sup>1</sup> عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته سعيدة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، 2012/2011، ص: 02.

<sup>2</sup> أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى، "إدارة الخطر و التأمين"، (الأردن، دار الحامد، 2007)، ص: 22.

يوصل إلى نتيجة متوقعة أو مأمولة<sup>1</sup>، كما تعرف بأنها احتمالية تعرض المؤسسة إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/ أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، كما ينظر إليها بأنها عدم التأكد من حتمية حصول العائد أو من حجمه أو من زمنه أو من انتظامه أو من جميع هذه الأمور مجتمعة<sup>2</sup>. يظهر مما سبق أن مفهوم المخاطرة في المجال الاقتصادي يدور حول فكرة الاحتمالية وعدم التأكد من حصول العائد المخطط له.

## 2- المخاطرة بالمفهوم المالي

يشير مفهوم المخاطرة في الدراسات المالية إلى وضع عدم التيقن بحدوث النتائج المطلوبة واحتمال أن يكون المال هو إلى أمر غير محبب إلى النفس، فهي تشير إلى الوضع الذي فيه احتمالان كلاهما قابل للوقوع، ولا ريب أن الحالات التي تواجه فيها احتمالاً واحداً هي حالات انعدام الخطر<sup>3</sup>. تُعرف كذلك بأنها توقع انحراف قد يحدث في المستقبل، بحيث تختلف النتائج المرغوب تحقيقها عن ما قد يقع فعلاً، أو عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل نتيجة لقرار يتخذه المستثمر في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي<sup>4</sup>. يتضح من المفهوم المالي بأن الخطر هو نفسه عدم التأكد من النتائج المستقبلية للاستثمار ولكن في حقيقة الأمر يوجد فرق بين المصطلحين في النقاط الآتية:

أ- إمكانية القياس : فالمخاطر نجدها قابلة للقياس، بخلاف عدم التأكد فهو لا يقبل القياس، يقول "جون داونز": "المخاطرة هي إمكانية الخسارة أو عدم المكسب والتي يمكن قياسها، وتختلف المخاطرة عن عدم التأكد والذي لا يمكن قياسه"<sup>5</sup>.

ب- إمكانية تسجيل النتائج والتنبؤ بها: فالمخاطرة يمكن تسجيل نتائجها والتنبؤ بالتغير الذي تسبب في حدوثها، وعدم التأكد لا يمكن تسجيل نتائجه ولا التنبؤ بالتغير الذي تسبب في حدوثه يقول ثورن هيل: "المخاطرة وعدم التأكد ليسا شيئاً واحداً، والموقف ينطوي على مخاطرة عندما تكون جميع النتائج

<sup>1</sup> بلعوز بن علي، "استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية"، بحث في: مجلة الباحث، عدد 7، جامعة الشلف 2010/2009، ص: 331.

<sup>2</sup> عبد الكريم أحمد قندوز، "إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية: مدخل الهندسة المالية"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 8، 2012، ص: 13.

<sup>3</sup> محمد علي قري، المخاطر الائتمانية في العمل المصرفي الإسلامي (دراسة فقهية اقتصادية)، من موقع محمد علي قري : [www.elgari.com](http://www.elgari.com). 2002، بتاريخ: 8 ماي 2019.

<sup>4</sup> الوردى خدومة، "دور الابتكرات المالية في مواجهة المخاطر المالية وتحقيق استقرار المؤسسة الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015، ص: 9.

<sup>5</sup> بلعوز بن علي، "استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية"، مرجع سابق، ص: 331، 332.



الممكنة تم تسجيلها، والتغير الذي تسبب في حدوثها من الممكن التنبؤ به، ومهما كان الأمر، فعندما تكون النتيجة المطلوبة والتغير الذي أحدثها لم يتم مقابلهما فإننا نكون بصدد عدم التأكد"<sup>1</sup>.

فيمكننا أن نقول أن عدم التأكد هو ما ذكره bob ritche عدم التأكد إنما يوجد في المواقف التي يفترق فيها صانع القرار للمعرفة الكاملة والمعلومات، أو الفهم المتعلق بالقرار المقترح ونتائجه الممكنة"<sup>2</sup>.

### 3- المخاطرة من وجهة نظر التأمين

هو احتمال التعرض لواقعة معينة تم توصيفها عقدياً (عقد التأمين) على أنها خطر بموجب التعويض، أو هو حادث مستقبل محتمل الوقوع لا يتوقف على إرادة أي من الطرفين الذين تم بينها العقد، وهذا هو معنى الخطر في التأمين والتشريعات الناظمة له، والذي عليه الفتوى إن وجود الغرر في المعاوذات يبطلها، وبذلك جاءت قرارات الجامع الفقهي بصدد التأمين التجاري"<sup>3</sup>.

### ثالثاً: المخاطرة والمصطلحات ذات الصلة

ارتبط مصطلح المخاطرة ارتباطاً وثيقاً بمصطلحات عديدة في مجال الاقتصاد والمالية، كالتأكد، عدم التأكد والعائد، إلا أن أهم المصطلحات التي ترتبط بالمخاطرة تكمن في حالة عدم التأكد ومصطلح العائد.

### 1- عدم التأكد وعلاقته بالمخاطرة

كثيراً من الأحيان ما يتم الخلط بين مفهومي المخاطرة وعدم التأكد، بل يستخدمان كمترادفين، وهذا غير صحيح تماماً، إذ أن هناك فرق جوهري بينهما، والذي يتضح من خلال تعريف كلا منهما على حدى، كما يلي:

المخاطرة هي الحالة التي يمكن معها وضع توزيع احتمالي بشأن التدفقات النقدية المستقبلية، وهنا يجب أن تتوافر معلومات تاريخية كافية تساعد في وضع هذه الاحتمالات، والتي تسمى بالاحتمالات الموضوعية"<sup>4</sup>.

أما عدم التأكد، فإنه يصف موقفاً لا يتوافر فيه لمتخذ القرار معلومات تاريخية للاعتماد عليها في وضع توزيع احتمالي للتدفقات النقدية المستقبلية، ومن ثم عليه أن يضع توقعات للصور التي يمكن أن يكون

<sup>1</sup> سامي بن ابراهيم السويلم، التحوط في التمويل الإسلامي، مكتبة الملك فهد الوطنية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2007، ص: 62.

<sup>2</sup> منير ابراهيم هندي، "أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية"، (الاسكندرية، منشأة المعارف، 2011)، ص: 251، 250.

<sup>3</sup> عبد الكريم أحمد قندوز، "إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية من الحلول الجزئية إلى التأسيس"، بحث مقدم إلى: مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول"، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، 21 ماي - 2 يونيو، 2009، ص: 18.

<sup>4</sup> عبد الغفار حنفي ورسمية قرياقص، "أساسيات الاستثمار والتمويل"، (الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2004)، ص: 364.

عليها التوزيع الاحتمالي<sup>1</sup>، معتمدا في ذلك على الخبرات الشخصية، ويطلق عليه بالتوزيع الاحتمالي الشخصي.

## 2- المخاطرة والعائد

من المعروف أنه توجد علاقة وثيقة بين العائد والمخاطرة، وليس فقط في المجال المالي والاقتصادي، وإنما في كافة المجالات والقطاعات، فتتمثل المخاطرة في حدوث أحداث غير متوقعة مستقبلية تؤثر بصورة سلبية على قدرة المشروع وعلى تحقيق عائد ملائم على استثمارات المشروع، مما قد يسبب خسارة في بعض الأمور المالية للمنشأة، أما العائد فهو عبارة عن الكسب الذي يحققه المستثمر نتيجة لاستثمار أمواله خلال فترة زمنية معينة من جراء عملية استثمارية، فهو يرغب بالحصول على مبلغ إضافي يضحى به حالياً بمنفعة استهلاكية للحصول عليه مستقبلاً، وكانت العلاقة بين العائد والمخاطرة علاقة طردية حيث يزداد العائد المرغوب كلما زادت المخاطرة المتوقعة لذلك المشروع، فكل عملية تمويل أو استثمار إلا ولها وجهان، وجه يمثل العوائد المالية التي سوف تتحقق، والوجه الآخر يمثل المخاطر التي تواجهها، ومن القرارات المهمة في هذا المجال هو اختيار الاستثمار الذي تلائم عوائده مخاطره، بمعنى تحديد حجم العائد المراد الحصول عليه نظير المخاطر التي يتحملها المستثمر، كما أن المخاطرة والابتكار في الاقتصاد الوضعي تعتبران سببا لاستحقاق الربح، أو بالأحرى هما محركا الربح والدافعان لوجوده وعلى هذا الأساس وجدت نظريات اقتصادية تحكم العلاقة بين الربح والمخاطرة، وفقد وضع فرانك من جامعة شيكاغو نظرية مفادها أن الربح ينشأ بسبب الشك وعدم اليقين، وأن الربح هو مكافأة لتحمل المخاطرة فكلما زادت المخاطر زادت الأرباح<sup>2</sup>.

## رابعا: المخاطر المصرفية

تعرف المخاطر البنكية بأنها احتمالية تعرض البنك إلى خسارة غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، أو هي احتمالية مستقبلية قد تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير

<sup>1</sup> منير ابراهيم هندي، "الفكر الحديث في الاستثمار"، ط 2، (الاسكندرية، منشأة المعارف، 2004)، ص: 43.

<sup>2</sup> أبو نصر محمد شخار، نقلا عن أودين وناريمان: "علم الاقتصاد، استحقاق الربح بالمخاطرة في الاقتصاد الإسلامي"، المجلة الإسكندنافية (مجلة إلكترونية)، المجلد الأول، العدد الأول، كانون الثاني/يناير 2010، ص: 68. متوفر على الموقع <http://e.su.no/index/php> يوم 5 أكتوبر 2016.

مخطط لها، بما قد يؤثر على تحقيق أهداف البنك وعلى تنفيذها بنجاح، وقد تؤدي في حالة عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى آثارها إلى القضاء على المصرف وإفلاسه<sup>1</sup>.

ويمكن تعريف المخاطر بالنسبة للعمل البنكي على أنها مجمل الخسائر المتوقعة التي يتعرض لها البنك بصورة مباشرة كتعثر عمليات التمويل، أو بصورة غير مباشرة عن طريق عوامل داخلية مثل ضعف نظم المراجعة الداخلية، أو خارجية مثل (سمعة المصرف وعدم مواكبته للمستجدات)<sup>2</sup>، ولعل من بين العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة المخاطر في القطاع المصرفي إلى العوامل التالية:<sup>3</sup>

- العولمة المالية والتحرير المالي والمصرفي، فلم يعد أحد بمعزل عن المخاطر التي يمكن أن تصيب أحد الأطراف ضمن النظام الاقتصادي والمالي العالمي؛
- بروز مفهوم الهندسة والابتكار المالي مما أدى إلى تعقيد المحيط الذي تعمل فيه البنوك هذا ما ساعد على زيادة حالات عدم التأكد واليقين؛
- الاستعمال المفرط للمشتقات المالية بكل أنواعها خاصة عندما تستخدم لغرض المضاربة وتحقيق الربح وليس للتحوط من المخاطر؛
- نوع السياسة النقدية والأدوات المستعملة لإدارة الكتلة النقدية؛
- توسع البنوك في الأعمال خارج الميزانية وتحويلها من الأعمال التقليدية التي كانت تقوم بها إلى أسواق المال مما أدى إلى زيادة تعرضها إلى أزمات السيولة، إضافة إلى مخاطر السوق الأخرى والتضخم.

### خامساً: مفهوم المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي

إذا انطلقنا من نقطة أن الخطر هو احتمال وقوع الخسارة، فمن الواضح حينئذ أن الخطر غير مرغوب في الشريعة الإسلامية، لأن تعريض المال للتلف والضياع ينافي مقاصد الشريعة في حفظ المال وتنميته، وليس في النصوص الشرعية الأمر بالتعرض للمخاطر، وإنما فيها اشتراط الضمان في الربح، والضمان هنا يعني تحمل مسؤولية المال وهذه المسؤولية تابعة للملكية وليست مستقلة عنها، فاشتراط الضمان اشتراط لتحمل المسؤولية الناشئة عن الملكية وهو مدلول الحديث النبوي الشريف: "الخراج بالضمان"، فالمسؤولية هي

<sup>1</sup> بوعتروس عبد الحق، بوهرين فتيحة، "خطر السيولة في البنوك الإسلامية، دراسة حالة بعض البنوك الإسلامية البحرينية"، جامعة قسنطينة  
<sup>2</sup> بحث متوفر على الرابط التالي: [www.redoreg.com/texte-complet.pgp?idart=114](http://www.redoreg.com/texte-complet.pgp?idart=114) تاريخ زيارة الموقع: 2 أكتوبر 2016: 22:05.

<sup>2</sup> عبد الباسط محمد المصطفى جلال، "اتجاهات المخاطر المصرفية في السودان"، بحث مقدم إلى: مؤتمر تحديات إدارة المخاطر، (الفترة من ديسمبر 2010، يونيو 2012)، مركز برين باور، مارس 2013، ص: 2.

<sup>3</sup> بن علي بلعوز، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق حبار، "إدارة المخاطر"، ط 1، (عمان، الأردن، دار الوراق للنشر والتوزيع، 2013)، ص:

المقصودة لأنها تحقق التوازن بين الحقوق والواجبات وتوجه الحوافز لتحقيق القيمة المضافة في النشاط الاقتصادي، وليس المقصود التعرض للمخاطرة ، فالمخاطرة هنا تابعة للنشاط الحقيقي المنتج لأنها تابعة للملكية وليست مستقلة بحيث تصبح هدفا في ذاتها، أما الضمان المستقل عن الملكية فلا تجوز المعاوضة عليه لأنه غرر بإجماع الفقهاء، فالمخاطرة المقبولة هي التي تتبع النشاط الاقتصادي الذي يولد الثروة بخلاف المخاطرة المقبولة وتلك الممنوعة في الاقتصاد الإسلامي.<sup>1</sup>

فيقصد إذن بالمخاطرة في الاقتصاد الإسلامي: أن أصول التشريع المالي الإسلامي تقيم تلازما منطقيًا أساسه العدل بين العمل والجزاء، وبين الحقوق والالتزامات وبين المغامر والمغارم، وبين الاستثمار ونتائجه، وأن استحقاق الربح في أي عملية استثمارية إنما منشأه المخاطر القرينة بالمال أو العمل، إذ يكون المستثمر أو المنظم مستعدًا إلى تحمل نتائج الاستثمار ربحا أو خسارة.<sup>2</sup>

على هذا الأساس يمكن اقتراح تعريف للمخاطرة من وجه نظر البنوك الإسلامية، على أنها إضافة لاحتمال تذبذب العوائد، وتعرض البنك لخسائر غير متوقعة، قيام البنك بتمويل أو الاستثمار في مشروعات تحتمل عدم احترامها للضوابط والمعايير الشرعية.

### سادسا: الأساس الفكري للمخاطرة في الاقتصاد الإسلامي

وردت للمخاطرة معان عديدة، ارتبطت بها أحكام شرعية مختلفة، بل كان من الصعب جدا لدى الفقهاء القدامى إيجاد تعريف دقيق وواضح لمعنى المخاطرة في فقه المعاملات المالية والتجارية، ولأن هناك خلطا خطيرا في معاني المخاطرة ينسحب على حكم النشاط الذي يرتبط بها، كان لزاما تحرير معاني المخاطرة بوضوح يرفع اللبس والتشويش وفيما يلي نورد أهم المعاني والمصطلحات التي عبر من خلالها الفقهاء عن المخاطرة هي كالاتي:

#### 1- الضمان

ذكر فقهاء الحنفية والحنابلة أن الربح يستحق بالمال أو بالعمل أو بالضمان، مما يفهم منه أن المخاطرة ( الضمان ) لها دور مستقل في الكسب كدور المال أو العمل، كما ذكر فقهاء المالكية والشافعية والحنابلة بأن الضمان هو " التزام بتعويض الغير عما لحقه من تلف المال أو ضياع المنافع، أو الضرر الجزئي أو الكلي الحادث بالنفس الإنسانية، والضمان بمعنى الكفالة أي شغل ذمة أخرى بالحق، أو ضم ذمة الضامن إلى ذمة المضمون عنه في التزام الحق.

<sup>1</sup> محمد علي قري، "المخاطر الائتمانية في العمل المصرفي الإسلامي"، (دراسة فقهية اقتصادية)، من موقع محمد علي قري (2002):

[www.elgari.com](http://www.elgari.com)، تاريخ زيارة الموقع في: 13 جوان 2018.

<sup>2</sup> عدنان عبد الله محمد عويضة، "نظرية المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي، دراسة تأصيلية تطبيقية"، (الأردن، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2010)، ص: 45.

من هذا المفهوم يفهم أن الضمان يحمل معنى تحمل تبعة الملك ربحا أو خسارة، أو تحمل نتائج التصرف المالي غنما وغرما، وتتجلى هناك علاقة وثيقة بين الضمان بمعنى تحمل التبعة، وبين القبض الشرعي، فالقبض الشرعي الذي يحول التصرف في الملك وهو القبض الناقل للضمان كيفما كان من البائع إلى المشتري

## 2- الغرر

الغرر في اللغة هو من اسم مصدر من التغرير، وهو الخطر والخديعة، وتعريض المرء نفسه أو ماله للتهلكة<sup>1</sup>.

في الاصطلاح الفقهي " ما يكون مستور العاقبة"<sup>2</sup>.

فالغرر مبناه على الجهالة، وهذه الجهالة إما أن تكون في المبيع أو في الثمن، ويبيع الغرر ثابت الحرمة في السنة، فيما رواه أبو هريرة، أن الرسول صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر<sup>3</sup>.

فقد أجمعت الأمة على حرمة بيع الغرر، وقد ضربوا ببيع الغرر أمثلة عديدة : كبيع الطير في الهواء والسمك في الماء، وبيع الثمار قبل ظهورها، بيع الحمل دون أمه، أو ما في بطون الحيوانات... الخ، وتسمى ببيع الحظر ومنها: بيع جبل الحبلية، وبيع البعير الشاردة، بيع الحصاة، بيع الملامسة... الخ.

تكمن العلاقة بين الغرر والمخاطرة فنجد أن المخاطرة أعم من الغرر، فالمخاطرة نوعان:

- مخاطرة بسبب الجهل بالمبيع أو بالثمن، فهذه مقامرة وغرر.
- مخاطرة بسبب عدم تحقق العاقد من كونه رابحا في الصفقة التي دخل بها، أي أنه يعلم المبيع والثمن لكنه لا يدري هل الثمن مناسب أم لا؟، وهل سيربح في السلعة بعد ذلك أم لا؟، فهذه المخاطرة ليست من الغرر، بل ولا تخلو منها أي تجارة.

## 3- المجازفة

ورد تعريف للمخاطرة بمعنى المجازفة في حديث ابن تيمية فقال: "المجاهدة في سبيل الله فيها مخاطرة، فقد يغلب وقد يغلب، وكذلك سائر الأمور من الجهالة والمزارعة والمساقاة والتجارة، والسفر وغيرهما، بل إن

<sup>1</sup> الصديق محمد الأمين الضير، "الغرر في العقود وآثاره في التطبيقات المعاصرة"، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سلسلة محاضرات العلماء البارزين رقم 4، جدة، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1993، 1414 هـ، ص: 10.

<sup>2</sup> شمس الدين أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي، "المبسوط للسرخسي"، دراسة وتحقيق خليل محي الدين الميس، الطبعة الأولى، (بيروت، لبنان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000)، ص: 194.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص: 195.

المخاطرة تحيط بالبشر في حياتهم اليومية، والبشر لا يعلمون بالغيب، ولا يتصرفون بناء على اليقين، أو التأكد بل بناء على الظن وعدم التأكد<sup>1</sup>.

فالمجازفة أو المقامرة هي تلك التي ترسي العقد بين المتعاملين على الاحتمال المجرد، كما هو حال لعب الميسر والرهان على الخيل أو الرهان.

### سابعاً: اختلاف المخاطر عند الفقهاء عن المخاطر في الدراسات المالية

الخطر في المفهوم المالي هو تلك القوى التي تؤدي إلى انحراف المسار بحيث لا توصل العلاقة التعاقدية على الهدف المتوخى أو النتيجة المأمولة، وهذه القوى ليس لها علاقة مباشرة بصيغة العقد، وإنما متصلة بالظروف المحيطة بالعقد، مثل: تغير المناخ الاقتصادي... الخ أما الخطر في المفهوم الفقهي فهو متعلق بالعقد، ويشير إلى عدم التيقن الذي تولده العلاقة التعاقدية، فالعقود في الشريعة الإسلامية يجب أن تكون واضحة في بيان الحقوق والالتزامات المتولدة منها، فإذا شابها الغموض أو عدم الوضوح انقلبت إلى عقود خطيرة غرر، بصرف النظر عن الظروف الخارجية المحيطة بالمتعاقدين فإن هذه لا تدخل في مفهوم الخطر بمعناه الفقهي<sup>2</sup> يتضح مما سبق أن الخطر في لغة الفقهاء يختلف عن الخطر في مفهوم الدراسات المالية فهو عند الفقهاء وصف أنواع من العقود تتضمن صيغته حقوقاً والتزامات احتمالية لطرفيه، أما في مفهوم الدراسات المالية فهو متعلق بالقوى التي تحكم الوصول إلى الغرض النهائي من العقد، أو الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل إلى النتيجة المأمولة.

### المطلب الثاني: أنواع المخاطر في المصارف الإسلامية

تنقسم المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية بشقيها التقليدي والإسلامي إلى مخاطر مالية ومخاطر غير مالية ومخاطر تختص بها جراء طبيعة عملها ، وسنحاول في هذا المطلب توضيحها كما يأتي :

#### أولاً: المخاطر المالية

تمثل المخاطر المالية تلك الخسائر المحتملة في الأسواق ، وتصنف إلى ثلاثة أقسام هي:

#### 1- مخاطر الائتمان

تختلف مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية بحسب صيغ نشاطها، ففي تلك التي تعتمد على اقتسام الربح والخسارة يتمثل الخطر في عدم قدرتها على تحصيل العائد. أما في الصيغ تقوم على أساس عائد ثابت،

<sup>1</sup> بدر الدين أبي عبد الله محمد بن علي الحنبلي البعلبي، "مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية"، (بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ، دون سنة النشر)، ص: 535.

<sup>2</sup> طهراوي أسماء، "إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، دراسة قياسية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، 2014، ص: 27.

فيمثل الخطر فيها في عدم تسديد العميل التزاماته المتعهد بها<sup>1</sup>. بحيث تكون مخاطر الائتمان في صورة مخاطر تسوية أو مدفوعات تنشأ عندما يكون على أحد أطراف الصفقة أن يدفع نقوداً (مثلاً في حالة عقد السلم أو الإستصناع) أو عليه أن يسلم أصولاً (مثلاً في بيع المراجعة قبل أن يتسلم ما يقابلها من أصول أو نقود)، مما يعرضه لخسارة محتملة. وفي حالة صيغ المشاركة في الأرباح (مثل المضاربة والمشاركة). وتأتي مخاطر الائتمان في صورة عدم قيام الشريك بسداد نصيب المصرف عند حلول أجله، وقد تنشأ هذه المشكلة نتيجة تباين المعلومات عندما لا يكون لدى المصارف المعلومات الكافية عن الأرباح الحقيقية لمنشآت الأعمال التي جاء تمويلها على أساس المشاركة/ المضاربة. وبما أن عقود المراجعة هي عقود متاجرة، تنشأ المخاطر الائتمانية في صورة مخاطر الطرف الآخر وهو المستفيد من التمويل والذي تعثر أدائه في تجارته ربما بسبب عوامل خارجية عامة وليست خاصة به<sup>2</sup>.

## 2- مخاطر السيولة

تحدث مخاطر السيولة عند عجز البنك الإسلامي بالوفاء بالتزاماته مما يعرضه لخسائر محتملة، فالبنوك الإسلامية لا تقدم الأموال قروضاً لآجال محددة بل تقوم بتمويل مشاريع حقيقية يصعب في معظم الأحيان انضباط مواعيد تصفيتها وتحصيل نتائجها مهما كانت تنبؤات دراسات الجدوى وبرامج التنفيذ ويترتب على ذلك صعوبة إيجاد السيولة اللازمة في الوقت المناسب لرد الودائع<sup>3</sup>، وإن كان من الناحية العملية تشكو البنوك الإسلامية من زيادة السيولة لديها أكثر من قدرتها الاستيعابية، إلا أن ذلك لا يصح أن يدفعها إلى المخاطرة غير المحسوبة في استثمارات طويلة الأجل، إذ أن أي ظرف طارئ عام (سياسي أو اقتصادي) أو خاص (كعدم توزيع أرباح مجزية على المودعين) كفيل بتغيير حالة البنك الإسلامي<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - Mohamed Ali Elgari, " Credit Risk in Islamic Banking and Finance. ISLAMIC ECONOMIC STUDIES, Vol. 10, No. 2, Muharram 1424H (March 2003), PP. 1-25.

<sup>2</sup> طارق الله خان، أحمد حبيب، إدارة المخاطر مرجع سابق، ص: 64.

<sup>3</sup> خالد خديجة، غالب عوض الرفاعي، " مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية وسبل التقليل منها"، بحث مقدم إلى: المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، أيام 16-18 أبريل 2007، ص: 28.

<sup>4</sup> خضراوي نعيمة، "إدارة المخاطر البنكية -دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية - حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري-"، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، بجامعة محمد خيضر، (بسكرة، الجزائر)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، سنة 2008-2009، ص: 69.

### 3-مخاطر السوق

وهي عبارة عن الخسائر المتعلقة بالايرادات نتيجة للتقلبات في أسعار الصرف، والتقلبات في أسعار الفائدة ، والتقلبات في أسعار الاوراق المالية والتقلبات في أسعار السلع وسنتعرض إليها بشيء من التفصيل في الفصل الثاني.

#### ثانيا: المخاطر الغير مالية (مخاطر الأعمال)

تحدث المخاطر الغير مالية نتيجة للأعمال التي تمارسها المصارف، كمخاطر التشغيل، والمخاطر القانونية، والمخاطر السياسية ومخاطر عدم الالتزام، ونقدم فيما يلي شرحاً مختصراً لهذا النوع من المخاطر كالتالي:

#### 1- مخاطر التشغيل

هو الخطر الناجم عند ممارسة البنك الإسلامي لأنشطته المختلفة التي ينتج عنها أنواعاً مختلفة من الأخطاء، ومنها البشرية التي تكون بسبب عدم الكفاءة والتدريب على أساليب العمل. ومنها الفنية التي تحدث نتيجة لإعطاب أجهزة الحاسوب، أو أجهزة الاتصالات المختلفة، ومنها الأخطاء المتعلقة بالعمليات التي تحدث في المواصفات، وعدم الدقة عند تنفيذ العمليات،<sup>1</sup> ومنها مخاطر السمعة كالتزوير، السرقة والسطو، الجرائم الالكترونية، ومنها أخطار أخلاقيات المهنة مثل إفشاء السر المهني، ويعد الافتقار إلى الرقابة الداخلية وضعف سيطرة الإدارة على مجريات الأمور في البنوك الإسلامية من أهم أنواع مخاطر التشغيل التي تؤدي لخسائر مالية كبيرة نتيجة الخطأ أو التأخير في تنفيذ القرارات في الوقت المناسب أو ممارسة العمل المصرفي بدون التزامات بالقواعد المحددة.<sup>2</sup>

#### 2- المخاطر القانونية

تتنوع أشكال ومصادر المخاطر القانونية ومنها ما هو مشترك بينها وبين المصارف التقليدية ومنها ما تختص به المصارف الإسلامية، ومن أمثلة المخاطر المشتركة بين المصارف التقليدية والإسلامية تعرض هذه المصارف لتغيرات غير متوقعة في القوانين ولوائحها وعدم اليقين فيما يتعلق بتفسيرات العقود وعدم توفر الخبرات القانونية الجيدة، ومن أمثلة المخاطر القانونية التي تختص بها المصارف الإسلامية أن هناك بعض

<sup>1</sup> مسعودي عبد الهادي، مسعودي خيرة، "إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية: الامكانيات والتحديات"، بحث مقدم إلى: الملتقى الوطني الثاني حول: الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية -الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية ، بجامعة الأغواط، الجزائر، نوفمبر 2015، ص: 9.

<sup>2</sup> يوسف كمال محمد، "حوار حول الوساطة والمصارف الإسلامية"، بحث في: مجلة جامعة الملك عبد العزيز -الاقتصاد الإسلامي، م 13، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 1421هـ، ص: 12.



الأوجه التشغيلية في أنشطة هذه المصارف قد تكون غير مشمولة بالقانون على نحو كاف وذلك لأن كثير من هذه المصارف تعمل في بيئة قانونية تطورت للتعامل مع المصارف التقليدية<sup>1</sup>.

### 3- مخاطر عدم الالتزام

تنشأ مخاطر عدم الالتزام عند تجاهل البنك الإسلامي لتعليمات البنك المركزي، أو المعايير الدولية، فعادةً ما تصدر الدولة سياسات مالية ونقدية، وتطلب من البنك المركزي، باعتباره بنك الحكومة، متابعة تنفيذ هذه السياسات من قبل المصارف العاملة، ويحدث في بعض الأحيان، ونتيجة لتقديرات خاطئة حدوث تجاوزات من بعض المصارف، وعدم التزام بتلك السياسات، مما يدفع البنك المركزي إلى معاقبة تلك المصارف، وبالطبع فإن تلك العقوبة، أياً كان نوعها لها مخاطرها، حيث يعرف البنك في الأوساط المصرفية بأنه بنك غير ملتزم بأنظمة ولوائح الحكومة، وقد تتسرب تلك المعلومات إلى قطاع كبير من المودعين والجمهور، فتؤثر سلباً على قدرة البنك في استقطاب موارد مالية جديدة، باعتباره بنكاً مخالف للقوانين والأنظمة، ويخشى المودعون على ودائعهم واستثماراتهم، كما أن مخفظته المالية ستتأثر من جراء هذه الجزاءات<sup>2</sup>.

### ثالثاً: مخاطر مرتبطة بصيغ التمويل الإسلامي

وتتمثل في :

#### 1- مخاطر الصيغ ذات الهامش المعلوم

**1-1- مخاطر التمويل بالمراجحة:** والمقصود بالمراجحة هنا المراجحة للأمر بالشراء والتي يمكن تلخيص هذه الصورة من صور بيع المراجحة على النحو التالي، أن يتقدم العميل إلى المصرف طالباً منه شراء سلعة معينة بالمواصفات التي تحددها على أساس الوعد من قبل العميل بشراء تلك السلعة مراجحة، بنسبة ربح يتفق عليها مسبقاً، يقوم المصرف بعد ذلك بشراء تلك السلعة ويملكها ومن ثم يقوم بعرضها على العميل الذي أمر بشرائها، وعلى العميل الالتزام بشرائها بناء على وعد مسبق منه، كما أن له الحق في رفضها والعدول عنها<sup>3</sup>، ويعد بيع المراجحة للأمر بالشراء من أكثر صيغ الاستثمار الإسلامي شيوعاً لدى جميع المصارف الإسلامية المعاصرة وذلك لاعتقاد هذه المصارف إنها - المراجحة - من أسهل الصيغ قابلية للتطبيق كما

<sup>1</sup> عبد الكريم أحمد قندور، مراجعة لنظرية المخاطرة في الإقتصاد الإسلامي ودورها في إبتكار وتطوير منتجات إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية، مداخلة ضمن فعاليات ملتقى الخراطوم للمنتجات المالية الإسلامية حول التحوط وإدارة المخاطر في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، جامعة الملك فيصل السعودية، النسخة الرابعة، يومي 5،6 أبريل 2012، ص:28.

<sup>2</sup> فضل عبد الكريم محمد، " إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، مرجع سابق، ص: 15 .

<sup>3</sup> عائشة الشراوي الملقبي، "البنوك الإسلامية، التجربة بين القانون والفقہ والتطبيق"، (الدار البيضاء، المغرب، المركز الثقافي العربي، 2000)، ص:60.

يعتقد البعض الآخر إنها من أكثر الصيغ الاستثمار انخفاضاً في درجة المخاطر من الصيغ الأخرى، إلا أن هذه الصيغة لا تخلو من المخاطر التي يمكن تلخيصها كما يلي<sup>1</sup>:

- تعرض أموال المصرف للخطر في حالة عجز العميل عن السداد وعدم الحصول على ضمانات كافية حتى مع اللجوء إلى القضاء ووجود رهن عقاري على سبيل المثال، إذ أن التنفيذ على هذه الضمانات يحتاج إلى مدة طويلة تصل لأكثر من سنة في بعض الأحيان، وهذا يعني أن المصرف يفقد عائد على هذه الأموال طيلة فترة اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حتى يتم تحصيل حقوق المصرف.

- ثبات أرباح البنك طوال مدة المراجعة، ففي بيوع المراجعة للأمر بالشراء يتم تحديد نسبة المراجعة وتضاف إلى رأس المال (التمويل)، ويتم توزيع المبلغ على مدة التسديد المتفق عليها مسبقاً، وكما هو معروف قيمة الكمبيالات ثابتة لا تتغير سواء تقدم العميل بالتسديد أم تأخر على العكس مما هو مطبق في البنوك التقليدية حيث يمكن تغيير سعر الفائدة إذا دعت الحاجة لذلك، كما انه يمكن احتساب فائدة تأخير إذا ما حصل .

- تحمل البنك المسؤولية تجاه البضاعة: سواء هلاك السلعة المشتراة أو غير ذلك، فمن الناحية الشرعية يجب على البنك تملك السلعة التي سيشتريها للعميل وحيازتها، ومن ثم التنازل عنها للعميل، فإذا ما حصل أن حدث موانع تحول دون تحويل ملكية السلعة المشتراة للعميل، فتبقى ملكيتها للمصرف الذي قد لا يستطيع بيعها ثانية ويتحمل خسارة قيمة هذه البضاعة أو في حالة تلفها أثناء هذه العملية<sup>2</sup>.

**1-2- مخاطر التمويل بالإجارة:** عرف بعض الفقهاء الإجارة على أنها "عقد على المنافع بعوض" حيث يقوم المصرف بشراء أجهزة ومعدات وعقارات وما إلى ذلك مستلزماً للتنمية الاقتصادية ويقوم بتأجيرها لمدة محددة سواء كان تأجير تمويلي أو تأجير تشغيلي حيث في التأجير التمويلي تؤول ملكية المستأجر في نهاية مدة العقد للمستأجرة. ويعتبر عقد الإجارة من العقود الإسلامية التي لها دور كبير في التنمية الاقتصادية وبشكل خاص في التنمية الصناعية، وتقوم البنوك التقليدية ومؤسسات متخصصة بهذه الأعمال في الوقت الحاضر وذلك لما لها مميزات ودور كبير في التنمية الاقتصادية، وتبنت أوروبا في بداية الخمسينات لهذه الصيغة الاستثمارية وذلك على اثر ظهور الثورة الصناعية وما رافقها من احتياجات لآلات ومعدات وخاصة الرافعات والبواخر التي وجد عملية الاستئجار لمثل هذه الأجهزة فائدة كبيرة للطرفين (المؤجر والمستأجر). وهذه الصيغة لا تخلو من المخاطر التي يمكن أن نوجزها كما يلي<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> عائشة الشرفاوي الماقي، "البنوك الإسلامية، التجربة بين القانون والفقہ والتطبيق"، مرجع سابق، ص: 62 .

<sup>2</sup> غالب عوض الرفاعي و فيصل صادق عارضة، "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، بحث في: المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، أيام 16 - 18 افريل، 2007، ص: 16 .

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص ص: 15-17.

أ- مخاطر تسويقية: وتمثل في أن شراء هذه الأجهزة والمعدات من قبل المصرف يحتاج إلى حملة تسويقية منظمة من قبل المصرف لجذب انتباه العملاء للتعاون مع المصرف في هذا الشأن، لذلك لا بد من الأخذ بعين الاعتبار عند شراء مثل هذه الأجهزة لاحتياجات السوق والطلب على هذه المعدات، وإلا تعرض المصرف إلى مخاطر كبيرة تتمثل في تجميد رأس المال وقد يتسبب بخسائر كبيرة كذلك .

ب- مخاطر عدم انتظام دفع الأجرة: ويعني عدم دفع الأجرة بانتظام تعطيل رأس المال عامل للمصرف سواء من حيث تشغيل رأس المال أو من حيث إعادة استثمار الأموال السائلة لديه.

ج- مخاطر التغيير في الأساليب التكنولوجية: وخاصة في العصر الحالي الذي يشهد تسارعاً متزايداً في التقدم التكنولوجي والعلمي، وخاصة ما نشاهده ونلمسه هذه الأيام من التقدم التكنولوجي المتسارع في أجهزة الحاسوب الذي تطالعنا الصحف اليومية كل يوم بشيء جديد في هذا المضمار، الأمر الذي يستوجب أن يتم اختبار مواد التأجير بعناية فائقة وبحرص شديد خوفاً من تعريض المصرف لمخاطر كبيرة<sup>1</sup>.

**1-3- مخاطر التمويل بعقد الاستصناع:** عقد الاستصناع عبارة عن عقد يقوم المصرف بموجبه وبناء على تكليف من عميله باستصناع سلعة او ما شابهها بتكلفة معينة على أن يتم بيعها لطالب الصنعة بسعر مختلف عن سعر التصنيع، أي التكلفة الحقيقية مضاف إليها ربح المصرف بحيث تسدد قيمة هذا المستصنع بالإضافة إلى ربح المصرف بموجب مدة محددة متفق عليها وبمواعيد محددة، وان أهم المخاطر التي يشتمل عليها عقد الاستصناع هي:

أ- مخاطر اختلاف المواصفات: من أهم عناصر العقد إن يقوم المصرف باستصناع المستصنع وبمواصفات محددة بدقة دقيقة جداً لأن المستصنع يصبح عديم الفائدة إذا لم يكن بنفس المواصفات الواردة، حيث أن من حق عميل المصرف حسب أحكام العقد أن يرفض المستصنع اذا لم يكن بنفس المواصفات.

ب- مخاطر عدم تسليم المستصنع في الوقت المحدد: يلي المواصفات أهمية في عقد الاستصناع، تاريخ التسديد الذي لا يقل أهمية عن سابقة، فإذا لم يتم تسليم المصنع في الوقت المحدد من حق العميل فسخ العقد وعدم قبول المستصنع، وهذا الأمر من الخطورة بمكان ويشكل عبء كبيراً على المصرف في حالة رفض المستثمر استلام المستصنع إذا تأخر موعد التسليم عن الوقت المقرر والمتفق عليه مسبقاً.

ج- مخاطر عدم انتظام التسديد حيث إن عدم انتظام التسديد يعطل عملية دوران رأس المال وإعادة استثمار رأس المال بالشكل المناسب، وبالتالي تحقيق عائد مجز من هذه العملية إلا إن عدم الانتظام في التسديد يعطل كل هذه الخطط المرسومة وسياسات الاستثمار المخطط لها مسبقاً<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> غالب عوض الرفاعي، فيصل صادق عارضه، مرجع سابق، ص: 17.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص: 18.

**1-4- مخاطر التمويل بالسلم:** هي المخاطر التي يتعرض لها المصرف نتيجة استخدامه صيغة السلم في تمويل مشروع لعميل وهي صيغة نادرة التطبيق وذلك لارتفاع المخاطر أو لصعوبات تطبيقية وتنشأ المخاطر في صيغة السلم من عدة مصادر نوجزها فيما يلي :

**أ- الكوارث:** يعتبر النشاط الزراعي بطبيعته ذو مخاطر كوارثيه بسبب العوامل الطبيعية، فقد لا يكون حصاد العميل ذو التصنيف التمويلي الجيد كافياً لما باعه سلماً للمصرف، وتتفاوت مخاطر العميل في عدم تسلم المسلم فيه في حينه أو عدم تسليمه تاماً ، أو تسليم نوع غير متفق عليه<sup>1</sup> .

**ب- تذبذب أسعار:** وذلك بأن يتغير سعر السوق وقت تسليم المسلم فيه عن السعر السائد وقت إبرام العقد ، وعادة تقع هذه المخاطر على المصرف، حيث إن صيغة السلم لا تتم تداولها أو استبدالها، لأن الاتفاق ينتهي بتسليم السلعة العينية وتحويل ملكيتها، وهذه السلعة تحتاج تخزين وهي تكلفة إضافية واستثنائية، كما أن أسعار السوق عند التعاقد.

**ج- تعذر تسليم المسلم فيه عند حلول الأجل :** وهذا بدوره يرجع إلى ممانلة العميل وتعمره في إضاعة حقوق المصرف، وفي حالة السلعة الزراعية انخفاض حجم المحصول لأسباب خارج عن إرادة وسيطرة العميل، أو أن تكون السلعة محل العقد مما يغلب وجودها في الأسواق عند حلول الأجل، ولكن لظروف اقتصادية عامة أدت إلى اختفاء السلعة من الأسواق، وربما لعدم رغبة المصرف بأن تؤول إليه سلعة لا يمكن التنبؤ بأسعارها مستقبلاً، والتي تتقلب حسب ظروف العرض والطلب، بالإضافة إلى تكاليف تخزينها في المستودعات وتعرض تلك المستودعات إلى مخاطر أخرى كالحريق والتلف والسرقة<sup>2</sup>.

## 2- مخاطر الصيغ التشاركية

### 2-1- مخاطر التمويل بالمشاركة:

تعرف المشاركة على أنها العقد الذي يتم بمقتضاه تقديم المصرف الإسلامي أموالاً تضاف إلى أموال العميل في صورة مشاركة في رأس المال، ويتحمل كلا الطرفين أية خسارة كل بقدر نسبة مشاركته في رأس المال والأرباح توزع على الطرفين بنسبة مشاركة كل منهما في رأس المال بعد أن يتم دفع النسبة المتفق عليها من الربح - إن وجد - لأي من الطرفين مقابل الخدمات الإدارية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محمد عمر شابر، طارق الله خان، " الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية"، ورقة مناسبات رقم 3، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2000م، ص: 76 .

<sup>2</sup> عادل بن عبد الرحمن بن أحمد بوقري، " مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، 2005، ص: 144.

<sup>3</sup> أحمد محمد المصري، "إدارة البنوك التجارية والإسلامية"، الطبعة الأولى، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2006)، ص: 66 .

تزيد المخاطر المتوقعة في صيغ المشاركة، بسبب حقيقة عدم وجود مطلب الضمان، مع احتمالات الخطر الأخلاقي، والإنقضاء الخاطئ للزئائن، وضعف كفاءة هذه المصارف في مجال تقييم المشروعات، ثم إن الترتيبات المصرفية مثل المعاملة الضريبية، ونظم المحاسبة والمراجعة، لا تشجع التوسع في استخدام هذه الصيغة من قبل المصارف الإسلامية.

بالإضافة إلى هذه المخاطر، فإن التعامل بعقود المشاركة الدائمة من قبل المصرف، حيث يبيع هذا الأخير حصته للشريك، الذي يدفع ثمن هذه الحصة على شكل أقساط، وفي الأخير تصبح كامل ملكية المشروع للشريك على أساس سعر محدد مسبقاً، وفي حال تعرض المشروع للفشل، فإن المصرف يتعرض لمخاطر التشغيل<sup>1</sup>.

وعند تعثر الشريك في تقديم التدفقات المتوقعة، فهذا يعرض المصرف لمخاطر الائتمان، فالمخاطر التشغيلية والائتمانية تؤدي خسائر وتذبذب التدفقات النقدية المتوقعة، وهذا الأخير يؤدي إلى تعرض المصرف لمخاطر السيولة، مما يجعل المصرف الإسلامي عاجز عن تقديم الأموال للاستثمارات المخطط لها.

كما أن سعر حق الملكية ثابت في عقود المشاركة المتناقصة، وإن عدم المساواة بين سعر السوق الفعلي لهذا الحق والسعر الثابت يؤدي إلى خسارة محتملة في الربح، وفي هذه الحالة يتعرض المصرف لمخاطر السوق. كما أن هناك مخاطر تتعلق بالشريك، من حيث إخلاله بالعقد، وعدم التزامه بشروط المشاركة، أو سوء إدارته للمشروع، أو تعديه أو تقصيره في أداء المشروع بصورة سليمة<sup>2</sup>.

## 2-2- مخاطر التمويل بالمضاربة

المضاربة هي عقد بين طرفين أو مشاركة بين اثنين، أحدهما بماله (أي رب المال) والآخر بجهده وخبرته وبراعته (أي المضارب)، على أن يكون الربح على ما تم اشتراطه في العقد<sup>3</sup>، وعند الخسارة يتحمل رب المال (المصرف) الخسارة المالية في حين يتحمل المضارب (عميل المصرف) خسارة جهده وعمله بشرط ألا يكون قد قصر أو خالف ما اشترط عليه رب المال، وإذا ثبت العكس يكون ملزماً بضمان الخسارة أي ردها<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عبير فوزان العبادي، "إدارة المخاطر المالية في أعمال الصيرفة والتمويل الإسلامي"، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان،

2014، ص ص: 85، 86

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص: 86.

<sup>3</sup> مصطفى كمال السيد طليل، "القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية"، (مصر، دار عياشي للطباعة، 1999)، ص ص: 261-263.

<sup>4</sup> محمود حسن صوان، "أساسيات العمل المصرفي الإسلامي"، (عمان، دار وائل للنشر، 2001)، ص: 135.

المضاربة هي عقد يقتضي دفع نقد مضروب، خال من الغش، معين معلوم قدره وصفته إلى من يضارب فيه بجزء معلوم من ربحه. المضاربة نظام تمويلي إسلامي يقوم من خلاله البنك الجمع بين المال والعمل قصد استثمار الأموال التي لا يستطيع أصحابها استثمارها، كما أنها الوسيلة التي تقوم على الاستفادة من الخبرات في من لا يملك المال ومما سبق يتضح أن المضاربة هي اشتراك بين طرفين أحدهما يدفع المال والعمل يكون على الآخر، حيث يقسم الربح بينهما حسب الاتفاق، بهدف تحقيق التعاون بين الطرفين بشكل تنظيم يعود بالنفع<sup>1</sup>، ولكن التمويل بالمضاربة يكتنفه العديد من المخاطر التي يمكن تلخيصها على النحو التالي :

- نسبة توزيع الأرباح سواء في المضاربة العادية أو المضاربة المشتركة: كما سبق الإشارة فإن عملية المضاربة عبارة عن جهد ورأسمال يتم توزيع الأرباح على هذه العناصر بشكل غير متساوٍ في غالب الأحيان، وذلك من خلال تقدير الجهد الذي سيبدل في كل عملية من عمليات المضاربة فيتم تحديد نسبة الأرباح للمضارب حسب الجهد الذي يبذله أو متروك لحسابات متعددة، فأبي خطأ في تقدير هذا الجهد يكون على حساب رأس المال، وبالتالي يعرض رأس المال إلى مخاطر، الأمر الذي يستدعي اجراء دراسة جدوى اقتصادية دقيقة جداً وافية في نفس الوقت لتحديد نسب توزيع الأرباح حتى لا يظلم أحد أطراف العملية وتعريض مصلحة المصرف للمخاطر<sup>2</sup>.
- تعرض البضاعة للتلف في ظروف استثنائية ، فإذا ما تعرضت بضاعة عملية المضاربة للتلف نتيجة لظروف استثنائية وغير متوقعة فإن الخسارة ستلحق بالمصرف لوحدته والمضارب يكون خسر جهده ، وبالتالي تعرضت مصالح المصرف لمخاطر عديدة<sup>3</sup>.
- ممانعة المضارب في تصفية العملية: و لأن عدم تصفية هذه العمليات يعرض رأسمال المصرف لمخاطر عديدة منها مخاطر تعطيل رأس المال عن العمل، فالأصل في عملية المضاربة وضع مالا تحت تصرف المضارب ليتجر فيه، وله مطلق الحرية للتصرف في هذا المال ضمن هذه العملية دون قيد أو شرط من المصرف في حالة المضاربة المطلقة، فإذا ما قام المضارب بالممانعة في تصفية عمليات المضاربة، فإنه بذلك يعطل رأسمال المصرف من العمل ويعود بمخاطر عديدة على المصرف بشكل عام<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>فتيبة عبد الرحمان العاني، "التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية"، (عمان، الأردن دار النفائس للنشر والتوزيع، 2013)، ص:112.

<sup>2</sup> غالب عوض الرفاعي، فيصل صادق عارضة، مرجع سابق، ص:15.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص: 15

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص: 15

### 3- مخاطر التمويل بالصيغ الزراعية

هي المخاطر التي تواجه المصرف عند تمويله لصيغة المزارعة والمساقاة والتي تتسم بارتفاع درجة المخاطر الطبيعية متمثلة في صعوبة التنبؤ بالكميات المتوقع الحصول عليها من وراء العملية الزراعية، ولا سيما إذا كان يعتمد على طرق غير منتظمة للري كما في حالة الأمطار التي تتذبذب معدلاتها من فترة إلى أخرى، وهذه المخاطر تنشأ نتيجة ظروف تقع خارج سيطرة كل من المصرف والمزارع، ومن الطبيعي أن تتجنب المصارف تقديم التمويل إلى النشاط الزراعي، على الرغم من أن التمويل الإسلامي أساسه تحمل المخاطر التي تنجم من ممارسة نشاط إنتاجي وليس بالضرورة أن تكون مخاطر اقتصادية ولكن قد تكون مخاطر طبيعية<sup>1</sup>، وتنشأ المخاطر في صيغة المزارعة والمساقاة من عدة مصادر نوجزها فيما يلي :

- أحداث غير عادية ولكنها متكررة: مثل الفيضانات والرياح والحشرات والأوبئة وهي أحداث يصعب التنبؤ بها وتحديد أوقاتها وحجم أضرارها، ويجب على المصرف أن يقوم بدراسة الجدوى وتحديد أبعادها، ومدى تأثيرها على ربحية المشروع، وذلك حتى يضع لها الخطط والاستراتيجية اللازمة لمواجهتها حال وقوعها<sup>2</sup>.

- أحداث غير عادية وغير متكررة: مثل الآفات والحرائق، وهي أخطار يمكن التنبؤ بها، وعلى مدير المشروع أن يتخذ الاحتياطات للتخفيف من أثارها عند وقوعها وتوجد مخاطر أخرى ترتبط بشكل التنظيم الداخلي للمشروع، وكفاءة وخبرة العامل في إدارة وتنفيذ المشروع، ومدى وفائه بتعهداته نحو المصرف<sup>3</sup>.

#### رابعاً: مخاطر ذات طبيعة خاصة في المصارف الإسلامية

##### 1- مخاطر فقدان الثقة في العمل المصرفي الإسلامي

تنشأ هذه المخاطر من افتقاد الفهم السليم لرسالة المصارف الإسلامية، ومضامين القاعدتين الأساسيتين وهما "الغنم بالغرم" و"الخراج بالضمان"، سواء تعلق الأمر بالعاملين في المصرف أو المتعاملين معه، وهذا يؤدي إلى اهتزاز الثقة في مكانة المصرف الإسلامي، وبالتالي عدم التعامل معه بسبب تشابه الأسلوب وانخفاض العائد أو زيادة الهوامش كما هو الحال في صيغة المضاربة<sup>4</sup>.

##### 2- مخاطر الإزاحة التجارية ( التجارية المنقولة)

<sup>1</sup> عادل بن عبد الرحمن بن أحمد بوقري، "مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2005، ص: 146.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص: 146.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، 146.

<sup>4</sup> رقية بوحيزر، مولود لعرابة، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمنطلقات اتفاقية بازل2، بحث في مجلة: جامعة عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، العدد الثاني، 2010، ص: 12.

تعمل المصارف الإسلامية في بيئة تنافسية سواء مع مثيلاتها من المصارف الإسلامية، أو مع غيرها من المصارف التقليدية، شأنها شأن جميع المؤسسات المالية العاملة. فالبنك الذي يكون في مقدوره دفع عوائد مرتفعة لعملائه، هو الذي يتمكن من استقطاب أموال المستثمرين والمودعين على حد سواء، لذلك فإن معظم البنوك تحرص عادة على اختيار المشروعات ذات الربحية العالية، حتى تتمكن من تقديم عوائد مجزية يرضى عنها المستثمرون، وتنشأ هذه المخاطر نتيجة لضغوط تجارية حيث يجد المصرف الإسلامي نفسه مضطراً تحت هذه الضغوط لدفع معدلات عوائد عالية لأصحاب حسابات الاستثمار لإقناعهم بالاستمرار في استثمار أموالهم بدلاً من سحبها واستثمارها في مكان آخر وإذا كان معدل العائد المطلوب أعلى من معدل العائد الذي سيدفعه المصرف بموجب الشروط العادية التي تضمنها عقد الاستثمار، فإن المصرف قد يتعرض لضغوط للتخلي عن جزء من حصته في الربح، وجزء من حصة المضارب<sup>1</sup>، الذي يكون في الأحوال العادية من حق مساهمي المصرف. وربما يكون امتناع المصرف عن التخلي عن جزء من حصته في الربح سبباً في حدوث سحبات كبيرة من قبل المستثمرين، مما قد يعرض المصرف للمخاطرة.

### 3- مخاطر السعر المرجعي

قد يبدو أن البنوك الإسلامية لا تتعرض لمخاطر السوق الناشئة عن التغيرات في سعر الفائدة لظالماً أنها لا تتعامل بسعر الفائدة، ولكن التغيرات في سعر الفائدة تحدث بعض المخاطر في إيرادات المؤسسات المالية الإسلامية، لأنها تستخدم سعراً مرجعياً لتحديد أسعار لأدواتها المالية المختلفة. ففي المراجعة مثلاً يتحدد هامش الربح بإضافة هامش المخاطرة إلى السعر المرجعي، وهو في العادة مؤشر حر، وطبيعة الأصول ذات الدخل الثابت تقتضي أن يتحدد هامش الربح مرة واحدة طوال فترة العقد. إن تغير السعر المرجعي لن يكون بالإمكان تغيير هامش الربح في هذه العقود ذات الدخل الثابت. ولأجل هذا فإن البنوك الإسلامية تواجه المخاطر الناشئة من تحركات سعر الفائدة في السوق المصرفية<sup>2</sup>.

### 4- مخاطر السحب

يقود نظام العائد المتغير على ودائع الادخار والاستثمار إلى حالة عدم التأكد من القيمة الحقيقية للودائع، فالمحافظة على قيمة الأصول بمعنى تخفيض مخاطر الخسارة جراء معدل العائد المنخفض ربما يكون العامل

<sup>1</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية، بيان الغرض من كفاية رأس المال، مارس 1999 م. ص:10.

<sup>2</sup> الأخصر لقلبي، غربي حمزة، "إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، دراسة ميدانية"، بحث في: ملتقى، أسس و قواعد النظرية المالية الإسلامية، جامعة غرداية، 2010، ص:10.



المهم في قرارات العملاء الخاصة بسحبهم أرصدة ودائعهم، ومن وجهة نظر البنك، فإن ذلك يؤدي إلى مخاطر السحب التي يكون ورائها معدل العائد المنخفض مقارنة بالمؤسسات المالية الأخرى<sup>1</sup>.

#### 5- مخاطر الأنشطة المصرفية الإلكترونية

تتميز المصارف بالتطور المستمر، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، كما أن تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية أصبحت من الأصول التنافسية بين المصارف نظراً لتقدم الأنشطة المصرفية الإلكترونية والأنشطة النقدية الإلكترونية، ومن المتوقع زيادة قنوات الاتصال بين المصارف والعملاء والتي قد تسببت في ظهور بعض المخاطر للمصارف لذلك فقد أقرت بازل أنه رغم الفوائد العائدة من هذه الأنشطة الإلكترونية فإنها تحمل الكثير من المخاطر لذا يجب أن يكون هناك توازن بين المخاطر والفوائد، عن طريق التركيز على السلطات الرقابية في المصرف، حيث تقوم بتقييم وإدارة رقابة المخاطر التي تلازم الأنشطة الإلكترونية عن طريق أمان المعلومات وتجهيز إمكانية متابعة العمل اليومي المصرفي في الحالات الطارئة بمختلف أنواعها.

#### 6- مخاطر رأس المال

يرجع وجود هذه المخاطر إلى عدم كفاية رأس المال لامتناع الخسائر التي يمكن أن تحدث، و بالتالي تأثير هذه الخسائر على المودعين و الدائنين، و لهذا تهتم البنوك المركزية دائماً بكفاية رأس المال بالنسبة للمصارف، حيث يعتبر ضمان لحقوق المودعين و الدائنين<sup>2</sup>.

#### خامساً: مخاطر وتحديات أخرى تواجه البنوك الإسلامية

بالإضافة إلى المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية ، هناك مجموعة من تحديات تواجه هذه الأخيرة نذكر<sup>3</sup> :

**1- مخاطر الدخل الحلال والدخل الحرام :** تنشأ هذه المخاطر في المصارف التقليدية التي تقدم خدمات إسلامية، أو تمتلك فروعاً إسلامية، فإذا لم يكن لهذه المصارف رقابة صارمة حتى تمنع الخلط بين المال الناشئ من حلال والمال الآخر الناشئ من عمليات الفائدة ، قد ينشأ هذا الخلط عند بداية إنشاء الفرع الإسلامي إذا لم يتم التحري في البداية من هيئة رقابية شرعية.

**2- تحدي عدم جواز استخدام تغطية المخاطر بالمشتقات المالية :** تستخدم البنوك التقليدية العديد من المشتقات المالية مثل عقود الخيارات المالية والعقود المستقبلية والمقايضات، للتغطية ضد المخاطر

<sup>1</sup> الأخضر لقلبي، غربي حمزة، "إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، دراسة ميدانية"، مرجع سابق، ص: 11.

<sup>2</sup> زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، "إدارة البنوك"، الطبعة الثانية، (عمان، الأردن، دار الصفاء للنشر و التوزيع، 1996)، ص: 285.

<sup>3</sup> مفتاح صالح ، " إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، مرجع سابق ، ص: 7.

التي يتعرض لها البنك في المستقبل بسبب تغيرات أسعار الفائدة، وبهذا لا يمكن للمصارف الإسلامية أن تستخدمها وهذا ما يجبرها على البحث عن بدائل شرعية لاستخدامها في التغطية ضد المخاطر.

**3- تحديات منع انتقال المخاطر:** يتم استخدام أموال الاستثمار جنباً إلى جنب مع الموارد المالية من الحسابات الجارية، فالودائع الاستثمارية هي أموال للمضارب، أما الحسابات الجارية هي أموال أخذها البنك على سبيل القرض الحسن، وهذا يعتبر ظاهرة فريدة تفرض تحديات على المصارف الإسلامية، في حين تجب الحماية لأصحاب الودائع الجارية، أما أصحاب الاستثمار فيجب عليهم المشاركة في مخاطر العمل، ولكن في الواقع لا يتم في الغالب التمييز بين الأصول المختلفة، وهذا يخلق للبنك مشاكل السحب في حالة عدم وجود الضمان لأصحاب الودائع الجارية، وفي حالة حدوث أزمة لا يمكن فصل مخاطر الودائع الجارية عن ودائع الاستثمار. وتعتبر مخاطر سحب الودائع التحدي الأهم في المصارف الإسلامية، وهي أكثر خطورة فيها مقارنة بالمصارف التقليدية، وذلك أن القيمة الاسمية للوديعة والعائد غير مضمونين لأصحاب الودائع حسب شروط عقد وديعة الاستثمار، ولذلك يجب منع انتقال مخاطر ودائع الاستثمار إلى الودائع الجارية، كما يجب منع انتقال مخاطر رأس المال إلى الودائع الجارية<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: أسباب ارتفاع المخاطر في المصارف الإسلامية وأثارها العامة

#### أولاً: أسباب ارتفاع المخاطر في المصارف الإسلامية

- تعود أسباب مستوى المخاطر في المصارف الإسلامية إلى مجموعة من العوامل أهمها<sup>2</sup>:  
افتقار المصارف الإسلامية إلى بعض المتطلبات الأساسية، كالموارد المالية المناسبة، والخبرات الاستثمارية المناسبة، والأجهزة المعاونة والنظم؛
- حداثة النظام المصرفي الإسلامي، إذا كانت هذه المصارف في بداياتها بحاجة للعائد السريع ولعامل السيولة، لتستطيع أن تثبت أقدامها في السوق المصرفية، وهو مالا تحققه الاستثمارات طويلة الأجل؛  
مؤثرات البيئة المحيطة، إذ تعمل بعض مكونات البيئة المحيطة على إيجاد معوقات ترفع من درجة المخاطر الخاصة بالمصارف، منها التشريعات، والإجراءات، التي توضع لتخدم الصيرفة التقليدية، بالإضافة إلى إخضاع المصارف الإسلامية إلى السياسات النقدية التي تقرها المصارف المركزية، والتي لا تتناسب مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي، كما تواجه المصارف الإسلامية على أنها مؤسسات خيرية لا تهدف إلى تحقيق الربح، أو أنها مصرف مثلها مثل المصارف التقليدية تتعامل بالربا تحت مسميات مختلفة؛

<sup>1</sup> مفتاح صالح، "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، مرجع سابق، ص: 8.

<sup>2</sup> الجوزي جميلة، حدو علي، "دراسة مقارنة لإدارة المخاطر في الجزائر بين المصارف الإسلامية ومصارف تقليدية خاصة - حالة بنك البركة الجزائري وبنك الشركة المصرفية العربية وبنك الخليج الجزائري"، مقال في: المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 7- 2016، ص: 81.

- مؤثرات البنية الذاتية للمصارف الإسلامية، حيث استخدمت المصارف منهج المحاكاة للمصارف التقليدية في بعض المجالات سواء فيما يخص استقطاب الموارد أو توظيفها، كخدمات المالية التي تقدمها مثلاً؛

- غياب سوق مالية إسلامية نشطة، حيث تساهم الأسواق المالية في تطوير وتفعيل عمل المصارف الإسلامية<sup>1</sup>.

### ثانياً: الآثار العامة للمخاطر على المصارف الإسلامية

نتيجة لهذه المخاطر سواء كان منها مخاطر عامة أو خاصة بصيغة من صيغ الاستثمار الإسلامي، فهي بلا شك أثرت وما زالت تؤثر على مسيرة المصارف الإسلامية وعلى طبيعة وهيكل العمل المصرفي الإسلامي، ويمكن إبراز وتلخيص أهم الآثار التي ترتبت على هذه المخاطر في العمل المصرفي الإسلامي على النحو التالي:

#### 1- الاعتماد على صيغة استثمارية معينة

إن المصارف الإسلامية تعتمد في معظم استثماراتها على مبدأ المراجحة للأمر بالشراء، فقد وصلت استثمارات بعض المصارف إلى ما يزيد عن 90% من استثماراتها في قطاع المراجحة، ولم تحظى أي صيغة من صيغ الاستثمار، خاصة المشاركة والمضاربة، إلا بالقليل القليل من الفرص وتعتمد عليها المصارف اعتماداً مبدئياً. ويعود اعتماد معظم المصارف الإسلامية على صيغة المراجحة للأمر بالشراء لسهولة اجراءات تطبيقها، وتحديد مقدار الربح سلفاً.

وهذه العوامل أدت إلى ارتفاع نسبة اعتماد المصارف الإسلامية على هذه الصيغة وانخفاض نسبة اعتمادها على الصيغ الاستثمارية الأخرى ومن هذا المنطلق وصف بعض المراقبين والمتبعين للعمل المصرفي الإسلامي هذا التوجه لدى المصارف الإسلامية بانحراف أساسي في العمل المصرفي الإسلامي، فبدلاً من ان تتوجه استثماراتها نحو الأساليب الاستثمارية الإسلامية المتنوعة والقائمة على قاعدة الغنم بالغرم ومشاركة العميل في نتائج أعماله من ربح أو خسارة والتي تعكس الطبيعة الاستثمارية الإسلامية الحقيقية، ثم الاعتماد على الأساليب التي تتميز بارتفاع عامل الضمان وانخفاض درجة المخاطر<sup>2</sup>.

#### 1- الاعتماد على الاستثمارات قصيرة الأجل

إن تخوف المصارف الإسلامية من تعرضها للمخاطر خاصة مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية، جعلها توظف أموالها في الاستثمارات قصيرة الأجل، ولم تحظ المشروعات الاستثمارية طويلة الأجل

<sup>1</sup> الجوزي جميلة، حدو علي، مرجع سابق، ص: 81.

<sup>2</sup> غالب عوض الرفاعي، فيصل صادق عارضه، مرجع سابق، ص: 19.

إلا بنسبة هامشية من جملة الاستثمارات، بالرغم من أن المصرف الإسلامي هو مصرف تنموي، وأن الاستثمارات قصيرة الأجل لا تخدم هذه الغاية<sup>1</sup>.

### 3- الاعتماد على الضمانات التقليدية

تبرر معظم المصارف الإسلامية توجهها نحو صيغة المراجعة للأمر بالشراء واعتمادها على الضمانات التقليدية لارتفاع مستوى المخاطر لصيغ الاستثمار الأخرى والتي من أبرزها :

- الكفاءة الأخلاقية والعملية للعملاء المستثمرون.
- خبرات الموارد البشرية وإمكانياتها الملائمة .
- نظم وقوانين العمل المتاحة.

لذلك وجدت ضالتها المنشورة في المراجعة، حيث أتيح لها اخذ الضمانات العينية والشخصية، وغيرها من الضمانات مما يكفل لها استرداد قيمة التمويل والارباح المتفق عليها مسبقاً، وبالتالي تجنب المخاطر التي قد تتعرض لها في حالة عدم توفر الضمانات، ونتيجة لهذا التوجه والاعتماد الكلي على الضمانات العينية والشخصية ، يرى بعض المراقبين للعمل المصرفي الإسلامي ان هذه المؤسسات انحرفت انحرافاً اساسياً عن العمل المصرفي الإسلامي، وتحولت الى مؤسسات تقوم على تمويل الاغنياء وأصحاب رؤوس الأموال القادرين على تقديم الضمان، وابتعدت عن تمويل الفقراء القادرين على العمل حسب النموذج النظري للعمل المصرفي الاسلامي، وبذلك تكون قد فقدت السمات الاجتماعية الاساسية المميزة لها<sup>2</sup>.

### المبحث الثالث: إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها العصر الحديث في المجال المالي والمصرفي، بفعل عوامل عديدة كثورة الالكترونيات وانتشار آليات العولة وتزايد حدة المنافسة والأحداث والتقلبات الراهنة في الأسواق الدولية، أصبحت قدرة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية على إدارة المخاطر بشكل وقائي أمراً حاسماً لمواكبة المنافسة وتعزيز القوة المالية لها وتحقيق استقرار النظام المالي والمصرفي ككل، إن إدارة المخاطر هي عملية منطقية تتضمن عدة مراحل، تتمثل المرحلة الأولى في تحديد و تعريف المخاطر، وهنا تبرز أهمية وظائف مختلفة تعد المفتاحية من خلال الدور الأساسي الذي تلعبه في عملية إدارة المخاطر، إلا أن العامل الرئيسي يبقى يتمثل في ضرورة وجود بيئة ملائمة مؤمنة بثقافة ونظام فعال للرقابة الداخلية، وعليه فإن

<sup>1</sup> أبو زيد محمد عبد المنعم، المخاطر التي تواجه استثمارات المؤسسات المصرفية الإسلامية، بحث مقدم في مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، جامعة الشارقة، بنك أبو ظبي الإسلامي، 7-9/2002، ص: 31.

<sup>2</sup> غالب عوض الرفاعي، فيصل صادق عارضه، مرجع سابق، ص: 21.

هذا المبحث يتناول كل من تعريف عملية إدارة المخاطر، وإجراءاتها، والأسس التي تقوم عليها، والأساليب التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية في إدارة مخاطرها.

### المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر، أهدافها وأهميتها

لم تعد المصارف تهتم باكتشاف المخاطر بقدر ما تهتم بإدارتها، لأن مستقبل المصارف ونجاحها أصبح مرهوناً بمدى قدرة المصرف على احتواء المخاطر التي يتعرض لها، خاصة بعد أزمة الائتمان في سنة 2008، إذ أصبحت إدارة المخاطر في البنوك من المحاور الأساسية لتحديد الملاءة المصرفية وتحقيق استقرار النظام المالي والمصرفي ككل، لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب تحديد مفهوم عملية إدارة المخاطر وعرض أهم التعاريف والرؤى التي تناولت هذا المصطلح.

#### أولاً: تعريف إدارة المخاطر

تعرف إدارة المخاطر بأنها "تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدتها، وقياسها، ومراقبتها، والرقابة عليه، و ذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر"،<sup>1</sup> لهذا يجب أن تكون عملية إدارة المخاطر شاملة ومتكاملة تغطي كل الإدارات والأقسام التابعة للبنك حتى يكون هناك إدراك ووعي بهذه الإدارة، كما تعتمد على العناصر الرئيسية التالية: التعريف الدقيق للمخاطر التي تنطوي عليها أنشطة البنك، والحد من المخاطر بشكل فعال، بناء على قياس دقيق وصحيح للمخاطر وتقييم للإجراءات والطرق والأدوات، من خلال إطار سليم للمراقبة والمتابعة، وبنية تنظيمية وبشرية وافية مناسبة.

عرفت إدارة المخاطر بأنها "منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى"<sup>2</sup>.

من خلال التعريفين السابقين فإن مصطلح "إدارة المخاطر" يتضمن كافة الأنشطة التي تحاول تغيير شكل العلاقة بين العائد المتوقع ودرجة المخاطرة المرتبطة بتحقيق هذا العائد، وذلك بهدف تعظيم قيمة الأصل الذي يتولد عنه هذا العائد كما تعبر إدارة المخاطر عن الأسلوب أو الطريقة المنتظمة لتعريف وتحليل المخاطر المحتملة وتطبيق الاستجابة المناسبة لها، فإذا كان التحليل هو تحليل أو معرفة ماذا يمكن أن

<sup>1</sup> موسى عمر مبارك أبو محميد، "مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل2"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص المصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية المصرفية، الأردن، 2008، ص: 19.

<sup>2</sup> طارق عبد الله حماد، "إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)"، (الإسكندرية، مصر الدار الجامعية، 2003)، ص: 51.

يكون خطأ مقارنة مع التوقعات، فإن الإدارة هي معرفة ما يجب عمله. وبالتالي، فإن إدارة المخاطر تعتبر إدارة للرقابة والتحكم في المخاطر المختلفة بحثا عن تحقيق العلاقة المثلى للعائد والمخاطرة<sup>1</sup>.

في حين عرفها(طارق عبد العال حماد) بأنها" منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم تنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسائر أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى"<sup>2</sup>.

### ثانيا: أهداف إدارة المخاطر

الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو قياس المخاطرة من أجل مراقبتها والتحكم فيها وليس إلغائها نهائيا وتمثل هذه الأدوار التي تخدم عدة وظائف منها : تنفيذ الاستراتيجية، تنمية المزايا التنافسية، قياس كفاية رأس المال والقدرة على السهر على عدم حدوث أخطاء كبيرة، وتجنب حدوث المفاجآت، وعدم تفويت الفرص البديلة وتسريع عملية التغيير، والتي تتحقق من خلال تعظيم العائد وابقاء المخاطر في حدها المرغوب، وتعريف العاملين والمتعاملين بالمخاطر وأنواعها وكيفية الحد منها والمحافظة على مستوى المخاطر ضمن الإطار العام الموافق عليه من قبل الإدارة لعليا. بالإضافة إلى العمل على تحقيق التناسب بين تحقيق رأس المال والموارد مع مستوى المخاطرة والوصول إلى قرارات تحمل المخاطر بشكل واضح ومفهوم، والمحافظة على الاستمرارية والنمو والوفاء بالالتزامات، المساعدة في اتخاذ القرار، رفع تقارير عن المخاطرة والتحكم فيها، إدارة المحافظ المالية المخاطر.

### ثالثا: أهمية إدارة المخاطر

إن أهمية إدارة المخاطر بالبنوك مستوحاة من الهدف الرئيسي لها المتمثل في قياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها. وتتجلى لنا هذه الأهمية فيما يلي<sup>3</sup>:

**1- أداة لتنفيذ الاستراتيجية:** تزود إدارة المخاطر البنوك بنظرة أفضل للمستقبل، فبدون إدارة المخاطر لا يمكن رؤية النتائج المحتملة أو التقلبات المحتملة للربحية، ولن يكون بالإمكان السيطرة على حالات عدم التأكد المحيطة بالمكاسب المتوقعة، وتنبع أهمية إدارة المخاطر من حقيقة مفادها أنه بدونها ستكون عملية تنفيذ الاستراتيجية مقصورة على القواعد الإرشادية التجارية دون النظر لتأثيرها على مفاضلة مخاطر العائد الخاصة بالبنك؛

<sup>1</sup> Joël Bessis, "Risk Management in Banking", 2nd Edition, wiley-Sons, 2002,pp:30 - 35.

<sup>2</sup> طارق عبد العال حماد، "إدارة المخاطر"، (الإسكندرية الدار الجامعية، 2007)، ص.ص.50-55.

<sup>3</sup> طارق عبد العال حماد، "إدارة المخاطر"، مرجع سابق، 2007، ص:56 .

2- تنمية الميزة التنافسية: التعرف على المخاطر مدخل ضروري لمعرفة الأسعار الواجب تقاضيها من العملاء. وهي الأداة الوحيدة التي تسمح بالتمايز السعري بين العملاء ذوي المخاطر المتباينة. فإذا لم يتم البنك بالتسعير تظهر تأثيرات معاكسة، بحيث يتقاضى أسعاراً مبالغاً فيها من العملاء ذوي المخاطر المنخفضة والعكس لذوي المخاطر المرتفعة، وهذا ما يجبط العملاء ذوي المخاطر المنخفضة ويدعم ذوي المخاطر العالية، مما يؤدي بالمنافسين لاجتذاب هذا الصنف من العملاء من خلال تقديم أسعار أقل؛

3- قياس مدى كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات: إن الخسائر هي نتيجة لكل المخاطر، ومخاطر القدرة على الوفاء هي النتيجة النهائية لكل المخاطر المقترنة برأس المال المتاح الذي يحدد الخسائر القصوى التي تتجاوزها حالات العجز عن الدفع؛

4- أداة لاتخاذ القرار: إن البنوك التي تتحكم في مخاطرها لديها القدرة على اتخاذ قرارات سليمة. ومعرفة المخاطر عنصر أساسي في عملية اتخاذ القرار؛

5- المساهمة في اتخاذ قرارات التسعير: إن العلم بالمخاطر يسمح للبنوك بتسعيرها، وبدون العلم بالمخاطر لا تكون الهوامش قابلة للمقارنة من معاملة لأخرى ومن عميل لآخر أو عبر وحدات الأعمال.. كما أن القدرة على تسعير المخاطر وتحميلها على العملاء يسمح باتخاذ عدة إجراءات قادرة على التوفيق بين رأس المال المتاح والمخاطر؛

6- رفع التقارير عن المخاطر ومراقبتها: بدون قياس المخاطر يصبح من غير الممكن مقارنة المكاسب عبر المنتجات أو العملاء أو وحدات الأعمال، ومن السهل زيادة الهوامش عن طريق تحمل المخاطر، والحل البسيط هو إقراض العملاء ذوي المخاطرة العالية الذين تكون معدلات عجزهم عن السداد فوق المتوسط في المستقبل. ولكن هذه السياسة تقود إلى زيادة فورية في الهوامش، ثم في مرحلة ثانية إلى حالات عجز عن السداد؛

إن مراقبة المخاطر يمكن أن تشجع على تحملها عن طريق توفير معلومات واضحة ومباشرة عن المخاطر، ومع المخاطر غير المعلومة يسود الحذر ويجول دون اتخاذ قرار بتحمل المخاطرة رغم أن ربحيتها يمكن أن تكون متماشية مع مخاطرها، وإذا لم يستطع موظفو الائتمان أن يبينوا أن الهوامش والرسوم المتوقعة تغطي بالفعل المخاطر، فإن إدارة الائتمان سوف تحجم عن الإقدام على تلك المخاطر.

### المطلب الثاني: إجراءات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

تتمثل إجراءات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية فيما يلي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> محمد عبد الحفي، "استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلب، سورية، 2014، ص: 29.

- يجب على البنوك الإسلامية اتباع إجراءات سليمة لإدارة وتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر، من تحديد المخاطر وقياسها وتخفيفها ومراقبتها والإبلاغ عنها والتحكم فيها. إن هذه الإجراءات تتطلب من البنوك الإسلامية تطبيق سياسات ملائمة، وسقوف وإجراءات وأنظمة معلومات إدارة فعالة لاتخاذ القرارات وإعداد التقارير الداخلية عن المخاطر بما يتناسب ويتماشى مع مدى ونطاق وطبيعة أنشطة هذه المؤسسات، يجب على البنوك الإسلامية التأكد من وجود نظام رقابة كاف وشامل يتضمن إجراءات مناسبة للمراجعة والمطابقة، كما يجب أن تكون إجراءات الرقابة مطابقة للمبادئ الشرعية، والسياسات والإجراءات الداخلية للبنوك الإسلامية وتلك التي تفرضها السلطات الإشرافية أيضاً، كما يجب أن تأخذ تلك الإجراءات بعين الاعتبار سلامة إجراءات إدارة المخاطر؛

- إن التأكد من جودة نوعية ودقة توقيت تقارير الإبلاغ عن المخاطر التي تقدم للسلطات الرقابية هو من مسؤوليات البنوك الإسلامية، وهذه الأخيرة يجب أن يكون لديها نظام معتمد لإعداد التقارير، كما يجب أن تكون دائمة الاستعداد لتقديم المعلومات الإضافية والطوعية اللازمة لتحديد المشاكل المستجدة التي يحتمل أن تؤدي إلى نشوء مخاطر انعدام الثقة، بحيث يلزم أن تبقى المعلومات الواردة في التقرير سرية وأن لا يتم الإفصاح عنها للجمهور؛

- أما فيما يتعلق بأصحاب حسابات الاستثمار، لا بد على البنوك الإسلامية أن تقدم إفصاحات عن المعلومات لهؤلاء بصورة منتظمة حتى يتمكنوا من تقييم المخاطر المحتملة وتستخدم لهذا الغرض م والعوائد عليها، ولأجل حماية مصالحهم عند اتخاذ قرارا لاستثمار الإعدادات التقارير المالية والمراجعة والتدقيق المعايير الدولية المعمول بها.

### المطلب الثالث: أسس إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

تتمثل أهم أسس إدارة المخاطر فيما يلي<sup>1</sup>:

- تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل بنك، الذي يعتبر مسؤول أمام المساهمين عن أعمال البنك، وهو ما يستوجب فهم المخاطر التي يواجهها البنك، والتأكد من أنها تدار بأسلوب فعال وكفء.

- على مجلس الإدارة إقرار استراتيجية إدارة المخاطر، وتشجيع القائمين على الإدارة على قبول وأخذ المخاطر بعقلانية، في إطار هذه السياسات، والعمل على تجنب المخاطر التي يصعب عليهم تقييمها.

<sup>1</sup> صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، (عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013)، ص: 49.



- أن تكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى " لجنة إدارة المخاطر " تشمل في عضويتها بعض المسؤولين التنفيذيين بالبنك، حيث تقوم هذه الأخيرة بوضع سياسات إدارة المخاطر استناداً إلى استراتيجية المخاطر العامة للبنك التي يضعها مجلس الإدارة، مع الأخذ في عين الاعتبار أسلوب الحيلة والحذر، وعدم التركيز على نوع واحد من المخاطر.
- إنشاء إدارة متخصصة تتولى تطبيق سياسات إدارة المخاطر، وتقع على عاتقها المسؤولية اليومية لمراقبة وقياس المخاطر، من أجل التأكد من أن أنشطة البنك تتم وفق السياسات والحدود المعتمدة.
- يتم تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية التي يواجهها كل بنك.
- ضرورة وجود منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى كل بنك، وذلك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر.
- لا بد من تقييم أصول كل بنك وخاصة الإستثمارية منها، وذلك كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية.
- ضرورة استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر، توفر بشكل دوري، وفي الوقت المناسب معلومات مالية وتفصيلية وشاملة ودقيقة عن المخاطر التي يواجهها البنك .
- ضرورة وجود إدارة مستقلة لإدارة المخاطر، بحيث تكون هذه الإدارة مستقلة عن الإدارات الأخرى للتعرف المبكر على مصادر المخاطر وتوقع حدوثها للاحتياط وتحديد حجم تأثيرها والتخطيط المسبق للسيطرة عليها وبوجود إدارة مدربة في هذا المجال سيقوي من فعاليتها، كما يجب أن تتوفر لديه المعلومات بشكل دائم ونشير في هذا الصدد أن حسن إدارة المخاطر بالبنوك يستوجب الالتزام بالمبادئ الأساسية التالية:
- ✓ أن يكون لكل بنك لجنة مستقلة تسمى لجنة إدارة المخاطر تهتم بإعداد السياسة العامة أو الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري.
- ✓ تعيين مسؤول المخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه خبرة كافية في المجال البنكي.
- ✓ وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في كل بنك وتحديد الأسقف الاحترازية للائتمان والسيولة.
- ✓ تقييم أصول كل بنك وخاصة الاستثمارية كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية.
- ✓ استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها.
- ✓ ضرورة وجود وحدة مراجع داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة وتقوم بالمراجعة لجميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر.

- ضرورة بناء العلاقة الشرعية مع المصارف المركزية، وهذا لعدم قدرة المصارف الإسلامية بالاستفادة من وظيفة المقرض الأخير التقليدية للمصرف المركزي باعتبار هذا الأخير لا يفرق بين عمل المصارف الإسلامية وغيرها من المصارف التقليدية مما يعرضها لعجز في السيولة ولهذا يجب أن تعمل المصارف الإسلامية جاهدة لإيجاد مخرج لهذه الوضعية وإيجاد بديل شرعي حتى تتمكن المصارف المركزية من مساعدتها لتوفير السيولة عند الحاجة<sup>1</sup>.
- لا بد من وضع ضوابط تشغيلية فعالة وحازمة في جميع قطاعات البنك، مثل الفصل بين الوظائف والمهام.
- وضع ضوابط أمان لجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسية لكل بنك، من أجل الحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات.
- وضع خطط للطوارئ، معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات، يتم الموافقة عليها من قبل المسؤولين ذوي العلاقة، على أن تخضع هذه الخطط للاختبار بشكل دوري<sup>2</sup>.
- توظيف الكفاءات المؤهلة والمؤمنة برسالة المصرف الإسلامي. قد لا يولي بعض القائمين على المصارف الإسلامية إلى هذا العنصر أهمية كبيرة وتكتفي بتوظيف عاملين قد يحملون مؤهلات ولكنها غير مؤمنة برسالة المصرف الإسلامي وليست متحمسة لإنجاحه ما يضعف الاكتشاف المبكر للمخاطر والتحوط ضدها أيضا بوسائل شرعية مما يخلق انسجاما بين العاملين بالمصرف ورسالته ويخلق تقاليد متميزة عن البنوك التقليدية في جذب أصحاب الودائع كما أن التوظيف يجب أن يخضع لمعايير الكفاءة ويمر بمراحل الاكتساب للكفاءات ثم تقويتها بالتدريب والتكوين وأخيرا يجب المحافظة عليها بالتحفيز.

#### المطلب الرابع: أساليب إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

تتعدد أدوات إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية تبعا لتطورها وتوسعها وتعدد منتجاتها ولهذا يبقى على عاتق إدارة المخاطر العمل المستمر واليقظة لإيجاد وسائل جديدة وممارسات تتناسب والمخاطر التي تظهر أثناء العمل المصرفي، وفيما يلي أهم الوسائل والطرق التي يمكن استخدامها في عملية إدارة المخاطر

#### أولا: الوعد الملزم في صيغ التمويل في المصارف الإسلامية

الوعد ملزم شرعا، والإخلاف به إثم، ولكن السؤال حول مدى إلزاميته قانونا، بالإضافة إلى أنه لا يجوز للبنك بيع ما لا يملك، وبالتالي لا يجوز إلزام العميل بالشراء، وعليه فقد اجتهد الفقهاء في إيجاد صيغة

<sup>1</sup> مفتاح صالح، "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، مرجع سابق، ص:9.

<sup>2</sup> صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، مرجع سابق، ص:50.

للوعد الملزم، تحقق الغرض منه ولا تقع في المنهى منه، وقد أصدر المجمع الفقهي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، قرار مفاده أن الإلزام بالوعد في البيع الآجل، ليس إلزاماً بالشراء ولكنه التزام بالتعويض عن الضرر الذي لحق بالموعد نتيجة عدم الوفاء بالوعد، وهذا يعني تعويض المصرف عن الخسارة، إن حدثت، عن بيع السلعة الموعودة إلى طرف ثالث بأقل من ثمن شرائها<sup>1</sup>.

### ثانياً: التصكيك وصناديق الاستثمار

تعتبر الصكوك الإسلامية، هي البديل الإسلامي للسندات في النظام التقليدي الإسلامي، والخصائص المميزة لهذه الصكوك، ما يلي:

- الصكوك تصدر بفئات متساوية؛
- استحقاق الربح وتحمل الخسارة وفق مبادئ "الغنم والغرم" و "الخراج بالضمان"؛
- قابلية الصكوك الاستثمارية للتداول؛
- ضبط الإصدار والتداول بضوابط شرعية؛
- صدور الصكوك الاستثمارية على أساس صيغ التمويل الإسلامية.

### ثالثاً: التأمين التعاوني

يعتبر التأمين التكافلي وسيلة لتخفيف الخطر، وهو عقد تبرع يقوم على اجتماع عدد من المؤمنين يتعرضون لنفس المخاطر، يلتزمون بدفع قسط معين، تتولى شركة التأمين التكافلي في معاملاتها على تعويض المتضررين وفي هذه الحالة إدارة هذه العقود من خلال توظيف الأقساط النهائية يتم اقتسام ربح أو خسارة النشاط ما بين المؤمنين، في حين أن الشركة تحصل على أجر نظير جهدها في الإدارة، إذ يعتبر التأمين التعاوني بديلاً للتأمين التجاري المحرم للأدلة التالية:

- التأمين التعاوني من عقود التبرع، التي يقصد بها التعاون على تقليل الأخطار، والاشتراك في تحمل المسؤولية عند نزول الحوادث، وذلك عن طريق إسهام أشخاص بمبالغ نقدية، لتعويض من يصيبه الضرر، فجماعة التأمين التعاوني لا يستهدفون تجارة ولا ربحاً من أموال غيرهم، وإنما يستهدفون توزيع الأخطار بينهم، والتعاون على تحمل الضرر.
- خلو التأمين التعاوني من الربا بنوعيه، فليست عقود المساهمين ربوية، ولا يستغلون ما جمع من الأقساط في معاملات ربوية.

<sup>1</sup> عادل عبد الفضيل عيد، "الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية"، (الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2007)، ص: 489.

- لا يؤثر جهل المساهمين في التأمين التعاوني بتحديد ما يعود عليهم من نفع، لأنهم متبرعون، فلا مخاطرة ولا غرر ولا مغامرة، بخلاف التأمين التجاري فإنه عقد معاوضات مالية تجارية.  
انطلاقاً مما سبق، فإن المصارف الإسلامية، لها أن تحقق فوائد جمة، حيث تكون تكلفة الخطر معلومة، وغير مضطرة إلى اللجوء إلى احتياطات لمقابلة الأخطار، وبالتالي توفر السيولة النقدية، بالإضافة إلى أنها ستشجع على الاستثمار والتمويل، وتتوسع فيهما بسبب السيطرة على الخطر من خلال التأمين التعاوني، كما يعتبر أداة مهمة بيد المصرف الإسلامي لإدارة المخاطر وهي تحويل للمخاطر أو بعضها لشركة التأمين في العمليات التي يدخل فيها المصرف الإسلامي شريكاً في تمويلها.<sup>1</sup>

#### رابعاً: الضمانات والرهنات

تعتمد المصارف الإسلامية لتغطية وإدارة مخاطر الطرف الآخر ومخاطر عدم التزامه بتنفيذ التزاماته التعاقدية مع البنك على الحصول على الضمانات أو رهنات من المتعاملين، ويجب أن يكون الحصول على هذه الضمانات واستخدامها عند الحاجة متطابق مع أحكام الشريعة الإسلامية وطبقاً لما تقرره الهيئات الشرعية، لكن في الواقع، هذه الضمانات لا تغطي جميع المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية كما هو الحال بالنسبة للبنوك التقليدية، وإنما تقتصر في الغالب على تغطية الحالات التي يكون فيها عدم التزام العميل، وفي مجال الرهنات تقوم البنوك عادة بالأخذ بعين الاعتبار الخسارة المحتملة في قيمة الرهن بسبب المخاطر المختلفة<sup>2</sup>، ولهذا كانت المعالجة المصرفية فيما يلي:

- اختيار العميل المناسب، من خلال مركزه المالي في تاريخ التعامل المصرفي والتجاري، سمعته في الوفاء بالتزاماته، وحسن القضاء والأداء، ومن ثم فحسن اختيار العميل على أسس وقواعد موضوعية وتنظيمية هي الضمان الأمثل.

- العربون ودفعه ضماناً للجديّة؛

- درجة الضمان؛

- ضمان طرف ثالث؛

- رهن البضاعة؛

- اشتراط صاحب المال على المضارب أن تكون جميع مصاريف المضارب وادارته ونفقاته عليه.

#### خامساً: المشتقات والبدائل

<sup>1</sup> محمد سهيل الدروبي، "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، مقال متوفر على الرابط التالي:

www. Kantakji.com/fiqh/banks/210133.doc ، تاريخ زيارة الموقع: 2019/12/17.

<sup>2</sup> عادل عبد الفضيل عيد، "الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية"، مرجع سابق، ص: 490.

- إن التعامل بالمشتقات بشكلها الحالي غير مقبول شرعاً، ولذلك أوجدت البنوك الإسلامية بدائل شرعية أصطلح على تسميتها بـ "المشتقات المالية الإسلامية"<sup>1</sup> ومنها:
- عقود الخطوتين: كأن يشتري البنك مراجعة ويبيع مراجعة، وينطبق ذلك أيضاً على السلم والاستصناع (السلم الموازي، الاستصناع الموازي).
  - عقود معدل العائد المتغير: وتستخدم هذه العقود من أجل تفادي مخاطر عقود السعر الثابت طويل الأجل كعقود الإجارة المتغيرة.
  - عقود بيع التوريد مع شرط الخيار لكل من المتعاقدين بالتراجع عن العقد: إذ يمكن من خلال هذا العقد تحديد سعر أدنى وأقصى مع الخيار، وفي مثل هذه العقود يكون البديل والسلعة غير موجودين عند التعاقد.
  - بيع العربون: ويقصد به سداد جزء من الثمن مع خيار فسخ العقد وترك العربون كجزاء مالي، وهذه البيوع هي بديل لعقود الخيارات وقد أصبحت معروفة في الأسواق المالية الإسلامية بصناديق الأصول المغطاة<sup>2</sup>.
  - التحصين: يمكن للبنك أن يتحوط من تقلبات أسعار الصرف من خلال الحصول على مبلغ من المال في ودیعة استثمارية بنظام المشاركة لمدة معينة، وفي المقابل يقوم بشراء عمل ذا المبلغ في حساب استثماري من العملة الأجنبية لعملة أجنبية أخرى بالسعر الحاضر، ويحتفظ بنفس المدة، وعند انقضاء المدة سيشارك البنك المودعين لديه عائدات الودیعة الاستثمارية إذ يمكن للبنك أن يغطي مخاطرة سعر الصرف لنفس المدة بالعملة الأجنبية .

#### سادساً: معالجات للمخاطر التعاقدية

عندما يكون الغرر أو عدم اليقين في العقد كثيراً قد يؤدي إلى حدوث مظالم والفشل في الالتزام بشروط العقد أو الإعسار للطرف الآخر، والاتفاقات التعاقدية في البداية بين الأطراف المتعاقدة هي الأدوات المناسبة للحد من المخاطر ومثال ذلك قد يؤدي ارتفاع الكبير في الأسعار إلى عدم الوفاء بالالتزامات التعاقدية ويمكن تدنية هذه المخاطرة بتضمين العقد مادة تقضي باتفاق الطرفين على التغاضي عن نسبة محددة من تقلبات السعر وما زاد عن ذلك يقوم الطرف المستفيد بتعويض الطرف الآخر المتضرر من تقلبات السعر. أما في عقد الاستصناع فإن تنفيذ العقد قد يخلق مخاطر كبيرة وخاصة الالتزام بالمواصفات النوعية وللتحكم في ذلك فقد أجاز الفقهاء ما يسمى ببند الجزاء فسخ العقد، أما المراجعة لديها عدة

<sup>1</sup> بن علي بلعوز وآخرون، "إدارة المخاطر"، ط 1، (عمان، الأردن، الوراق للنشر والتوزيع)، 2013، ص: 380.

<sup>2</sup> خان طارق لله، حبيب أحمد، "إدارة المخاطر (تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية)"، مرجع سابق، ص: 179.

أدوات للتغلب على مخاطرها كالتغلب عن الطبيعة غير الملزمة للطرف الآخر لدفع الأقساط فقد أصبح دفع قسط كبير مقدما عبارة عن هامش جدية وهو صفة ملازمة للعقد.<sup>1</sup>

- قد يرفض المتعامل أخذ السلعة التي أمر بشرائها ويكون العقد ملزما للمتعامل فقط وليس للبنك ويفترض أن البنك سينفذ التزاماته كما هي في العقد والاقترح البديل هو إنشاء سوق لتصفية عقود المراجحة محل القضايا المختلف عليها.

- من شروط عقد المراجحة أيضا أن يقوم البنك بحيازة ما هو محل العقد بين الطرفين فإن البنك يقوم بذلك شكلا لبعض الوقت وقد تجاوزت البنوك الإسلامية ذلك بجعل العميل وكيلا عن البنك في شراء السلعة وهذا في بنود العقد وعلى الرغم من ذلك تبقى مسؤولية البنك في مخاطرة ملكية السلعة وتبقى قائمة ويتعين مواجهة ذلك باحتياطي من رأس المال.

- إدارة مخاطر عدم السداد أو المماطلة في الدفع في عقود المراجحة للأمر بالشراء أنه عند عجز المدين (المشتري) عن الدفع، وعلم المصرف بهذا، يمكنه أن يدخل مع هذا المدين في شركة بقيمة الدين. - اللجوء إلى إعادة الاتفاق على نسبة الربح، بحيث تزيد هذه النسبة لصالح المصرف تبعا للزمن الذي يتأجل إليه الدفع.<sup>2</sup>

### سابعا: التصكيك

يمكن تعريف التصكيك أو التوريق الإسلامي بأنه: "عملية تقسيم ملكية أصول أو منافع أو كليهما إلى وحدات ذات قيمة متساوية، وإصدار أوراق تعبر عن هذه الوحدات"، كما يمكن تعريفه على أنه "عملية تقسيم ملكية الأعيان المؤجرة أو منافعها، أو موجودات المشروعات القائمة، أو رأس مال المضاربة والمشاركة أو الوكالة في الاستثمار، أو ثمن شراء بضاعة المراجحة أو السلم أو الأعيان المصنعة أو تكلفة تصنيعها، أو نفقات زراعة الأرض، أو تكاليف تحصيلها، إلى أجزاء يمثل كل منها صك أو سند أو ورقة مالية، وذلك لغرض عرض الصكوك التي تمثل هذه الأجزاء للبيع<sup>3</sup>، من خلال التعريفات السابقة، يتبين أن التوريق الإسلامي يختلف عن نظيره التقليدي في كثير من النقاط كنوعية الأصول محل التوريق، فهي في العادة أصول حقيقية على خلاف التوريق التقليدي القائم على الديون، إضافة إلى بعض الضوابط المتعلقة بتداول الصكوك الناشئة عن العملية.

<sup>1</sup> خان طارق الله، حبيب أحمد، إدارة المخاطر (تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية)، مرجع سابق، ص: 158.

<sup>2</sup> عبد الكريم أحمد قندوز، "إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية: مدخل الهندسة المالية"، مرجع سابق، ص: 19.

<sup>3</sup> زاهرة علي محمد بني عامر، "التصكيك الإسلامي ودوره في تطوير سوق مالية إسلامية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2008، ص: 80.

كما يمكن أن يستخدم التوريق الإسلامي لتحويل الأصول التي بحوزة البنك الإسلامي من ميزانيته إلى بنود خارج الميزانية، كأن يكون من ضمن أصول البنك الإسلامي مشاريع على أساس عقد المضاربة أو المشاركة فيمكن لهذا البنك أن يقوم بتصكيك هذه المشاريع، وذلك بأن يصدر أوراقا مالية تستند إلى هذه الأصول ومن ثم يقوم ببيعها للمستثمرين، فهو بذلك انتقلت من ميزانيته إلى ميزانية منشأة أخرى أنشأت لهذا الغرض، ويمكن أن يحقق التصكيك فوائد كبيرة للبنوك الإسلامية سواء كانت مصدرة للصكوك أو مستثمرة فيها وخاصة في ظل سوق منظمة لتداول السندات<sup>1</sup>.

### ثامنا: الالتزام بمعايير الرقابة الدولية

يجب على البنوك الإسلامية الالتزام بمعايير الرقابة الدولية لإدارة مخاطرها، ومن أجل اكتساب المصداقية والقدرة على المنافسة، ولكن تميزها عن البنوك التقليدية في طبيعة عملها يعرضها إلى بعض المشاكل الخاصة بعدم تماشي كل المعايير المطبقة مع المبادئ الإسلامية، هذا ما دفع العديد من الهيئات الدولية المعنية بالرقابة على الأعمال الإسلامية مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB التفكير في إيجاد معايير تلائم طبيعة العمل المصرفي الإسلامي.

ومن أهم المعايير التي يجب على البنوك الإسلامية الالتزام بها هي كالتالي:

- الالتزام بقواعد الشفافية والإفصاح عن المعلومات الضرورية لكافة المتعاملين مع البنك دون استثناء مثل: الأرباح، والخسائر، والتكاليف وأنواع المخاطر، وهذه المعلومات لا بد أن تشكل القاعدة التي يعتمد عليها العملاء في تعاملهم و تعكس الوضعية الحقيقية للبنك؛ لذلك فعليه الالتزام بالحد الأدنى لكفاية رأس المال، والذي يمكنها من تغطية أية خسائر ممكنة.

<sup>1</sup> بن علي بلعوز وآخرون، "إدارة المخاطر"، مرجع سابق، ص: 390.

### خلاصة:

تضمن هذا الفصل مفهوم المخاطر والمصطلحات المتعلقة به وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ولقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج متمثلة في :

- المصارف الإسلامية هي عبارة عن وحدات مالية كغيرها من المؤسسات المالية الأخرى، تعمل في إطار الشريعة الإسلامية، هدفها الأساسي إقامة حكم الله في المال وجعله وتسخيره لخدمة أفراد المجتمع، كما تساهم هذه المصارف بفاعلية في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وفق المعايير الشرعية بطريقة عادلة ومتوازنة تركز على توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمع، كما تتنوع أساليب التمويل للمصرف الإسلامي والتي يمكن أن يستخدمها كبديل عن أسلوب الإقراض بالفائدة الذي تمارسه البنوك التقليدية؛
- تتعرض المصارف الإسلامية لمجموعة من المخاطر، وهي مخاطر تشترك فيها مع البنوك التقليدية ومخاطر تفرد بها نظرا للتقيد بالمبادئ الشرعية مما جعلها أكثر عرضة للمخاطر مقارنة بالبنوك التقليدية ؛
- من خلال تناولنا لموضوع إدارة المخاطر تبين أنه لا توجد فروقات جوهرية في مراحلها بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية؛



- تعتبر عملية إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية عملية ضرورية وهامة وهي متكاملة ولكي تكون فعالة لا بد من توافر متطلبات وأدوات مناسبة لطبيعة عملها وخصوصيتها المميزة عن نظيرتها التقليدية.

## الفصل الثاني

تطبيقات المصارف الإسلامية  
لمعايير مجلس الخدمات المالية  
الإسلامية ومعايير بازل لإدارة  
مخاطر السوق

## لإدارة مخاطر السوق

### تلميح:

أحرزت البنوك الإسلامية نجاحا في مجال ترسيخ الأدوات والقيم الإسلامية في التعامل المصرفي، منذ بداية عملها ويستدل على ذلك بنموذج حجم المعاملات الإسلامي، إلا أن هذا النجاح لم يكتمل بعد ولم يأخذ مداه المأمول بسبب المعوقات والمخاطر التي تتعرض لها تلك الأدوات بحيث تعتبر مخاطر السوق من أهم المخاطر التي تعترض البنوك الإسلامية كما نجد أن البنوك الإسلامية تواجهها تحديات كثيرة فيما يخص إدارة مخاطر السوق لكونها لا تتعامل بأدوات المدائنة ولا تتعامل بالفائدة إذ نجد أن معظم التقنيات المخصصة لإدارة هذا النوع من المخاطر لا يتناسب مع خصوصيتها ولذلك يتبع البنك الإسلامي حولا بديلة لإدارة مخاطر السوق كحل مؤقتة أو دائمة، وقد سعت هذه البنوك إلى الالتزام بمقررات لجنة بازل إلا أنها تواجه العديد من المشاكل في تطبيق نصوصها نظرا لاختلاف طبيعة نشاطها عن البنوك التقليدية وذلك ما زادها دافعا وتحديا أكبر لاستحداث وسائل تساعد على النمو والاستمرار وحتى التفوق على نظيراتها في المجال المصرفي، فنجد بعض الهيئات الرقابية المهمة في هذا الجانب كمجلس الخدمات المالية الإسلامية اجتهدت في وضع معايير خاصة بإدارة المخاطر وابتكار أساليب وطرق لإدارة هذه النوع من المخاطر (مخاطر السوق) بالموازاة مع المعايير التي أقرتها لجنة بازل، ونحاول توضيح هذا من خلال تناول المباحث الأربعة الآتية:

**المبحث الأول: الطبيعة المميزة لمخاطر السوق في المصارف الإسلامية**

**المبحث الثاني: واقع تطبيق المصارف الإسلامية لمعايير بازل ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية**

**المبحث الثالث: إدارة مخاطر السوق في المصارف الإسلامية وفق معايير بازل 2**

**المبحث الرابع: إدارة مخاطر السوق وفق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية**

### المبحث الأول: الطبيعة المميزة لمخاطر السوق وطرق التخفيف منها في المصارف الإسلامية

نشأت مخاطر السوق بعد أن ازداد توجه المصارف نحو عمليات التداول والاستثمار في أدوات الأسواق المالية، مما أدى إلى ارتفاع مستوى المخاطر التي تواجهها، إلا أن هذه المخاطر لها طبيعة خاصة في المصارف الإسلامية، كما اجتهد جمهور الفقهاء في إيجاد وسائل للتخفيف من هذه المخاطر فنحاول في هذا المبحث التعرف على مخاطر السوق وتبيان أنواعها وكذلك مصادرها، ثم وسائل أو طرق التخفيف منها، من خلال المطالب التالية:

#### المطلب الأول: تعريف مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في المصارف التقليدية في أسعار الصرف وأسعار الفائدة وتقلب أسعار السوق وتسمى كذلك بالمخاطر التجارية أو مخاطر تقلبات الأسعار، وهي مخاطر مالية ناتجة عن تقلب قوى العرض والطلب وتقلب الأسعار في السوق، وتتأثر بها كل المؤسسات المالية ولا يمكن التخلص منها بالتنوع، وهي من المخاطر الذي يحرص المصرف على تفاديها، لذلك سعت المصارف إلى أن تكون هذه المخاطر في حدها الأدنى الممكن ضمن إطار الضوابط.<sup>1</sup>

كما تعتبر الأدوات والأصول التي يتم تداولها في السوق مصدرا لهذا النوع من المخاطر التي تأتي إما لأسباب متعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية أو الجزئية، فمخاطر السوق العامة تكون نتيجة التغير العام في الأسعار والسياسات على مستوى الاقتصاد ككل، أما مخاطر السوق الخاصة فتنشأ عندما يكون هنالك تغير في أسعار الأصول والأدوات المتداولة نتيجة ظروف خاصة بها، فنجد أن الأدوات المالية الإسلامية التي تقوم على موجودات مثل المراجحة، والسلم والاستصناع التي تقوم على بيع أو شراء الموجودات، والإجارة التي تقوم على تأجير هذه الموجودات، في حالة هذه الأدوات القائمة على موجودات، يكون إجمالي عائد البنك الإسلامي هو الفرق بين تكلفة الموجود على المؤسسة والمبلغ الذي يمكن استرداده من بيع أو تأجير هذا الموجود، ومن ثم فقد تنطوي هذه الأدوات على التعرض لمخاطر السوق (الأسعار) فيما يتعلق بالموجود.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عادل بن عبد الرحمن بن أحمد بوقري، "مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في المصارف السعودية"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي غير منشورة، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، 2005، ص: 121.

<sup>2</sup> مجلس الخدمات المالية الإسلامية، معيار كفاية رأس المال للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقدم خدمات مالية إسلامية، مسودة مشروع رقم (2)، 15 مارس 2005.

## لإدارة مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الانحرافات السلبية لقيمة مراقبة تحركات السوق لمحفظه التداول أثناء الفترة المطلوبة لتصفية المعاملات، وتوجد مخاطر السوق فيما يتصل بأي فترة من الزمن، فمكاسب المحفظة السوقية هي الأرباح والخسار الناشئة عن المعاملات، وأي هبوط في القيمة للسوق ينتج عنه خسارة سوقية للفترة الناظرة المساوية للفرق بين قيم مراقبة تحركات السوق في البداية والنهاية. وقد تكون فترة التصفية قصيرة إلا أن الانحرافات يمكن أن تكون كبيرة في الأسواق غير المستقرة، وتكون سوق، كأسعار الفائدة، وأسعار الصرف، وتغير قيمة النقود... الخ<sup>1</sup>، وفيما يلي نرى كيف يمكن أن تمثل هذه المؤشرات كمخاطر للسوق على عمل البنوك الإسلامية.

### المطلب الثاني: مكونات مخاطر السوق في المصارف الإسلامية

تتكون مخاطر السوق في المصارف الإسلامية إلى مجموعة من المخاطر وهي كالتالي:

#### أولاً: مخاطر معدل هامش الربح (أو السعر المرجعي)

تستخدم المؤسسات المالية الإسلامية سعراً مرجعياً لتحديد أسعار أدائها المالية المختلفة، ففي عقد المراجعة مثلاً يتحدد هامش الربح بإضافة هامش المخاطرة إلى السعر المرجعي وهو في العادة مؤشر الليبور (Libor) وطبيعة الأصول ذات الدخل الثابت تقتضي أن يتحدد هامش الربح مرة واحدة طوال فترة العقد، وعلى ذلك فإن تغير السعر المرجعي فلن يكون بالإمكان تغيير هامش الربح في الدخول ذات الدخل الثابت، ولأجل هذا فإن المصارف الإسلامية تواجه المخاطر الناشئة من تحركات سعر الفائدة في السوق المصرفية.<sup>2</sup> فالأثر الأول لمخاطر سعر الفائدة على المصارف الإسلامية يظهر في أنها تعتمد في تسعير خدماتها خاصة في البيوع المؤجلة على سعر الفائدة كمؤشر لحساب الربحية لهذه العمليات، وكذا في دراسة الجدوى للدخول في المضاربات والمشاركات.

أما الأثر الثاني فيظهر في تحديد معدل العائد لأصحاب الاستثمار، حيث تجبرها المنافسة مع المصارف التقليدية على أن لا يقل هذا العائد عن سعر الفائدة التي تدفعها هذه المصارف.<sup>3</sup>

ولتوضيح أكثر فإن البنوك الإسلامية لا تتعرض لمخاطر السوق الناشئة عن التغيرات في سعر الفائدة طالما أنها لا تتعامل بسعر الفائدة، ولكن في الحقيقة أن التغيرات في سعر الفائدة تحدث بعض المخاطر في

<sup>1</sup> عبد الناصر براني، "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية" مرجع سابق، ص: 159.

<sup>2</sup> طارق الله خان، حبيب أحمد، "إدارة المخاطر، تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية"، ورقة مناسبات (رقم 5)، ترجمة عثمان بابر أحمد، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003، ص: 65.

<sup>3</sup> طهراوي أسماء، "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية - دراسة قياسية -"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، سنة 2013، ص: 37.

### لإدارة مخاطر السوق

إيرادات المؤسسات المالية الإسلامية، فهذه الأخيرة تستعمل سعرا مرجعيا لتحديد تكاليف استثماراتها المختلفة، ففي عقد المراجعة أو الاستصناع مثلا يتحدد هامش الربح بالإضافة إلى هامش المخاطرة إلى السعر المرجعي، وكما هو معلوم أن طبيعة الأصول ذات الدخل الثابت تقتضي أن يتحدد هامش الربح مرة واحدة طول فترة العقد، وعلى ذلك فإن تغير السعر المرجعي فلن يكون بالإمكان تغير هامش الربح في هذه العقود ذات الدخل الثابت، ولأجل ذلك فإن البنوك الإسلامية تواجه المخاطر الناشئة من تحركات سعر الفائدة في السوق المصرفية<sup>1</sup>.

وتعد مخاطر سعر الفائدة من مخاطر السوق العامة ( أي المنتظمة)، لأنها تؤثر على كافة الاستثمارات عرضة لتغيير أسعار الفائدة. إذا فرضنا بقاء العوامل الأخرى ( التي يمكن أن تؤثر على الاستثمارات) ثابتة<sup>2</sup>، نجد أن ارتفاع أسعار الفائدة يقابلها ارتفاع في أسعار السلع لانخفاض نسبة الاستثمارات، وإذا حدث العكس تنخفض أسعار هذه السلع لزيادة الاستثمارات فيها، وبما أن معاملات البنوك الإسلامية عادة ما تكون استثمارات مباشرة أو عقود تمويل وتوريد مرتبطة بآجال وهذا ما يعرضها لهذا النوع من مخاطر السوق، فعند دراسة البنك الإسلامي جدوى مشروع أو استثمار ما ل يتم تمويله على أساس المشاركة، أو إنجاز لوحده فإن الدراسة تتم على أساس أسعار السوق فيما يختص بالمواد الأولية التي يحتاجها المشروع، وبما أن شراء هذه المواد يكون على دفعات بحسب ما تتطلبه مراحل الإنجاز، لأنه لو اشترى البنك هذه المواد دفعة واحدة بسعر السوق الحالي، والذي تمت به الدراسة، يمكن أن يعرضه ذلك لمخاطر تلف أو هلاك هذه المواد أو تعرضها للسرقة، كما أن التخزين يؤدي إلى زيادة التكاليف وهو ما يجعل البنك يشتري بحسب حاجة المشروع، وهذا ما يعرضه لمخاطر تغير أسعار هذه السلع نتيجة لتغير أسعار الفائدة في السوق مما يؤدي إلى انخفاض إيرادات المشروع أو خسارته.

وحول مدى تأثير صيغ التمويل الإسلامية بمخاطر سعر الفائدة تبين أن ارتفاع حدة مخاطر هامش الربحية تأتي في المرتبة الأولى عقود الاستصناع، والسلم ويتبع ذلك في المرتبة الثانية صيغ المشاركة في الربح، مثل صيغة المشاركة، والمشاركة المتناقصة، والمرتبة الثالثة المضاربة، ثم تليها الإجارة في المرتبة الرابعة، أما المراجعة فهي أقل الصيغ مخاطرة بالنسبة للعائد، وتتجه مخاطر العائد (معدل سعر الفائدة) نحو الارتفاع في صيغ الأدوات المالية طويلة الأجل ذات العائد الثابت، وقد يعود الاهتمام المتزايد لمخاطر العائد في الاستصناع، إلا أن هذه الأدوات طويلة الأجل بطبيعتها، وينطبق ذلك بصفة خاصة على التمويل للمشروعات

<sup>1</sup> طارق الله خان، أحمد حبيب، "إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية"، مرجع سابق ص: 65 .

<sup>2</sup> منير إبراهيم الهندي، "الفكر الحديث في مجال الاستثمار"، (الاسكندرية، منشأة المعارف، 1999)، ص: 247.

## لإدارة مخاطر السوق

العقارية، فالعقود هنا مقصورة على عائد محدد بحيث إن التغيرات في سعر الفائدة تؤدي إلى مخاطر ترتبط بهذه العقود، وأقل الصيغ مخاطرة بالنسبة للعائد هي المراجعة حيث إن هذه الصيغة قصيرة الأجل بطبيعتها، وتأتي بعدها الإجارة، كما يرى المصرفيون الإسلاميون، أما عقود الإيجار ذات الأجل الطويل فإن عائد قيمة الإيجار يقبل التعديل وفق متغيرات السوق<sup>1</sup>.

### ثانيا: مخاطر أسعار الصرف

تعرض المصارف الإسلامية لمخاطر أسعار الصرف من خلال بيع أو شراء الموجودات، والإجارة التي تقوم على تأجير هذه الموجودات<sup>2</sup>.

إن مخاطرة الصرف الأجنبي مجال كلاسيكي للتمويل الدولي ومخاطر الصرف الأجنبي تكون في مخاطر السوق، وبالنسبة لمعاملات السوق تكون أسعار الصرف مجموعة فرعية من المؤشرات السوقية التي تتم دراسة تبايناتها مع المؤشرات الوقتية الأخرى<sup>3</sup>.

كما تتعرض البنوك الإسلامية لمخاطر سعر الصرف من خلال معاملاتها في التجارة الخارجية فقد تكون المؤسسة تتعامل بعملة معينة كالدولار مثلا وتدخل في الاستثمارات بعملة أخرى، ومن خلال صيغتي المراجعة أو عقد التوريد يتم استيراد سلع وبضائع من دول أخرى، وهنا يتفق البنك مع العميل على سعر معين إضافة إلى هامش الربح (بالعملة الوطنية) أما شراء البنك لهذه السلعة المتفق عليها فيكون بعملة الدولة المصدرة، وهنا قد تتغير أسعار الصرف، كأن ترتفع قيمة العملة الأجنبية مقارنة بالعملة الوطنية للبنك مما يسبب للبنك خسارة<sup>4</sup>، وعليه فإن خطر الصرف يدور حول الضرر الذي يلحق بالنتائج المالية للمؤسسة ذات العملات الاقتصادية الدولية مع الخارج من جراء التقلبات في أسعار صرف العملات، ومن هنا يمكن للبنوك الإسلامية أن تتعرض لمخاطر الصرف من خلال معاملاتها في التجارة الخارجية، وتتعلق هذه المخاطر بأسباب أو ظروف عامة كإنخفاض في غالبية الأسهم في بلد معين أو ارتفاع صرف عملة معينة مقابل معظم العملات الأخرى أو ارتفاع سعر سلعة معينة أو سلع مرتبطة ببعضها نتيجة لظروف عامة، ويمكن أن تتعرض المصارف الإسلامية إلى تقلبات في أسعار الصرف الناجمة

<sup>1</sup> طارق الله خان، أحمد حبيب، "إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية"، مرجع سابق، ص: 79.

<sup>2</sup> نوال بن عمارة، "إدارة المخاطر في مصارف المشاركة"، مداخلة مقدمة في: الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، أيام 20، 21 أكتوبر 2009، ص: 6.

<sup>3</sup> طارق عبد العال حماد، "إدارة المخاطر (أفراد إدارات شركات بنوك)"، مرجع سابق، ص: 206.

<sup>4</sup> عبد الناصر براني أبو الشهيد، "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، مرجع سابق، ص: 166.

### لإدارة مخاطر السوق

عن التغيرات العامة في أسعار العملات الفورية في عمليات الاستيراد والتصدير، ومما ينتج عنها من ذمم مدينة ودائنة بالعملة الأجنبية.

كما أن أهم شروط الصرف شرعا القبض الفوري وتحديد سعر الصرف على أساس السعر الحاضر وبالتالي لا يجوز شرعا التعامل بنظام الصرف الآجل لذلك يرى البعض أنه لا توجد مخاطر لسعر الصرف في المصارف الإسلامية، ولكن هذا لا يمنع من وجود مخاطر للصرف الأجنبي يتعلق بالمعاملات والعمليات بالعملات الأجنبية، وهذه من المخاطر التي لا يمكن التخلص منها بالأساليب السائدة لذلك مثل: مقايضة الودائع، أو العمليات الآجلة والمستقبلية، وتثبيت سعر صرف الصفقات مدة الأجل وأساليب لموازنة سعر الصرف لا تجوز شرعا<sup>1</sup>.

#### ثالثا: مخاطر تغير قيمة العملة ( بالتضخم أو الانكماش)

إن مواجهة الارتفاع والانخفاض في قيمة الأوراق النقدية تؤدي حتما إلى زعزعة الثقة بالأوراق المحمولة، فتكون النتيجة حتمية في ظهور النزاعات والخصومات في دور القضاء والإفتاء طلبا لحقهم خارج دائرة العقود المبرمة، وعلى ضوء التضخم وآثاره على القيمة النقدية لكل من الدائن والمدين (سواء كان الدين هنا لقرض حسن أو الدين الناشئ عن المعاملات المالية الآجلة التي يتم فيها تسليم أحد العوضين ويؤجل الثاني) وينتهي الأمر إلى المخاطر التالية:

الدائنون الذين أقرضوا قرضا طويل الأجل، فإنهم يخسرون عند هبوط قيمة النقود وارتفاع الأثمان، لأنهم يتقاضون من المدين المبالغ الاسمية المتفق عليها في عقد القرض، والتي لا ترتفع بارتفاع الأسعار. أما المدينون الذين اقترضوا قبل ارتفاع الأسعار فإن سداد الدين يكون في صالحهم لأنهم لا يسددون إلا المبالغ الثابتة بموجب عقد ثابت قبل ارتفاع الأثمان، وهذه قد قلت قيمتها الحقيقية مع ثبات قيمتها الاسمية، أما أثر الانكماش على القيمة النقدية لكل من الدائن والمدين، فإنه في حالة ارتفاع قيمة النقود وهبوط الأثمان فإن الدائنين بمبالغ ثابتة يربحون، لأنهم يستردون القيمة الاسمية لديونهم وقد ارتفعت قيمتها لكن العبء يقع على عاتق المدين الذين يجب أن يردوا الديون بقيمتها الاسمية مع ارتفاع قيمتها الحقيقية، وبالتالي فإن تغير قيمة النقود بالارتفاع أو الانخفاض سيتسبب في مخاطر تقع إما على الدائن أم المدين، وهذه المخاطر في الحقيقة ليست جديدة في المعاملات، فنجد أنه كل ما تختلف قيمته بالارتفاع أو

<sup>1</sup> محمد عبد الخليم عمر، "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، سلسلة أبحاث ودراسات، ص:36



### لإدارة مخاطر السوق

الانخفاض فلا يجوز أن يجعل رأس المال في المضاربة، لأنه عند نهاية المضاربة إذا أراد رد رأس المال، وقد ارتفعت قيمته يستغرق رأس المال جميع الربح أو جزءا منه وإذا انخفض يصير جزء من رأس المال ربحا. إن هذه المخاطر تؤدي إلى اختلال المركز التعاقدى للمتعاملين ويلحق الضرر بأحد الطرفين، ولما كانت الكثير من المعاملات التي تتم اليوم وخاصة في عمل البنوك الإسلامية، واستثماراتها هي معاملات مؤجلة أو ممتدة الزمن يتم تنفيذها في فترة زمنية طويلة الأجل، كعقود الإجارة والاستصناع والسلم وبيع التقييط والتعهدات والمقاولات فاهتزاز قيمة النقود له أثر عليها.

ويمكن أن يؤثر تغير قيمة النقود على عقود الإجارة، أو العقود الممتدة والتي تستمر لفترات، ففي الإجارة يتم تحديد مدة معينة يستغل فيها المؤجر منفعة الأصل مقابل دفع أقساط، وكذلك في بيع التقييط والمراجحة، والسلم، والاستصناع عندما يدفع الثمن منجما خلال مدة معينة وفي هذه المدة قد تتغير قيمة النقود بالانخفاض بدرجة كبيرة، ويلحق الضرر بالمؤجر أو البائع، حيث تصبح الأجرة أو الأقساط قليلة لا تتناسب مع إيجار أو ثمن المثل، وكذلك الحال في عقود المقاولات والتوريد فقد يتعهد شخص أو بنك بإنشاء بناية ( كما في عقد الاستصناع) بسعر مائة دينار للمتر فإن تنفيذ الالتزام يصبح مرهقا.

كما يمكن أن يتسبب تغير قيمة النقود في مخاطر من نوع آخر والمتمثلة في توجيه الاستثمار نحو المضاربة بدلا من الانتاج إذ من الآثار السلبية لتغيير قيمة النقود إضعاف التوجه نحو الإنتاج، فعند ارتفاع قيمة النقود يصبح قدر أقل من النقود يستبدل به قدر أكثر من الإنتاج، وهذا يقلل أرباح المنتجين واندفاعهم نحو الاستثمار فمثلا:

إذا كانت الوحدة النقدية يشتري بها متر واحد من القماش فأصبح يشتري بها متران، فإن نسبة ربح المنتج تقل، ولما لم يكن هذا من مصلحته، لأنه يتحمل ارتفاع أجور المال وثمان المواد الخام فإنه يحرص على إبقاء الانتاج في الحدود الدنيا التي تكفل بقاء السعر مرتفعا، وهذا يعني نقصا في الإنتاج.

أما إذا انخفضت قيمة النقود فإنها لا تعود قادرة على شراء قدر أقل من الإنتاج، وهذا يعني محاولة أصحاب الدخل المحدود تقليل إقبالهم على الاستهلاك لتكيف اوضاعهم مع انخفاض قيمة دخولهم، وهذا يؤدي في النهاية إلى تقليل الإنتاج أيضا، وهذا ما يشجع على المضاربة على الأسعار بدل من التوجه نحو النشاط الإنتاجي، ونجد أن الاستثمار في أغلبه يتوجه إلى العقارات والمتاجرة بها وبالذهب والمضاربة في

## الإدارة مخاطر السوق

أسواق العملات، وفي هذه التوجيهات إعاقاة للتنمية والنشاط الإنتاجي الذي يدفع المسيرة الاقتصادية إلى الأمام نحو الازدهار والنمو... الخ.<sup>1</sup>

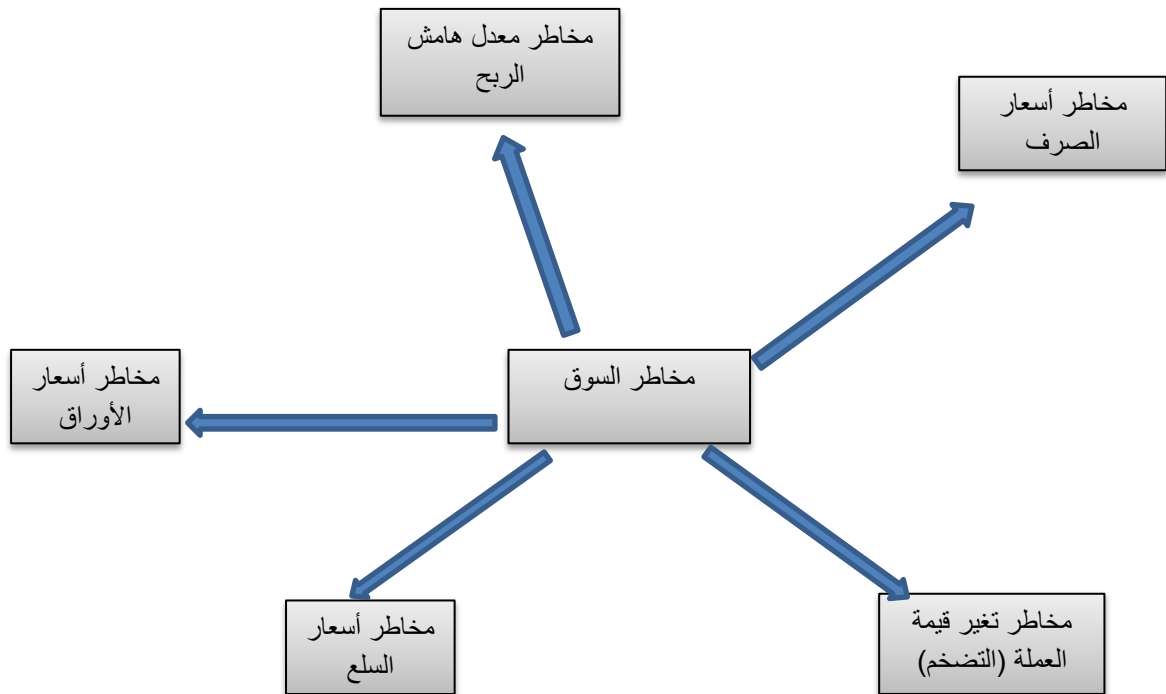
### رابعاً: مخاطر أسعار السلع

تنتج هذه المخاطر أساساً عن تقلب أسعار السلع المرتبطة بأنشطة المصارف الإسلامية، وتنشأ نتيجة احتفاظ البنك الإسلامي بالسلع كمخزون بقصد البيع مثلاً دخوله في عقد استصناع أو عقد سلم، أو نتيجة ملكية سلع وأصول كأن يمتلك معدات أو آلات بغرض إيجارها بعقود إجارة تشغيلية، وبالتالي فإن انخفاض سعرها بشكل لم يسبق توقعه أو دراسة احتمالية سيؤدي إلى خسارة محققة.

### خامساً: مخاطر أسعار الأوراق المالية

وتنشأ هذه المخاطر نتيجة لتقلبات أسعار الأوراق المالية في أسواق رأس المال سواء كانت هذه التقلبات بفعل عوامل حقيقية أو عوامل مصطنعة وغير أخلاقية، كالإشاعات والاحتكار والمقامرة وعمليات الإحراج والبيع والشراء الصوري ونحو ذلك، وهو ما يؤثر على القيمة السوقية للصكوك الإسلامية.<sup>2</sup>

### شكل رقم 1-1: أنواع مخاطر السوق في البنوك الإسلامية



المصدر: من إعداد الباحثة

<sup>1</sup> ناصر براني أبو شهد، "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، مرجع سابق، ص: 162-165.

<sup>2</sup> أشرف محمد دوابه، "إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية"، بحث متوفر على الرابط التالي:

[www.kantakji.com/media/1993/f226.doc](http://www.kantakji.com/media/1993/f226.doc) ، تاريخ زيارة الموقع: 5 / 12 / 2016 ص: 14.

### المطلب الثالث: مخاطر السوق في صيغ التمويل الإسلامي

تعرض كل نوع من أنواع صيغ التمويل الإسلامي إلى مخاطر السوق متمثلة في:

#### أولاً: مخاطر السوق في صيغ الهامش للمعلوم

##### 1- مخاطر السوق في التمويل بالمرابحة:

تتمثل في إحجام العميل الطالب للسلعة وفق صيغة المرابحة على استلام السلعة محل العقد في الوقت الذي قام البنك فيه بشراء السلعة، إما تنكيلا من العميل لتغيير رأيه - بعد دفعه لمقدم المرابحة (التسبيق) - أو إما لعدم توفر المواصفات المطلوبة في السلعة محل التعاقد ، ففي كلتا الحالتين فإن المصرف الإسلامي يتحمل تكلفة التخزين، وما قد يصيب السلعة من تلف، أو ما يحدث من تغير في الأسعار، إلى أن يجد مشتريا آخر لهذه السلعة، وعليه فسيتحمل البنك تكاليف الشراء مضافا لها تكاليف التخزين، إضافة للخسارة في الأسعار السوقية مما ينجم عن ذلك ما يسمى بمخاطر السوق<sup>1</sup>.

##### 2- مخاطر السوق في التمويل بالسلم

تعرض المصارف الإسلامية إلى تقلبات في أسعار السلع المشتراة والمدفوعة قيمتها بالكامل بعد إبرام عقد السلم وخلال فترة حياة السلعة إلى أن يتم بيعها، وفي حالة عقد السلم الموازي، توجد أيضا مخاطر عدم تسليم السلع موضوع العقد، ولذلك تكون تلك المصارف عرضة لمخاطر أسعار السلع نتيجة الحاجة إلى شراء موجود مماثل في السوق الفورية من أجل الوفاء بعقد السلم الموازي<sup>2</sup>.

##### 3- مخاطر السوق في التمويل بالاستصناع

عند إبرام عقد الاستصناع فيتم الاتفاق على سعر بيع الموجود أو تحديده عند تاريخ التعاقد ويعتبر هذا العقد ملزما، ولا يمكن رفع السعر أو خفضه بسبب ارتفاع أو انخفاض أسعار السلع، ولكن يمكن تغير السعر بشرط أن يكون هناك اتفاق بين الأطراف المتعاقدة وبالتراضي، ونتيجة لتبديل أو تعديل العقد أو حدوث ظروف طارئة غير متوقعة اعتمادا على القرار التجاري للبنك، فقد ينتج عنه هامش ربح منخفض<sup>3</sup>؛

<sup>1</sup> الغالي بن إبراهيم، "تحليل الربحية التجارية لاتخاذ القرارات الاستثمارية في المصارف الإسلامية -دراسة علمية-"، (عمان، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2016)، ص: 102.

<sup>2</sup> مجلس الخدمات المالية الإسلامية، معيار كفاية رأس المال للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقدم خدمات مالية إسلامية، مسودة مشروع رقم (2)، 15 مارس 2005

<sup>3</sup> مجلس الخدمات المالية الإسلامية، معيار كفاية رأس المال للمؤسسات... المرجع نفسه.

## لإدارة مخاطر السوق

- كما نجد أن البنك الإسلامي عندما يبرم عقد استصناع موازي لشراء موجود مكتمل من طرف آخر غير المشتري النهائي، تنخفض مخاطر الأسعار المتعلقة بالمواد المستخدمة؛<sup>1</sup>
- كما نجد في الاستصناع أن المدة ما بين التعاقد والانجاز يمكن أن يتعرض المصرف لاحتمالية تغير أسعار المواد الخام.
- وكذلك عندما يقوم البائع في عقد الاستصناع الموازي بتسليم الموجود كاملا حسب مواصفات العمل لا يعفى البنك الإسلامي من التزاماته بتسليم الموجود موضوع عقد الاستصناع مما يعرضها لخسارة محتملة في الحصول على الموجود موضوع الاستصناع من مكان آخر.<sup>2</sup>

### ثانيا: مخاطر السوق في الصيغ التشاركية

#### 1- مخاطر السوق في التمويل بالمشاركة

من المخاطر المحيطة ببيئة المشاركة، مخاطر الأعمال العادية المتمثلة في المنافسة في السوق، وتغير أذواق المستهلكين<sup>3</sup>، وانخفاض أسعار السلع أو الخدمات موضوع المشاركة، أو في حالة تصفية المشاركة عينا وحصول المصرف على نصيبه في المشاركة في شكل سلع أو معدات قد تنخفض قيمتها السوقية عند لجوء المصرف لبيعها وتحصيل قيمتها، ويضاف إلى ذلك تلف البضاعة عند التخزين.<sup>4</sup>

#### 2- مخاطر السوق في التمويل بالمضاربة

تواجه صيغة التمويل بالمضاربة المخاطر السوقية من خلال الظروف المحيطة بالسلعة المنتجة من منافسة قوية من بعض المنتجات أو المشروعات المشابهة، أو ظهور سلع بديلة، وتدني مستويات الأسعار واتسام الأوضاع الاقتصادية بالكساد.<sup>5</sup>

### المطلب الخامس: أساليب التخفيف من مخاطر السوق في المصارف الإسلامية

فيما يخص مخاطر السوق المتعلقة بتغير أسعار الموجودات التي تمتلكها المؤسسة المصرفية عن طريق أساليب التمويل الإسلامي، نجد أن الفقه الإسلامي طور هذه العقود بحيث استطاعت أن تخفف من مخاطر تغير

<sup>1</sup> مجلس الخدمات المالية الإسلامية، معيار كفاية رأس المال للمؤسسات... مرجع سابق.

<sup>2</sup> مجلس الخدمات المالية الإسلامية، معيار كفاية رأس المال للمؤسسات... مرجع سابق.

<sup>3</sup> فضل عبد الكريم محمد، "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، مرجع سابق، ص: 15.

<sup>4</sup> بدر الدين قرشي مصطفى، "التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية"، مداخلة مقدمة إلى: ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية النسخة الرابعة بعنوان "التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية"، أيام 5، 6، 7 أبريل 2012، ص: 8.

<sup>5</sup> الغالي بن إبراهيم، تحليل الربحية التجارية لاتخاذ القرارات الاستثمارية في المصارف الإسلامية-دراسة علمية-، مرجع سابق، ص: 98.

## لإدارة مخاطر السوق

الأسعار الكامنة في العقود الأصلية كالمراجحة والسلم والاستصناع والإجارة، فوجدت المراجحة للأمر بالشراء، والسلم الموازي، والاستصناع الموازي، والإجارة المنتهية بالتملك، أما فيما يخص مخاطر السوق المتعلقة بتغير أسعار السلع وأسعار الأسهم وأسعار الصرف وأسعار الفائدة، هناك أسلوبين رئيسيين للتعامل مع هذا الخطر في المعاملات المالية المعاصرة وهي طريقة موائمة الأصول والخصوم وطريقة الاحتماء، وأما مخاطر السوق المتعلقة بخطر هلاك الموجود، فمن أهم أساليب مواجهتها هو التأمين التعاوني.

وستعرض لهذه الطرق والأساليب كما يلي:

### 1- موائمة الأصول والخصوم:

يمكن استخدام أسلوب الموائمة بين الأصول والخصوم كطريقة لمعالجة المخاطر التي تواجهها المؤسسة، ويمكن عن طريق ذلك معالجة مخاطر أسعار السلع، وأسعار الأسهم، ولكنها تستخدم بصفة خاصة معالجة مخاطر الصرف الأجنبي ومخاطر سعر الفائدة<sup>1</sup>.

ويقصد بالموائمة بين الأصول والخصوم هو المقارنة بين القيمة السوقية لكل منهما، في البداية تكون القيمة السوقية للأصول والخصوم في المؤسسة متساوية، ولكن لما كان كل واحد منهما يتأثر بسعر الفائدة بطريقة مختلفة، احتاج الأمر إلى الموائمة المستمرة بينهما، ويكون هدف معالجة الخطر ضمن هذه الطريقة هو التأكد بأن الفرق بين القيمة السوقية للأصول والخصوم أقل تأثيراً بتغيرات سعر الفائدة<sup>2</sup>.

### 2- الاحتماء:

يدخل في هذا الاحتماء أربع عقود متمثلة في الخيارات (الخيارات المالية) والتغطية والمستقبلات والمقابلات.

### 1-2- الخيارات:

عقد الخيار المالي هو عقد يلتزم من خلاله طرف بشراء (أو بيع) أصل من الأصول بثمان محدد في تاريخ محدد (أو خلال فترة محددة) مقابل رسم، ويكون الطرف الآخر (دافع الرسم) بالخيار إن شاء باع (اشترى) وإن شاء لم يفعل، على ذلك فهو حق شراء أو حق بيع يشتره الإنسان مقابل رسم ويلتزم الطرف الآخر لرغبة دافع الرسم.

أما الخيار في الفقه الإسلامي هو " حق العاقد في تنفيذ خير الأمرين له: إما إمضاء العقد أو فسخه

<sup>1</sup>خالدي خديجة، عبد الحفيظ بالغري، غالب عوض الرفاعي، "إدارة مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية" بحث منشور على الموقع : <https://ebook.univeyes.com/40248/pdf>، تاريخ زيارة الموقع في 12 جوان 2019، ص: 23.

<sup>2</sup>المرجع نفسه، ص: 24

## لإدارة مخاطر السوق

وتختلف الخيارات في الفقه الإسلامي عن تلك الخيارات في المعاملات المالية المعاصرة، إذ نجد أن الخيارات المقررة للعقاد في الفقه الإسلامي هي جزء من عقد البيع ولذلك لا تتمن بصفة مستقلة عن العقد، وقد أوجد الفقهاء بأن بيع العربون يشبه نوعاً من الخيارات المالية وهو أن يشتري الرجل السلعة ويدفع للبائع مبلغاً من المال على أنه إن أتم البيع حسب ذلك المبلغ من الثمن، وإن لم يتم كان ذلك المبلغ للبائع، حيث يكون مبلغ العربون هو مقابل إعطاء المشتري حق خيار الأمرين له في مدة الخيار، إلا أنه يختلف عنه في أن الثمن المدفوع هو ثمن السلعة وليس ثمن الخيار ولا ثمن مستقل للخيار<sup>1</sup>.

### 2-2 - التغطية:

يقصد بالتغطية هو أن يجري بيع آجل في المستقبل بسعر يتحدد اليوم فيلتزم الطرفان بالبيع والشراء بثمن محدد إلا أنه عقد غير ناجز إذ أن آثاره من قبض الثمن وتسلم المبيع لا تحصل إلا عند التاريخ المتفق عليه المؤجل، ويمكن من خلال هذا العقد الاحتماء من تغير الأسعار، وعقود بيع الآجل عقود مباشرة تحصل بالتفاوض بين الطرفين، ويمكن أن تقع على أي أصل من الأصول أو السلع أو النقود والمعادن الثمينة. ويعتبر جمهور الفقهاء أن البيع الآجل الذي يتأجل فيه البدلان لا يجوز شرعاً<sup>2</sup>.

### 2-2-1 - المستقبلات:

يشبه عقد المستقبلات عقود البيع الآجل إلا أنه يختلف عنه في بعض الأمور، فهو عقد نمطي يحدد فيه نوع السلعة وكميتها وتاريخ تسليمها ويترك السعر لكي يتحدد بفعل قوى العرض والطلب، بحيث لا يلتزم المشتري دفع الثمن كاملاً بل يلتزم في كل يوم بدفع الفرق بين ثمن شرائه للسلعة التي هي محل العقد وسعرها الذي يسدد في ذلك اليوم فإذا انخفض السعر كان له أن يسترد جزءاً مما دفع سابقاً فإذا حل الأجل كان للمشتري أن يقبض السلعة التي اشتراها بحسب الكميات والوصف، إلا أن بإمكانه دائماً الخروج من ذلك والاكتفاء بقبض الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع قبل حلول الأجل وذلك بالبيع<sup>3</sup>. وبالتالي فإن فعالية المستقبلات واضحة في الحماية من خطر التقلب في الأسعار. وكيف الفقه الإسلامي المستقبلات على أنها تشبه السلم حيث أن موضوعها هو سلعة موصوفة في الذمة وليست معينة، وهو عقد يُقدم فيه دفع الثمن ويتأجل قبض المبيع وهو جائز شرعاً.

<sup>1</sup> محمد علي قري، "الاداعات في عمليات وصيغ التمويل الإسلامي وانعكاسات ذلك على صورة مخاطره"، ورقة عمل مقدمة إلى: الملتقى السنوي الإسلامي السابع: إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية المنظم من طرف الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 27-27 سبتمبر 2004، ص: 12.

<sup>2</sup> خالد حديجة، عبد الحفيظ بالغري، غالب عوض الرفاعي، "إدارة مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص: 25.

<sup>3</sup> مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص: 14.

## 2-3- عقود المقابلة أو المقايضة:

يمكن لعقود المقايضة الاحتماء من خطر تغير سعر الصرف الأجنبي أو تغير أسعار الفائدة دون الحاجة إلى تغير سياسة المنشأة تجاه مصادر تلك المخاطر، ويتم من خلال المقايضة تبادل التدفقات النقدية المستقبلية بين مؤسستين، كما يمكن لبنكين مختلفين الاتفاق على تبادل مبلغين بعملتين مختلفتين ولمدة محددة يسترد بعدها كل من المبلغان، ويعامل المبلغان كقرض حسن من الجانبين، ويستخدم كل طرف المبلغ الذي اقترضه لحسابه وعلى مسؤوليته خلال مدة القرض، وتدعى هذه العملية أيضا بعملية القروض المتبادلة بعملات مختلفة<sup>1</sup>.

## 2-4- التأمين:

نظرا لطبيعة شركات التأمين التجاري لا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وهذا لما يشتمل عليه التأمين التجاري من غرر وجهالة وكذلك استثمار أقساط التأمين بالربا المحرم، فأوجد علماء الفقه البديل المتمثل في التأمين الإسلامي التي تعتمد على التأمين التعاوني الذي يعتبر من عقود التبرع والتي يقصد بها التعاون على تفتيت الاخطار والاشترك في تحمل المسؤولية عند نزول الكوارث وذلك عن طريق إسهام أشخاص بمبالغ نقدية تخصص لتعويض من يصيبه الضرر، وهدفه ليس الربح وإنما توزيع الأخطار بينهم والتعاون على تحمل الضرر، وفي هذا الإطار يجوز للبنوك الإسلامية التأمين لدى شركات التأمين الإسلامي ويشمل هذا التأمين ما يلي:

- تأمين الممتلكات الخاصة بالبنوك الإسلامية.
- تأمين البضائع.
- تأمين السيارات الخاصة بالبنوك الإسلامية والسيارات الممولة من البنوك الإسلامية.
- تأمين التكافل للعملاء المدنيين لصالح البنوك الإسلامية.
- التأمين الصحي للعاملين في البنوك الإسلامية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مفتاح صالح ، "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية" ، مرجع سابق، ص: 14 .

<sup>2</sup> خالد خديجة، عبد الحفيظ الغري، غالب عوض الرفاعي، "إدارة مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية"، مرجع سابق، ص: 27.

## المبحث الثاني: واقع تطبيق المصارف الإسلامية لمعايير بازل ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية

إن اختلاف مخاطر الصيرفة الإسلامية عن مخاطر الصيرفة التقليدية جعل تطبيق المعايير الدولية المصممة والقائمة على أسس ومخاطر النظام الربوي تحدياً كبيراً أمام المصارف الإسلامية، كما أن معايير إدارة المخاطر الدولية لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية العمل المصرفي الإسلامي، لذا سعت المصارف الإسلامية لوضع معايير تخدم طبيعتها المتميزة من خلال مؤسساتها المالية الإسلامية، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث من خلال العناصر التالية:

### المطلب الأول: تطبيق المصارف الإسلامية لاتفاقية بازل 1

أولى الخبراء في مجال البنوك اهتماماً متزايداً بحجم رأس المال، باعتباره خطّ الدفاع الأوّل في حالة تعرّض البنك لخسائر بسبب توظيف أمواله في عمليّات لا تخلو من مخاطر، مثل القروض والتوظيفات الأخرى، وذلك مقابل التزام هام، وهو ضمان أموال المودعين، خاصة وأن مشكلة البنوك التجارية الأولى هي صغر رأسمالها مقارنة بالمؤسسة الاقتصادية الأخرى التجارية أو الصناعية. وتواجه البنوك العديد من المخاطر لدى ممارستها للأنشطة المصرفية، ويتزايد مستوى هذه المخاطر مع تزايد حجمها، انتشارها ودرجة التعقيد والتطور في أنشطتها، تنامي العولمة المصرفية، انفتاح الأسواق على بعضها البعض واشتداد حدة المنافسة؛ ما أدى إلى الاهتمام بالأساليب والطرق التي تمكنها من تجاوزها والتغلب على آثارها السلبية. من أهم ما تم التوصل إليه في هذا الجانب هو وضع معايير دولية للرقابة البنكية، لحماية البنوك من خطر الإفلاس، وهو ما تجسد في اتفاقية بازل 1 وبازل 2، والبنوك مطالبة بتطبيقها لكونها تشكل صمام أمان لها ضد الخسائر التي قد تلحق بها؛ لأنها تدعم رأس مالها خاصة في اتفاقية بازل 2، لذلك حاول هؤلاء الخبراء وضع معايير مختلفة لقياس كفاية رأس المال منذ وقت مبكّر، وبأشكال مختلفة تطورت مع تطور إدارة البنوك، حتى تُوجت هذه الأفكار بما يسمى باتفاقيات أو مقررات بازل، وهي مجموعة قواعد وضعتها لجنة من أولئك الخبراء العالميين لمواجهة مخاطر بنكية مختلفة بالاعتماد غالباً على قياس حجم رأس المال، وقد جرى تطبيق هذه القواعد على الأنظمة المصرفية في مختلف دول العالم.

وبما أن البنوك الإسلامية تشكل حالياً جزءاً هاماً من السوق المصرفية العالمية، وبما أنها متميزة في طبيعة عملها عن البنوك التقليدية الأخرى، فقد حاولت تطويع هذه القواعد بما يتلاءم مع خصوصيتها وطريقة عملها المتميزة، لكي تكون لها المصدقية وقدرة المنافسة على المستوى العالمي. فما هي اتفاقيات



## لإدارة مخاطر السوق

بازل؟، ماهو معيار كفاية رأس المال لكل اتفاقية؟، وما موقع هذه الاتفاقيات في البنوك الإسلامية وكيف يتم تطبيقها؟، ذلك ما سنحاول الإجابة عنه في المطالب القادمة.

### أولاً: اتفاقية بازل 1

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية مع نهاية عام 1974 من مجموعة الدول الصناعية العشرة G10\* تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وقد حدث ذلك بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية وتزايد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية وتعثر بعض البنوك ويضاف إلى ذلك المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية بسبب نقص رؤوس أموال تلك البنوك، مع الأخذ في الاعتبار أنه في ظل العولمة فإن تلك البنوك الأمريكية والأوروبية يزداد انتشار فروعها في أنحاء العالم.<sup>1</sup>

وقد تشكلت لجنة بازل تحت مسمى لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية على الممارسات العملية، فوجد أن نشأة لجنة بازل المصرفية جاءت لإيجاد الصيغة التي تعمل على ضمان حسن سير العمل المصرفي الدولي، فتزيد من كفاءته من جهة وتؤيد استقرار وحداته من جهة أخرى<sup>2</sup>، فلجنة بازل هي لجنة فنية استشارية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية أنشأت بقرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، تجتمع أربع مرات سنويا يساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، لذلك لا تتمتع قرارات وتوصيات هذه اللجنة بأي صفة قانونية أو إلزامية. كما تتضمن قرارات وتوصيات اللجنة وضع المبادئ و المعايير المناسبة للرقابة على البنوك مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف الدول بغرض تحفيز الدول على إتباع تلك المبادئ والمعايير والاستفادة من هذه الممارسات.<sup>3</sup>

### ثانياً: مرتكزات مقررات لجنة بازل 1

ركزت مقررات لجنة بازل 1 المنشورة في 1988م على العديد من الجوانب أهمها<sup>4</sup>:

\* ألمانيا، بلجيكا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات البنوك من الأساسيات إلى المستحدثات"، الطبعة الأولى، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2015)، ص: 354.

<sup>2</sup> زايدي مريم، "اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية -دراسة حالة مصرف أبو ظبي الإسلامي"- أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر-بسكرة-الجزائر، 2016-2017، ص: 142.

<sup>3</sup> الملامح الأساسية لاتفاقية بازل 1، دراسة مقدمة إلى الاجتماع السنوي الثامن والعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، القاهرة، سبتمبر 2004، ص: 12.

<sup>4</sup> عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة واقتصاديات البنوك"، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2001)، ص: 81.

## لإدارة مخاطر السوق

- التركيز على المخاطر الائتمانية: حيث تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذاً في الاعتبار المخاطر الائتمانية أساساً، مع مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما، ولم يشمل معيار كفاية رأس المال\* مواجهة المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة، مخاطر سعر الصرف، مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية.

- تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها: حيث تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات.

- تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية: صنفت اتفاقية بازل دول العالم من حيث أوزان المخاطر الائتمانية إلى مجموعتين، المجموعة الأولى: وهي مجموعة الدول ذات المخاطر المتدنية، وتضم الدول الأعضاء في لجنة بازل ( G-10 ) والدول التي عقدت ترتيبات اقراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي: استراليا، النرويج، ليمسا، البرتغال، نيوزلند، فنلندا، ايسلندا، الدانمارك، اليونان و تركيا، و قد قامت اللجنة بتعديل ذلك المفهوم خلال جويلية 1994 و ذلك باستبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة 5 سنوات إذا ما قامت بإعادة جدولة دينها العام الخارجي، أما المجموعة الثانية فهي مجموعة الدول مرتفعة المخاطر، وتشمل كل دول العالم عدا التي أشير إليها في المجموعة الأولى.

- وضع مكونات كفاية رأس المال المصرفي: وفقاً لاتفاقية بازل أصبحت نسبة كفاية رأس المال تتكون من شريحتين كالآتي: رأس المال المصرفي لمعيار الكفاية = رأس المال أساسي + رأس المال المساند.

الشريحة الأولى تسمى: رأس المال الأساسي (النواة الصلبة) (Core Capital) \* ويمثل الشريحة الأولى من رأس المال المدفوع والاحتياطيات المعلنة والأرباح، والممثل في (حقوق المساهمين + الاحتياطيات المعلنة

\* إن كفاية رأس المال هي احد العوامل التي تؤخذ في الحسبان في مجال تقدير قوة المصارف.

\* يجب احترام الشروط الآتية في رأس المال :

- ألا يزيد رأس المال التكميلي على رأس المال الأساسي.

- ألا تزيد نسبة القروض المساندة عن 22 % من رأس المال الأساسي.

- ألا تزيد المخصصات العامة كحد أقصى عن 0 % مرحلياً، ثم تحدّد ب 0202 من الأصول والالتزامات العرضية مرجحة الخطر، لأنها لا ترقى إلى حقوق الملكية.

- تخضع احتياطيات إعادة التقييم للأصول لاعتبارات معينة (خضم بنسبة 22 % لاحتمال خضوع هذا الفرق للضريبة عند بيع الأصول).

- القروض المساندة يتم سدادها (في حالة إفلاس البنك) بعد حقوق المودعين وقبم المساهمين، ولا يتم أجلها عن خمس سنوات، على أن يُخضم 02 % من قيمتها سنوياً خلال الخمس سنوات الأخيرة، وذلك لتخفي الاعتماد عليها كلما اقترب أجلها.

- يُشترط لقبول أية احتياطيات سرية ضمن قاعدة رأس المال المساند أو التكميلي أن يكون موافقاً عليها ومعتمدة من طرف السلطات الرقابية، وأن تكون من خلال حساب الأرباح والخسائر، وأن لا يكون لها صفة المخصص، وبعض الدول لا تسمح بها.

### لإدارة مخاطر السوق

(Disclosed Reserves) والاحتياطيات العامة والقانونية + الأرباح غير الموزعة أو المحتجزة، ويجذف منها كل من القيم المعنوية مثل الشهرة، والاستثمارات في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية التابعة أو المتبادلة معها، أما الشريحة الثانية تسمى: رأس المال المساند (الأموال التكميلية) ، (Supplementary Capital)<sup>1</sup> ويمثل الشريحة الثانية ويتكون من الاحتياطيات غير المعلنة\*\*\* + احتياطيات إعادة تقييم الأصول\*\*\*\* + احتياطيات أو مخصصات لمواجهة مخاطر عامة\*\*\*\*\* + الإقراض متوسط وطويل الأجل من المساهمين أو من غيرهم (القروض المساندة)\*\*\*\*\* + الأدوات الرأسمالية الأخرى التي تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض من الغير، وبهذا فإن معيار كوك للملاءة المصرفية حسب مقررات بازل 1 هو معدل كفاية رأس المال الذي يحسب بالصيغة التالية:<sup>2</sup>

رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية)

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{الأصول المرجحة بأوزان مخاطرها}}{\text{رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية)}} \leq 8\%$$

- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول: تقوم مقررات لجنة بازل أساسا على تحديد أوزان لمخاطر الأصول\* في كل بنك، مصنفة في مجموعات لكل منها نسبة ترجيحية معينة ( صفر، 10%، 20% ، 50% ، 100% )، وفقا لملاءة المقترض وجودة الضمانات المقدمة منه، مع وضع حد أدنى لنسبة كفاية رأس المال المعياري المستهدفة بنسبة 8%، و التي تعكس العلاقة ما بين رأس المال التنظيمي

<sup>1</sup> أحمد سليمان خصاونة، " المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل -تحديات العولمة- استراتيجية مواجهتها"، (الأردن، عالم الكتب، 2008)، ص: 115.

\*\*\* وهي الاحتياطيات التي لا تظهر عند نشر بيانات الحسابات الختامية للمصرف، وبالتحديد من خلال حساب الأرباح والخسائر، بشرط أن تكون مقبولة من السلطة الرقابية.

\*\*\*\* يتم التعرف عليها عندما يتم تقييم المباني والاستثمارات في الأوراق بقيمتها الحالية بدلا من قيمتها الدفترية، على أن تتم عملية إعادة التقييم وفقا لأسس معقولة.

\*\*\*\*\* تعتبر في حكم الاحتياطيات لإنهاء هبوط محدود في قيمة أصول بذاتها مثل مخصص المخاطر العامة للتسهيلات الائتمانية المنتظمة.

\*\*\*\*\* هي قروض تطرح في شكل سندات محددة الأجل بحيث لا تزيد آجالها عن خمس سنوات ويخصم 20% من قيمتها سنويا.

<sup>2</sup> نجار حياة، "إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل" دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013، ص: 98.

\* تستهدف أوزان المخاطر وضع أسس موحدة للمقارنة بين البنوك، وتشجيعها على توظيف جانب أكبر من مواردها في أصول تتوفر لها سيولة عالية او مخاطر متدنية.

### لإدارة مخاطر السوق

- من جهة والأصول والالتزامات العرضية المرجحة بالمخاطر من جهة أخرى. إن الأساس في تحديد الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر يتمثل في أربع خطوات أساسية كما يلي<sup>1</sup>:
- تبويب الأصول في مجموعات حسب درجة المخاطرة التي تتعرض لها ما بين الصفر للأصول النقدية و 100 للقروض، مع مراعاة أن أوزان المخاطر مختلفة لكم بند من البنود باختلاف نوعية الأصل والملتزمين به؛
  - تحويل البنود خارج الميزانية والتي تشمل الالتزامات الناشئة عن الكفالات والتعهدات والاعتمادات المستندية إلى بنود ذات طبيعة مماثلة للبنود داخل الميزانية من خلال ترجيحها بمعاملات تحويل؛
  - تحديد قيمة الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطرة السابق تحديدها في الخطوتين السابقتين وذلك بضرب قيمة الأصول والالتزامات العرضية بعد ترجيحها بمعاملات تحويل مضروبة في أوزان المخاطرة الناظرة لها؛
  - يحدد معدل كفاية رأس المال وذلك بقسمة رأس المال بمفهومه الشامل على قيمة الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطرها ( يترتب عن ذلك أن الأصول ذات مخاطر ائتمانية اعلي يكون لها أوزان مخاطرة اعلي، ومن ثم متطلبات رأس مال أكبر). وإلتاحة قدر من المرونة في مجال التطبيق بالنسبة للدول المختلفة، فقد تركت لجنة بازل الحرية للسلطات الرقابية المحلية، في تحديد بعض أوزان المخاطرة، كما تركت للسلطات الرقابية المحلية حرية شمول مخاطر أخرى غير المخاطر الائتمانية، مثل مخاطر سعر الصرف الأجنبي، مخاطر تقلبات أسعار الفائدة.
  - ترتيبات المرحلة الانتقالية: تم منح البنوك مهلة مدتها أربع سنوات لتطبيق معيار بازل 1، بحيث تستطيع البنوك تحقيقها وتوفير رؤوس أموال كافية لتغطية الأصول المرجحة بالمخاطر في نهاية العام 1992.<sup>2</sup>
- ### ثالثاً: أهداف اتفاقية بازل 1
- إن أبرز الأهداف التي جاءت من أجلها لجنة بازل 1 هي:
- المساهمة في تقوية وتعميق والحفاظ على استقرار النظام المصرفي العالمي، وبالأخص بعد تفاقم أزمة الديون الخارجية في الدول النامية بسبب توسع المصارف الدولية في منح ديون منفردة لها واضطرابها فيما بعد لاتخاذ إجراءات مثل إسقاط الديون أو توريقها.

<sup>1</sup> سمير الشاهد، البنوك الإسلامية وتحديات بازل 1، حولية البركة، مجلة متخصصة بفقهاء المعاملات والعمل المصرفي الإسلامي، خاصة بأبحاث ندوات البركة العدد 8، 2006، ص: 251، 253.

<sup>2</sup> حسين سعيد، "كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية- في الواقع وسلامة التطبيق"، بحث مقدم: إلى المؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية، يومي 7 و8/8/2014 بالجامعة الأردنية، ص: 14.

## لإدارة مخاطر السوق

- إزالة جيوب المنافسة غير العادلة بين المصارف نتيجة تباين المتطلبات الرقابية المتعلقة برأس المال البنكي والعمل على توفير التناسق والعدالة في تطبيق نسب كفاية رأس المال في الدول المختلفة مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر الائتمانية أساسا، إضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما.
  - تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة، وذلك لضمان سير العمل المصرفي ورفع كفاءته خاصة بعد ظهور العديد من التجاوزات المصرفية المقلقة وبالتالي تهدف هذه المعايير إلى تقوية مبدأ الرقابة المجمع على الوحدات المصرفية العالمية العاملة في الداخل والخارج.
  - العمل على إيجاد آليات للتكيف مع المتغيرات المصرفية العالمية الناتجة عن عولمة النشاط المصرفي<sup>1</sup>.
  - تحقيق حدود دنيا لكفاية رأس مال المصارف.
  - تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف.
  - تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب الرقابة من قبل السلطات النقدية، والمتمثلة في البنوك المركزية<sup>2</sup>.
- تعمل هذه الأهداف على تقوية النظام المصرفي الدولي واستقراره، وإزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف، والناشئة عن فروقات في متطلبات الرقابة الوطنية بشأن رأس المال المصرفي.

### رابعاً: جوانب الضعف لاتفاقية بازل 1

- بعد تطبيق معيار بازل 1 ظهرت فيه بعض نقاط الضعف أهمها:
- عدم التمييز بين البنوك وفقاً لدرجة مخاطرتها؛
  - قيام العديد من البنوك بنقم الأصول ذات المخاطر المنخفضة إلى خارج الميزانية من خلال التوريق، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع درجة مخاطرة الجزء المتبقي من أصول المصرف<sup>3</sup>؛
  - ركزت على مخاطر الائتمان فقط، رغم وجود مخاطر أخرى لا تقل خطورة منها كمخاطر السوق والمخاطر التشغيلية التي زادت حدتها وأهميتها مع التطورات التكنولوجية الراهنة؛
  - الخطر مرتبط بالعميل وليس بالدولة، كما أنها أعطت الأولوية للدول الصناعية على باقي الدول؛

<sup>1</sup> زياد رمضان، محفوظ جودة، "إدارة مخاطر الائتمان"، (مصر، الشركة العربية المتحدة، 2008)، ص: 198.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة واقتصاديات البنوك"، مرجع سابق، ص: 81.

<sup>3</sup> Jean-Marc Figuet, "quelques implications stratégiques des accords de Ball 2", article publié sous un livre titre : management de la banque, risques, relation, organisation, coordination par Éric Lamarque, Pearson éducation, France, 2005 ; p : 42.

## لإدارة مخاطر السوق

- لم تواكب تطورات إدارة المخاطر والابتكارات المالية<sup>1</sup>؛
- ونتيجة لظاهرة تزايد مخاطر المصارف وكذلك نقاط الضعف والانتقادات التي وجهت لبازل 1 قامت اللجنة بإجراء تعديل جوهري على اتفاقية بازل 1، حيث وافق محافظو البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية الكبرى خلال ديسمبر 1995 على التعديلات التالية لأسلوب حساب معيار كفاية رأس المال بهدف تغطية مخاطر السوق إلى جانب المخاطر الائتمانية وفقا لما يأتي<sup>2</sup>:
- إضافة شريحة ثالثة لرأس المال تتمثل في قروض مساندة لأجل سنتين تستخدم لتغطية مخاطر السوق فقط.
- أن يغطي رأس المال مخاطر السوق التالية:
- مخاطر تقلبات أسعار العائد: المرتبطة بأصول والتزامات البنك والعمليات خارج الميزانية ولا يشمل ذلك تلك المتعلقة بالاستثمار طويل الأجل.
- مخاطر تقلبات أسعار الصرف: لكافة مراكز العملات المفتوحة ( حاضرة وآجلة ) ومراكز المعادن النفيسة.
- مخاطر تقلبات أسعار عقود السلع والأسهم: وبصفة عامة فإن جانبا هاما من المخاطر يرتبط بالتعامل في عقود المشتقات المالية، ويتم احتساب رأس المال المتطلب لتغطيتها وفقا لطرق إحصائية قياسية أو وفقا لأساليب متطورة لقياس وإدارة المخاطر. وقد تضمنت المبادئ الأساسية للرقابة الفعالة الصادرة عن لجنة بازل عام 1995 أن تطلب السلطة الرقابية من البنوك أن تحافظ على رأس مال إضافي لمواجهة هذه المخاطر أو أن تضع حدود للتعامل فيها.

### خامسا: تطبيق اتفاقية بازل 1 وانعكاساتها على المصارف الإسلامية

كما سبق الذكر، فإن البنوك الإسلامية ذات طبيعة خاصة تتميز عن نظيرتها التقليدية، وهذا ما يشكل تحديا لها في تطبيق واعتماد اتفاقيات بازل بمختلف إصداراتها خصوصا فيما يتعلق بمعيار كفاية رأس المال، إذ قامت بعض الهيئات الدولية المشرفة والمراقبة والمنسقة بين أعمال البنوك الإسلامية بمحاولات لوضع صيغ لتطبيق اتفاقيات بازل، في الإشراف والرقابة على البنوك الإسلامية بما يتلاءم مع طبيعة عملها، وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا العنصر كالاتي:

### 1- إطار معيار كفاية رأس المال الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

#### (AAOIFI) ضمن معيار بازل 1

<sup>1</sup> رقية بوحيزر، مولود لعراية، "واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل 2"، بحث مقدم مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م 23 العدد 2، 2010، ص: 18.

<sup>2</sup> سمير الخطيب، "قياس وإدارة المخاطر بالبنوك"، (الإسكندرية، منشأة المعارف، 2005)، ص: 39.

## لإدارة مخاطر السوق

تختلف المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية في طبيعة أنشطتها واستخداماتها للموارد، وفي البنية الهيكلية لتلك الاستخدامات ينشأ عنه عدم ملائمة منهجية حساب نسبة كفاية رأس المال كما أقرتها لجنة بازل ويمكن توضيح هذا من خلال النقاط الآتية:

- فالموارد المالية التي يتلقاها المصرف الإسلامي من المودعين على أساس المضاربة بصفته مضارباً، يتحمل المودع (صاحب المال) أي خسارة لاحقة بها ما لم يثبت تعدي المضارب أو تقصيره، ولا يغرّم المصرف (المضارب) شرعاً أي جزء من الخسارة باتفاق فقهاء المذاهب الأربعة، ولهذا ينبغي أن يكون معدل الكفاية في المصارف الإسلامية أقل من معدله في المصارف التقليدية؛ لأنّ المصرف التقليدي يجب عليه دفع الفائدة، ولا يملك خياراً في عدم إعطائها، بينما بإمكان المصرف الإسلامي تحميل الخسارة أو بعضها على أرباح الاستثمار - إن وُجدت - أو على رأس مال أصحاب الحسابات الاستثمارية في حال عدم كفاية الأرباح لتعويض الضرر<sup>1</sup>، أمّا إذا كان المصرف يستخدم أمواله الذاتية و/أو أموال الحسابات الجارية و/أو الأرصدة غير المشغلة من الحسابات الاستثمارية في الصيغ التمويلية الأقل خطراً مثل عقود المدائنت؛ كالمراجحة للآمر بالشراء، والسلم، والاستصناع، والإجارة المنتهية بالتملك، فإنّ حاجته إلى رأس مال كبير أقل نسبياً مما لو كانت الصيغ المستخدمة في المصرف مضاربة ومشاركة لانطوائهما على نسبة مخاطر مرتفعة<sup>2</sup>؛

- إن طبيعة الموارد المالية واستخداماتها في المصارف الإسلامية مختلفة عن التي نجدها في المصارف التقليدية فنجد مثلاً حسابات الاستثمار تعتبر أهم مورد للمصارف الإسلامية (تمثل نسبة 50 إلى 82 % من أموال المصرف)، وهي تختلف في طبيعتها عن الودائع الاستثمارية في البنوك التقليدية، فهي لا تعتبر التزاماً مالياً على المصرف وغير مضمونة في حالة الخسارة، ولا تمثل حقوق ملكية يتم حسابها ضمن مكونات رأس المال، كما أن معيار بازل لم يأخذ بالاعتبار البنية الشرعية لهذا النوع من الودائع كما أنها لا يُدرج ضمن بند المطلوبات بالمعنى المتعارف عليه في المصارف التقليدية، ويتم إدراجها في فقرة مستقلة بين الموجودات والمطلوبات تعرف بـ (حقوق أصحاب حسابات الاستثمار)، والسبب في ذلك أنه ليس للمصرف أن يستخدم هذه الحسابات استخداماً ذاتياً يعود بالمنفعة المالية عليه وحده؛ لأنها ليست مملوكة له، وإنما هي محفوظة لديه بغرض استثمارها في الأوجه المدرة للدخل، كما أنه في حال تعثر الاستثمارات وظهور الخسارات، لا يغرّم رأس مال

<sup>1</sup> ماهر الشيخ حسن، "قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة، ص: 22.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص: 23.

## لإدارة مخاطر السوق

المصرف منها شيئاً؛ لأنه إذا غَرَمناه إياها خالفنا مبدأً أساسياً من مبادئ الاستثمار بالمضاربة وهو عدم تضمين المصرف (المضارب) الخسارة؛

- كما أن مكونات النسبة نجد بان البسط يتكون من ثلاثة شرائح، فبالنسبة للشريحة الأولى والثانية فلا يوجد اختلاف في البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية، أما الشريحة الثالثة فهي تتكون من أدوات الدين ورأس المال المهجين ذات طبيعة ربوية، وهذا لا يتوافق مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية؛

- وإذا نظرنا إلى مكونات النسبة نجد أن المقام يتكون من ثلاثة أنواع من المخاطر هي: المخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية، غير أننا نجد هناك أنواع أخرى من المخاطر تتعرض لها المصارف الإسلامية ناتجة عن إدارتها؛<sup>1</sup> لحسابات الاستثمار المشتركة، ولا يوجد لها مثيل في البنوك التقليدية (المخاطر الائتمانية والمخاطر التجارية المنقولة)، لهذا يجب على المصارف الإسلامية الأخذ بعين الاعتبار المخاطر الناجمة من توظيف أموالها في حسابات الاستثمار المشترك وضمها إلى مقام النسبة، كون الخسائر التي قد تنشأ عن هذه المخاطر قد تتسبب في المساس بأموال المودعين وبالتالي إعسار المصرف.<sup>2</sup>

- أدخلت هيئة المحاسبة والمراجعة تعديلات على مكونات رأس المال بحيث حذفت العناصر ذات الطبيعة الربوية وأضافت عناصر جديدة لرأس المال المساند هي احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار، وتأتي هذه الاحتياطات من مفهوم الهيئة بأن حسابات الاستثمار المشترك تتحمل مع المصرف المخاطر التجارية العادية التي يتعرض لها رأس المال، إلا أنها وفي نفس الوقت تعرض المصرف الإسلامي لنوعين من المخاطر (المخاطر الائتمانية والمخاطر التجارية المنقولة).

ومن هذا المنطلق تتحدد إشكالية المعيار الصادر عن لجنة بازل في تحديد رأس المال الذي يتحمل المخاطر (بسط النسبة)، وفي تحديد الموجودات المرجحة بالمخاطر (مقام النسبة)؛ كون المعيار لا يفرق بين ودیعة استثمارية مقدمة على أساس المشاركة في الربح وتحمل الخسارة (المضاربة) وودیعة جارية مقدمة على أساس القرض بفائدة، ونلخص فيما يأتي أهم ما توصلت إليه لجنة كفاية رأس المال المنبثقة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البيان الصادر عنها في مارس 1999، فوضحت اللجنة بأن نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية تحسب على الشكل الآتي:

<sup>1</sup> تهابي محمود محمد الزعابي، "تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل، دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني بقطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة بالجامعة الإسلامية - غزة - 2008، ص:84.

<sup>2</sup> ماهر الشيخ حسن، قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، مرجع سابق، ص:22.



## لإدارة مخاطر السوق

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال المدفوع} + \text{الاحتياطات} + \text{احتياطي مخاطر الاستثمار} + \text{احتياطي إعادة التقييم}}{\text{الأصول الخطرة المرجحة (الممولة من رأسمال المصرف) + المطلوبات (باستثناء حسابات الاستثمار المشترك) + 50\% من حسابات الاستثمار المشترك}} \leq 8\%$$

- بناء لما أقرته لجنة بازل فإن نسبة كفاية رأس مال المصارف هي 8% على الأقل، غير أن هذا الحد لا بد أن يكون أكبر من ذلك في البيئة التي تعمل فيها المصارف الإسلامية، ويرجع ذلك إلى أسباب تتعلق بنظام وأسلوب العمل المصرفي الإسلامي، وهذا راجع لأسباب نوجزها فيما يأتي<sup>1</sup>:
- غياب الضمانات الاحتياطية، والضمانات الأخرى في عمليات المشاركة مما يؤدي إلى زيادة واضحة في عناصر المخاطرة في عمليات المصارف الإسلامية، بسبب عدم وجود رقابة على المشاريع الاستثمارية في معاملات المضاربة؛
  - نسبة الأصول المقتزنة بالمخاطرة إلى إجمالي الأصول عادة ما تكون أكثر ارتفاعاً في المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية؛
  - تعرض عقود المضاربة أموال المودعين للخطر، ولكنها تسمح بتحقيق نسبة ربح صاف لأصحاب المصارف، وهذا يخلق حافزاً قوياً للإقدام على المخاطر؛
  - بالنسبة لحجم البنك وآثاره لكفاية رأس المال، تعتبر جميع المصارف الإسلامية صغيرة الحجم نسبياً، وهي بذلك لا تستطيع تنويع أصولها؛ ولذلك فهي بحاجة لرأس مال أكبر لخلق الثقة فيها، ولتستطيع ممارسة نشاطها بأمان وفعالية.

<sup>1</sup> اريكو لوقا وفارهاباخش، ميترا، النظام المصرفي الإسلامي قضايا مطروحة بشأن الاحتراز والمراقبة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، مج 13، العدد 21، سنة 2001، ص ص: 45-46.

## 2- تقييم إطار معيار كفاية رأس المال حسب هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

من خلال معادلة لكفاية رأس المال للبنوك الإسلامية اتبعت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تقريبا نفس أسس وطريقة حساب كفاية رأس المال الصادرة عن لجنة بازل وفق ما يعرف ببازل 1 ، وذلك من حيث<sup>1</sup>:

- تقسيم رأس المال التنظيمي إلى شريحتين (الأولى: رأس المال المدفوع والاحتياطيات، والثانية: احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار واحتياطي إعادة تقييم الأصول)؛
- ترجيح الموجودات بأوزان مخاطر (ائتمانية، سوقية)؛
- وضع حد أدنى لنسبة كفاية رأس المال.

وقد أخذ المعيار الإسلامي الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بعين الاعتبار ما يأتي:

- فصل الموجودات الممولة من أموال البنك الذاتية والأموال المضمونة عن الموجودات الممولة من حسابات الاستثمار؛

- إدخال احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار ضمن الشريحة الثانية لرأس المال التنظيمي (وهذان الاحتياطيان غير موجودين في البنوك التقليدية)؛

كما وجهت العديد من الانتقادات لمعيار كفاية رأس المال الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كونه لا يصلح لقياس ملاءة البنوك الإسلامية، وذلك لعدم الانسجام بين العناصر الواردة في (بسط المعادلة ومقامها)، بالإضافة إلى صعوبة تحديد الجزء من بسط المعادلة الذي يتم استخدامه في مواجهة الخسائر.

## المطلب الثاني: تطبيق المصارف الإسلامية لاتفاقية بازل 2

بسبب الانتقادات التي وُجّهت إلى اتفاقية بازل 1، ومنها عدم التمييز في المخاطر، والتحيز تجاه دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، ومنح تسهيلات القطاع الخاص وزن مخاطر (100%)، مما أدى إلى تدني نوعية الأصول لدى البنوك، وعدم كفاية (الاعتراف) بأدوات تخفيف (Mitigation) المخاطر الائتمانية.

<sup>1</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ، بيان عن الغرض من نسبة كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية وكيفية حسابها ضمن معيار بازل 1، البحرين، المنامة، مارس 199، ص: 7-13 .

قامت لجنة بازل في منتصف عام 1999 بنشر اقتراحات أولية لإطار جديد لقياس الملاءة المصرفية (كفاية رأس المال) يحل محل اتفاقية بازل 1 عام 1988، وبعد مناقشات طويلة لمقترحات هذه الاتفاقية تم إنجازها والاتفاق عليها عام 2004 وعرفت باتفاقية بازل 2، بحيث تصبح جاهزة للتطبيق خلال فترة انتقالية تمتد إلى نهاية العام 2006<sup>1</sup>

## أولاً: الدعائم الثلاثة لمقررات بازل 2

وفيما يلي سيتم شرح الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل 2

### الدعامة الأولى: المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال **Capitl Requirement Minimum**

تقوم هذه الدعامة على ثلاثة عناصر أساسية هي: إدخال بعض التعديلات على أساليب قياس مخاطر الائتمان مقارنة باتفاق بازل 1، واستحداث أسلوب جديد مباشر للتعامل مع مخاطر التشغيل، بالإضافة إلى كل من مخاطر السوق ومخاطر الائتمان المتضمنة لاتفاقية بازل السابقة. وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية بازل 2، تقدم أسلوباً خاصاً لمعالجة عملية "التوريق"<sup>\*</sup> كإحدى أساليب إدارة المخاطر، والتي لم يتم معالجتها - بشكل متكامل - في الاتفاقية.

حيث بقي الإطار الجديد لمقررات لجنة بازل على معدل الملاءة الإجمالي عند 8 %، لنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، وبموجب ذلك فإن المقام في نسبة الحد الأدنى لمجموع رأس المال، يتكون من ثلاثة أجزاء هي: المخاطر الائتمانية، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية.

وفي هذا الصدد تقدم بازل 2 ثلاث طرق بديلة لقياس كل من مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية، مما يسمح للبنوك والجهات الرقابية باختيار أفضل الأساليب التي تلائم درجة تطور العمليات المصرفية والبنية المؤسسية للأسواق المالية، وبموجب ذلك فإن المقام في نسبة الحد الأدنى لمجموع رأس المال، يتكون من ثلاثة أجزاء هي: المخاطر الائتمانية، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية.

وفي هذا الصدد تقدم بازل 2 ثلاث طرق بديلة لقياس كل من مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية، مما يسمح للبنوك والجهات الرقابية باختيار أفضل الأساليب التي تلائم درجة تطور العمليات المصرفية والبنية المؤسسية للأسواق المالية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> حسين سعيد، "كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية- في الواقع وسلامة التطبيق"، مرجع سابق، ص: 15.

<sup>\*</sup> يقصد بالتوريق تحويل الديون التي لدى البنوك إلى أوراق مالية قابلة للتداول.

<sup>2</sup> أحمد شعبان محمد علي، "انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية"، الطبعة الأولى، (الابراهيمية، مصر، الدار الجامعية، 2007)، ص ص: 252، 253.

### لإدارة مخاطر السوق

وعليه يصبح معدل كفاية رأس المال حسب بازل 2 يعطى بالعلاقة التالية<sup>1</sup>:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال التنظيمي (R.C)}}{\text{الموجودات المرجحة بالمخاطر (المخاطر الائتمانية+ مخاطر السوق) + مخاطر التشغيل}} \leq 8\%$$

أما بالنسبة لأساليب احتساب المتطلبات تجاه المخاطر الائتمانية، فهناك تغيير كبير في أساليب احتساب هذه المتطلبات. حيث يوجد منهجين لاحتساب الحد الأدنى، وهما: المنهج الموحد،\* منهج التصنيف الداخلي\*\* ويتفرع هذا الأخير إلى أسلوبين فرعيين هما: أسلوب التقييم الداخلي الأساسي والمتقدم. كما تم إضافة متطلبات جديدة لاحتساب المخاطر التشغيلية، حيث توجد ثلاثة طرق لاحتساب الحد الأدنى لكفاية رأس المال تجاه المخاطر التشغيلية وهي: طريقة المؤشر الأساسي\*\*\* والطريقة المعيارية\*\*\*\* وطريقة القياس المتقدمة.\*\*\*\*\*2

وبمقارنة نسبة كفاية رأس المال حسب بازل 2 مع بازل 1 لوحظ ما يلي:

<sup>1</sup> The New Basel Accord , BIS , International Convergence of capital management and capital standards , June 2004,page 5 – 6 ,

\* يعتمد المنهج الموحد على التقييم الخارجي للائتمان، وهو يمثل الطريقة المعيارية أو القياسية، وتعتمد هذه الطريقة على التصنيفات ودرجات الجدارة الائتمانية التي تضعها وكالات ومؤسسات التصنيف الخارجية مثل Moody's و Standard & Poors و Fitch IBCA و Export credit agencies

\*\* يتم احتساب رأس المال وفق هذه المنهجية عبر معدلات رياضية قدمتها اللجنة، تستخدم المتغيرات الأربعة فيما بعد كأساس لعملية الاحتساب، وعليه فإن لجنة بازل أوجدت أسلوبان لاحتساب مخاطر الائتمان وهما: الأسلوب الأساسي، والأسلوب المتقدم .

\*\*\* تعتبر هذه الطريقة من أبسط الطرق الثلاثة المطروحة من قبل لجنة بازل 1 ويتم بموجبه احتساب متطلبات رأس المال بناء على مؤشر واحد وهو الدخل الإجمالي، بحيث تتم عملية القياس بضرب قيمة متوسط الدخل الإجمالي للسنوات الثلاثة الماضية في نسبة ثابتة ألفاً، بحيث يتم حذف السنة التي تحقق ناتجاً إجمالياً سالباً أو معدوماً، ولا يتطلب هذا المنهج شروطاً أو معايير معينة، يجب أن يحققها المصرف حتى يستطيع استخدامه.

\*\*\*\* يستخدم المنهج المعياري الدخل الإجمالي كمؤشر من أجل كل خط نشاط، وفي هذه الحالة متطلبات رأس المال لتغطية الخط التشغيلي تحسب بجمع متطلبات رأس المال الموافقة لكل خط تشغيل، والتي بدورها تساوي مجموع حاصل ضرب متوسط الدخل الإجمالي لثلاث سنوات أخيرة في المعامل بيتا.

\*\*\*\*\* تستخدم هذه الطريقة للمصارف التي تتوفر فيها بعض المعايير الصارمة بحساب المتطلبات الرأسمالية الكافية لتغطية مخاطر التشغيل بنفسها، وبالاعتماد على نماذج داخلية خاصة بما لتقدير الخسائر التشغيلية القصوى التي يمكن أن تلحق بالمصرف في 99 % من الحالات. ويشترط لاستخدام هذا المنهج أن يكون لدى المصرف وظيفة مستقلة لإدارة مخاطر التشغيل، نظام معلومات جيد، رقابة داخلية كافية، نظام داخلي لإدارة المخاطر موثقاً بشكل جيد...إلخ

<sup>2</sup> أحمد شعبان محمد علي، "انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية"، مرجع سابق، ص ص:252، 253.

### لإدارة مخاطر السوق

- لم يحدث أي تغيير على أساليب قياس مخاطر السوق؛
- أبتقت لجنة بازل على الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بما نسبته 8%؛
- لا يوجد أي تغيير جوهري في بسط نسبة كفاية رأس المال؛
- استحدثت اللجنة نوع جديد من المخاطر وهي المخاطر التشغيلية؛
- تم تغيير أساليب قياس مخاطر الائتمان، حيث طرحت اللجنة ثلاثة أساليب هي<sup>1</sup> :
  - الأسلوب المعياري أو النمطي.
  - أسلوب التقييم الداخلي الأساسي.
  - أسلوب التقييم الداخلي المتقدم.

### الدعامة الثانية: المراجعة الإشرافية Supervisory Review.

تعد المراقبة المستمرة من قبل الجهات الإشرافية على التزام البنوك بالوفاء بمتطلبات رأس المال أحد الركائز الثلاثة التي يقوم عليها إطار لجنة بازل الثانية لكفاية رأس المال، نظرا لأهمية دور الرقابة في التأكد من كفاية رأس المال و تناسبه مع حجم المخاطر الإجمالية التي تواجهها البنوك و مع الاستراتيجية التي تنتهجها للتعامل مع تلك المخاطر، هذا فضلا عن أن الرقابة تتيح للجهات الإشرافية إمكانية التدخل في الوقت المناسب في حالة عدم تغطية رأس المال أو عدم كفايته لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وتهدف لجنة بازل من خلال هذه الدعامة ليس فقط لضمان و السماح للبنوك بالحصول على رأسمال كافي يغطي مجموع المخاطر التي تتعرض لها، بل لتشجيعها كذلك في إعداد و استعمال أفضل تقنيات المراقبة و تسيير المخاطر و تعالج الدعامة الثانية للجنة بازل الثانية بعض الأخطار و الجوانب التي لم تمس من طرف الدعامة الأولى، هذه الدعامة إلى تكييف العمل المصرفي فيما يخص تطبيق المناهج المتقدمة و المعقدة للدعامة الأولى، و منها منهج التقييم الداخلي لخطر القرض و منهج القياس المتقدم للمخاطر التشغيلية<sup>2</sup>، و منه يتوجب على السلطات الرقابية ضمان توافر هذه العناصر عند منحها اعتماد البنوك. بناء على ما سبق، فإنه يستوجب على السلطات الرقابية الحكم على مدى جودة الإجراءات المتبعة من قبل البنوك و لا سيما النظر فيما إذا كانت معاملة الأنواع المختلفة من المخاطر مناسبة أم لا، و التدخل عند اللزوم، كما لا يهدف إلى نقل

<sup>1</sup> زرارقي هاجر، "إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية -دراسة حالة بنك البركة الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2012، 2011، ص: 90.

<sup>2</sup> طيبة عبد العزيز، مرابي محمد، "بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري" في ظل التطورات العالمية الراهنة، بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2008، ص: 18.

## لإدارة مخاطر السوق

مسئولية تحديد مدى ملاءمة رأس المال أو كفايته إلى السلطات الرقابية، إذ يبقى مديري البنوك هم الأكفأ والأفضل في مسألة تقييم وتقدير المخاطر التي تواجهها البنوك التي يقومون بإدارتها، وأنه يتوجب عليهم في النهاية إدارة تلك المخاطر والتعامل معها.<sup>1</sup>

### الدعامة الثالثة: انضباط السوق Market Discipline

الانضباطية السوقية تعنى تحفيز المصارف على ممارسة أعمالها بشكل آمن وسليم وفعال، وأيضا تحفيزها للحفاظ على قواعد رأسمالية قوية لتعزيز إمكانياتها على مواجهة أي خسائر محتملة مستقبلا من جراء تعرضها للمخاطر، وبذلك تشكل الانضباطية السوقية الفعالة عناصر أساسيا لتقوية أمان وسلامة القطاع المصرفي، وهذا يعني زيادة إفصاح المصارف عن هيكل رأس المال ونوعية وبنية المخاطر، وأيضا استراتيجيات المصارف للتعامل مع المخاطر وأنظمتها الداخلية لتقدير حجم رأس المال المطلوب، وكذا التفاصيل الكمية والنوعية عن المراكز المالية للمصارف وأدائها المالي<sup>2</sup>، كما تهدف هذه الدعامة إلى توفير مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمتعاملين في السوق بتقييم المعلومات الخاصة بالمخاطر الائتمانية وحجم رؤوس أموال البنوك. وبهذا تساعد هذه الدعامة البنوك والمراقبين على إدارة المخاطر ودعم الاستقرار، إلى جانب تلاقي إغراق السوق بالمعلومات التي يصعب تحليلها أو استخدامها في التعرف على الحجم الفعلي للمخاطر التي تواجه البنوك، وقد يلجأ المراقبون للعديد من الطرق القانونية لإلزام البنوك بإتباع متطلبات الإفصاح وذلك من خلال إلزامها بنشر المعلومات في تقارير تكون متاحة للجمهور، ويعتمد مدى إلزام البنوك بمثل هذه المتطلبات على السلطة القانونية للمراقبين.<sup>3</sup>

ويمكن تلخيص الدعائم الرئيسية السابقة لاتفاقية بازل 2 في الشكل الموالي:

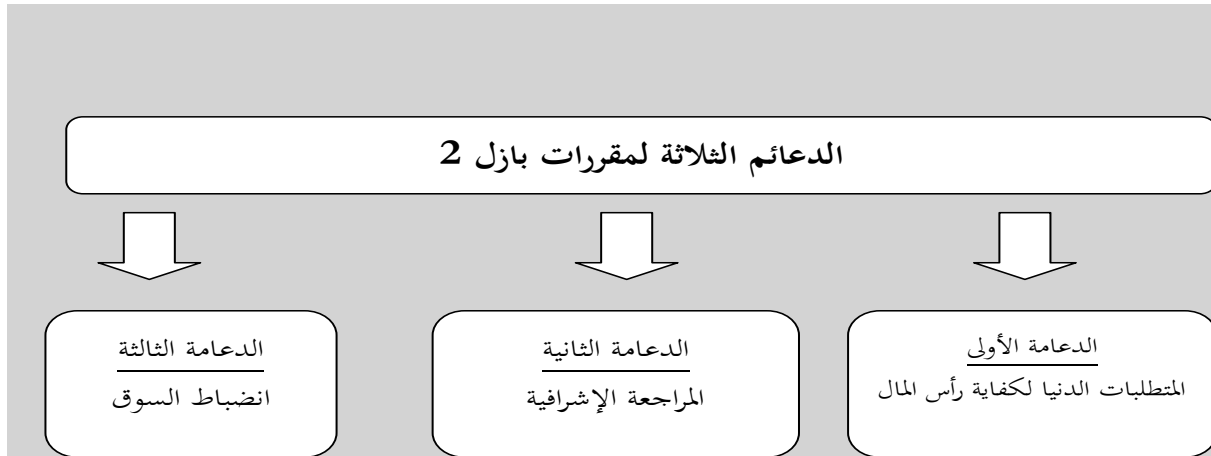
### الشكل رقم 2-2: الدعائم الثلاثة لمقررات بازل 2

<sup>1</sup> طيبة عبد العزيز، مراعي محمد، "بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية"، مرجع سابق، ص: 19.

<sup>2</sup> أحمد غنيم، "الأزمات المالية و المصرفية مقررات لجنة بازل و الإشراف علي البنوك بازل 1 و بازل 2"، الطبعة الأولى، (القاهرة، مصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2004)، ص: 57.

<sup>3</sup> بريش عبد القادر، "إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات بازل 2 و 3 ومتطلبات تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي العالمي ما بعد الأزمة المالية العالمية"، مقال منشور في: مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 29، فيفري 2013، ص: 36.

## لإدارة مخاطر السوق



المصدر: من إعداد الباحثة

### ثانيا: أهداف اتفاقية بازل 2

لاشك أن نجاح الإطار الجديد لكفاية رأس المال مرهون بدرجة تماثيه مع التطورات الحاصلة للسوق المصرفية لذا تسعى لجنة بازل إلى وضع إطار جديد وشامل لكفاية رأس المال بحيث يركز على الأهداف التالية:

- تهدف اتفاقية بازل 2 إلى تطوير الإطار العام لرأس المال بصورة أكثر حساسية لمخاطر الخسائر الائتمانية، والتي تتطلب تكوين مستويات عالية من رأس المال لذوي المخاطر الائتمانية العالية والعكس صحيح.
- تطوير الحوار والتفاهم بين مسؤولي البنك والسلطات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقياس وإدارة المخاطر والعلاقة بين حجم رأس المال والمخاطر؛
- زيادة درجة الشفافية والإفصاح بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها البنك من خلال انضباط السوق؛
- المحافظة على إدارة جيدة للائتمان، وضمان تفعيل الرقابة على مخاطر الائتمان<sup>1</sup>؛
- الاستمرار في تعزيز أمان وسلامة النظام المالي؛
- الاستمرار في دعم المساواة التنافسية؛
- تكوين وسيلة شاملة للتعامل مع المخاطر؛
- التركيز على المصارف النشطة عالميا، كما أن مبادئه الأساسية يجب أن تكون مناسبة للتطبيق من قبل المصارف على اختلاف درجات تطورها<sup>2</sup>؛

<sup>1</sup> سمير شاهد، "البنوك الإسلامية وتحديات بازل 1"، مرجع سابق، ص: 257.

<sup>2</sup> أحمد شعبان محمد علي، "انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية"، (مصر، دار الجامعة، 2006)، ص ص: 247، 248.

## لإدارة مخاطر السوق

- الرفع من معدلات الأمان وسلامة وامتانة النظام المالي العالمي؛
  - إدراج العديد من المخاطر، وإيجاد نماذج جديدة أكثر ملائمة للتطبيق في المصارف على كافة مستوياتها؛
  - يعتبر الهدف الرئيسي لاتفاقية بازل 2 هو تدعيم صلابة النظام المصرفي الدولي، وذلك من خلال ضمان أن قياس متطلبات رأس المال لا تمثل مصدرا لعدم التوازن في المنافسة بين المصارف العالمية الكبيرة، كما يعتبر كذلك من أهم أهدافها أنها تشجع على إدارة المخاطر من خلال متطلبات رأس المال الحساسة للمخاطر التي تواجهها؛
  - تهدف هذه الاتفاقية إلى إنشاء طريقة أكثر شمولية في معالجة المخاطر<sup>1</sup>.
- ثالثا: أوجه الاختلاف بين اتفاقية بازل 1 واتفاقية بازل 2**
- يمكن حصر الاختلافات بين بازل 1 وبازل 2 في النقاط الرئيسية الثلاث التالية<sup>2</sup>:
- الاختلاف الخاص باحتساب متطلبات كفاية رأس المال وهي كما يلي:
  - تغيير منهجية ترجيح الأصول بمخاطر الائتمان تغيير جذريا؛
  - إضافة المخاطر التشغيلية ومطالبة المصارف بالاحتفاظ برأس مال لمواجهةها؛
  - إضافة طرق جديدة لقياس المخاطر الائتمانية وتحديد متطلبات رأس المال وهذه الطرق هي: المدخل المعياري، والمدخل الأساسي والمتقدم المستند للتصنيف الداخلي للمخاطر؛
  - يدعم تطبيق اتفاق بازل 2 تحقيق رأس المال الاقتصادي والذي يأخذ في الاعتبار تحقيق الأرباح والعوائد على رأس المال المعدلة بالمخاطر؛
  - إضافة بنود تتعلق بدور هيئات الرقابة على المصارف في مراقبة كفاية رأس المال وأساليب إدارتها المخاطر، بحيث أصبح من مهمات هذه الهيئات رفع نسب كفاية رأس المال عند ظهور ظروف جديدة (اقتصادية خاصة بالقطاع المصرفي أو بمصرف محدد) ومراجعة أساليب إدارة وقياس هذه المخاطر، إضافة متطلبات تتعلق بالشفافية والإفصاح في السوق وهي متطلبات تتعلق بإتاحة مزيد من المعلومات للسوق حول مدى كفاية رأس المال وحجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف وأساليبه في إدارتها وقياسها.

<sup>1</sup> عبد القادر شاشي، "معايير بازل للرقابة المصرفية إتفاقية بازل 2"، مداخلة مقدمة إلى: ملتقى الخدمات المالية و إدارة المصارف الإسلامية، جامعة سطيف، 13، 20، أبريل 2010، ص:12.

<sup>2</sup> ميرفت علي أبو كمال، "الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل 2 دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007، ص، ص 43، 42.



## رابعاً: تطبيق مقررات بازل 2 وانعكاساتها على المصارف الإسلامية

هناك العديد من البنوك الإسلامية شرعت في تطبيق اتفاقية بازل 2 بشكل رسمي مع بداية سنة 2008 ، و من خلال هذا العنصر سنبين الجهود المبذولة، وما هي مميزات تطبيقها لهذه الاتفاقية، كما يلي:

### 1- معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) ضمن معيار بازل 2

- في ديسمبر 2005 قام المجلس بإصدار معيار كفاية رأس المال وهو خاص بحساب كفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين، ويتكون هيكل معيار كفاية رأس المال لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية من سبعة أقسام تبين متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال لكل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق لكل أداة من الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ولقد نصت وثيقة هذا المعيار على البدء بتطبيقه اعتباراً من عام 2007 م  
وضع مجلس الخدمات المالية الإسلامية معادلتان لحساب كفاية رأس المال في المؤسسات المالية الإسلامية كما يلي<sup>1</sup>:

#### - المعادلة القياسية:

#### رأس المال المؤهل

[إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق) + مخاطر التشغيل]-

[الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق)]

بحيث يشمل إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الموجودات التي يتم تمويلها من خلال حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح المطلقة والمقيدة، أما مخاطر الائتمان ومخاطر السوق فهي داخل وخارج قائمة المركز المالي.

#### - معادلة تقدير السلطة الرقابية\*:

<sup>1</sup> معيار كفاية رأس المال للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقدم خدمات مالية إسلامية، المنشور على الموقع الإلكتروني التالي: [http://www.ifsb.org/standard/ifs2\\_arabic.pdf](http://www.ifsb.org/standard/ifs2_arabic.pdf)، تاريخ زيارة الموقع في 13 جانفي 2020.

## لإدارة مخاطر السوق

### رأس المال المؤهل

[إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق) + مخاطر التشغيل] - [إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها المطلقة من حسابات الاستثمار المقيد (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق)] -  $(\alpha - 1)$  [أوزان الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار المطلق (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق)]  $\alpha$  - [مخاطر السوق]  $\alpha$  [الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار التابعة لحسابات الاستثمار المطلق (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق)]

## 2- كيفية تطبيق البنوك الإسلامية لكفاية رأس المال حسب معيار بازل 2

ما يميز البنوك الإسلامية في التعامل مع اتفاقيات الرقابة الدولية، هو عدم وجود اتفاق موحد لتطبيقها، رغم محاولة مجلس الخدمات المالية الإسلامية تطويع الاتفاقية مع خصائصها، إذ قُدمت عدة محاولات لبلورة كيفية تطبيق البنوك الإسلامية لاتفاقية بازل 2، ولكن سوف نقتصر على ذكر محاولة مجلس الخدمات المالية الإسلامية، والتي قدمها في مختلف منشوراته، ومن خلال هذا المعيار يتم حساب كفاية رأس المال الإجمالية بعد قياس أنواع المخاطر الثلاثة بالطرق الآتية\* :

- مخاطر الائتمان : الطريقة المعيارية.
- مخاطر السوق : الطريقة المعيارية.
- مخاطر التشغيل : طريقة المؤشر الأساسي.

\* عندما تكون الأموال مختلطة يتم حساب إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها والممولة من حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح بناء على حصتها بالتناسب مع الموجودات ذات العلاقة. وتشمل أرصدة حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح، احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار أو الاحتياطات المماثلة.

- يشير الرمز  $\alpha$  إلى نسبة من الموجودات التي يتم تمويلها بواسطة حصة حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح والتي تحددها السلطات الإشرافية، وبالتالي فإن قيمة  $\alpha$  تتفاوت بحسب تقدير السلطات الإشرافية وفقاً لكل حالة.

- النسبة ذات العلاقة الموجودة المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة بواسطة حصة حسابات الاستثمار المشاركة من احتياطي معدل الأرباح وبواسطة احتياطي مخاطر الاستثمار يتم طرحها من البسط، حيث أن احتياطي معدل الأرباح يؤدي إلى خفض المخاطر التجارية المنقولة في حين يغطي مخصص مخاطر الاستثمار الخسائر المستقبلية في الاستثمارات الممولة من حسابات الاستثمار .

\* سنتعرض لها بشيء من التفصيل في الفصل الموالي

لإدارة مخاطر السوق

و تحسب كما يلي<sup>1</sup>:

$$\text{كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية حسب بازل 2} = \frac{\text{حقوق المساهمون} + \text{احتياطي معدل الأرباح} + \text{احتياطي مخاطر الاستثمار}}{\text{إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها}} \leq 8\%$$

(مخاطر الائتمان + مخاطر السوق) + مخاطر التشغيل - الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار المشترك (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق)

و توجد صيغة أخرى أقرها المجلس بالنسبة للبنوك الإسلامية التي تنشط في دول تفرض سلطاتها الرقابية إجبارية ضمان وحماية أصحاب الودائع مهما كان نوعها<sup>2</sup>، كما توجد محاولات أخرى لحسابها من قبل بعض الدارسين، و كان الخلاف بينهم يدور حول كيفية معاملة حسابات الاستثمار المشترك<sup>3</sup>، استخدم مجلس الخدمات المالية نفس التصنيف والأوزان الموجودة في النسخة الأصلية من اتفاقية بازل 2، فقط تم تعديلها لتتماشى مع خصائص نشاط البنوك الإسلامية، وسنأخذ نظرة مختصرة عن مكونات المعادلة أعلاه:

- رأس المال بقي له نفس التعريف في بازل 1 الخاصة بالبنوك الإسلامية، فقط تم إضافة ما يلي<sup>4</sup>:
- احتياطي معدل الأرباح: وهو مبالغ محتجزة من إجمالي دخل أموال المضاربة؛
- احتياطي مخاطر الاستثمار: يتكون من مبالغ مقتطعة من دخل أصحاب حسابات الاستثمار.

والملاحظ على مكونات رأس المال في المصارف الإسلامية أنها أقل من تلك الموجودة في المصارف التقليدية، كما أن الأرباح في المصرف التقليدي ملك خاص لها بينما في المصارف الإسلامية، فيشارك فيها المصرف والمودع مما يطرح إشكالية مدى تحمل المودع لهذه الاحتياطات.

<sup>1</sup> معيار كفاية رأس المال للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ديسمبر 2005، ص. 88، تاريخ زيارة الموقع في 13 جانفي 2020.

<sup>2</sup> معيار كفاية رأس المال للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ديسمبر 2005، نفس المرجع، ص. 89، تاريخ زيارة الموقع في 13 جانفي 2020.

<sup>3</sup> ماهر الشيخ حسن، قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، مرجع سابق، ص. 16-23.

<sup>4</sup> رقية بوحيزر، مولود لعراية، "البنوك الإسلامية بين ضغط المخاطر ومتطلبات بازل 2"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبدليل البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص: 10.

## إدارة مخاطر السوق

- مخاطر الائتمان: نظراً لمحدودية إمكانيات البنوك الإسلامية، فإنها غير قادرة على التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان. و تسعين بأطراف خارجية معينة من سلطاتها الإشرافية لها القدرة على تحديدها. أما بالنسبة للأوزان فتستخدم ما جاء في منشورات مجلس الخدمات المالية الإسلامية سنة 2005.
- مخاطر السوق: تم توضيح كيفية حسابها بالنسبة لكل مكوناتها، بتقنيات بسيطة وأخرى معقدة.
- مخاطر التشغيل: حيث عرفت المخاطر التشغيلية المحتملة بما فيها مخاطر عدم الالتزام بالشريعة الإسلامية.
- إن طرق القياس الثلاثة التي اقترحتها لجنة بازل 2 لتقييم المخاطر يمكن للمصارف الإسلامية أن تختار واحدة من بينها، بالرغم من أن طريقة التصنيف الداخلي\* هي التي تناسب طبيعة المخاطر فيها، إلا إن هذه الطريقة تحتاج إلى نظم متقدمة في إدارة المخاطر وكفاءة عالية لنظم المعلومات لقياس احتمال التعثر، والخسائر المتوقعة في حالة التعثر، وحجم الأصول المعرضة للمخاطر عند التعثر، وتحديد فترة الاستحقاق، الشيء الذي لا يتوفر لدى المصارف الإسلامية، أما فيما يخص الطريقة المعيارية والتي تعتبر امتداد للطريقة المتبعة في بازل 2 فهي الأسهل للمصارف الإسلامية؛
- إن الاختلاف في طبيعة أصول وخصوم المصارف الإسلامية واختلاف نوع المخاطر التي تتعرض لها وتنوعها، وضع نظاماً خاصاً لمعالجة أوزان المخاطر التي تتعرض لها هذه الأصول بخلاف نظام الشرائح الوارد بالطريقة المعيارية، بحيث يتم وضع أوزان للصيغ الإسلامية لكل صيغة على حدا، وفي أي مرحلة من مراحل التنفيذ.<sup>1</sup>

### 3- أهم الانتقادات الذي يمكن أن توجه لهذا المعيار هي كالآتي<sup>2</sup>:

- مدى استعداد أصحاب حسابات الاستثمار لتحمل مخاطر 100 % من إجمالي الموجودات حسب أوزان مخاطرها الممولة من حساباتهم (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق)؛
- بُعد أصحاب حسابات الاستثمار عن مراقبة أعمال البنك، وقد رأينا أن الرقابة هي إحدى الأركان الأساسية لاتفاق بازل 2، وهذا مطلب قديم، أي تمثيل أصحاب حسابات الاستثمار مثل تمثيل المساهمين في مراقبة إدارة البنك، مادامت أمواهم تُقبل على سبيل المشاركة في الأرباح والخسائر، وهو ما يجعل من مبدأ الشفافية والإفصاح (وهو ركن آخر لبازل 2 أكثر إلحاحاً في التطبيق من طرف البنوك الإسلامية؛

\* سنقوم بشرحها في الفصل الموالي.

<sup>1</sup> صابر محمد الحسن، الرقابة على المصارف الإسلامية ومتطلبات مقررات بازل، حولية البركة، بحث منشور في: مجلة متخصصة بفقهاء المعاملات والعمل المصرفي الإسلامي، خاصة بأبحاث ندوات البركة، العدد 8، 2006، ص: 233.

<sup>2</sup> سليمان ناصر، "اتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية"، بحث منشور في: مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 6، 2006، ص: 17-18.

## لإدارة مخاطر السوق

- المبادئ الإرشادية لإدارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية/التكافل وصناديق الاستثمار الإسلامية: أصدر المجلس هذه المبادئ في ديسمبر 2006، وفيها يتناول الطريقة العامة لضوابط إدارة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، مع التركيز على حقوق أصحاب حسابات الاستثمار وكذا شفافية إعداد التقارير المالية المتعلقة بحساباتهم.

- معيار الإفصاحات لتعزيز الشفافية وانضباط السوق للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية/التكافل: أصدر المجلس هذا المعيار في ديسمبر 2007، وهو يتعرض للمبادئ العامة للإفصاح، وكذا هيكل رأس المال بما في ذلك حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار، كما يتناول هذا المعيار مختلف أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وإدارتها والتخفيف منها، وهي نفس المخاطر الواردة في "المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات" الصادرة في ديسمبر 2005، إلا أن المعيار لم يتعرض لمخاطر الاستثمار في رؤوس الأموال، بينما أضاف نوعين من المخاطر وهي:

أ- المخاطر التجارية المنقولة: وهي المخاطر التي تُحول إلى المساهمين أي مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية من أجل حماية أصحاب حسابات الاستثمار من تحمل بعض أو كل المخاطر التي يكونون معرضين لها بموجب عقود المضاربة، أو هي المخاطر التي تنشأ عند تحقيق المصرف لمعدل عائد يقل عن المعدل السائد في السوق، لذلك فإن البنك أو المؤسسة قد تتنازل عن جزء أو كل نصيبها من الأرباح لصالح أصحاب الودائع من أجل المحافظة على معدل أرباح يحمي البنك من مخاطر سحب المودعين لودائعهم إلى حيث العائد الأعلى؛

ب- المخاطر الخاصة بالعقود: وهي مزيج متفاوت من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، والذي يتفاوت حسب طبيعة ومرحلة عقد التمويل الإسلامي.

## 4- انعكاسات بازل 2 على المصارف الإسلامية

تتمثل انعكاسات اتفاقية بازل 2 على المصارف الإسلامية كما يلي<sup>1</sup>:

- لجنة بازل 2 تعطي مرونة أكبر للمصارف الإسلامية بالرغم من أن بعض المصارف التقليدية أظهرت الخوف من تطبيق مقررات لجنة بازل 2، والتي دخلت حيز التنفيذ، إلا أن اتفاق بازل 2 يمكن أن يسمح للمصارف الإسلامية بمرونة أكبر من اتفاقية بازل 1 وذلك لوجود قائمة مقترحة لإدارة المخاطر، بدلا من حجم واحد يلاءم جميع المخاطر، وهذا يعطي حساسية أكبر لمختلف أنواع المخاطر؛

<sup>1</sup> أحمد سليمان خصاونة، "المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل -تحديات العولمة- إستراتيجية مواجهتها"، (الأردن عالم الكتب، 2008)، ص ص: 145، 144.

## لإدارة مخاطر السوق

- إن وزن خطر الإقراض مثلا حسب بازل 1 هو 100 %، ولكن حسب الاتفاقية الجديدة فيكون هناك أربعة أوزان هي 20%، 50%، 100%، 150 %، علما أن أوزان المخاطر، سيتم تقديرها حسب تقديرات المخاطر الخارجية المقدره بواسطة وكالات التقدير الدولية، وهذا يمكن أن يحسن من دور أرس المال للمصارف الإسلامية، فوكالات التقدير الرئيسية للمصارف الإسلامية، والمؤسسات المالية في العالم العربي وباكستان وماليزيا وهي وكالات محلية؛

- إن الالتزام بمتطلبات لجنة بازل 2، والسعي نحو الحصول على تقديرات أعلى، من أهم سمات برنامج تقييم القطاع المصرفي، والتي يتم تطويرها بواسطة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقد انضمت إلى هذا البرنامج بعض الدول الإسلامية مثل الأردن ولبنان، وهناك دول إسلامية أخرى مثل اليمن التي تسعى للانضمام إليه؛ ويعمل صندوق النقد الدولي على مساعدة الدول المنظمة للبرنامج، من أجل تقييم نقاط الضعف في قطاعها المالي، والعمل على تطويره، كما يشجع على إيجاد مؤسسات محلية قوية لمراقبة القطاع المالي، ويشجع كذلك على الشفافية في إعداد التقارير المالية، كما يشجع على تطوير منظومة من القوانين المتطورة، التي تمتاز بالشفافية.

### خامسا: آثار اتفاقية بازل 2 على البنوك الإسلامية

تشكل اتفاقية بازل 2 عبئا كبيرا ، وفي نفس الوقت فهي تحمل لها العديد من الفرص، فمن الآثار الإيجابية و السلبية التي يحدثها تطبيق الاتفاقية من طرف المصارف الإسلامية ما يلي:

#### 1- الآثار السلبية

تعتبر اتفاقية بازل تحدي كبير للبنوك الإسلامية وذلك راجع إلى<sup>1</sup>:

- صغر حجم رؤوس أموالها ومحدودية نشاطها؛
- انخفاض ربحية البنك نتيجة احتجاز نسب أكبر منها، مما يضر بمصلحة المودعين المستثمرين؛
- وقوع أغلبها في الدول النامية ذات المخاطر المرتفعة، مما يحول دون انتقال رؤوس الأموال الخارجية إليها، كما يصعب عليها الحصول على التمويل الخارجي؛
- أغلب البنوك الإسلامية تفتقر للإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتحديد مخاطرها؛
- تزيد من السيولة غير الموظفة على مستوى البنوك الإسلامية، مما يؤثر سلبا على استخداماتها؛

<sup>1</sup> رقية بوحيزر، مولود لعراية، "واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل 2"، مرجع سابق، ص ص: 32-33.

## لإدارة مخاطر السوق

- عدم إلزامية الصيغة المعدة من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ما يؤدي إلى اختلاف طريقة حسابها من بنك إلى آخر بالشكل الذي يؤثر على مصداقية النسب المحسوبة؛
- تعزز دور السلطات الرقابية على البنوك الإسلامية، مما قد يخلق لها مشاكل مع بنوكها المركزية، خاصة في ظل عدم وضوح هذه العلاقة في أغلب الدول التي توجد بها.

### 2- الآثار الايجابية

تتمثل أهم إيجابيات هذه الاتفاقية على البنوك الإسلامية في:

- دفعها إلى بذل جهود إضافية للالتزام بها، و منه تحسين الجوانب الفنية، وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر بها؛
- تؤمن لها حماية أفضل من الخسائر أو أية تأثيرات سلبية لنقص السيولة؛
- تعطيها حرية أكبر في تحديد المخاطر المتنوعة التي تواجهها وتعزز من قدرتها التنافسية؛
- تشجيع ثقافة الإفصاح ونشر المعلومات والتي تهم المتعاملون معها.

### المطلب الثالث: تطبيق المصارف الإسلامية لاتفاقية بازل 3

عقب حدوث الأزمة المالية العالمية 2008 اجتمعوا القائمين على لجنة بازل لرقابة المصرفية لإعداد قواعد جديدة لتنتشر النظام المصرفي من هذه الأزمة التي عصفت به تحت مسمى مقررات بازل 3. إن حدوث الأزمة بعد فترة قصيرة من تطبيق بازل 2 في الدول المتقدمة جعل هذه الاتفاقية على المحك، كونها جاءت لتعزز صلابته النظام المصرفي وهو ما عجل بمراجعة عميقة وشاملة للأنظمة والتشريعات المالية والمصرفية.

### أولاً: سبب ظهور بازل 3

رغم أن اتفاقية بازل 2 قد شكلت في مضمونها قاعدة صلبة لرأس المال القانوني للمصارف، وتطوير ممارسات الوظيفة المصرفية. ورغم أهمية ما جاءت به هذه الاتفاقية، إلا أن الأزمة المالية العالمية 2007-2009م، أظهرت بعض الثغرات في هذه الاتفاقية استدعت معها اجتماع الجهة الرقابية للجنة بازل للرقابة البنكية، للقيام ببعض التعديلات والإصلاحات على اتفاقية بازل 2 وذلك من خلال إصدار وثيقتين، الأولى "الإطار الدولي للعمل الإشرافي لتعزيز مرونة البنوك والقطاعات المصرفية في مختلف دول العالم" والثانية "إطار العمل الدولي لقياس مخاطر السيولة، معاييرها وكيفية قياسها والرقابة عليها" في (سبتمبر) 2010<sup>1</sup>، والتي اصطلح على تسميتها باتفاقية بازل 3، وذلك بعد اجتماعها في مقر اللجنة في بنك

<sup>1</sup> Caruana Jaime, "Bâle III : vers un système financier plus sûr", Article présenté à l'occasion de la 3<sup>e</sup> Conférence bancaire internationale, Santander, Madrid, le 15 septembre 2010, p 2, 3 et 4.

## لإدارة مخاطر السوق

التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية ، وتم المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيئول العاصمة الكورية الجنوبية في 12 نوفمبر 2010، وتلزم قواعد اتفاقية «بازل 3» البنوك بتحسين أنفسها جيداً ضد الأزمات المالية في المستقبل، وبالتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها من دون مساعدة أو تدخل البنك المركزي أو الحكومة قدر ما أمكن،<sup>1</sup> وتهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل 3 إلى زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية، حيث أن الانتقال إلى نظام بازل الجديد يبدو عملياً إذ أنه سوف يسمح للبنوك بزيادة رؤوس أموالها خلال فترة ثماني سنوات على مراحل، إذ أن تبني المعايير المقترحة سوف يتطلب من البنوك الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال وكذلك برأسمال ذي نوعية جيدة،<sup>2</sup> وتعزيز تغطية المخاطر، واستكمال متطلبات رأس المال المرجحة بأوزان المخاطر مع نسبة وتخفيض التعليمات الدورية والاقتصادية عن طريق طرح هوامش إضافية، (Financial Leverage) الرافعة المالية لمواجهة التقلبات الدورية والحفاظ على رأس المال ومعالجة المخاطر النظامية والتأثير المتبادل.

### ثانياً: الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل 3

بناء على توجيهات الدول العشرين G20 في سبتمبر 2009 أصدرت لجنة بازل للرقابة البنكية إصلاحات مست القطاع البنكي بتاريخ 12 سبتمبر 2010 سميت بمعايير بازل ثلاثة "دعائم الصد" و التي تمثل حجر زاوية بالنسبة لعمليات الإصلاح البنكي و التي تدخل حيز التنفيذ خلال مطلع سنة 2013 عبر مراحل تمتد إلى غاية 2019، وتتمثل أهم التعديلات التي جاءت بها اتفاقية بازل 3 كما يأتي:

**1-التعديلات المتعلقة برأس المال:** وتتمثل أهم هذه التعديلات التي جاءت بها اتفاقية بازل 3 في العناصر التالية:

#### **1-1- تعديل مكونات رأس المال التنظيمي:** ويمكن إجمال هذه التعديلات فيما يلي<sup>3</sup>:

ركز المعيار الجديد على تعزيز وتحسين نوعية وكمية رأس المال كما ركز على إعادة تعريفه واتصافه بالجودة، وسمي هذا الجزء من رأس المال برأس المال الأساسي للأسهم العادية.

<sup>1</sup> أحمد حميد الطائر، حلقة نقاشية تحت عنوان "نظرة مستقبلية للمشهد الاقتصادي"، دبي، 30 مارس 2011، ص: 14.

<sup>2</sup> مفتاح صالح، رحال فاطمة، "تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي"، مداخلة مقدمة إلى: المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، أيام 09-10 سبتمبر 2013، اسطنبول، تركيا، ص: 8.

<sup>3</sup> حسين سعيد، علي أبو العز، "كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية في الواقع وسلامة التطبيق"، بحث مقدم إلى: المؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية، الجامعة الأردنية، الأردن، 2014، ص: 30-32.



## لإدارة مخاطر السوق

ويتكون رأس المال التنظيمي وفق هذه الاتفاقية من (الدرجة الأولى + الدرجة الثانية).

أ- **الدرجة الأولى:** رأس المال الأساسي وحده الأدنى 6% من الموجودات المرجحة بالمخاطر، وتتكون الدرجة مما يلي<sup>1</sup>:

- رأس المال الأساسي للأسهم العادية (عالي الجودة)، وحده الأدنى 4.5% من الموجودات المرجحة بالمخاطر؛  
- رأس المال الأساسي الإضافي.

ب- **الدرجة الثانية:** رأس المال المساند ويهدف لامتناع الخسائر في حال التصفية.

- **رأس المال الأساسي للأسهم العادية (عالي الجودة) =** (قيمة الأسهم العادية + علاوة (خصم) الإصدار + الأرباح المحتجزة بما فيها أرباح (خسائر) الفترة مطروحا منها التوزيعات + الاحتياطيات المعلنة + الأرباح (الخسائر) من خلال الدخل الشامل + حقوق غير المسيطرين).

يتم رفع نسبة رأس المال الأساسي للأسهم العادية (عالي الجودة) إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر تدريجياً، من 2% إلى 3.5% في العام 2013 ، وإلى 4% في العام 2014 ، وعلى أن لا تقل عن 4.5% في العام 2015 ، وهذا ما هدفت إليه لجنة بازل في معيارها الجديد لتعزيز وتحسين نوعية وكمية وجودة رأس المال الأساسي للأسهم العادية خلال فترة زمنية انتقالية.

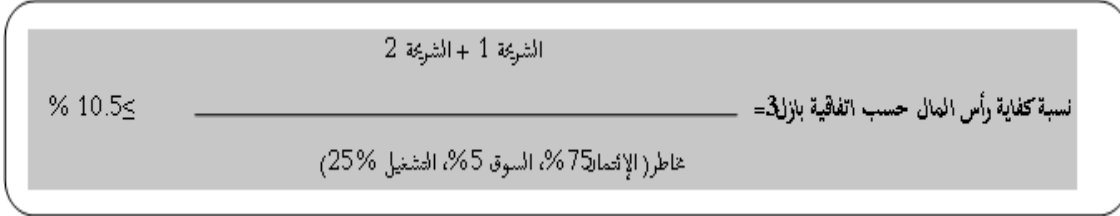
- **رأس المال الأساسي الإضافي =** أدوات مصدرية من المصرف وتستوفي معايير الإدراج تحت رأس المال الأساسي الإضافي + علاوة الإصدار (الخصم) عن إصدار أدوات رأس المال الأساسي الإضافي + الأدوات المصدرية من الشركات التابعة وتستوفي معايير الإدراج تحت رأس المال الأساسي الإضافي + التعديلات التنظيمية التي تطبق عند احتساب رأس المال الأساسي الإضافي.

- **رأس المال المساند =** الأدوات المصدرية من المصرف وتحمل صفات رأس المال المساند (غير مندرجة ضمن الدرجة الأولى) + علاوة الإصدار (الخصم) الناتجة عن إصدار الأدوات المدرجة ضمن الدرجة الثانية + الأدوات المصدرية من الشركات التابعة وتستوفي شروط الدرجة الثانية + احتياطي المخاطر المصرفية العامة + التعديلات التنظيمية على رأس المال المساند.

ج- **إلغاء رأس المال المساند الدرجة الثالثة ( قروض مساندة لأجل سنتين) من رأس المال كما كان في بازل2.**

<sup>1</sup>Dhafer saidane , **L'impact de la réglementation de bale3 sur les métiers des salaires des banques**, ère partie : bale3, explication du dispositif, les études de l'observatoire, septembre, 2012, p.p:19,20.

وتكون معادلة كفاية رأس المال الجديدة وفقاً لاتفاقية بازل 3 كما يلي<sup>1</sup>:



د- معالجة الاستثمارات في البنوك والشركات المالية وشركات التأمين: يتم طرح هذه الاستثمارات من رأس المال عالي الجودة تدريجياً خلال فترة خمس سنوات اعتباراً من العام 2014 وحتى نهاية العام 2018 وبنسبة 20%، بدلاً من طرح 50% من رأس المال الأساسي و 50% من رأس المال الإضافي كما كان معمولاً به في بازل 2.

هـ- الهوامش: وتتمثل فيما يلي:

- إضافة هامش (Buffer) لرأس المال الأساسي للأسهم العادية: لتغطية الخسائر المستقبلية في حال حدوثها اصطلاح على تسميته بهامش حماية تحوطي (Capital Conservative Buffer) وبنسبة 2.5%، ويتم بناء هذا الهامش تدريجياً خلال أربع سنوات بدءاً من العام 2016 وبنسبة 0,625% سنوياً من الموجودات المرجحة بالمخاطر، الأمر الذي سيرفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأساسي عالي الجودة للموجودات المرجحة بالمخاطر من 4,5% إلى 7% بحلول عام 2019، وفي حال انخفاض النسبة عن 7% وعدم زيادة رأس مال البنك، يجب زيادة نسبة الأرباح المحتجزة، أي يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيوداً على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم، ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير والتي قد تصل إلى عام 2019.

- إضافة هامش خاص لمواجهة مخاطر النظام العالمي: التي تنشأ نتيجة الترابط الكبير بين المؤسسات المالية العالمية الكبيرة، حيث تنتقل الصدمات إلى القطاع المالي والاقتصادي مما ينشأ عنه ما يعرف بالمخاطر المنتظمة ويطبق هذا الهامش على المصارف كبيرة الحجم ذات النشاط الدولي، وهذا يحتم عليها الاحتفاظ

<sup>1</sup> Abdelilah EL ATTAR , Mohammed Amine ATMANI, " L'impact des accords de Bâle III sur les Banques Islamique, Dossiers de Recherches en Economie et Gestion", Dossier Spécial, Université M. Premier Oujda, Maroc, 2013,p:20

### لإدارة مخاطر السوق

برؤوس أموال أكبر من متطلبات الحد الأدنى، وما زالت الجهود تبذل من قبل لجنة بازل لتحديد مقدار هذا الهامش والمدة الزمنية للتطبيق.

- إضافة هامش (Buffer) رأس المال الأساسي عالي الجودة: <sup>1</sup>بهدف حماية البنوك من مخاطر تقلبات الدورات المالية والاقتصادية كنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و 2.5 % من رأس المال الأساسي ( حقوق المساهمين)، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنباً إلى جنب، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء؛
- رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي (الفئة الأولى ) من 4 % إلى 6% أي (الأموال الخاصة) وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال، ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجياً بهذه الإجراءات اعتباراً من يناير عام 2013 وصولاً إلى بداية العمل بها في عام 2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2019؛
- متطلبات أعلى من رأس المال وجودة رأس المال: إن النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8 % حالياً إلى 10.5 % وتركز الإصلاحات المقترحة أيضاً على جودة رأس المال إذ أنها تتطلب قدراً أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك؛
- إلغاء رأس المال المساند كما كان في بازل 2، حيث كان رأس المال المساند عبارة عن قرض بشروط معينة لتدعيم رأس المال ويحمل صفات مشتركة بين رأس المال والدين؛
- اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة لا زالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين، حيث سيتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات.
- وقد اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة<sup>2</sup>:
- نسبة تغطية السيولة للمدى القصير Liquidity Coverage Ratio: وتحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوماً من التدفقات النقدية لديه، ويجب أن لا تقل عن 100 %، وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتياً.

<sup>1</sup> مفتاح صالح، رجال فاطمة، "تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي"، مرجع سابق، ص: 10.

<sup>2</sup> Sabira Rizwa, "Implications of Basel III On Islamic Banks, international conference on excellence in business", university of sharjah, united arab emirates, 2012, p:7.

### لإدارة مخاطر السوق

$$\frac{\text{الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك}}{\text{حجم 30 يوما من التدفقات النقدية لدى البنك}} \leq 100\% = \text{نسبة تغطية السيولة}$$

– نسبة صافي التمويل المستقر **Net Stable Funding Ratio**: الهدف من هذه النسبة هو تحقيق أعلى المستويات للسيولة التمويلية في الأجل الطويل (سنة) وتقيس قيمة مصادر الأموال طويلة الأجل المتاحة للمصرف مقارنة بالتوظيفات في الأصول واحتمال وجود مطالبات تمويلية ناتجة عن الالتزامات خارج الميزانية. وتستخدم لقياس السيولة البنوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك، وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر (الأصول) ، ويجب أن لا تقل عن 100%<sup>1</sup>.

$$\frac{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}}{\text{قيمة التمويل المستقر المتاح}} \leq 100\% = \text{نسبة صافي التمويل المستقر}$$

– **الرافعة المالية Leverage Ratio**: و تمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون اخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى ، وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن 3%

$$\frac{\text{الشريحة الأولى لرأس المال}}{\text{إجمالي الديون}} \leq 3\% = \text{الرافعة المالية}$$

### ثالثا: تطبيق مقررات بازل 3 وانعكاساتها على المصارف الإسلامية

نظرا للتطورات العالمية الجديدة وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 سعى الخبراء المصرفيون إلى محاولة تطوير مقررات اتفاقية لجنة بازل 3 مع العمل المصرفي الإسلامي، ومدى ملائمة هذه المقررات للبنوك

<sup>1</sup> Basel Committee on Banking Supervision. Instructions for Basel III monitoring, Bank for International Settlements Basel, Switzerland, 2012, P:82.

### لإدارة مخاطر السوق

الإسلامية، لذلك سعت هذه الأخيرة إلى تطبيق تلك المعايير، بل وجدت نفسها ملزمة بالالتقيدها بها سعياً لاكتساب عدة مزايا قد تحققها هذه الاتفاقية أهمها<sup>1</sup>:

- تسعى البنوك الإسلامية لتكون لها حصانة أكبر ضد المخاطر من خلال تطبيق هذه الاتفاقية، باعتبار أنها جاءت لتفادي نقاط الضعف والثغرات التي وجدت في الاتفاقيات السابقة، والتي لم تحصن البنوك التي التزمت بها، وإن كان هذا الهدف يبقى نسبياً نظراً لطبيعة عمل البنوك الإسلامية المختلفة من جهة، ولأن الأزمة العالمية الأخيرة أثبتت أن البنوك الإسلامية كانت أقل تضرراً منها مقارنة بالبنوك التقليدية؛

- سوف تساعد هذه الاتفاقية البنوك الإسلامية على إدارة أفضل لسيولتها، خاصة بعد وضعها لنسبتين لقياس السيولة على المدى القصير، والمتوسط والطويل، على اعتبار أن العديد من البنوك أفلست بسبب نقص حاد في متطلبات السيولة أثناء الأزمة الأخيرة، وحتى وإن كانت البنوك الإسلامية تعاني (سواء قبل الأزمة أو بعدها) تعاني أصلاً من فائض في السيولة وليس العكس، فلا مانع من أن تستفيد من هذه التدابير الجديدة (خاصة في مجال السيولة) التي قد تكون لها عاملاً محصناً ضد الأزمات مستقبلاً؛

- تمثل محاور الاتفاقية الجديدة في حال الالتزام بها من طرف البنوك الإسلامية مبادئ جيدة للحوكمة وإدارة المخاطر حتى وإن كانت طبيعة العمل مختلفة في هذه البنوك، فالخبر الرابع منها مثلاً، يدعو إلى تكوين مؤونات أثناء أوقات الرخاء لمواجهة سنين الركود، وتكوين ما يعرف بالمنطقة العازلة لرأس المال، كل هذا يمكن أن يدخل ضمن ذلك النطاق؛

- إن تأخير الأجل النهائي للتطبيق الكامل لاتفاقية بازل 3 إلى سنة 2019 سيكون في صالح كل البنوك التي تجد صعوبة في التأقلم مع هذه الاتفاقية، وسوف يكون هذا أيضاً ميزة للبنوك الإسلامية لتأقلم أوضاعها مع هذه الاتفاقية في أجل مريح خاصة مع طبيعة عملها المختلف عن البنوك التقليدية؛

- أكدت وكالة "ستاندر أند بورز" على أن تدابير بازل 3 قبل صدورها وعندما كانت مقترحات يمكن أن تقوي من وضع الميزانيات العمومية للبنوك الإسلامية، وأن تشعل أيضاً فتيل تغييرات أساسية في نماذج أعمالها وتسعير منتجاتها<sup>2</sup>؛

- وأخيراً فإن التزام البنوك الإسلامية بتطبيق اتفاقية بازل 3 سوف يكسبها مصداقية أكبر على المستوى الدولي، نظراً لكون اتفاقيات بازل هي عبارة عن معايير عالمية لإدارة المخاطر، وضعت من طرف خبراء على

<sup>1</sup> ناصر سليمان، البنوك الإسلامية واتفاقية بازل III ، المزايا والتحديات، بحث في: مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد 10 ، الأردن، مارس 2012، ص: 30.

<sup>2</sup> محمد محمود الكاوي ، "دائرة المخاطر في البنوك الإسلامية" ، (المنصورة، مصر، المكتبة العصرية، 2012 )، ص: 3.

### لإدارة مخاطر السوق

مستوى عالي من الخبرة والتخصص، وخضعت للعديد من المشاورات وعمليات التمحيص، سواء من طرف المؤسسات النقدية والمالية المتخصصة، أو من طرف خبراء آخرين في البنوك المركزية ومراكز البحث ذات الصلة بالعمل المصرفي.

#### رابعا: موقع المصارف الإسلامية من اتفاقية بازل 3

بينما تستمر الأزمة المالية في إلقاء ظلالها السلبية على مختلف البنوك المحلية والعالمية، أظهرت البنوك الإسلامية صموداً ملموساً وبدا تأثيرها بهذه الأزمة طفيفاً مع احتفاظها بأصولها وسيولتها على نحو لافت، وقال مصرفيون أن ما ساعدها في ذلك نظام مصرفي عادل يبتعد عن المعاملات الوهمية وتضخمات الديون والمقامرة، الأمر الذي جعلها تبرز كبديل للنظام المالي الحالي يستحق الدراسة؛ وتستعد المصارف الإسلامية للدخول إلى الأسواق المصرفية الدولية بكل ثقة بعد أن كسبت مصداقية على المستوى الدولي وتأثيرها الطفيف بانعكاسات الأزمة المالية، وأمام هذا الوضع المستجد فإننا نرى أن المعايير الجديدة المتمثلة في بازل 3 غير ضرورية للبنوك الإسلامية و ذلك للاعتبارات التالية<sup>1</sup>:

- البنوك الإسلامية وخاصة الموجودة منها في البلدان العربية سجلت نسباً مرتفعة من كفاية رأس المال تصل أحياناً إلى 18 % بسبب سياسات البنوك المركزية المتشددة تجاهها و إجمالي الحد الأدنى لاتفاقية بازل هو 10.5 في المائة، يعني أن النسبة التي تحتفظ بها البنوك الإسلامية أكبر من النسبة المفروضة.
- كان من أسباب الأزمة المالية العالمية عملية بيع الديون والمسماة بالتوريق ومثال عليها مسألة الرهن العقاري والتي أدت إلى انهيار العديد من البنوك الدولية بينما البنوك الإسلامية لا تتعامل مع القروض وهي شريك مع المستثمر بالربح والخسارة.
- اعتمدت معايير بازل 3 اتخاذ نسبتين للوفاء بمتطلبات نسبة السيولة الأولى للمدى القصير وتعريف بنسبة تغطية السيولة بينما الثانية لقياس السيولة البنوية في المدى المتوسط والطويل، لغرض توفير موارد سيولة ثابتة بينما المعروف عن البنوك الإسلامية بأنها تمتلك فائض سيولة مرتفعاً.
- لقد أثبتت الأزمة العالمية الأخيرة مدى هشاشة رؤوس أموال البنوك بعد أن ضخت الحكومات المليارات إلى بعض البنوك الكبرى، وذلك لعدم تمكن هذه البنوك من استخدام رؤوس أموالها لامتنعاص الخسائر، بسبب أن تركيبتها هي أقرب إلى الديون منها إلى المساهمات النقدية الفعلية، بعد أن ابتدعت تلك البنوك أنواعاً من الأدوات المالية وأدخلتها ضمن أموالها الخاصة، والبنوك الإسلامية بعيدة عن هذا

<sup>1</sup> ستاندر آند بورز، بازل 3 يمكنها تعزيز أعمال البنوك الإسلامية، أبريل، 2015 متوفر على الرابط التالي:

<http://www.albayan.ae/economy/capital-market> ، بدون صفحة، تاريخ زيارة الموقع: 2018/12/18.

## الإدارة مخاطر السوق

لأنها لا تعتمد على أدوات الدين في دعم رؤوس أموالها، وإنما على مساهمات فعلية من المساهمين أو ودائع الاستثمار، وكلها أموال لا تتصف بصفة الديون وإنما تشارك في الربح والخسارة، وهو المشكل الذي حاولت بازل 3 أن تعالجه بتنقية تركيبة رؤوس الأموال لدى البنوك.

- الودائع قد تصبح مصدرا للمتاعب، فنظرا لحزمة مدفوعات الفائدة وفقا لمبادئ الشريعة تستقطب البنوك الإسلامية الودائع في الغالب عن طريق حسابات استثمار بنظام تقاسم الربح ويعتبر هذا النوع بوجه عام أقل استقرارا من الودائع التقليدية، ومن المتوقع أن تكون البنوك الإسلامية مطالبة بموجب قواعد بازل 3 بتعويض أثر ذلك التقلب عن طريق زيادة حجم الأصول السائلة عالية الجودة التي في حوزتها، غير أن أسواق الأوراق المالية الإسلامية أصغر بكثير وأقل عمقا وتطورا من الأسواق التقليدية مما يؤدي إلى نقص المعروض من الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع الشريعة وهو ما يضغط بدوره على البنوك الإسلامية من جهتين<sup>1</sup>.

### المطلب الرابع: محاولات تطوير اتفاقيات بازل مع أعمال المصارف الإسلامية

إن معايير إدارة المخاطر الدولية لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية العمل المصرفي الإسلامي لذا حاولت المصارف الإسلامية إيجاد معايير خاصة ومناسبة لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي بجانب معايير بازل لضمان السير الحسن لإدارة المخاطر إذ نجد أن مجلس الخدمات المالية الإسلامية أوجد معايير مناسبة لإدارة مخاطر هذه المصارف، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب من خلال العناصر التالية:

### أولاً: معايير كفاية رأس المال لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

#### 1- لمحة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

هي منظمة دولية غير هادفة للربح، تتولى إصدار وإعداد معايير المحاسبة المالية والمراجعة وضبط أخلاقيات العمل والمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية خاصة والصناعة المالية المصرفية على وجه العموم، تأسست هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية (كما كانت تسمى في البداية) بموجب اتفاقية التأسيس الموقعة من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ 26 فيفري 1990 في الجزائر، وتم تسجيل الهيئة في 27 مارس 1991 في البحرين.

وبصفتها منظمة دولية مستقلة، تحظى الهيئة بدعم عدد كبير من المؤسسات ذات الصفة الاعتبارية حول العالم 155 عضو من أكثر من أربعين بلداً، ومنها المصارف المركزية والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها من

<sup>1</sup> ستاندر آند بورز، بازل 3 يمكنها تعزيز أعمال البنوك الإسلامية، مرجع سابق.

## لإدارة مخاطر السوق

الأطراف العاملة في الصناعة المالية المصرفية الدولية، كما حصلت الهيئة على الدعم الكبير لتطبيق المعايير الصادرة عنها، حيث تعتمد هذه المعايير اليوم في مملكة البحرين ومركز دبي المالي العالمي والأردن ولبنان وقطر والسودان وسوريا، كما أن الجهات المختصة في استراليا واندونيسيا والباكستان والمملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا أصدرت أدلة إرشادية مستمدة من معايير الهيئة وإصداراتها، وتقدم الهيئة عدة برامج مهنية تدريبية مثل: CIPA وCSAA المدقق الشرعي المعتمد، وبرنامج إدارة الالتزام. يتكون الهيكل التنظيمي للهيئة من: الجمعية العمومية، هيئة الوصايا ( مجلس الأمناء)، الهيئة الشرعية، هيئة المعايير المحاسبية، الأمين العام.<sup>1</sup>

كما سعت الهيئة منذ البداية لتلبية احتياجات المصارف الإسلامية للمعايير الشرعية من مختلف المجالات، كما ساهمت بتحسين مصداقية الصيرفة الإسلامية، ولقد ناقشت الهيئة المعايير التالية: المعايير الشرعية، والمعايير المحاسبية، ومعايير المراجعة، ومعايير الضبط، ومعايير الاخلاقية، ليصم عدد المعايير في سنة 2012 حوالي 85 معيار، حيث كانت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الرائدة في وضع معيار كفاية رأس المال في المؤسسات المالية الإسلامية، حيث بذلت الهيئة في عام 1999 جهودات مقدرة للتعريف بالطبيعة الخاصة لموارد المصارف الإسلامية بغرض وضع معيار يستوعب هذه الطبيعة في إطار مقررات لجنة بازل، إلا أن تخصص الهيئة في إصدار معايير المحاسبة والمراجعة أكثر من غيرها جعل من المعيار الذي وضعتة لكفاية رأس المال لا يلقي القبول الكبير<sup>2</sup>، وبالتالي انبثق عن هذه الخطوة إنشاء مؤسسات رقابية إسلامية مختلفة، منها مجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي يعكف على إعداد معايير الرقابة المصرفية على المصارف الإسلامية التي تستوعب خصوصية الصيرفة الإسلامية وطبيعة مخاطرها في نفس الإطار الذي وضعتة لجنة بازل.

### ثانياً: معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية

يعتبر مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB هيئة دولية تقدم خدمات للهيئات الإشرافية و الرقابية بما يضمن الاستقرار في صناعة الخدمات المالية الإسلامية، تأسس رسمياً في 3 نوفمبر 2002 م بكوالمبور بماليزيا وبدأ نشاطه عملياً في مارس 2003 م، وقد سعى مجلس الخدمات المالية الإسلامية لوضع معايير تجمع بين خصوصية الصيرفة الإسلامية وطبيعة مخاطرها ، ومقررات لجنة بازل الدولية، على أن تلقى هذه

<sup>1</sup> سليمان ناصر، "اتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية"، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الامير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، ص: 14.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص: 15.



## لإدارة مخاطر السوق

المعايير القبول العام من طرف الهيئات العالمية، ولقد انبثق عنه 15 معيار حتى سنة، وقد قدم بذلك معايير صالحة للتطبيق من طرف البنوك الإسلامية وكذا إرشادات وضوابط لكل ما يتعلق بإدارة المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، أما أهم المعايير والضوابط والإرشادات الموافقة لبازل 2؛ فتتمثل في:<sup>1</sup>

- معيار كفاية رأس المال: أصدر المجلس هذا المعيار في ديسمبر 2005 وهو خاص بحساب كفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين، وينقسم المعيار إلى سبعة أقسام، تبين متطلبات الحد الأدنى كفاية رأس المال لكل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق لكل أداة من الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما ورد في هذا المعيار بيان مخاطر التشغيل وكيفية معالجة حسابات الاستثمار المشترك، ويوصى المعيار أن يتم تطبيقه في عام 2007.

وضع مجلس الخدمات المالية الإسلامية معادلتان لحساب كفاية رأس المال في المؤسسات المالية الإسلامية كما يلي:<sup>2</sup>

- المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية/التكافل وصناديق الاستثمار الإسلامية: أصدرت هذه المبادئ في ديسمبر 2005 م، وهي تحتوي على مجموعة إرشادات لوضع وتنفيذ إجراءات فعالة لإدارة المخاطر في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، تضم خمسة عشر مبدأ إرشادياً تحدد التطبيق العملي لإدارة المخاطر التي تواجه أهداف المؤسسات المالية الإسلامية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الممارسات يمكن أن تتغير تبعاً لتغير الأسواق، وكلما أتاحت التقنية والهندسة المالية ذلك.

ولقد جاءت هذه المبادئ الإرشادية لتكمل المبادئ العامة التي جاءت بها لجنة بازل الدولية، بهدف تغطية الجوانب الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية، وفي الحالات التي تكون فيها المبادئ الدولية المعمول بها مطابقة للشريعة، يتم الإبقاء على تلك المبادئ أو توسعتها. وفي هذا الصدد فإن هذه المبادئ الإرشادية تعتبر تلك المبادئ مبادئ عامة، وقد جرى تلخيصها تحت فقرة "اعتبارات التشغيل" من كل قسم، وأما في

<sup>1</sup> عبد المجيد محمود عبد المجيد، "مقررات بازل 2 وآفاق التطبيق في البنوك الإسلامية"، بحث في: مجلة دراسات مصرفية ومالية، أكاديمية السودان للعلوم البنكية والمالية، العدد 12، جمادى الثانية 1429 هـ، يوليو 2008 م، ص: 85.

<sup>2</sup> أنظر: معيار كفاية رأس المال للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقدم خدمات مالية إسلامية، المنشور على الموقع الإلكتروني التالي: [http://www.ifsb.org/standard/ifsb2\\_arabic.pdf](http://www.ifsb.org/standard/ifsb2_arabic.pdf)، تاريخ زيارة الموقع: 2020/01/15.

## لإدارة مخاطر السوق

الحالات التي تكون فيها تلك المبادئ غير مطابقة للشريعة، تنص هذه المبادئ الإرشادية على وسيلة بديلة مطابقة للشريعة<sup>1</sup>.

- معيار الإفصاح لتعزيز الشفافية وانضباط السوق للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية/التكافل : أصدر هذا المعيار في ديسمبر 2007 م، وهو يتعرض للمبادئ العامة للإفصاح، وكذا هيكل رأس المال بما في ذلك حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار، كما يتناول هذا المعيار مختلف أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وإدارتها والتخفيف منها، وهي نفس المخاطر الواردة في " المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات " الصادرة في ديسمبر 2005 م<sup>2</sup>.

- المبادئ الإرشادية لإدارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية/التكافل وصناديق الاستثمار الإسلامية: أصدر المجلس هذه المبادئ في ديسمبر 2006 وهو يحتوي على سبعة مبادئ إرشادية للمتطلبات الاحترازية في مجال ضوابط إدارة المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، وتنقسم هذه المبادئ إلى أربعة أقسام هي<sup>3</sup> :

- ✓ الطريقة العامة لضوابط إدارة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية؛
- ✓ حقوق أصحاب حسابات الاستثمار؛
- ✓ الالتزام بإحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها؛
- ✓ شفافية إعداد التقارير المالية المتعلقة بحسابات الاستثمار.

<sup>1</sup> للمزيد من المعلومات أنظر إلى معيار المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات ( عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، المنشور على الموقع الإلكتروني التالي: [www.ifsb.org/standard/ifsb1\\_arabi.pdf](http://www.ifsb.org/standard/ifsb1_arabi.pdf) ، تاريخ زيارة الموقع: 2020/01/15.

<sup>2</sup> أنظر: معيار الإفصاحات لتعزيز الشفافية وانضباط السوق للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية/التكافل على الموقع الإلكتروني التالي: [www.ifsb.org/standard/ifsb\\_arabic.pdf](http://www.ifsb.org/standard/ifsb_arabic.pdf) ، تاريخ زيارة الموقع: 2020/01/15.

<sup>3</sup> أنظر: معيار المبادئ الإرشادية لإدارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية/التكافل وصناديق الاستثمار الإسلامية على الموقع الإلكتروني التالي: [www.ifsb.org/standard/ifsb3\\_arabic.pdf](http://www.ifsb.org/standard/ifsb3_arabic.pdf) ، تاريخ زيارة الموقع: 2020/01/15.

## لإدارة مخاطر السوق

تهدف هذه المبادئ إلى تسهيل قيام مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بتحديد النواحي التي يجب فيها تطبيق إجراءات مناسبة لضوابط إدارة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، وتمكين أصحاب المصالح من الحصول على معرفة ودراية أفضل بضوابط إدارة المؤسسات، كما تهدف إلى مساعدة مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على تعزيز اطر ضوابط إدارة المؤسسات التي تتبعها، ومساعدة السلطات الإشرافية في تقييم نوعية تلك الأطر.

- الإرشادات المتعلقة بالعناصر الرئيسية في إجراءات الرقابة الإشرافية للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية/التكافل وصناديق الاستثمار الإسلامية: أصدر المجلس هذا المعيار في ديسمبر، 2007 يهدف لتحديد الإرشادات المتعلقة بالعناصر الرئيسية في إجراءات الرقابة الإشرافية للسلطات التي تشرف على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، وهو يتبع أسلوباً قائماً على تقييم المخاطر لتنفيذ عملية الرقابة. يتناول نطاق إجراءات الرقابة الإشرافية متطلبات رأس المال النظامي، التعامل مع أصحاب حسابات الاستثمار، كفاية رأس المال، إدارة المخاطر وضوابط إدارة المؤسسات، كما تعرض المعيار للشفافية وانضباط السوق، والتعاون في الإشراف بين السلطة الإشرافية للدولة الأصلية والمضيفة، والرقابة الداخلية على عمليات النوافذ الإسلامية، وفي الأخير الاستثمارات العقارية.

- الإرشادات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال، الاعتراف بالتصنيفات للأدوات المالية المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية الصادرة من مؤسسات تصنيف ائتماني خارجية: أصدر المجلس هذا المعيار في مارس، 2008م وهو يبين معايير الاعتراف بوكالات التصنيف لغرض حساب أوزان مخاطر الموجودات المالية المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وإجراءات التصنيف والرقابة الداخلية والشفافية، وكذا الكفاءة التحليلية، ودقة التصنيفات، وفي الأخير تناول المعيار الموارد والظروف المالية لوكالات التصنيف.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> أنظر: معيار الإرشادات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال، الاعتراف بالتصنيفات للأدوات المالية المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية الصادرة من مؤسسات تصنيف ائتماني خارجية، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:

[http://www.ifsb.org/standard/ar\\_standardeng\\_IFSB\\_Guidance\\_Note\\_CAS.pdf](http://www.ifsb.org/standard/ar_standardeng_IFSB_Guidance_Note_CAS.pdf) تاريخ زيارة الموقع:

.2020/01/15

## المبحث الثالث: إدارة مخاطر السوق في المصارف الإسلامية وفق معايير بازل 2

بعدما تناولنا أنواع المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي بصفة عامة والمخاطر السوقية في المصارف الإسلامية بصفة خاصة فوجب على هذه الأخيرة أن تتوخى أقصى درجات الحذر في تعرضها لمثل هذه المخاطر ووضع نظم لتحديدتها والتحكم بها وإدارتها وفي هذا المبحث نتعرض إلى المعايير الخاصة بإدارة هذه المخاطر في المصارف الإسلامية، مما يساعد هذه المصارف على تقليص هذه المخاطر التي تتعرض لها إلى أقصى درجة ممكنة وستتناول هذه المعايير من خلال :

### المطلب الأول: مبادئ متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال وفق بازل 2 لمقابلة مخاطر السوق

يغطي هذا المعيار حساب المتطلبات الشاملة للحد الأدنى لكفاية رأس المال فيما يتعلق بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

- إن حساب متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال في معادلة حساب نسبة كفاية رأس المال يركز على تعريف رأس المال النظامي (المؤهل)، والموجودات المرجحة بأوزان مخاطرها.

- إن مجلس الخدمات المالية الإسلامية يطلب من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي تستخدم أسماء منتجات مختلفة أو عناوين عقود مختلفة كجزء من تميزها السوقي أو تعبيرها التجاري؛

- أن تستخدم جوهر الشريعة الإسلامية التي تحكم عقود هذه الأدوات لتشكيل أساس لمعاملة ملائمة للتوصل إلى تحديد متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال؛

- يجب أن لا يقل الحد الأدنى المطلوب لكفاية رأس المال لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية عن 8% لإجمالي رأس المال، ويقتصر سقف المحور (2) على نسبة 100% من المحور (1) لرأس المال.

- عند حساب نسبة كفاية رأس المال، يحسب رأس المال النظامي باعتباره بسيطاً للكسر وإجمالي الموجودات بعد ترجيحها بحسب أوزان مخاطرها باعتبارها مقاما للكسر.

- ويتحدد إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرها بضرب متطلبات رأس المال لكل من مخاطر السوق ومخاطر الائتمان بالرقم 12,5<sup>1</sup> وذلك بغرض التحويل إلى ما يعادل الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرها، ثم يضاف الرقم الناتج إلى مجموع الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرها التي تم حسابها لمخاطر الائتمان؛

<sup>1</sup> الرقم 12.5 هو مقلوب نسبة 8% التي تمثل نسبة الحد الأدنى لكفاية رأس المال.

## لإدارة مخاطر السوق

ووفقاً للشريعة الإسلامية، فإن قيام أصحاب حسابات الاستثمار بتقديم الأموال إلى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بموجب عقود المضاربة على أساس المشاركة في الأرباح وتحمل الخسائر أو على أساس الوكالة بالاستثمار نظير أجر متفق عليه، وليس في صورة ودائع تستند إلى عنصر المديونية، أي إقراض الأموال إلى هذه المؤسسات، هو أمر من شأنه أن يمكن أصحاب حسابات الاستثمار من المشاركة في أرباح العمليات الناجحة ولكنه يمكن أيضاً أن يؤدي إلى خسارتهم لكل استثماراتهم أو جزء منها. ويلاحظ أن التزام أصحاب حسابات الاستثمار مقصور على ما قدموه من رأس مال، كما أن الخسارة المحتملة لهذه المؤسسات تنحصر فقط في قيمة أعمالها؛

- إذا أمكن إثبات حدوث إهمال أو سوء إدارة أو احتيال أو مخالفة لشروط العقد من جانب مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية فإنها تكون مسؤولة مالياً عن رؤوس أموال أصحاب حسابات الاستثمار. وعلى ذلك، فإن مخاطر الائتمان ومخاطر السوق المتعلقة بالاستثمارات التي يمولها أصحاب حسابات الاستثمار يجب في العادة أن يتحملها أصحاب تلك الاستثمارات، أما مخاطر التشغيل فتقع حصراً على عاتق هذه المؤسسات في الدول التي تمارس فيها مؤسسات الخدمات المالية نوع من الدعم لدخول أصحاب حسابات الاستثمار، يكون للسلطة الإشرافية الحق حسبما تراه مناسباً في أن تطلب من مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية أن تقوم بتضمين نسبة مئوية محددة من الموجودات الممولة بواسطة حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح في مقام نسبة كفاية رأس، وينطبق هذا الأمر على الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها التي يتم تمويلها بواسطة حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح المطلقة والمقيدة، ما لم يكن دعم مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية لدخول أصحاب حسابات الاستثمار مقتصرًا على حسابات الاستثمار المطلقة المشاركة في الأرباح<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: الأساليب الحديثة لقياس مخاطر السوق وفق بازل 2

نظراً لحركات المد والجزر التي تميز الأسعار في الأسواق المعاصرة بمختلف أنواعها، والخسائر الناجمة عنها فقد أولت الاتفاقية اهتماماً كبيراً بمخاطر السوق وحددت طريقتين لتقديرها باستعمال المنهج الموحد وأخرى متطورة متمثلة في منهج التقييم الداخلي، واختيار أي من المنهجين هو من صلاحية المصارف المركزية للبلد اعتماداً على مراجعة وفهم نظم وعمليات إدارة المخاطر التي تتبعها المصارف والهدف من

<sup>1</sup> مجلس الخدمات المالية الإسلامية - معيار كفاية رأس المال للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية -

ديسمبر 2005 - ص: 32-35 بتصرف.

## لإدارة مخاطر السوق

هذه النماذج البديلة هو إدخال نظام حوافز فعال لإدارة أفضل للمخاطر وذلك بطلب رأس مال أقل في حالة اختيار منهج التقييم الداخلي، ورأس مال أعلى في حالة العمل بالمنهج الموحد وسنحاول توضيح هذه المنهجين كما يلي:

### أولاً: المنهج الموحد (الأسلوب المعياري)

يقوم المنهج الموحد بتحديد رأس المال المطلوب لكل نوع من مخاطر السوق المحددة والعامّة على حدى، باتباع طرق موحدة لكل أنواع المخاطر، ثم تجمع متطلبات رأس المال إلى بعضها البعض لتحديد المتطلبات الإجمالية، وتعرف المخاطر المحددة بأنها مخاطر التعرض للخسائر الناتجة عن التغيرات السلبية في أسعار أدوات التمويل أو الأوراق المالية نتيجة لعوامل متعلقة بالجهة المصدرة لهذه الأدوات المالية، أما مخاطر السوق العامة فتُعرف بأنها مخاطر التعرض للخسائر الناتجة عن التغيرات السلبية في أسعار السوق، كما يُمثل رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق طبقاً لهذا المنهج إجمالي رأس المال المطلوب لتغطية المخاطر التالية<sup>1</sup>:

- مخاطر أدوات حقوق الملكية؛

- مخاطر معدل العائد في مراكز المتاجرة بالصكوك؛

- مخاطر أسعار الصرف الأجنبي؛

- مخاطر اسعار السلع.

ويُسمح للمصارف باتباع إحدى الطريقتين لتحديد أوزان المخاطر هما: "سلم الآجال"<sup>\*</sup> وطريقة " فترة الاسترداد"<sup>\*\*</sup> ، والقاعدة الأساسية لسلم الآجال هي أن الآجال الطويلة تستلزم أوزان مخاطر أعلى، والآجال القصيرة تتبعها أوزان مخاطر منخفضة ويُؤخذ على هذه الصورة واسعة الاستخدام أنها منحازة

<sup>1</sup> معيار كفاية رأس المال - بازل 3 للبنوك الإسلامية ، 2014/6/24 ، ص: 117

<sup>\*</sup> سلم الآجال : كما تعرف أيضا "بطريقة الاستحقاق " بحيث يجب على البنك قبل احتساب رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق العامة يجب أولاً تحديد سلم الاستحقاق لكل عملة وأن يتم توزيع المراكز في الصكوك (الفائضة والمكشوفة) بالقيمة السوقية على الفترات الزمنية وذلك بناءً على تواريخ الاستحقاق ومعدلات العائد، ويسمح فقط للمراكز ذات الإصدارات المتماثلة

<sup>\*\*</sup> يُسمح للبنك باستخدام طريقة فترة الاسترداد لقياس مخاطر السوق العامة ، وفي هذه الحالة يتعين على البنك أن تستخدم هذه الطريقة بصورة مستمرة ولا يُمكنها تغيير الطريقة إلا بموافقة من البنك المركزي ويتم حساب متطلبات رأس المال وفقاً لهذه الطريقة كما يلي: يجب على البنك تحديد سلم فترات الاسترداد لكل عملة وأن يتم توزيع المراكز في الصكوك بالقيمة السوقية على فترات الاسترداد والمناطق ومن ثم احتساب حساسية سعر كل مركز بناءً على فترات الاسترداد والتغيرات المفترضة في معدلات العائد

### لإدارة مخاطر السوق

لمصادر التمويل قصيرة الأجل على حساب الأخرى طويلة الأجل، ونتيجة لذلك فقد يُسهم النظام الرقابي في زيادة التدفقات المالية قصيرة الأجل وبالتالي تنشأ الاضطرابات المالية<sup>1</sup>.

#### ثالثاً: منهج التقييم الداخلي (النماذج الداخلية)

هي عبارة عن نماذج إحصائية متطورة تستخدمها البنوك بدرجة ثقة معينة لتقدير مخاطر السوق يومياً، وفي ظل الظروف العادية للسوق، وتعتمد على قاعدة بيانات لمعدل العائد، وأسعار الصرف، وأسعار الأسهم وأسعار السلع التي يمكن أن يتاجر بها البنك.

ويمكن للبنك استخدام هذا المنهج بعد توفر الشروط التي أقرها البنك المركزي والمتمثلة في<sup>2</sup>:

- أن تتوفر القناعة الكافية لدى البنك المركزي عن كفاية وتكامل نظام إدارة المخاطر بالبنك وبأن نظام إدارة المخاطر سليم ومطبق بشكل ملائم؛
- كفاية عدد العاملين ذوي المهارة في استخدام هذه النماذج الداخلية ليس فقط في المعاملات التجارية بل أيضاً في مجالات الرقابة على المخاطر والمراجعة ووحدة التسوية لغرفة التداول عندما يكون ذلك ضرورياً؛
- توافر القناعة الكافية لدى البنك المركزي بأن النماذج الداخلية المستخدمة تؤمن درجة معقولة من الدقة في قياس المخاطر؛
- استيفاء البنك للمعايير الكمية والنوعية وكذلك خصائص ومواصفات مخاطر السوق وشروط اختبارات الضغط.

ويتم معالجة مخاطر السوق العامة المحددة وفقاً لمنهج التقييم الداخلي من خلال احتساب المخاطر المحددة باستخدام أنظمة قياس أخرى، وتخضع البنوك التي تستخدم هذا المنهج لمتطلب رأس المال لتغطية المخاطر المحددة التي لا تغطيها نماذجها الداخلية، وبالتالي يجب استخدام المنهج الموحد لاحتساب رأس المال اللازم لتغطية تلك المخاطر، ومن ناحية أخرى فإنه في حال استخدام منهج التقييم الداخلي أو النماذج الداخلية لقياس المخاطر المحددة، فإنه يتعين أن لا يقل إجمالي رأس المال اللازم لتغطية المخاطر المحددة والمطبقة على مراكز أدوات التمويل وأدوات حقوق الملكية في أي حال من الأحوال عن نصف رأس المال اللازم لتغطية المخاطر المحددة المحتسب وفقاً للمنهج الموحد.

<sup>1</sup> طارق الله خان، أحمد حبيب، "إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية"، مرجع سابق، ص: 116

<sup>2</sup> معيار كفاية رأس المال - بازل 3 للبنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص: 129.

ويقوم منهج التقييم الداخلي في الأساس على أسلوب القيمة المخاطر بها والتي سنتعرض لها في المبحث الموالي<sup>1</sup>.

### المبحث الرابع: إدارة مخاطر السوق في البنوك الإسلامية وفق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية

تتبع البنوك الإسلامية غيرها من البنوك الأخرى مجموعة من الطرق والأساليب للتقليل من حدة مخاطر السوق التي يمكن أن تواجهها، وستتطرق في هذا المبحث إلى أهم الأساليب والطرق التي تعتبر فعالة في إدارة مخاطر السوق من خلال العناصر التالية :

**المطلب الأول: آلية حساب كفاية رأس المال لمقابلة مخاطر السوق في صيغ الهامش للمعلوم**  
كما ذكرنا سابقاً فإن هيكل معيار كفاية رأس المال لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية يتكون من سبعة أقسام تبين متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال لكل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق لكل أداة من الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وسوف نتعرض الآن لهذه الأقسام التي تضمنها المعيار الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية بشيء من التفصيل بداية من بسط النسبة نجد أن حساب متطلبات رأس المال المؤهل في المعادلة المذكورة يستند على تعريف رأس المال النظامي و هو لا يختلف كثيراً عما هو عليه في معيار بازل 2، أما بما يتعلق بمقام النسبة الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية فسوف نقوم بشرح آلية حساب مخاطر السوق من خلال:

#### أولاً: حساب مخاطر السوق للمرابحة والمرابحة للآمر بالشراء

تعرض مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية لمخاطر السوق فقط من عمليات المراجحة والمراجحة للآمر بالشراء في حالة الوعد غير الملزم ونميز بين حالتين:  
1- حالة حيازة مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية لموجودٍ مرابحة، تم اقتناؤه لغرض بيعه، وفي هذه الحالة يبلغ العبء على رأس المال لقاء التعرض لمخاطر السوق المتعلقة بهذا الموجود الذي تم اقتناؤه بصفته مخزوناً لدى مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية 15% من مبلغ مركز المتاجرة، أي قيمته المنقولة التي تعادل وزن مخاطرة 187.5%، ويسري ذات العبء (15%) على الموجودات التي بحوزة مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية التي لم يكتمل تنفيذها حتى نهاية الفترة المالية.

<sup>1</sup> طارق الله خان، أحمد حبيب، "إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية"، مرجع سابق، ص: 117.



## لإدارة مخاطر السوق

2- إن الموجودات التي بحوزة مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية على أساس "البيع أو الإعادة" تنفيذاً لخيار الشرط، تعامل بصفتها ذمماً مدينة من الجهة البائعة وتتم مقابلتها بالذمم الدائنة ذات العلاقة المستحقة إلى الجهة الموردة، وفي حال عدم تسوية هذه الذمم الدائنة، تخضع الموجودات لعبء على رأس المال نسبته 8% (أي ما يعادل وزن مخاطر نسبته 100%). وذلك بشرط عدم تجاوز الفترة المحددة لإعادة الموجودات إلى الجهة البائعة، وتوفر مستندات تثبت مثل هذا الترتيب مع الجهة البائعة.<sup>1</sup>

### ثانياً: حساب مخاطر السوق للإجارة والإجارة المنتهية بالتملك

لقد عالج المعيار متطلبات الحد الأدنى لرأس المال لتغطية مخاطر السوق لعمليات الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك المتوافقة مع الشريعة والتي تعرف أيضاً باسم "إجارة واقتناء" وذلك كما يلي:

**مخاطر السوق:** وفي هذه الحالة يحدد العبء على رأس المال لمقابلة مخاطر السوق الخاصة بالموجود المؤجر منذ اقتنائه حتى بيعه، فإذا كانت اتفاقية الإجارة مسبقة بوعده غير ملزم تعامل العين المؤجرة بصفتها مخزون لدى مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، ويكون العبء على رأس المال لمقابلة مخاطر السوق 15% من مبلغ القيمة السوقية للموجود (أي ما يعادل وزن مخاطر نسبته 187.5%)، أما إذا كانت اتفاقية الإجارة مسبقة بوعده ملزم يحق لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية في حال عدم وفاء طالب الإجارة بالتزاماته الرجوع على هامش الجدية الذي دفعه العميل، كما يحق لها الرجوع على العميل لتعويض أية خسارة في إيجار الموجود أو بيعه بعد استنفاد هامش الجدية\* إذا كان قانون البلد الذي تعمل فيه يسمح بذلك، وبهذه الوسائل تخفف من المخاطر التي تتعرض لها.<sup>2</sup>

### 1- في حالة الإجارة التشغيلية

تعطى القيمة المتبقية للموجود وزن مخاطر بنسبة 100%. وعند انتهاء عقد الإجارة يتم تحميل القيمة الدفترية للموجود المؤجر عبء على رأس المال نسبته 15%، لحين إعادة تأجير الموجود أو التصرف فيه.<sup>3</sup>

### 2- في حالة الإجارة المنتهية بالتملك

<sup>1</sup> انظر: الفقرات 101-102 لمعيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية... مرجع سابق، ص: 41.

\* هامش الجدية هو عبارة عن دفعة ضمان قابلة للاسترداد تأخذها مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية قبل إبرام العقد.

<sup>2</sup> انظر: الفقرة 163 لمعيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية... مرجع سابق، ص: 60.

<sup>3</sup> انظر: الفقرة 164، لمعيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية... مرجع سابق، ص: 61.

### لإدارة مخاطر السوق

في حالة ممارسة المستأجر لحقه في إلغاء الإجارة، يتعرض المؤجر لمخاطر احتمال أن تقل القيمة المتبقية للموجود المؤجر عن المبالغ الواجب إعادتها للمستأجر. وفي تلك الحالة، تنعكس مخاطر الأسعار في "التخفيض" الذي يتم تطبيقه على قيمة الموجود المؤجر كضمان لتغطية مخاطر الائتمان. لذلك فإن مخاطر الأسعار إن وجدت لا تنطبق في إطار عقد الإجارة المنتهية بالتسليم<sup>1</sup>.

### ثالثاً: حساب مخاطر السوق المترتبة على عقود السلم

تناول في هذا العنصر مخاطر السوق المترتبة على إبرام مؤسسات الخدمات الإسلامية لعقود السلم سواء كانت هذه العقد مبرمة بدون عقود سلم موازية أم مدعومة بعقود سلم موازية مبرمة بشكل مستقل: يُقصد بعقد السلم اتفاق لشراء سلعة<sup>2</sup> من نوع معين بكمية وجودة محددة، بسعر محدد مسبقاً تسلم في تاريخ مستقبلي محدد، وتدفع مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية بصفتها المشتري كامل سعر الشراء عند إبرام عقد السلم، أو في غضون فترة لاحقة لا تتجاوز يومين أو ثلاثة أيام حسبما تراه الهيئة الشرعية لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية مباحاً.

**مخاطر السوق** تتمثل مخاطر السوق في مخاطر الأسعار التي تتعرض لها مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية من بداية تاريخ تنفيذ عقد السلم إلى ما بعد تاريخ استحقاقه ما دامت السلعة قد بقيت مشمولة في قائمة المركز المالي لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية. و يمكن قياس التعرض لمخاطر سعر السلع في السلم باستخدام طريقة سلم الاستحقاقات أو الطريقة المبسطة، وبموجب الطريقة المبسطة يحدد العبء على رأس المال بنسبة 15% من صافي مركز المتاجرة في كل سلعة، ويضاف إليه عبء إضافي بنسبة 3% من إجمالي مركز المتاجرة طويلة الأجل وقصيرة الأجل، وذلك لتغطية المخاطر الأساسية ومخاطر الفجوات الآجلة.

ويهدف العبء الإضافي البالغ نسبة 3% أيضاً إلى تغطية الخسائر المحتملة في السلم الموازي عندما لا يسلم البائع في عقد السلم الأصلي البضاعة محل العقد الأمر الذي يرتب على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية شراء سلعة مناسبة من السوق الحاضرة للوفاء بالتزامها.

<sup>1</sup> انظر: الفقرة 165، لمعيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية... مرجع سابق، ص: 62.

<sup>2</sup> تعرف السلعة بأنها منتج مادي يتم تداوله ويمكن تداوله في سوق ثانوية، ومن أمثلة ذلك المنتجات الزراعية والمعادن بما في ذلك النفط والمعادن الثمينة عدا الذهب والفضة. ويمكن تداول السلعة أو عدم تداولها في السوق الرسمية.

### لإدارة مخاطر السوق

إذا تعرضت مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية لمخاطر صرف العملة الأجنبية نتيجة تمويل شراء أو بيع السلعة، ففي هذه الحالة يجب عليها أن تدرج المراكز المعنية ضمن منهجيات قياس مخاطر سعر الصرف المبينة في هذا المعيار، وعند حظر إبرام عقد سلم موازٍ من الهيئة الشرعية و/ أو السلطة الإشرافية في البلدان التي تعمل فيها مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، في هذه الحالة يجب أن يحسب مركز السلعة وفق الطريقة المبسطة، و أن يطبق العيب على رأس المال البالغ ووفقاً لطريقة سلم الاستحقاقات يحق للسلطة الإشرافية السماح بإجراء تقاص بين فئات مختلفة من السلع، على أن تكون كل سلعة من هذه السلع قابلة للتسليم مقابل كل منها أو أن تمثل بديلاً مقابلاً لكل منها (على ألا يترتب الربا على ذلك بتبادل سلع مماثلة) ويكون للسلعة حد أدنى من الارتباط مقداره بين تحركات الأسعار التي يمكن تحديدها خلال فترة سنة كحد أدنى وكما هو مبين في الفقرة 58 من معيار كفاية رأس المال<sup>1</sup>.

#### رابعاً: حساب مخاطر السوق المترتبة على عقود الاستصناع

يبين هذا القسم الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لتغطية مخاطر السوق (الأسعار) الناتجة عن إبرام عقود أو عمليات استصناع مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية، و يقصد بعقد الاستصناع اتفاق مع عميل على بيع أو شراء موجود (أصل) ربما لم يتم إنشاؤه بعد، على أن تتم صناعته أو بناؤه وفقاً لمواصفات المشتري النهائي وتسليمه له في تاريخ مستقبلي محدد بسعر بيع محدد سلفاً. وباعتبار مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بائعاً، فإن لها الخيار في صناعة أو بناء الموجود بنفسها أو أن تعهد بذلك لطرف آخر غير المشتري النهائي للموجود بصفته مورداً أو مقاولاً عن طريق إبرام عقد استصناع موازي.

**مخاطر السوق:** فإن رأس المال لا يحمل عبء بالنسبة لمخاطر الأسعار، ما لم يكن عقد الاستصناع الموازي متضمناً على شروط تجيز للبائع زيادة أو تغيير سعر البيع المتفق عليه مع مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، كما هو في حالة الظروف الطارئة، وينطبق هذا الأمر على أية تغييرات في عقد الاستصناع الموازي يتم انعكاسها على عقد الاستصناع بحيث تحال المخاطر الفعلية إلى عميل الاستصناع، أما إذا كان عقد الاستصناع من غير عقد استصناع موازٍ يطبق عبء على رأس المال مقداره 1.6% (ما يعادل

<sup>1</sup> انظر: الفقرات من 106-112 / 117-121، لمعيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية...مرجع سابق، ص: 44-

20% كوزن مخاطر، على الأعمال الجارية المتبقية التي لم يصدر بشأنها فواتير وذلك لمقابلة مخاطر الأسعار.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: آلية حساب مخاطر السوق المترتبة على الاحتفاظ بصكوك على شكل استثمارات في السجل المصرفي

سنتطرق في هذا المطلب إلى المتطلبات الدنيا لرأس المال لتغطية مخاطر السوق المترتبة على تملك مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية لصكوك على شكل استثمارات في السجل المصرفي وسنتطرق الآن إلى أنواع الصكوك المشمولة في هذا القسم ومخاطر السوق لكل نوع من أنواع هذه الصكوك على حدى.

#### أولاً: صكوك السلم

يمثل صك السلم ملكية جزئية من رأس مال عملية سلم، حيث يتكون رأس مال السلم من دفعة مقدمة تدفع إلى طرف آخر بصفته مورداً للسلعة (محل العقد) على أن تسلم في تاريخ مستقبلي. إن هذا النوع من الصكوك لا يمكن تداوله وذلك مرده إلى أن موضوع العقد يعتبر موجوداً مالياً، أي ذمة مالية، ويمثل الفرق بين سعر شراء السلعة وسعر بيعها بعد التسليم العائد الإجمالي لحاملي هذه الصكوك، وفي بعض إصدارات الصكوك، يعطي طرف ثالث تعهداً بأن السلعة موضوع العقد ستباع بسعر أعلى من سعر الشراء بهامش محدد، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق عملية سلم موازية حيث يقوم طرف ثالث بشراء السلعة ويقوم بتسليمها في ذات تاريخ التسليم المحدد في عقد السلم الأصلي.<sup>2</sup>

إن مخاطر السوق في صكوك السلم تكون كمخاطر السوق في عقود السلم، أي أنها تأخذ مركز متاجرة طويل الأجل في السلعة المعنية، وهذه المخاطر يمكن أن تقاس وفقاً لسلم الاستحقاقات أو الطريقة المبسطة<sup>3</sup> بالنسبة لصكوك السلم التي تتضمن آلية لبيع البضاعة ذات العلاقة لطرف ثالث بسعر محدد وذلك وفقاً لعقد سلم مواز، ففي هذه الحالة تحمل وزن مخاطر مشتري البضاعة المحددة في عقد السلم الموازي، وبالنسبة لهذا النوع من صكوك السلم المرفقة بعقد سلم مواز، لا يوجد عبء على رأس المال فيما يتعلق بمخاطر السوق التي تتألف من مخاطر الفجوة الأساسية (أي مخاطر أن يتأثر الاحتماء من جراء نقصان جودة السلعة المسلمة، أو تأخر تسليمها، عن التاريخ المنصوص عليه في العقد)، نظراً لأن السلعة

<sup>1</sup> انظر: الفقرات 142-145 لمعيار كفاية رأس المال الصادر على مجلس الخدمات المالية الإسلامية... مرجع سابق، ص: 48-53 .

<sup>2</sup> انظر: الفقرة 196 لمعيار كفاية رأس المال الصادر على مجلس الخدمات المالية الإسلامية... مرجع سابق، ص: 82 .

<sup>3</sup> لمزيد من التفاصيل راجع الفقرات 55-63 من معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية... مرجع سابق، ص: 86.

### لإدارة مخاطر السوق

محل السلم، عادة ما يتم الاتجار بها في تعاملات تحد من مخاطر التأخير في تسليمها، أو عدم تسليمها، أو تسليم سلعة أقل جودة منها.

#### ثانياً: صكوك الاستصناع

تمثل صكوك الاستصناع حصصاً جزئية في تمويل مشروع لتصنيع أو بناء موجود لعميل ما بسعر يدفع على أقساط في المستقبل، ويساوي إجمالي الأقساط إجمالي القيمة الاسمية للصكوك وقد تكون الصكوك على شكل سندات متسلسلة أو شهادات بتواريخ استحقاق مختلفة توافق سير جدول سداد الأقساط المتفق عليه بين مشتري الموجود (العميل والمصنع) ومؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، ويمكن تداول صكوك الاستصناع وذلك لأن المصنوع يعتبر موجوداً غير مالي (أعمال تحت التنفيذ أو منتجات غير تامة الصنع)<sup>1</sup>، وتتمثل مخاطر السوق في صكوك الاستصناع في مخاطر السعر التي يتعرض لها الموجود محل الاستصناع.

#### المطلب الثالث: المبادئ الإرشادية المتعلقة بإدارة مخاطر السوق في البنوك الإسلامية

##### حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية

المبدأ الأول: يجب أن يكون لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إطار ملائم لإدارة مخاطر السوق بما في ذلك إعداد التقارير عنها، بشأن كل ما يجوزها من موجودات، بما فيها الموجودات التي ليس لها سعر سوق حدد أو التي تكون عرضة لتقلبات عالية في الأسعار، إن اعتبارات التشغيل والإجراءات اللازمة لتطبيق هذا المبدأ من قبل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تتمثل فيما يلي<sup>2</sup>:

أ- يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تقوم بوضع استراتيجية لمخاطر السوق تشمل مخاطر السوق المقبولة، على أن يتم مراعاة الاتفاقيات التعاقدية المبرمة مع مقدمي الأموال وأنواع المخاطر التي يتم التعرض لها حسب الأنشطة، والأسواق المستهدفة، وذلك لتعظيم العوائد مع إبقاء المخاطر عند المستويات المحددة مسبقاً أو دونها، ويجب على تلك المؤسسات مراجعة هذه الاستراتيجية دورياً، وتعميمها على الموظفين أصحاب العلاقة، والإفصاح عنها لمقدمي الأموال.

ب- على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وضع إجراءات سليمة وشاملة لإدارة مخاطر السوق، ونظام معلومات يشتمل على سبيل المثال لا الحصر على ما يلي:

<sup>1</sup> انظر : الفقرة 197، لمعيار كفاية راس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية... مرجع سابق، ص: 82 .

<sup>2</sup> أنظر: المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ديسمبر 2005، ص: 27-28.

### لإدارة مخاطر السوق

- تصورات لإطار عمل أولي للمساعدة في تحديد مخاطر السوق للموجود موضوع التعامل؛
- مبادئ توجيهية تحكم المخاطر التي يمكن التعرض لها في شتى محافظ الاستثمارات المتعلقة بأصحاب حسابات الاستثمار المقيدة، وحدود مخاطر السوق الخاصة بهم؛
- أطر عمل ملائمة للتسعير، والتقييم والاعتراف بالدخل؛
- نظم معلومات إدارية قوية للتحكم في التعرض لمخاطر السوق، ومراقبتها وإعداد التقارير عنها وعن نتائج الأداء لتقدمها إلى المستويات الإدارية العليا المناسبة؛
- ونظراً لوجود جميع وسائل القياس المطلوبة) ومنه على سبيل المثال لا الحصر: أطر عمل التسعير، والتقييم، والاعتراف بالدخل، ونظم المعلومات الإدارية القوية والخاصة بإدارة المخاطر، الخ(، فإنه يجب أن يتم تقييم مدى قابلية تطبيق أي إطار عمل تم وضعه لإدارة مخاطر السوق مع الأخذ في الاعتبار المخاطر الاستتباعية على الأعمال والسمة.
- ج- يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تكون قادرة على تحديد مستويات التعرض لمخاطر السوق، وتقييم احتمال ما يمكن التعرض له من خسائر مستقبلية قد تنشأ من عدم تغطية التزاماتها بما تحتفظ به من موجودات.
- د- إن حالات التعرض للمخاطر في الاستثمار في الأوراق المالية لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، تتماثل مع تلك المخاطر التي تواجهها مؤسسات الوساطة المالية التقليدية، وهي أسعار السوق والسيولة وأسعار صرف العملات الأجنبية، وفي هذا الإطار يجب أن تحرص مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على أن تتضمن استراتيجياتها تحديد مستويات المخاطر التي يمكن أن تتحملها بالنسبة للموجودات القابلة للتداول، وأن يكون لديها رأس مال كافٍ محتفظ به لهذا الغرض لتغطية تلك المستويات من المخاطر.
- هـ- عند القيام بتقييم الموجودات، وفي الحالات التي لا تتوافر فيها أسعار السوق مباشرة، في مثل هذه الحالات يتوجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تدرج في برنامجها المتعلق بمنتجاتها أسلوباً مفصلاً لتقييم خاطر السوق. ويمكن لتلك المؤسسات أن تستخدم أساليب التوقعات المناسبة لتقييم القيمة المحتملة لهذه الموجودات<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> أنظر: المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، مرجع سابق، ص ص:

## لإدارة مخاطر السوق

و- إذا كانت منهجيات التقييم المتاحة غير كافية، فيجب أن تحدد مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية مدى الحاجة إلى ما يلي:

- تخصيص أموال لتغطية المخاطر الناجمة عن ضعف السيولة، وعن الموجودات الجديدة، وعن حالة عدم التأكد من الافتراضات المتعلقة بالتقييم والقيمة المتحققة عند البيع.

- إبرام اتفاقية تعاقدية مع الطرف الآخر تحدد الوسائل التي ستستخدم في تقييم الموجودات.

المبدأ الثاني: فيما يتعلق بحسابات الاستثمار المقيدة يلاحظ ما يلي<sup>1</sup>:

- إن مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تتحمل مسؤولية استثنائية لتطبيق سياسات واجراءات إدارة المخاطر نفسها على الموجودات المحتفظ بها لصالح أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة، على غرار ما تفعله بشأن الموجودات التي تحتفظ بها لصالح المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة.

## المطلب الرابع : طرق وتقنيات إدارة مخاطر السوق وفق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية

قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية بتطوير بعض الطرق والتقنيات لإدارة مخاطر السوق وبما يتناسب مع خصوصية المصارف الإسلامية وستناولها في هذا العنصر كما يلي<sup>2</sup>:

### أولاً: القيمة المعرضة للخطر value-at-Risk

#### 1- لمحة تاريخية

القيمة المعرضة للخطر (VaR) هي وسيلة لتقييم مخاطر السوق , وقد نشأ هذا المفهوم في صناعة التأمين حيث تم تطبيق هذه التقنية في وقت متأخر وبالضبط سنة 1980 في الأسواق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل بنك بانكرز ترست , ثم أصبحت العملية أكثر شعبية بواسطة بنك الاستثمار جي بي مورغان (JP Morgan) في عام 1994 بفضل نظامه المعروف "مقاييس الخطر" Riskmetrics TM و يستخدم هذا الأسلوب على نطاق واسع من قبل جميع البنوك الكبرى تقريباً. وظهر مؤشر القيمة المعرضة للخطر بمفهومه الحالي نتيجة زيادة التقلبات في الأسواق المالية، الأمر الذي

<sup>1</sup> Operational Consideration (Market Risk), Guiding Principles of Risk Management for Institutions (Other than Insurance Institutions) Offering only Islamic Financial Services, IFSB, 2005, P17-18.

<sup>2</sup> ربيع بوضيع العائش، "دور الهندسة المالية في خفض مخاطر المحافظ المالية (تحليل دور استراتيجيات الخيارات في بناء محفظة التحوط في السوق المالي القطري للفترة (2007-2012) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011/2012ص: 79-80 .

يهدف إلى التفكير في إنشاء مؤشر مشترك ومركب للمخاطر المالية، والذي ظهر في أبريل من سنة 1995 نتيجة اتفاقيات بازل 2 وحقق انتشاراً كبيراً، وتم قبوله بسرعة كبيرة من طرف الهيئات المالية كميّار لتقييم المخاطر المالية خاصة البنوك المركزية التي تستعمل القيمة المعرضة للخطر من أجل تحديد مستوى الأموال الخاصة التي يجب على المؤسسات المالية حيازتها من أجل المراكز الخطرة (المراكز الدائنة).

## 2- تعريف القيمة المعرضة للخطر (VaR)

هناك عدة مصطلحات أطلقت قبل التوصل إلى مسمى القيمة المعرضة للمخاطر وخصوصاً أثناء فترة التسعينات من القرن الماضي، وهي الدولار المعرض للمخاطر (Dollars-at-Risk /Dar،) ورأس المال المعرض للمخاطر،<sup>1</sup> (Capital-at-Risk/CaR) والدخل المعرض للمخاطر

(Income-at-Risk/ IaR،) والعوائد المعرضة للمخاطر، (Earnings-at-Risk/EaR) وأخيراً القيمة المعرضة للمخاطر (Value at Risk/VaR) وجميعها اعتمدت على ما يعرف بـ(المعرض للمخاطر)، حيث ما يخص مصطلح (DaR) فقد أنتقد بأنه مصطلح إقليمي لا يشمل جميع مؤسسات الأعمال الدوليّة، أما مصطلح (CaR) فقد انتقد بأن بعض تطبيقاته لم تعتمد على رأس المال في بناء نماذجها، وأخيراً ما يخص مصطلح (EaR و IaR) فهي مصطلحات لا ترتبط بمحمل المخاطرة وخصوصاً مخاطر السوق، ولهذا تم الاعتماد على القيمة المعرضة للمخاطر كونها شملت كل المفاهيم المذكورة سابقاً<sup>2</sup>. وعليه يمكن استعراض مجموعة من المفاهيم للقيمة المعرضة للمخاطر من وجهة نظر عدد من الكتاب

والباحثين، كما يأتي:

" هي مدخل من مداخل قياس مخاطر السوق وهو القيمة عند الخطر أي قيمة الخسارة القصوى (الخطر الأعظم) التي يمكن أن يتقبلها البنك عند مجال ثقة معين، فهي عبارة عن مقياس للحد الأقصى للتغير المرتقب والمحتمل في قيمة محفظة الأوراق المالية للمؤسسات المالية، وذلك باحتمال معين وفي تاريخ معين، لذلك فإن القيمة عند الخطر تسمح بالإجابة على السؤال التالي: ما هو مقدار الخسارة التي يمكن أن يواجهها البنك باحتمال وفي مجال زمني معين لا يتعدى أسبوعين وفق ما نصت عليه تشريعات لجنة

<sup>1</sup> ليلي مقدم، "دراسة حجم المخاطر على عوائد الأسهم بين سوق الأوراق المالية السوداني وسوق الأوراق المالية الأردني بالاعتماد على مقارنة القيمة المعرضة للخطر"، مقال مقدم إلى: مجلة جزائرية للتنمية الاقتصادية-عدد 07/ديسمبر 2017، (جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر)، ص: 03.

<sup>2</sup> سرمد كوكب جميل، حسن صبحي حسن، "تقدير القيمة المعرضة للمخاطر لأسواق الأوراق المالية العربية باستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية"، مقال منشور في: مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل العراق، 2008، العدد 30 ص: 122.



### لإدارة مخاطر السوق

بازل، وبالتالي فإن تقنية VaR يمكن أن تكون لنا نظرة شاملة ومتجانسة عن المخاطر التي تعرفها المحفظة المشككة من أصل واحد أو أكثر، وذلك من خلال رقم واحد".<sup>1</sup>

"هي طريقة تسمح بتقدير الخسارة القصوى الممكن حدوثها مستقبلاً بناءً على معطيات تاريخية عند مستوى معين من الاحتمال، حيث تساعد على تحديد حجم الخسارة القصوى التي يتحملها المستثمر أو البنك خلال عشرة أيام مستقبلاً باحتمال 1 بالمائة (بمجال ثقة 99 بالمائة)، وهي تعتمد على طرق إحصائية معقدة تتطلب درجة عالية من مستوى الأداء في المؤسسات".<sup>2</sup>

ويرى Rachev and Khindanova أن القيمة المعرضة للخطر هي "مجموعة تقنيات تبين أن الخسارة مكن أن تحدث في أي مدة من الزمن وتحت أي مستوى من مستويات الثقة طبقاً لمخاطر السوق ولمنشآت مالية وغير مالية وهذا ما جعلها أداة مستقرة تساعد في السيطرة على المخاطر، وبأنها جزء مكمل للمنهجية التي تشير إلى توزيع العوائد بين الاستخدامات المختلفة".<sup>3</sup>

من خلال التعريفات السابقة فيمكن القول بأن القيمة المعرضة للخطر هي الانخفاض في قيمة الاستثمار خلال بعد زمني محدد باحتمالية مقدرة نتيجة التغيرات في أسعار ومعدلات السوق المؤثرة بشكل مباشر في عائد الاستثمار.

وقد أشارت لجنة بازل للرقابة المصرفية في وثائقها إلى أن المصارف يجب أن تكون قادرة على تغطية مخاطر الخسائر لمخافظها التجارية trading portfolios لأفق زمني مقداره عشرة أيام وبدرجة ثقة مقدارها 99% لهذه المدة، وهذا الأسلوب يساعد المنشأة على حساب مقدار خسائرها أو أرباحها خلال فترة زمنية محددة وباحتمال محدد، ويختصر المخاطر الكامنة في المحفظة الاستثمارية في رقم واحد، أما في المصارف الإسلامية فإن هذا الأسلوب لم يُستخدم بعد، وقد أشار مجلس الخدمات المالية الإسلامية في العديد من المعايير الصادرة إلى القيمة المعرضة للخطر كأسلوب لقياس المخاطر السوقية في المصارف الإسلامية، وأوصى بأن تقوم المصارف الإسلامية بالعمل على إيجاد صيغة مناسبة لتطبيق وحساب القيمة المعرضة للخطر وبما يتناسب مع طبيعة عملها، وخصائصها.

<sup>1</sup> حياة نجار، "إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل-دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية-"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2013/2014، ص: 189.

<sup>2</sup> بن علي بلعوز، عبد الكريم أحمد قندوز، عبد الرزاق حبار، "إدارة المخاطر"، (عمان، الأردن، دار الوراق، 2013)، ص: 295-296.

<sup>3</sup> معنوق جمال، "إدارة المخاطر المالية في ظل منتجات الهندسة المالية، دراسة مقارنة بين سوقين ماليين"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2016، ص: 226.

### 3- القيمة المعرضة للخطر وفق المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية

أشار مجلس الخدمات المالية الإسلامية إلى القيمة المعرضة للخطر في العديد من المعايير الصادرة عنه كما يلي:

- نجد أنه تم الإشارة إليه في معيار المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية الصادر في كان الأول 2005، وتمت الإشارة إلى القيمة المعرضة للخطر في الفقرة 31 منه إلى أنه يجب أن يكون لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إجراءات لتنفيذ دراسة الحرص الواجب لتقييم الأطراف المتعامل معها، ومن بين تلك الإجراءات دراسة القيمة المعرضة للخطر واختبار الضغط وتحليل الحساسية<sup>1</sup>.
- تمت الإشارة إلى القيمة المعرضة للخطر في الجدول رقم 11 منه والخاص بالا فصاحات الكمية والنوعية لمخاطر السوق، الموجود ضمن القسم الخامس من المبدأ (إدارة المخاطر والتعرض للمخاطر والتخفيف من المخاطر)، وفي الفقرة رقم 4 وفي قسم الإفصاحات الكمية ذكر المعيار بوضوح أن من بين الإفصاحات الكمية المطلوبة هو قياس القيمة المعرضة للخطر وتحليلات الحساسية الأخرى لأنواع المختلفة لمخاطر السوق ومنها مخاطر أسعار السلع ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية، والمخاطر المحتملة الناتجة عن حركة معدل العائد في السوق، أو أسعار الأسهم<sup>2</sup>.
- ورد في الفقرة 37 من معيار : المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط للمؤسسات (عدا مؤسسات التكافل وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي) التي تقدم خدمات مالية إسلامية، أنه ينبغي لاختبارات الضغط أن توفر منظور المخاطر الشاملة والمستقلة لأدوات إدارة المخاطر مثل القيمة المعرضة للخطر رأس المال الاقتصادي والمقاييس الإحصائية المختلفة مثل تحليل الارتباط والانحدار المتعدد<sup>3</sup>، وفي الفقرة 90 من نفس المعيار وعند الحديث عن الجوانب التي يجب على مؤسسات

<sup>1</sup> أنظر: المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات ( عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2005، ص: 08.

<sup>2</sup> Quantitative Disclosure, Market Risk: (2007)–Disclosures to promote Transparency and Market Discipline of Risk Management for Institutions Offering Islamic Financial Services (Excluding Islamic Insurance (Takaful) Institutions and Islamic Mutual Funds), IFSB, P21.

<sup>3</sup> للمزيد من المعلومات أنظر: المبادئ الإرشادية لاختبارات التحمل للمؤسسات (عدا مؤسسات التكافل وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي) التي تقدم خدمات مالية إسلامية، الصادر في 2012، ص: 33.

### الإدارة مخاطر السوق

الخدمات المالية الإسلامية أن تدرجها في الاعتبار عند عمل اختبارات الضغط للمخاطر الخاصة أو الكلية لمحفظة ما، دُكر وضع حدود للمراكز (سواء كانت قصيرة أو طويلة أو صافي الرصيد)، حدود وقف الخسارة، (حد الخسارة المحدد سلفاً لمخاطر السوق)، اختبار القيمة المعرضة للخطر، في حين أنه في الفقرة 91 من نفس المعيار تمت الإشارة إلى أنه يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تستكمل تقنية القيمة المعرضة للخطر مع تقنيات اختبارات الضغط المستخدمة لبعض المحافظ لمخاطر السوق<sup>1</sup>.

من خلال المبادئ أعلاه نلاحظ أن مجلس الخدمات المالية الإسلامية أعطى أهمية معتبرة لعملية تطبيق أسلوب القيمة المعرضة للخطر لقياس المخاطر السوقية في المصارف الإسلامية على مستوى العملية التمويلية أو الاستثمارية الواحدة أو على مستوى محفظة التمويل أو الاستثمارية الخاصة بعملية تمويلية أو استثمارية معينة، وبناء عليه واستناداً إلى التمايز والتنوع في أساليب التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية فإن الأسلوب الأفضل لحساب القيمة المعرضة للخطر الكلية يتمثل في حسابها على مستوى كل محفظة تمويلية أو استثمارية على حدة وبالتالي يمكننا القول بأن القيمة المعرضة للخطر الإجمالية في المصارف الإسلامية تتمثل في مجموع ما يلي:

- القيمة المعرضة للخطر لمحفظة عمليات المراجحة والمراجحة للآمر بالشراء.
- القيمة المعرضة للخطر لمحفظة عمليات السلم والسلم الموازي.
- القيمة المعرضة للخطر لمحفظة عمليات الاستصناع والاستصناع الموازي.
- القيمة المعرضة للخطر لمحفظة عمليات الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك.
- القيمة المعرضة للخطر لمحفظة عمليات المشاركة والمشاركة المتناقصة.
- القيمة المعرضة للخطر لمحفظة عمليات المضاربة

**4- طرق حساب القيمة المعرضة للخطر:** يمكن حساب هذه القيمة بثلاثة طرق هي:

**4-1- الطريقة القياسية (التحليلية):** إن الطريقة القياسية لحساب VaR تعتمد على القانون الطبيعي

وذلك من خلال تطبيق المتوسط والانحراف المعياري وبالتالي تعتمد على خصائص هذا التوزيع لتقدير

احتمال الأحداث غير الملائمة ومن ثم تحديد قيمة VaR<sup>2</sup>.

ولتحديد قيمة VaR نستخدم مجموعة من النماذج القياسية من أهمها ما يلي:

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص: 77.

<sup>2</sup> حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل-دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية-"، مرجع سابق، ص: 195، 190.

أ- نموذج مقياس المخاطر: يمكن تلخيص مراحل هذا النموذج في الخطوات التالية:

- جمع المشاهدات والمعطيات عن تغيرات الأداة المالية التي نريد حساب قيمتها عند الخطر خلال فترة زمنية معتبرة ولتكن سنة، علماً أن أغلبية طرق حساب VaR تعتمد فرضية ثبات المعطيات السابقة للتنبؤ أحسن بالمستقبل.

- حساب الانحراف المعياري من خلال تلك المشاهدات، ومن ثم استنتاج الخسارة القصوى التي يمكن أن تتعرض لها الأداة المالية والتي تساوي قيمة الانحراف المعياري.

- إن هذه الطريقة تركز على فرضية خضوع توزيع تغيرات الأسعار للقانون الطبيعي، بمعنى أن هناك دائماً احتمال قوي لأن تكون المشاهدة قريبة من المتوسط، واحتمال ضعيف حتى تكون هذه المشاهدة بعيدة عن المتوسط، ومن ثم يجب اختيار مستوى الثقة المرغوب، واستخراج عدد مرات ترجيح الانحراف المعياري لاستنتاج قيمة VaR<sup>1</sup>.

ب- نموذج التباين / التباين المشترك: وهي طريقة تركز على مصفوفة التباين والتباين المشترك المقدر، حيث تسمح بمعالجة مئات الأدوات المالية في آن واحد، وذلك من خلال تكوين ثلاث مصفوفات هي<sup>2</sup>:

- مصفوفة الانحراف المعياري.

- مصفوفة معاملات الارتباط.

- مصفوفة الأوزان.

4-2- المحاكاة التاريخية: تركز هذه الطريقة على فرضية ثبات معطيات الماضي للتنبؤ أحسن

بالمستقبل، فهي إذن طريقة تقوم على تقدير توزيع تغيرات الأسعار انطلاقاً من الماضي، وبتطبيق هذه التغيرات على المحفظة الحالية للأصول يتم تحديد القيمة المعرضة للخطر، وهي بذلك طريقة غير قياسية بعكس سابقتها، كما أنه يتم اخذ المحفظة ككل في حساب VaR وليس كل أصل على حدا كما ورد في النموذج السابق، وبالتالي فإن القيمة المعرضة للخطر لمحفظة الأصول ليست حاصل جمع القيم المعرضة للخطر أداة مالية أو أصل مالي، وإنما هي عبارة عن VaR المحفظة ككل<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> حياة بنجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل-دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية-"، ص: 191.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص: 193.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص: 194.

**4-3- محاكاة مونت كارلو:** هي طريقة يتم اللجوء إليها عادة في حالة وجود انقطاعات مفاجئة وغير متوقعة، وهي<sup>1</sup>:

تتمثل في اختيار توزيع معين لتغيرات العوامل المؤدية للخطر تتم محاكاته من خلال نمذجة رياضية وذلك بعد اعتماد خيارات باستخدام اختبارات إحصائية ملائمة، ومن خلال النموذج المختار يتم محاكاة عدد كبير من السيناريوهات المستقبلية بالحاسوب، ويتم استخدام نتائج هذه المحاكاة لتقدير توزيع إيرادات المحفظة ومن ثم حساب القيمة عند الخطر Var.

**ثانيا: معدل العائد على رأس المال المعدل بالخطر Risk Adjusted Return On Capital (RAROC)**

هو أداة لقياس المخاطر وتحديد كمية رأس المال المخاطر (RC) Risk Capital المطلوب من أجل دعم الصفقات أو الأنشطة والعمليات التي يقوم بها المصرف<sup>2</sup>.

#### **1- استخدامات العائد على رأس المال المعدل بالخطر**

يستخدم العائد على رأس المال المعدل بالخطر ويحتل أهمية عالية في مجالين رئيسيين هما:

- لأغراض إدارة المخاطر من أجل تحديد مقدار مساهمة كل صفقة أو عملية في المخاطر الإجمالية التي يتعرض لها المصرف، ومن أجل تحديد رأس المال المطلوب للمصرف ككل، لتتذكر أن بيتا الداخلية تعترف فقط بإمكانية التنويع ضمن المحفظة الاستثمارية الحالية للمصرف.

- لأغراض تقييم الأداء من أجل تحديد الربحية الاقتصادية لعمليات أو صفقات مختلفة على أساس مقارنة المخاطر المعدلة الخاصة بالمصادر المختلفة للمخاطر، والهدف هنا يتمثل في كشف مساهمة الصفقة أو العملية في خلق القيمة الإجمالية للمصرف من أجل توفير أساس لموازنة رأس المال Capital-budgeting وقرارات الخاصة بالتعويضات التحفيزية وتحديد الصفقات التي يكون للمصرف فيها ميزة تنافسية، وإن العائد على رأس المال المعدل بالخطر لتقييم الأداء يعتبر من أفضل المقاييس المستخدمة في الصناعة المصرفية لأغراض تقييم الأداء، إن حساب العائد على رأس المال المعدل بالخطر يتم من

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص: 196.

<sup>2</sup> Gerhard Schroeck), **Risk Management and Value Creation in Financial Institutions**, John Wiley & Sons, Inc, Hoboken, New Jersey , 2002 ,P242

## الفصل الثاني..... تطبيقات المصارف الإسلامية لمعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ومعايير بازل لإدارة مخاطر السوق

خلال إتباع ثلاث خطوات هي:

- قياس الخطر Risk Measurement: وهذا يتطلب قياس تعرض المحفظة للخطر، والمتعلق بالتذبذب والارتباطات الخاصة بمعاملات الخطر.

- تخصيص رأس المال Capital Allocation: وهذا يتطلب اختيار درجة ثقة وأفق زمني لحساب القيمة المعرضة للخطر، الأمر الذي يترجم إلى رأس المال الاقتصادي Economic Capital، وقد تتطلب العملية أيضا تقييد رأس مال تنظيمي Regulatory Capital إذا كان ذلك مناسباً.

- مقياس أداء Performance Measurement: هذا يتطلب تعديل الأداء لرأس المال المخاطر. إن قياس الأداء يمكن أن يتم بالاستناد إلى منهجية قياس الأداء المعدل بالخطر RAPM أو أي من منهجياتها المختلفة.

ثالثاً: تعريف ومفهوم رأس المال الاقتصادي وفق المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية

رأس المال الاقتصادي هو كمية رأس المال أو الزيادة في الأصول، والتي تحتاج لها المؤسسة المالية من أجل أن تضمن أن قيمتها السوقية أو الحقيقية، وميزانيتها كافية وقادرة على وفاء ديونها، في إطار زمني محدد، في ظل احتمال أو درجة ثقة محددة، وهي ترتبط بالأحداث غير المتوقعة، والتي من الممكن أن لا تحدث، وبعبارة أخرى، هو كمية رأس المال التي يحتاجها المصرف من أجل امتصاص الخسائر غير المتوقعة في إطار زمني محدد وعند مستوى ثقة محدد، ولأن الخسائر المتوقعة تأخذ بعين الاعتبار عند تسعير المنتجات المصرفية وتشكيل احتياطات خسائر القروض، فإن رأس المال الاقتصادي يغطي المخاطر غير المتوقعة.

وقد أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية مجموعة من الإرشادات متعلقة رأس المال الاقتصادي والمخاطر الغير متوقعة فيما يلي:

- ورد في الفقرة رقم 37 من المعيار رقم 13 - المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط للمؤسسات (عدا مؤسسات التكافل وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي) التي تقدم خدمات مالية إسلامية - أنه ينبغي لاختبارات الضغط أن توفر منظور المخاطر الشاملة والمستقلة لأدوات إدارة المخاطر مثل القيمة المعرضة للخطر، VaR ورأس المال الاقتصادي، Economic Capital والمقاييس الإحصائية المختلفة مثل تحليل الارتباط والانحدار المتعدد<sup>1</sup>، كما ورد

<sup>1</sup> Stress testing promoting risk identification and taking views across the IIFS, (2012)-Guiding Principles on Stress Testing for Institutions Offering only Islamic Financial Services [Excluding Islamic Insurance (Takaful) Institutions and Islamic Collective Investment Schemes], IFSB, P15-16.

### لإدارة مخاطر السوق

في الفقرة 58 من نفس المعيار وعند الحديث عن الجوانب التي يجب أن تراعيها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية عند وضع تصوراتها الخاصة باختبارات الضغط - في العبارة (و) - أنه يجب مراعاة انعكاسات بعض مجالات الأنشطة الهامة (مثل العقارات ومعاملات المراجعة في السلع، والمخاطر المتعلقة بعقدي المضاربة والمشاركة)، وضعف مواجهتها للتغيرات في الأوضاع الاقتصادية والمالية وتأثيراتها في:

1- المركز المالي، 2- الأرباح والخسائر الاقتصادية والمحاسبية، 3- رأس المال التنظيمي/ الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرها أو رأس المال الاقتصادي، Economic Capital، فجوات التمويل والسيولة<sup>1</sup>.

- كما ورد في الفقرة رقم 81 أنه ينبغي للتصورات المستخدمة لاختبارات الضغط في خطة رأس المال أن تأخذ في الاعتبار كل المخاطر الهامة ذات الصلة التي تتعرض لها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. من هذا المنظور، ينبغي أن يكون الهدف من خطة رأس المال المتعلقة باختبارات الضغط أن يبين كيف يمكن لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تلي متطلبات رأس المال (سواء الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الرقابي أو رأس المال الاقتصادي Economic Capital أي متطلبات الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال<sup>2</sup>).

إن كل ما ذكر حول رأس المال الاقتصادي في المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية هو ما ورد في المعيار المذكور أعلاه، وهو المعيار رقم 13 وهو آخر معيار صادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ولم يتم إيضاح أية آلية أو أسلوب لحسابه، كما أنه لم تتم الإشارة إلى اعتماد آلية محددة تخدم هذا الغرض من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية، إنما بقي الباب مفتوحاً فيه للاجتهاد في هذا المجال. أما المخاطر الغير المتوقعة والتي من أجلها يُحسب رأس المال الاقتصادي فقد وردت في العديد من معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية، حيث تم الإشارة إليه في المعيار رقم 2 المتمثل في معيار كفاية رأس المال للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية - في الفقرة رقم 80 حيث تمت الإشارة إلى أنه يمكن لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تتخذ إجراءات وقائية بتكوين

<sup>1</sup> Range of scenarios including dynamic and forward-looking scenarios, (2012)-Guiding Principles on Stress Testing for Institutions Offering only Islamic Financial Services [Excluding Islamic Insurance (Takaful) Institutions and Islamic Collective Investment Schemes], IFSB, P:20.

<sup>2</sup> Capital assessment capturing various unique perspectives, (2012)-Guiding Principles on Stress Testing for Institutions Offering only Islamic Financial Services [Excluding Islamic Insurance (Takaful) Institutions and Islamic Collective Investment Schemes], IFSB, P:27.

### لإدارة مخاطر السوق

حسابات احتياطي احترازية لتصغير الأثر السلبي على عوائد مساهميها من جراء تعديل دخل أصحاب حسابات الاستثمار، وأيضاً لتغطية الخسائر المحتملة ولكن غير المتوقعة التي يتحملها أصحاب حسابات الاستثمار في استثماراتهم، وهذه الاحتياطيات هي احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار، كما تم الإشارة إلى المخاطر الغير متوقعة في المعيار رقم 3 الخاص بالمبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية (التكافل) وصناديق الاستثمار الإسلامية، وفي المعيار رقم 13 الذي ذكرناه سابقاً الخاص بالمبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط للسلطات الإشرافية-الذي ورد فيه وجوب على السلطات الإشرافية أن تُقيم ما إذا كانت مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية قادرة على البقاء فوق الحد الأدنى لمتطلبات نسب رأس المال الرقابي في جميع الأوقات وفي الأحداث الصعبة ولكن المعقولة<sup>1</sup>. وهذا يتطلب من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تكون لديها الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال من أجل إدارة رأس المال، وفي هذا الصدد، يمكن أن تطلب السلطات الإشرافية من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تطبق إطار الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال وذلك للتأكد من الاحتفاظ بهوامش إضافية مناسبة لرأس المال لمساندة عملياتها في كل الأوقات واستيعاب الخسائر غير المتوقعة نتيجة المخاطر التي وقعت في إطار أنشطة أعمال مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية<sup>2</sup>.

#### رابعاً: اختبارات الضغط<sup>3</sup> stress testing

تعتبر تقنية اختبار الضغط مكوناً أساسياً لأي عملية لإدارة المخاطر حيث إنها تسمح بتحليل القيم المتطرفة، ويتركز اختبار الضغط على الأحداث التي تكون في ذيل التوزيع والتي تجعل المؤسسات أكثر إدراكاً لما يمكن أن يحدث من صدمات كارثية، إن اختبار الضغط مصمم من أجل تقييم الأداء في ظل تحركات وتقلبات السوق الأقل تكراراً ولكن الأكثر أهمية وهو يتيح الفرصة لمدير المخاطر لأن يحدد ما سينطوي عليه التعرض لسلسلة من المخاطر في ظل ظروف معينة.

إن تحليل الضغط يمكن أن يتضمن تغيير واحد من المتغيرات أو أكثر وذلك باستخدام تغيرات الأسعار التاريخية والأساسية وذلك من أجل تقييم التأثير المحتمل لهذه التغيرات على الأدوات المالية والمحافظ

<sup>1</sup> Section 4: Guiding Principles on Stress Testing for Supervisory Authorities, (2012)-Guiding Principles on Stress Testing for Institutions Offering only Islamic Financial Services [Excluding Islamic Insurance (Takaful) Institutions and Islamic Collective Investment Schemes], IFSB, P:48

<sup>2</sup> Section 4: Guiding Principles on Stress Testing for Supervisory Authorities, IFSB, op.cit, P:49.

<sup>3</sup> Karen A. Horcher, **Essential of Financial Risk Management**, John Wiley & Sons, Inc. Hoboken, New Jersey, 2005. P: 211-212.



الاستثمارية.

إن التحركات الكبرى عادة ما تأخذ المشاركين في السوق على حين غرة، ويمكن للأسواق أن تتحرك بشكل أكبر وأسرع مما قد يتوقعه المشاركون فيها، وهذه التحركات الكبرى يمكن أن تترافق بانخفاض أو تعطل العلاقة الارتباطية النمطية القائمة في ظل ظروف السوق الطبيعية أو العادية. ويتضمن اختبار الضغط تحديد الحالات الممكنة أو التغيرات المستقبلية في الظروف الاقتصادية والتي من الممكن أن يكون لها تأثيرات سلبية على مخاطر السوق للمؤسسة المالية، وتقييم قدرة المؤسسات المالية على تحمل هذه التغيرات، كما أن تعريض المؤسسة لاختبار الضغط يمكن أن يكون مفيداً جداً، ففي الحالة التي يظهر فيها اختبار الضغط نتائج غير مقبولة في صورة خسائر محتملة غير ممكنة المواجهة، فإنه يمكن صياغة الاستراتيجيات اللازمة للتعامل مع هذه التعرضات والمخاطر المحتملة، وبما يجنب المؤسسة خسائر كارثية يمكن أن تؤدي لإلحاق أضرار كبيرة بمركزها المالي وربما تؤدي لانحيارها.

### 1- تعريف اختبار الضغط في المصارف

في الحقيقة يمكن أن نجد عدة تعاريف لاختبار الضغط مكتوبة بأكثر من صيغة ولكن جوهرها يكاد يكون واحداً، ومن هذه التعاريف ما يلي:

- اختبار الضغط: هو مجموعة من التقنيات أو الأساليب التي تستخدم لتقييم حساسية محافظ المصارف الاستثمارية للتغيرات الرئيسية في البيئة الاقتصادية الكلية، أو لأحداث استثنائية لكنها ممكنة<sup>1</sup>.
- اختبار الضغط: هو مجموعة من التقنيات التي تساعد على تقييم حساسية النظام المالي لأحداث استثنائية ولكن معقولة الحدوث، وتقوم على تطبيق مجموعة من الصدمات والسيناريوهات على مجموعة من المؤسسات المالية وذلك من أجل تحليل كل من الأثر الإجمالي وتوزع ذلك الأثر بين تلك المؤسسات<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Winfrid Blaschke, Matthew T. Jones, Maria Soledad Martinez Peria **Stress Testing of Financial Systems: An Overview of Issues, Methodologies, and FSAP Experiences**, IMF Working Paper No. 01/88, 2001, p4 .

<sup>2</sup> The World Bank and International Monetary Fund, **Financial Sector Assessment**, Washington DC 2005.

## 2- أهمية اختبار الضغط

إن أهمية اختبار الضغط تأتي من كونه يوفر نوعين أساسيين من المعلومات يتمثلان في ما يلي<sup>1</sup>:

1- المدى الذي يمكن أن تصل إليه الخسائر المحتملة والناجمة عن الحالات الكارثية.

2- السيناريوهات أو التصورات والأوضاع التي يمكن في ظلها أن تحدث هذه الخسائر.

إن هذين النوعين من المعلومات اللذين يوفرهما اختبار الضغط، يشكلان مدخلات إلى الأشخاص المعنيين

باتخاذ القرارات في المؤسسات المالية، والتي تتعلق بسياسات التحوط وتحديد الحدود الائتمانية، ونسب

تخصيص / توزيع الأصول في المحافظ الاستثمارية، وكفاية رأس المال، وسواها.

## 3- أنواع اختبار الضغط

إذا نظرنا إلى اختبار الضغط من جهة عوامل الخطر التي يختبرها فإننا نجد أنه يتضمن نوعين رئيسيين

يتمثلان فيما يلي:

**3-1- تحليل السيناريو:** وهو يستند أساساً إلى أن السيناريوهات / التصورات يمكن أن تكون إما

أحداثاً تاريخية أو أحداثاً افتراضية، وهي تتحكم بالتأثير على الأحداث ذات الصلة من خلال عدد من

عوامل الخطر، والخسارة الناتجة عن الظروف الضاغطة (محل الاختبار) تمثل تأثير مركباً من التحركات

المتزامنة (التي تتم في نفس الوقت) للعديد من عوامل الخطر، كذلك هو تقنية لتحليل المخاطر

تستخدم من أجل اختبار ما يمكن أن يحدث لتقديرات الربحية مثل صافي القيمة الحالية في ظل

مجموعات عديدة ومختلفة من الافتراضات، أي يتم من خلاله مقارنة مجموعة من الأوضاع المالية السيئة

والجيدة، مع الحالة

الأكثر احتمالاً أو التي تسمى الحالة الأساسية.

إن تحليل السيناريو هو شكل مختلف عن تحليل الحساسية، وبخلاف تحليل الحساسية، فإن تحليل

السيناريو يقيس الأثر على صافي القيمة الحالية الناتج عن تغيرات متزامنة في المتغيرات المدخلة ويعكس

مجالاً من النتائج كالتالي يتم عكسها أو إظهارها بواسطة التوزيع الاحتمالي. إن تحليل السيناريو يساعد

على التعامل مع حالة عدم التأكد، وهي توفر بديل لاستثمار المعلومات من أجل تخفيض حالة عدم

التأكد، والذي يعتبر عملية مكلفة وعديمة الفائدة.

<sup>1</sup> Carol Alexander, Elizabeth Sheedy , **Model-Based Stress Tests: Linking Stress tests to VAR for Market Risk**, Macquarie University Applied Finance Centre Research Papers, Research Paper No. 33, 2008, p7 .

### لإدارة مخاطر السوق

3-2- تحليل الحساسية: إن اختبارات الحساسية تفصل تأثير المحفظة الاستثمارية بالتحركات في عامل خطر واحد إن الخسارة الناتجة عن الظروف الضاغطة (محل الاختبار) تتمثل في المساهمة الحدية marginal contribution لعامل خطر واحد، وحتى عندما تقوم عدة عوامل خطر بالصدم أو يتم قياس تأثيرها فإن الخسارة في هذه الحالة بُجراً أو تُفكك كما لو أنها مجموع الخسائر الحدية من عوامل الخطر المختلفة.

3-2-1- استخدامات تحليل الحساسية: إن هذا الأسلوب يعتبر من أكثر الأساليب استخداماً في تحليل المخاطر، وهو يبدأ مع سيناريو الحالة الأساسية base-case scenario والتي بموجبها القيمة الحالية الصافية للمشروع يتم إيجادها باستخدام القيمة الحالية الأساسية لكل متغير من المتغيرات المدخلة. ويستخدم تحليل الحساسية العديد من التقديرات الممكنة للعوائد من أجل إدراك شكل التغيرات في النتائج outcomes، فيتم من خلاله قياس المخاطر الخاصة بأصل ما من خلال مجال من العوائد، حيث يتم تحديد المجال من خلال طرح الحصيلة الأفضل من الحصيلة الأسوأ لعوائد الأصل، والأصل الذي يكون المدى فيه أكبر يكون أكثر تذبذباً، وبالتالي أكثر مخاطرة. إن تحليل الحساسية يستخدم من أجل تحليل مقدار ما يمكن منحه / تحمله من أجل تجاوز تقديرات نمو العوائد وهوامشها من دون تغيير قرارات قبول أو رفض الاستثمارات.<sup>1</sup>

#### 4- اختبارات الضغط وفق المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية

أشار مجلس الخدمات المالية الإسلامية في العديد من المعايير الصادرة عنه إلى اختبارات الضغط وضرورة العمل على تطبيقها في المصارف الإسلامية، لكونها أداة رئيسة من أدوات إدارة المخاطر، وهي التي تنبه الإدارة العليا بالنتائج غير المتوقعة ذات الصلة بمجموعة من المخاطر، وتوفر مؤشراً على مقدار رأس المال المتاح لاستيعاب الخسائر إذا حدثت صدمات كبيرة. لقد تمت الإشارة لاختبارات الضغط في العديد من المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية نوضحها كما يلي:<sup>2</sup>

- تمت الإشارة في الفقرة 31 من معيار المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية الصادر في كانون الأول 2005، إلى أنه

<sup>1</sup> See :Eugene F. Brigham, Michael C. Ehrhardt, **Financial Management: Theory and Practice**, South-Western Cengage Learning, USA, 13th edition, , 2011, P:437 .

<sup>2</sup> راجع المبادئ الرقابية والمعايير الإرشادية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية ، بتصرف.

### لإدارة مخاطر السوق

يجب أن يكون لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إجراءات لتنفيذ دراسة الحرص الواجب لتقييم الأطراف المتعامل معها، ومن بين تلك الإجراءات دراسة القيمة المعرضة للخطر واختبار الضغط وتحليل الحساسية.

- تمت الإشارة في الفقرة 54 من معيار كفاية رأس المال للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقدير خدمات مالية إسلامية الصادر في كانون الأول 2005، إلى أن استخدام مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية لطريقة النماذج الداخلية خاضع لكل من الموافقة الصريحة للسلطة الإشرافية، واستيفاء المعايير النوعية وخصائص عوامل مخاطر السوق المحددة في نظام إدارة المخاطر في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، والمعايير الكمية وبرنامج شامل لاختبارات الضغط، ومدى صلاحية النماذج حسب ما يقرره حسابات خارجيون و/أو السلطات الإشرافية.

- تمت الإشارة في الفقرة 33 من معيار الإرشادات المتعلقة بالعناصر الرئيسية في إجراءات الرقابة الإشرافية للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية وصناديق الاستثمار الإسلامية الصادر في كانون الأول 2007، إلى أنه في تقييم المخاطر التي تتعرض لها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية يجب أن تطلب السلطة الإشرافية من هذه المؤسسات أو تشجعها على اعتماد اختبارات الضغط بتوقعات مستقبلية تحدد الأحداث المحتملة أو التغيرات في أوضاع السوق التي يمكن أن تؤثر سلباً على الأداء المالي للمؤسسة.

- تمت الإشارة في الفقرة 64 من معيار متطلبات كفاية رأس المال للصكوك والتصكيك والاستثمارات العقارية الصادر في كانون الثاني 2009، إلى أن السلطة الإشرافية تحتاج بشكل أساسي إلى الاطمئنان بأن مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية تستوفي الشروط الاحترازية التي تسمح لها بممارسة أنواع نشاط الاستثمار العقاري في مراكزها المالية، أو بشكل غير مباشر.... ويمكن أن تقوم السلطة الإشرافية من بين أشياء أخرى بتحديد نوع النشاط... ووضع إجراءات فعالة لإدارة المخاطر واختبارات الضغط و إجراء التقييمات المناسبة، والممارسات السليمة فيما يتعلق بقيام مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية بخلط أموالها مع أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة<sup>1</sup>

- يبين معيار المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط للمؤسسات (عدا المؤسسات التكافل و برامج الاستثمار الجماعي الإسلامي) التي تقدر خدمات مالية إسلامية الصادر في آذار 2012،

<sup>1</sup> راجع المبادئ الرقابية والمعايير الإرشادية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، بتصرف.

## لإدارة مخاطر السوق

الإرشادات الخاصة بتطبيق اختبارات الضغط في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، حيث تضمن بشكل أساسي قسم خاص بالشروط اللازمة لاختبارات الضغط الفعالة، وآخر يتعلق بالمبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط، وأخيراً قسم يتعلق بالمبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط للسلطات الإشرافية<sup>1</sup>.

### 5- دور اختبار الضغط في إدارة المخاطر

إن الدور الذي يلعبه اختبار الضغط في إدارة المخاطر يأتي بشكل أساسي من المعلومات التي يوفرها عن مصادر المخاطر في المحفظة الاستثمارية، وهذا الأمر ذو صلة وثيقة بصنع القرار في جميع المستويات الإدارية في المؤسسات المالية، وتمثل المعلومات التي يوفرها حسب المستوى الإداري بما يلي:

- على المستوى التجاري: توضح اختبارات الضغط المخاطر المحتملة والمتعلقة بموقف معين أو منتج معين.

- على المستوى الإداري: فإن اختبارات الضغط تمكن من المقارنة بين المخاطر ضمن فئات الأصول المختلفة والتعرضات وتسهيل الضوء على الحاجة لوضع حدود للمخاطر والتحكم بها.

- على المستوى التنفيذي: فإن اختبارات الضغط توفر وسيلة لمقارنة أنواع المخاطر للمؤسسة مع استعداد ملاكها لتحمل المخاطر، الأمر الذي يساعد بتوجيه القرارات بشأن التخصيص الأمثل لرأس المال داخل المؤسسة.

إن اختبارات الضغط يمكن أن تساعد كافة المستويات الإدارية في تحديد ما إذا كان العائد المتأني من منتج أو وضع معين متناسب مع مستوى المخاطر المترتب عليه أو المتأني منه<sup>2</sup>.

### خامساً: تحليل المحاكاة Simulation Analysis.

يعتبر تحليل المحاكاة من أقوى وأفضل الأساليب المستخدمة في معالجة المشكلات الإدارية في الوقت الراهن، وخاصة مع التطور الهائل في الحواسيب الإلكترونية وقدراتها الهائلة على معالجة كميات كبيرة من البيانات.

<sup>1</sup> راجع المبادئ الرقابية والمعايير الإرشادية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، بتصريف.

<sup>2</sup> Winfrid Blaschke, Matthew T. Jones, Maria Soledad Martinez Peria, **Stress Testing of Financial Systems: An Overview of Issues, Methodologies, and FSAP Experiences**, Idem, 2001, p8.

### 1- تعريف أسلوب تحليل المحاكاة

يعرف البعض أسلوب تحليل المحاكاة على أنه "عملية بناء واختبار وتشغيل نماذج تحاكي ظواهر أو أنظمة معقدة باستخدام نماذج رياضية محددة، وهو يعتبر الفرع التحريبي لبحوث العمليات"<sup>1</sup>، كما يعرفه آخرون على أنه "محاولة لتطبيق خصائص النظم المختلفة ومظاهرها في صورة نماذج تقترب بشدة من الواقع وتعطي تصوراً دقيقاً للواقع ومشكلاته، وبالتالي يمكن تصميم ودراسة ووضع حلول للمشكلات المرتبطة بالنظم في الواقع العملي"، من خلال التعريفين نرى بأن التعريف الأول هو الأقرب في مجال العمل المالي والمصرفي وهندسة نماذج خاصة بإدارة المخاطر التي تواجهه.

### 2- خطوات تطبيق أسلوب تحليل المحاكاة أو نموذجها

إن تطبيق أسلوب تحليل المحاكاة يتطلب إتباع العديد من الخطوات، وهذه الخطوات الواجب إتباعها تتمثل فيما يلي:

-تحديد المشكلة وتعريفها.

-تحديد المتغيرات / العوامل الهامة المرتبطة بالمشكلة.

-القيام ببناء نموذج رياضي / كمي (بناء نموذج المحاكاة).

-تحديد القيم المختلفة للاختبار (أي تحديد قيم المتغيرات التي تم اختيارها).

-القيام بتجربة النموذج واختباره (تنفيذ عملية المحاكاة).

-استخدام النتائج التي يتم الحصول عليها في تعديل النموذج (إذا بدت ضرورة لذلك).

-تحديد التصرف الأمثل الذي يجب القيام به إزاء النتائج التي تم الحصول عليها.

### 3- أنواع تحليل المحاكاة

#### 3-1- تحليل محاكاة مونت كارلو Monte Carlo Simulation

إن أسلوب تحليل محاكاة مونت كارلو هو أسلوب احتمالي يقوم على تجربة الفرص المحتملة من خلال معاينة عشوائية، ويستخدم عندما يتضمن النظام عناصر واضحة لها فرصة للتأثير في سلوك النظام، وهو يستند إلى فكرة استخدام التجارب الإحصائية من أجل الحصول على حل تقريبي وجعله قابل للتطبيق على المسائل المعقدة.

<sup>1</sup> محمد العلي، إبراهيم، "مدخل إلى بحوث العمليات"، جامعة تشرين، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 2004، ص: 573.

### لإدارة مخاطر السوق

- ويمكن تقسيم أسلوب مونتي كارلو إلى خمس خطوات رئيسة تتمثل فيما يلي<sup>1</sup>:
- تحديد التوزيع الاحتمالي للمتغيرات الهامة في النظام.
- تحديد التوزيع الاحتمالي لكل متغير.
- تحديد مجال من الأرقام العشوائية لكل متغير.
- توليد الأرقام العشوائية.
- القيام بالمحاكاة لسلسلة المحاولات.

### 3-2- أسلوب المحاكاة التاريخية Historical Simulation

إن أسلوب المحاكاة التاريخية يوفر إطار بسيط ومرن لتحليل المخاطر، مع الإشارة إلى أن الأسلوب الأساسي لتحليل المحاكاة يستخدم فقط مسار واحد من العوائد one path of returns وهو المدرك أو الموجود في العالم الحقيقي، ولذلك ينتج عنه مؤشرات مخاطر ذات تباين مرتفع.

<sup>1</sup>See: 1-Dennies Cox, Michael Cox, **The Mathematics of Banking and Finance**, John Wiley & Sons Ltd, West Sussex, England, 2006, P:203 .

### خلاصة الفصل:

تمثل مخاطر السوق في المصارف الإسلامية من أهم المخاطر التي تتعرض لها والتي يصعب عليها التحكم فيها لأنها ناتجة عن تغير الظروف الاقتصادية وتحركات الأسعار في السوق كما يصعب التنبؤ بها، إلا أن هذه المخاطر لا تشكل هاجسا بالنسبة للمصارف التقليدية وهذا لتوفر أدوات وأساليب مناسبة لإدارة هذا النوع من المخاطر والتي أقرتها لجنة بازل، على غرار ما تواجهه المصارف الإسلامية من تحديات في إدارتها للمخاطر وهذا لعدم مناسبة استخدام هذه الأدوات لطبيعة عملها، ولهذا قامت بعض السلطات الرقابية بالاهتمام بوضع معايير واستحداث أو تطوير بعض الأدوات والطرق للتخفيف من هذه المخاطر فنجد مجلس الخدمات المالية الإسلامية اجتهاد في تصميم معايير خاصة بإدارة مخاطر السوق كما وفر لها أدوات وطرق تتناسب وخصوصيتها، والمتمثلة في : اختبارات الضغط، القيمة المعرضة للخطر، العائد على رأس المال المعدل بالخطر، وتحليل المحاكاة، ورأس مال الاقتصادي الواجب الاحتفاظ به لمقابلة مخاطر السوق في المصارف الإسلامية.



## الفصل الثالث

تقييم الأداء المالي للمصارف

الإسلامية

### تلميح:

تعد المصارف الإسلامية أحد أهم المؤسسات الاقتصادية لما لها من دور رئيسي في عمليات تمويل الأنشطة والمشاريع، وبالتالي هي أكثر تعرضاً للمخاطر التي تُعد جزءاً لا يتجزأ من عمل أي بنك، والتي يمكن أن تؤثر على ربحيتها أو أداءها، لذلك تحتاج هذه المصارف بعد فترة من مزاوله أنشطتها لإجراء تقييم لأدائها المالي نظراً لأن تقييم الأداء المالي له مكانة هامة في غالبية الاقتصادات، حيث ركزت عليه الكثير من الدراسات والأبحاث المحاسبية والإدارية، وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد المالية مقارنة بالاحتياجات المالية الكبيرة لها والمتنافس عليها، ومن هذا المنطلق نجد أن ضرورة الحصول على الموارد وتحقيق العوائد القصوى منها، وديمومة واستمرار المصرف ونموه وتطوره واستغلاله الاستغلال الأمثل يعتبر غاية في الأهمية، ولهذا فإن تقييم الأداء المالي يعد أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية، حيث يوفر للإدارة معلومات وبيانات تستخدم في قياس مدى تحقيق المنشأة لأهدافها، والتعرف على اتجاهات الأداء فيها، مما يوفر أساساً في تحديد مسيرتها ونجاحها ومستقبلها، لذلك ارتأينا أن نقوم بإجراء دراسة على القوائم المالية لعينة من المصارف الإسلامية من دول عربية مختلفة وتحليلها وتفسيرها من خلال إظهار الوضع المالي لتلك المصارف، والتعرف على اتجاه أداءها.

من خلال هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية تناقش الموضوعات التالية:

**المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية**

**المبحث الثاني: مجالات تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية والعوامل المؤثرة فيه**

**المبحث الثالث: معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية ونماذجه**

### المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مفاهيم حول الأداء، تقييم الأداء، تقييم وقيادة الأداء وتوضيح هذه المصطلحات، ثم نتطرق في الأخير إلى مراحل تقييم الأداء.

#### المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي وأركانه

إن مصطلح الأداء ليس حديثا بل توجد عدة دراسات وأبحاث من الناحيتين النظرية والتطبيقية التي كانت تهدف إلى تدقيق مفهومه، إلا أنه لا يوجد اتفاق عام حول تعريفه، لذا سنحاول فيما يلي تحديد مفهوم الأداء المالي كالاتي:

#### أولاً: تعريف الأداء المالي

يعرف الأداء بأنه إنجاز عمل ما، و هو ما يقابل الكلمة اللاتينية Performare التي تعني "إعطاء الشكل الكلي لشيء ما، ولكن اللغة الإنجليزية هي التي أعطت له معنى واضحاً و محدد to perform وتعني " :إنجاز، تأدية أو إتمام شيء ما عمل، نشاط، تنفيذ مهمة"، ثم اشتقت من كلمة Performance التي تعني: "إنجاز العمل أو الكيفية التي تبلغ المؤسسة لأهدافها<sup>1</sup>."

يعد الأداء المالي مفهوماً ضيقاً لأداء العمل، حيث أنه يركز على استخدام نسب بسيطة بالاستناد إلى مؤشرات مالية يفترض أن تعكس إنجاز الأهداف الاقتصادية للبنك، ويشير الأداء المالي إلى العملية التي يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المعايير أو المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مشروع اقتصادي يسهم في تحديد أهمية الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي للمنشآت. و أيضاً يمكن أن يعرف الأداء المالي من خلال العوامل التالية<sup>2</sup>:

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية؛
  - أثر السياسات المالية للمنشأة من طرف المسير على مردودية الأموال الخاصة ؛
  - مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاز السياسة المالية من خلال تحقيق فوائض مالية.
- و بذلك يمكن القول أن الأداء المالي يعكس مدى نجاح المؤسسة في نشاطها و عن الأطراف الفاعلة

<sup>1</sup> محمد مطر، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني"، (عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006)، ص: 03 .

<sup>2</sup> Lorrino Philippe, **Comptes et Recits De La Performance** ,( Paris, Edition D'organisation, 1996),p:48.

في المؤسسة ككل، لذلك فهو يعالج انطلاقاً من الوسائل والعمليات والمهارات التي يقتضيها بلوغ الأهداف<sup>1</sup>.

مما سبق يتبين أنّ الأداء المالي:

أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية؛

- أداة لتدارك الثغرات والمشاكل التي قد تظهر.

- فحسب الاقتصادي Serge Evraert فإنّ الأداء المالي يعني تسليط الضوء على فحص العناصر التالية:

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية ؛

- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على الأموال الخاصة ؛

- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاز السياسة المالية و تحقيق فوائض من الأرباح ؛

- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة<sup>2</sup>.

كما يعرفه J. PIERRE: على أنه " مدى قدرة المسيرين على تحقيق أهدافهم وذلك من خلال نمو المعدل السنوي للمبيعات وتحقيقهم لنسب مالية معينة"<sup>3</sup>.

من خلال التعاريف السابقة فإنّ الأداء المالي يعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل ثروة، ولا يختلف الأداء المالي للبنوك عن غيرها من الوحدات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الربح، حيث يمكن إعطاء تعريف للأداء المالي للبنك على أنه نجاح البنك في استخدام موارده المالية (أموال المستثمرين، أموال المودعين...) استخداماً أمثل وذلك لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف مجلس الإدارة وتحقيق عوائد على الأموال المستخدمة.

<sup>1</sup> عبد المليك مزهودة، "المقاربة الاستراتيجية للأداء مفهومًا وقياسًا"، بحث مقدم خلال، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، (جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 8/9 مارس، 2005)، ص: 487.

<sup>2</sup> محمد محمود الخطيب، "العوامل المؤثرة على الأداء المالي" الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، الطبعة الأولى، (الأردن، دار الحامد للنشر، 2010)، ص: 48.

<sup>3</sup> Josée et pierre, "la gestion financier des pme trévères et pratiques", presses de université de Québec ,1999p:263.

### ثانيا: مفهوم تقييم الأداء المالي

"هو دراسة وتحليل أداء العامل لعمله وملاحظة سلوكه وتصرفاته أثناء العمل وذلك للحكم على مدى نجاعة ومستوى كفاءته في القيام بأعماله الحالية والحكم على إمكانية النمو وتقدم الفرد في المستقبل، وتحمله لمسؤوليات أكبر وترقيته لوظيفة أخرى".<sup>1</sup>

"تقييم الأداء المالي هو نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة أو المنتخبة بما يقابلها من مؤشرات مستهدفة، أو تلك التي تعكس نتائج الأداء خلال مدة سابقة، أو نتائج الأداء في الوحدات الاقتصادية المماثلة مع مراعاة الظروف التاريخية والهيكلية، أو بالمؤشرات المستنبط معدلاتها وفقا لمتوسط نتائج مجموعة من الوحدات الاقتصادية مع مراعاة تقارب حجوم هذه الوحدات".<sup>2</sup>

"تقييم الأداء يعني التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المخططة، وقد برزت الحاجة إلى تقييم الأداء نتيجة التقدم التكنولوجي، و يتضمن قياس الأداء نتائج التخطيط الحقيقية وذلك يستدعي فرض رقابة على أوجه النشاط المختلفة التي يباشرها البنك، كما يستلزم فرض رقابة على النتائج التي يحققها البنك ومقارنتها بالأنماط الموضوعية من قبل أو تبيان الانحرافات وتحليل أسبابها والعمل على تحاشيها مستقبلا".<sup>3</sup>

"تقييم الأداء هو عملية رقابة على مراحل العمليات في البنك والتي تبدأ من تحديد الأهداف المرجو تحقيقها في حدود الموارد المتاحة، ثم وضع خطة أو برنامج زمني محدد المعالم، يرمي إلى تبيان كيفية تحقيق الأهداف ثم إجراء عمليات متابعة وبذلك يتسنى لعملية تقييم الأداء تحديد الكفاءة التي يجريها العمل في كل مرحلة من هذه المراحل".<sup>4</sup>

"تقييم الأداء المالي هو عملية قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة".<sup>5</sup>

<sup>1</sup> صلاح عبد الباقي، "إدارة الموارد البشرية"، (مصر، الدار الجامعية، للنشر والتوزيع، 2000)، ص: 285.

<sup>2</sup> فهد نصر حمود، "أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية"، (عمان، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع)، 2009، ص: 27.

<sup>3</sup> أبو الفتوح علي فصالة، "التحليل المالي وإدارة الأموال"، (القاهرة، مصر، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع، 1999)، ص: 23.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص: 24.

<sup>5</sup> عبد الغني دادن، "قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية"، بحث مقدم خلال، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، (جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 8-9 مارس 2005)، ص: 41.

تهدف المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة الى تحقيق الربح، لذا فتقييم الأداء المالي يعتبر أداة رئيسية لازمة للإجراء الرقابي في المؤسسة، فهو يظهر عن طريق تصحيح وتعديل الاستراتيجية والخطة الموضوعية، وترشيد استخدامات الموارد المتاحة، وهذا يساهم في بقائها في بيئة تنافسية وهي تركز على المصادر التمويلية والاستثمارية لها.

### ثالثاً: أركان تقييم الأداء المالي

تعتمد عملية تقييم الأداء على مجموعة من الأركان تتمثل في:

#### أ- وجود معايير \* محددة

ترتبط عملية تقييم الأداء ارتباطاً وثيقاً بمعايير محددة، تستخدم كأساس للمقارنة مع نتائج الأداء الفعلي، وذلك للحكم على مدى ملاءمة هذه النتائج أو عدم ملاءمتها، حيث أن المعايير هي التي توضح ما إذا كانت قيمة هذه النتيجة مرتفعة أو منخفضة أو ضمن المعدل.

#### ب- قياس الأداء الفعلي

يتم قياس أو تقدير الأداء الفعلي عادةً بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية من بيانات ومعلومات ومجموعة من أدوات القياس كالمؤشرات المالية والتحليل الرأسي والأفقي، ويجب توفر عاملين مدبرين للقيام بهذه الأعمال، مع استخدام الآلات المستحدثة متى كان ذلك مناسباً، لسرعة عرض نتائج القياس أو التقدير، واتخاذ القرارات الخاصة بها.

#### ج- مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير

يتم مقارنة الأداء المحقق بالمعايير لتحديد الانحرافات سواء أكانت الإيجابية أم السلبية، ولتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية، وجعلها قادرة على التعرف على طبيعة الأخطاء التي يمكن الوقوع بها من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفاديها، ويجب أن تركز الرقابة على الانحرافات الهامة، وإن وجود صفوف مدرية على المحاسبة والإحصاء يؤدي إلى سرعة كشف الانحرافات، وتسهيل المقارنة بين النتائج المحققة والأهداف الموضوعية.

#### د- اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات

إن اتخاذ القرار لتصحيح انحراف ما يتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقاً وقياس الأداء الفعلي، ومقارنة ذلك الأداء المحقق بالهدف المخطط.

\* يقصد بالمعايير: هي تلك الأدوات المستخدمة في عمليات المقارنة مع الأداء الفعلي لتحديد مستوى كفاءة الأداء، وهي أسلوب تحدده الإدارة كنموذج لتقييم الأداء، سنقوم بشرح معايير تقييم الأداء المالي في المبحث القادم

لذلك فإن تحليل الانحراف وبيان أسبابه يساعدان على تقدير الموقف واتخاذ القرار المناسب الذي يجب أن يكون في الوقت المناسب، ومحددًا بوضوح نوع التصحيح المطلوب، آخذًا في الاعتبار جميع الظروف المحيطة بالقرار.

وبذلك يمكن القول بأن عملية تقييم الأداء تهدف للتعرف على مدى تحقيق الوحدات الإدارية للأهداف الموضوعة لها، كما أنه بواسطتها تتوافر لدى الأجهزة المختصة المعلومات والبيانات اللازمة والضرورية للتخطيط الجيد مستقبلاً.<sup>1</sup>

#### رابعاً: مفهوم الأداء المصرفي

يعد مصطلح الأداء المصرفي مفهوم صعب التعريف والقياس، حيث يعرف على أنه النتيجة النهائية لنشاط المصارف، وبالتالي وللوصول إلى تعريف دقيق لمصطلح الأداء المصرفي لا بد من تحليل وقياس النتائج النهائية انطلاقاً من القوائم المالية، وذلك باستخدام العديد من المعايير الخاصة بذلك، وحيث أن العديد من الدراسات اعتبرت كلا من معيار العائد على الأصول ومعيار العائد على حقوق الملكية أهم المعايير لقياس الأداء المصرفي.<sup>2</sup>

يعد الأداء المصرفي من أكثر ميادين الأداء استخداماً لتقييم حصيلة نشاط البنوك التجارية، لأنه يمتاز بالاستقرار والثبات ويسهم في توجيه البنوك نحو المسار الأفضل والصحيح، وبالتالي فالأداء المصرفي ما هو إلا انعكاس للمركز المالي للبنك المتمثل بفقرات كل من الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر فضلاً عن قائمة التدفقات النقدية الذي يصور حالة حقيقية عن أعمال البنك لفترة زمنية معينة.<sup>3</sup>

فالأداء المصرفي يعتمد كمفهوم تقني على عملية التحليل المالي التي تعرف بأنها سلسلة من الأساليب المالية التي يمكن استخدامها لتحديد نقاط قوة ونقاط الضعف للمصارف وتستخدم النسب المالية بصورة رئيسية في هذا التحليل من أجل مقارنة الأداء السابق بالأداء الحالي والمتوقع، لمعرفة الإيجابيات والسلبيات لأداء المصارف والعمل على تعزيز الإيجابيات ومعالجة السلبيات وتصحيح الانحرافات.

<sup>1</sup> محمد سويلم، "إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية -مدخل مقارنة -"، (مصر، جامعة المنصورة، 1998)، ص: 477، 479.

<sup>2</sup> Shorouq Tomar and Adel Bino: **Corporate governance and bank performance, evidence from Jordanian banking industry**, Jordan journal of business administration, university of Jordan, volume 8, no 2, 2012, p:358.

<sup>3</sup> علاء فرحان طالب وإيمان شبحان المشهداني: "الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف"، مرجع سابق، ص: 67-68.

### المطلب الثاني: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي والجهات المستفيدة منه

إن التوسع في حجم أنشطة المصارف الإسلامية واستقطابها للعديد من المتعاملين واستخدامها للعديد من وسائل الاستثمار، يستوجب تحليل و تقويم أداء تلك الوسائل، فالقوائم المالية لوحدها لا تمكن إدارة المصرف من رقابة الأداء، إلا بعد صياغتها على شكل مؤشرات ذات مغزى محدد، ودلالة معينة في تشخيص سمات ومتغيرات الأداء دوريا، كما أن هناك جهات عديدة أخرى تحتاج إلى التحليل المالي وتطلبه، وبشكل خاص إدارة المصرف والمصرف المركزي والمودعون والمالكون والسوق المالي والسلطة الضريبية والجمهور.

#### أولا: أهمية تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية

تخطى عملية تقييم الأداء المالي أهمية كبيرة في جوانب ومستويات مختلفة يمكن إبرازها فيما يأتي:

- يبين تقييم الأداء المالي للبنوك قدرة البنك على تنفيذ الأهداف المخططة، من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها، والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها، مما يعزز أداء البنك بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل<sup>1</sup>؛
- تساعد عملية تقييم الأداء في الإفصاح عن درجة المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للبنك؛
- تقديم معلومات مفيدة من خلال التقارير، بما يمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة وفي الوقت المناسب<sup>2</sup>؛
- تساهم عملية تقييم الأداء المالي بزيادة فرص الوصول لمصادر التمويل الخارجي الذي يقود بدوره الى فرص استثمارية أكبر، ونمو وارتفاع في نسبة استخدام واستغلال العمالة الموجودة؛
- خفض وإمكانية التحكم في الأزمات المالية التي تصيب المؤسسة، و بناء علاقة أفضل مع كل أصحاب وأطراف المصالح مما يساعد على تحسين العلاقات مع كل من المجتمع المحلي والدولي<sup>3</sup>؛

<sup>1</sup> محمد عبد الوهاب العزاوي، "نظام تقويم أداء المصارف التجارية بإستخدام بطاقة الدرجات المتوازنة"، بحث في، مجلة الرشيد المصرفي، العدد 5، 2002م، ص:14.

<sup>2</sup> آسيا جنوحات، ياسمين العلابية، "فعالية الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات وأثرها على الإفصاح المحاسبي"، بحث في، الملتقى الدولي الخامس حول دور الحوكمة في تحسين الأداء للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإسلامية، جامعة حمه لخضر، الوادي، يومي 8/7ديسمبر، 2014، ص:16.

<sup>3</sup> يحيى سعدي، وخضر أوصيف، "أثر تطبيق معايير المحاسبية الإسلامية في تطوير الأداء المالي للبنوك الإسلامية"، بحث في: الملتقى الدولي الخامس حول دور الحوكمة في تحسين الأداء للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإسلامية، جامعة حمه لخضر، الوادي، يومي 8/7ديسمبر، 2014، ص:10.



- يساعد تقييم الأداء المالي في الكشف عن التطور الذي حققه البنك في مسيرته وذلك من خلال متابعة نتائج الأداء الفعلي زمنياً من مدة إلى أخرى، ومكانياً بالمقارنة مع البنوك المماثلة الأخرى؛
- يقدم تقييم الأداء إيضاحاً للعاملين حول كيفية أداء مهامهم الوظيفية ويعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح المستهدف الذي يمكن قياسه والحكم عليه كما يوضح كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة للبنك؛
- تساعد عملية تقييم الأداء في الإفصاح عن درجة المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للبنك؛
- متابعة تنفيذ الأهداف الاقتصادية للمصرف وذلك بالتعريف على مدى تحقيقه للأهداف المسطرة مسبقاً وللفترة المحدودة اعتماداً على البيانات والإحصائيات التي توفرها مختلف أقسام المصرف، لذلك يجب على المسيرين تحديد الأهداف مسبقاً بدقة ووضوح<sup>1</sup>؛
- الرقابة على كفاءة الأداء للتأكد من قيام المصرف بممارسة نشاطه وتنفيذ خطته بأعلى درجة من الكفاءة الممكنة، وذلك بتشخيص الانحرافات وأسبابها والعمل على تفاديها في المستقبل، وهنا يجب التأكد من أن المصرف قد استخدم كافة موارده بأعلى درجة ممكنة.

#### ثانياً: أهداف تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية

- يتمثل الهدف العام لعملية تقييم الأداء، هو التأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفقاً للخطة الموضوعية و المرسومة، إلا أن هناك بعض الأهداف الأخرى لتقييم الأداء يمكن إنجازها في النقاط التالية<sup>2</sup>:
- تعتبر عملية تقييم الأداء وسيلة تساعد المصارف الإسلامية من التقليل من درجة المخاطرة واختيار البديل المناسب من بين عدة بدائل مختلفة، فكلما كانت الأموال المستثمرة كبيرة كلما كان عنصر المخاطرة أكبر، وكلما كانت الموارد المستثمرة قليلة كلما كان عنصر المخاطرة قليل؛
- توضيح المسار المالي للبنك لمعرفة جوانب الضعف و معالجتها؛
- إبراز مدى قدرة البنك على إستيعاب الخسائر الناتجة عن الاستثمار في الأصول؛
- كشف بعض المشكلات الإدارية و التنظيمية، حيث تكفل الدراسة التحليلية لنتائج التقارير للكشف عن بعض العيوب التنظيمية أو الإدارية؛
- تقييم مدى تحمل المسؤولين للمسؤوليات المخولة لهم؛

<sup>1</sup> جلييلة بن خروف، "دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات" دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانجاز القنوات"، مرجع سابق، ص: 80.

<sup>2</sup> مجيد جعفر الكرخي، "تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية"، (عمان، الأردن، دار المناهج، 2008)، ص: 32.

- تشخيص المجالات التي تكون بحاجة إلى إجراءات تصحيحية والعمل على معالجتها.

ثالثا: الجهات المستفيدة من عملية تحليل وتقييم الأداء المالي للمصارف

#### أ- إدارة المصرف

تهتم إدارة المصرف بتحليل وتقييم الأداء لأسباب عديدة منها ضرورة ممارسة الوظائف الإدارية، باعتبار أن التحليل المالي يمثل التغذية العكسية للمعلومات عن الأداء الذي يقارن بالخطط لتحديد مدى الانحرافات وتصحيحها، وأيضا ضرورة التوفيق بين هدي سيولة البنك وربحيته، وإذا كانت المنشآت عموما تهتم بالتحليل المالي لغرض متابعة السيولة بوجه خاص، فإن البنك يهتم بذلك أكثر من غيره لأنه يعتمد على 90% من تمويله متأت من الودائع<sup>1</sup>.

#### ب- البنك المركزي

إن المصرف المركزي (بصفته السلطة النقدية) مسؤول عن الرقابة على المصارف، وعن تنفيذ السياسة النقدية بوسائلها الكمية والنوعية، ولكي يستطيع المصرف المركزي أداء مهماته لصالح الاقتصاد الوطني، فإنه يجب أن يحصل على مؤشرات دورية ولغرض توحيد البيانات المالية والائتمانية الواردة له من المصارف وصياغتها بالشكل الذي يخدم أغراض السياسة النقدية وأهدافها، فإن المصرف المركزي يطلب من المصارف تقديم هذه المؤشرات بجدول ذات تفاصيل محددة من قبله، تكشف وتفصح عن فقرات القوائم المالية والعلاقات المطلوبة بينها، تتضمن هذه الجداول المطلوبة من المصرف المركزي الكثير من المؤشرات التي هي حصيللة إجراء التحليل المالي الدوري وربما المفاجئ<sup>2</sup>.

بحيث تقوم إدارات المصرف المركزي كل حسب طبيعة مهامها، وبخاصة إدارة الرقابة على المصارف، بتوجيه المصرف المعني إلى تعديل أدائه بما يحفظ ويصون حقوق المودعين والمالكين، ويحمي المصرف من الإجراءات الاستثنائية التي قد تبعده عن السلامة، كما يحرص المصرف المركزي على حسن تقديم الخدمة المصرفية للجمهور، وبتكلفة مناسبة، وعلى نشر هذه الخدمات جغرافيا، وبشكل متوازن.

#### ج- المودعون

كما نعرف أن البنك هو منشأة مالية وسيطة تقبل الودائع من الجمهور وتستثمر وتقدم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات، فالإيداع هو الركن الأول في عمل المصرف، غير أن استمرار حصول المصرف على الأموال مرهون بقدرته على استثمارها وتوظيفها توظيفا أمثل، وتقديمه منتجات وخدمات مميزة ومتطورة للمودعين

<sup>1</sup> زاهر صبحي بشناق، "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية (دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين)"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، 2011، ص: 21.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص: 22.

وبكفاءة عالية مما يؤثر على تحفيز المودعين على إيداع أموالهم بحثا عن العائد الأفضل والتميز في الخدمة والبعد عن المخاطرة ، بحيث يكون لدى المودعون اهتمام دائم بالمؤشرات التي تعكس هذه المقدرة على الأداء الجيد<sup>1</sup>.

#### د- المالكون أو المساهمون

تتحمل مجموعة المالكين أو المساهمين حسب طبيعة ملكية المصرف المخاطرة النهائية، فالمساهمون لا يحصلون على الأرباح الموزعة دوريا ما لم يحقق المصرف ربحاً سنوياً أو متراكماً، كما أن هناك قيود تفرضها التشريعات أو تعليمات البنك المركزي حول نسب توزيع الأرباح واحتجازها سنوياً، كما أن حقوق الملكية هي آخر ما تسدد في حال تعرض البنك للصعوبات أو للتصفية، لذلك يحتمل التحليل المالي موقعاً خاصاً ضمن مجموعة الأساليب المهمة التي تساعد المساهمين في الرقابة على عمليات المصرف، كما يهتم المساهم الحالي أو المحتمل بالعائد على الأموال المستثمرة ومدى سلامة استثماراتهم في المشروع، فمن الطبيعي أن يبحث المستثمر الحالي عما إذا كان من الأفضل له الاحتفاظ بالسهم التي يمتلكها أو يتخلى عنها، كما يبحث المستثمر المحتمل عن أفضل الاستثمارات لاتخاذ قرارات الشراء، حيث يتحمل المساهم وحسب طبيعة البنك المخاطر النهائية التي تنطوي عليها الاستثمارات، لذلك إن عملية تقييم الأداء تساهم في وجود مؤشرات تفيد كافة المستثمرين في فهم ومعرفة هذه الجوانب وتوجههم نحو اتخاذ القرارات الملائمة<sup>2</sup>.

#### و - السوق المالي والهيئة العامة لسوق المال

يراقب السوق المالي المؤشرات المتنوعة عن أداء المصرف وذلك من قبل جهات عديدة، وهناك الرقابة المعلوماتية التي تهتم بها الهيئة العامة لسوق المال والتي تقوم بمتابعة مدى التزام الشركات المدرجة ومن بينها البنوك، بالشروط والتعليمات المتعلقة بالإفصاح والشفافية، لما يعكسه ذلك من إعطاء الصورة العادلة للسعر الحقيقي للسهم، ومن ثم مدى انعكاس ذلك على مؤشرات السوق المالية للبنك، كما يتولى السوق المالي إعداد ونشر المعلومات الخاصة بالبنوك بشكل دوري لكي تستفيد منها الجهات المتعددة<sup>3</sup>.

#### ل - الجمهور

يستفيد الجمهور من عملية تقييم الأداء المالي للبنوك، بحيث يهتم بالبحث عن خدمات بنكية متميزة وسريعة تلي التطورات المستمرة بالحياة المعاصرة، من خلال مواقع الخدمات المنتشرة وسرعة تقديمها وانخفاض تكلفتها،

<sup>1</sup> أمارة محمد يحي عاصي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، بدون سنة، ص: 179.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص: 180.

<sup>3</sup> زاهر صبحي بشناق، "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية (دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين)"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، 2011، مرجع سابق، ص: 23.

وهذا ما يساعد البنك على تحقيق العوائد الكبيرة وهذا ما يجعل إدارة البنك تهتم بعملية التقييم والتحليل المستمر للأداء<sup>1</sup>.

#### هـ- السلطة الضريبية

تقوم السلطة الضريبية ممثلة عن الحكومة بفرض وجباية الضرائب المستحقة دورياً على البنوك، ولذلك فهي بحاجة إلى تحليل دقيق لمصادر الإيراد وأوجه التكاليف والمصروفات، وتساعد القوائم المالية السنوية المعززة بتحليلات مالية مفصلة، على التقييم الدقيق لحجم الضرائب التي ستفرض، وعلى اتخاذ القرارات الصائبة اتجاه البنوك<sup>2</sup>.

#### المطلب الثالث: خطوات ( مراحل ) تقييم الأداء المالي

تتمثل مراحل عملية تقييم الأداء فيما يلي:

##### أولاً : جمع المعلومات الضرورية

تتطلب عملية تقييم الأداء توفير معلومات وبيانات لازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة من نشاط المصارف<sup>3</sup>، حيث لا يمكن اتخاذ القرار دون توفر المعلومات الكافية وبالجودة العالية وفي الوقت المناسب، ويمكن الحصول على المعلومات من ثلاث مصادر وهي<sup>4</sup>:

**1- الملاحظة الشخصية:** تتمثل في نزول الملاحظين إلى ميدان العمل والملاحظة شخصياً ما يجري فيه، حيث يشعر هنا المسؤولون بالرضا على قيامهم بالملاحظة، فهذه الطريقة تعتبر من أقدم الوسائل للحصول على المعلومة، على تقديم معلومات كمية ودقيقة فضلاً عن الوقت الكثير، ومع كل هذا توجد فيها عدة عيوب كعدم قدر تحتاجه الطريقة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص: 23.

<sup>2</sup> أمارة محمد يحي عاصي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال

<sup>3</sup> مجيد جعفر الكرخي: "تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية"، مرجع سابق، ص: 39.

<sup>4</sup> عادل عشي، "الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بيسكرة 2000-2002"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بيسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2002/2001، ص: 16-17.

<sup>5</sup> محمد محمود الخطيب، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، (عمان، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010)، ص: 51.

**2- التقارير الشفوية:** تتمثل في سلسلة المحادثات واللقاءات التي تكون بين الرئيس ومروؤوسيه، حيث يتم من خلالها التعرف على أهم الانجازات والمشاكل التي تعترض مختلف الأعمال، وعموما هذا المصدر من المعلومات أحسن من الملاحظة الشخصية من حيث كم المعلومات وصحتها.<sup>1</sup>

**3- التقارير الكتابية:** تقدم التقارير الكتابية معلومات ومعطيات كاملة في شكل إحصاءات مفصلة، ولها عدة أنواع فبعضها وصفية والبعض الآخر إحصائية، ومن مصادر المعلومات الكتابية نجد: الميزانية، جدول حسابات النتائج...إلخ.

### ثانيا : قياس الأداء الفعلي

يتم قياس أو تقدير الأداء الفعلي عادة بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية من بيانات ومعلومات، ويجب توفر عاملين مدرين للقيام بهذه الأعمال، مع استخدام الآلات المستحدثة متى كان ذلك مناسباً، لسرعة عرض نتائج القياس أو التقدير، واتخاذ القرارات الخاصة به.<sup>2</sup>

### ثالثا : اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم

إن اتخاذ القرار لتصحيح انحراف ما يتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقا وقياس الأداء الفعلي، ومقارنة ذلك الأداء المحقق بالهدف المخطط، لذلك فإن تحليل الانحراف وبيان أسبابه يساعدان على تقدير الموقف واتخاذ القرار المناسب الذي يجب أن يكون في الوقت المناسب، ومحددا بوضوح نوع التصحيح المطلوب، أخذا في الاعتبار جميع الظروف المحيطة بالقرار، وبذلك يمكن القول بأن عملية تقييم الأداء تهدف للتعرف على مدى تحقيق الوحدات الإدارية للأهداف الموضوعة لها، كما أنه بواسطتها تتوافر لدى الأجهزة المختصة المعلومات والبيانات اللازمة والضرورية للتخطيط الجيد مستقبلاً.<sup>3</sup>

**رابعا: تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:** والتي حدثت في الخطة الإنتاجية، وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة.

## المبحث الثاني: مجالات تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية والعوامل المؤثرة فيه

<sup>1</sup> عادل عشي، "الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة 2000-2002"، مرجع سابق، ص:18.

<sup>2</sup> أمارة محمد يحي عاصي، "تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني"، مرجع سابق، ص: 79.

<sup>3</sup> الطيب بولحية، عمر بوجمعة، "تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية لمجموعة من البنوك الإسلامية للفترة 2009-2013"، بحث في: مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 14، السداسي الأول 2016، ص: 3.

سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على المجالات التي يُستخدم فيه التقييم المصرفي، والوقوف على أهم العوامل التي تؤثر في الأداء المالي للمصارف الإسلامية .

### المطلب الأول: مجالات تقييم الأداء المالي المصرفي

تمثل عمليات تقييم الأداء المصرفي السياسات التي تتخذها المصارف لتقدير مدى تحقيق الإدارات المختلفة ومراكز المسؤولية للأهداف المرسومة، والوقوف على الانحرافات وتحديد أسبابها وآليات التصحيح المناسبة، لتفادي وقوعها مستقبلاً ، وتشمل عمليات تقييم الأداء في المصارف المجالات الآتية:

#### أولاً: تقييم أداء المصرف كوسيط مالي

يشمل هذا المجال تقييم نشاط المصرف وكفاءته في تجميع الموارد واستخداماتها، أي أنه يتضمن ما يأتي:

1- **تقييم كفاءة المصرف في تجميع الأموال:** ويتم تقييم كفاءة المصرف في هذا المجال من خلال المعايير التالية<sup>1</sup>:

- مدى قيام المصرف بدعم موارده الذاتية خلال السنة محل التقييم؛
- مدى مساهمة المصرف في تجميع الودائع التي تشكل أهم الموارد؛
- مدى مساهمة المصرف في تجميع مدخرات الأفراد؛
- مدى نشاط المصرف في نشر الوعي الادخاري واجتذاب عملاء جدد مع المحافظة على المدخرين الحاليين وعلى مدى الانتظام في الادخار.

#### ثانياً: تقييم كفاءة المصرف في استخدام الأموال

يتم الحكم على كفاءة المصرف في هذا المجال من خلال المعايير الآتية:

- مدى التغيير في البنود التي تمثل استخدامات وتوظيف الأموال في المصرف؛
- نسبة كل نوع من الأنشطة المصرفية إلى مجموع أنشطة المصرف؛
- مدى كفاءة المصرف في تحقيق الأهداف الأساسية من خلال استخدام وتوظيف الأموال وهي:
  - ✓ تحقيق أكبر عائد ممكن؛
  - ✓ المحافظة على السيولة، وسلامة المركز المالي للمصرف؛
  - ✓ تخفيض حجم المخاطر إلى أدنى حد ممكن.

<sup>1</sup> زاهر صبحي بشناق، "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية -دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين"، مرجع سابق، ص: 30.

## المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء المالي المصرفي

يتأثر الأداء المصرفي بعدة عوامل منها ما هو داخلي (العوامل المنظمة) ومنها ما هو خارجي (العوامل البيئية)، وفيما يأتي أهم هذه العوامل<sup>1</sup>:

### أولاً: العوامل المنظمة

يقصد بالعوامل المنظمة تلك العوامل الداخلية والخاصة بالمصرف ذاته، كحجم الأعمال أو الأنشطة في المصرف، والتكنولوجيا المستخدمة، وكفاءة الإدارة.

1- **حجم الأعمال:** إن حجم الموارد التي يمتلكها المصرف وطبيعة تركيبها وحركتها تمثل عوامل هامة وذات تأثير كبير في تحديد كفاءة وإنتاجية الأنشطة المصرفية، فكلما ازداد حجم هذه الموارد، وانخفضت التكاليف الإجمالية لها، وقلت كمية المسحوبات منها، ساعد ذلك على رفع الطاقة التشغيلية المتاحة في المصرف، الأمر الذي يسهم في تحسين إنتاجية المصرف وربحيته.

2- **التكنولوجيا المستخدمة:** وهي الأساليب المستخدمة في إنجاز العمل المصرفي، ودرجة الابتكار للأنظمة في هذا العمل، وتعد التكنولوجيا مطلب أساسي للمصارف لما توفره من أنظمة ومعلومات تساهم في استمرار وجودها وتحسين أدائها، وعليه تعد عملية الإدارة الجيدة للعوامل التكنولوجية من بين أهم العوامل التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار، ليس فقط في استخدامها للتسيير في الإدارة، بل يجب استخدامها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية المسطرة<sup>1</sup>، فكلما ازداد استخدام التكنولوجيا في العمل المصرفي، كلما أدى ذلك إلى رفع جودة الخدمات المصرفية، وتخفيض التكلفة وزيادة الربحية.

3- **الكفاءة الإدارية:** أي كفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات، ومدى قدرتها على تحقيق الانسجام في العلاقات داخل المصرف، وتطوير عمليات التعاون والعمل الجماعي، ومدى قدرتها على دفع فريق العمل للتعامل مع الأطراف الخارجية بأسلوب يعكس الجودة في الخدمات المصرفية، وسمعة حسنة في المصرف.

<sup>1</sup> فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، "إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، (عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع)، 2000، ص ص: 229-230.

<sup>1</sup> نفيسة حجاج، وأحلام بوعبدلي، "أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على ربحية المؤسسات" دراسة حالة عينة من المؤسسات البترولية الجزائرية 2010-2014، بحث في: مجلة الباحث، ورقلة، الجزائر، العدد 16، 2016، ص: 199.

## ثانيا: العوامل البيئية

يقصد بالعوامل البيئية هي تلك العوامل الخارجية التي تؤثر في الأداء المصرفي وتُقسم إلى:

### 1- البيئة القانونية والسياسية

تتمثل هذه العوامل في جميع الأنظمة والقوانين التي تقوم عليها سياسة الدولة، وتشمل طبيعة النظام السياسي للدولة، واستراتيجياتها الاقتصادية، وكذا علاقاتها مع العالم الخارجي، بالإضافة إلى التشريعات والقوانين الناظمة للعمل المصرفي في هذا البلد، والتي تعد متغيرات البيئة القانونية التي تؤثر على الأداء المالي<sup>1</sup>.

### 2- البيئة الاقتصادية

تعتبر من أهم العوامل المؤثرة على المصارف وأدائها المالي، كون المصارف تنشط في بيئة اقتصادية تؤثر وتتأثر بها حيث تعد هذه الأخيرة مصدر لمختلف الموارد التي يحتاجها المصرف و البيئة التي تقوم من خلالها بتوزيع منتجاتها وخدماتها، مما يجعلها من بين العوامل المؤثرة على أدائها المالي، ومن بين العوامل الاقتصادية نجد معدلات التضخم ومعدلات الفائدة، تحرير الاقتصاد، وأسعار الصرف، وتعد هذه العوامل من المخاطر العامة التي لا يمكن لإدارة المصرف تحديدها أو التحكم فيها، وبذلك فهي تؤثر على العوائد المتوقعة لها<sup>2</sup>.

### 3- البيئة الثقافية والاجتماعية

تعد من بين العوامل الخارجية المؤثرة على المصارف وأدائها المالي، ويظهر ذلك من خلال القيم والعادات والتقاليد والمعتقدات التي يؤمن بها الأفراد، ومستوى الوعي والثقافة التي تؤثر على قراراتهم؛ وتعد من بين أهم العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تأسيس أو إنشاء مصرف، كونها عوامل ترتبط وتؤثر بشكل كبير على سلوك العملاء والزبائن، مما يتطلب معرفة متطلبات واحتياجات هؤلاء الحالية والمستقبلية، من خلال قياس مدى رضا العملاء و ردود أفعالهم تجاه المنتجات والخدمات التي يقدمها المصرف، وضرورة التفاعل مع هذه المتطلبات بالطريقة اللازمة قصد الحفاظ على المكانة في السوق<sup>3</sup>.

## المبحث الثالث: معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية ونماذج

<sup>1</sup> دباغية السعدي ابراهيم، "أثر العوامل البيئية على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين"، بحث في: مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد34، (العدد 52، 2012)، ص: 76.

<sup>2</sup> نفيسة حجاج، واحلام بوعبدلي، "اثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على ربحية المؤسسات " دراسة حالة عينة من المؤسسات البترولية الجزائرية 2010-2014، مرجع سابق، ص: 199.

<sup>3</sup> فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، مرجع سابق، ص: 233.



تعد المعايير والمؤشرات المالية من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية تقويم الأداء المالي في البنوك، فنجد عملية التقويم يعتمد بدرجة كبيرة على درجة ملائمة المؤشرات، وقدرتها على قياس أدائها المالي بشكل سليم، وتقييمه لكشف نقاط القوة والضعف في المركز المالي لهذه المؤسسات المالية مما يساعدها في عملية اتخاذ القرارات، وللوقوف على أهم المعايير والمؤشرات لتقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية.

### المطلب الأول: معايير وأساليب تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية

يتم تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية ومعرفة مدى كفاءتها على أساس عدة معايير وأساليب تُعبر بصدق عن مستوى تحديد الأهداف، والتي سنحاول توضيحها على النحو الآتي:

#### أولاً: معايير تقييم الأداء المالي

يقصد بالمعايير هي تلك الأدوات المستخدمة في عمليات المقارنة مع الأداء الفعلي لتحديد مستوى كفاءة الأداء، وتعد أهم جانب في عملية تقييم الأداء، والمعايير هي أسلوب تحدده الإدارة كنموذج لتقييم الأداء، ولأن قياس الأداء وحده لا يعطي أي معلومات جيدة أو مؤشرات ذات معنى عن المصرف ما لم يقارن بمعايير محددة ويمكن تصنيف المعايير المستخدمة في تقييم الأداء المالي المصرفي كما يلي:<sup>1</sup>

**1-المعايير التاريخية:** تعتمد هذه المعايير على أداء المصرف للسنوات السابقة (الماضي)، إذ تمكن المحلل المالي بحساب المؤشرات المالية من القوائم المالية للسنوات السابقة، لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة العليا والمالية، وأهمية هذا المعيار تستمد من فائدته في إعطاء فكرة عن الاتجاه العام للمصرف والكشف عن مواضع الضعف لكي تتم معالجتها وعن مواطن القوة لكي يتم دعمها وإسنادها قياساً بتلك السنوات السابقة (أو بسنة واحدة منها أو بسنة الأساس أو بمتوسط عدد من السنوات).

**2-المعايير القطاعية:** تشير هذه المعايير إلى معدل أداء مجموعة من المؤسسات المصرفية في القطاع الواحد، أي مقارنة النسب المالية للمصرف بالنسب المالية للمصارف المساوية لها في الحجم وفي طبيعة تقديم الخدمة؛

**3-المعايير المستهدفة:** هذه المعايير تعتمد نتائج الماضي مقارنة بالسياسات والاستراتيجيات والموازنات، كذلك الخطط التي تقوم المصارف بإعدادها، أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المتحققة فعلاً لحقبة زمنية ماضية.

**4-المعايير المطلقة:** وهي أقل وأضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية، وتشير تلك المعايير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع المصارف وتقاس بها التقلبات الواقعية؛

<sup>1</sup> علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، "الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف"، (لأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع،

(2011)، ص ص: 73، 74.

يتضح مما سبق أن عملية اختيار المعيار محكومة بالهدف المحدد لعملية التحليل وبالجهة التي تقوم به، حيث أن لكل طرف من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة اهتمامات خاصة تختلف عن الآخرين.

### وترجع الأهمية الأساسية للمعايير لأنها<sup>1</sup>:

- توفر وسيلة موثوق بها لتقييم الأداء لقطاع الأعمال؛
- تعمل على تحسين التخطيط الاستراتيجي وتوفر تقييماً لنقاط القوة والضعف للمنشأة؛
- تحدد أهداف الأداء التي تعتبر نقطة تحدي (مثالية) وتحفز على الأداء الأفضل.

### ثانياً: أساليب تقييم الأداء المالي

يعتبر التحليل المالي أحد أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء ويعرف بأنه "نشاط يسبق التخطيط المالي ويلزمه ويتعلق بتحويل البيانات المدونة في القوائم المالية إلى معلومات ذات دلالة معينة حسب الجهة التي تقوم بهذه العملية، والتي تتم وفق الأساليب التالية<sup>2</sup>:

**1- تحليل القوائم المالية :** يستخدم للكشف عن التطورات التي تحدث في البنود الخاصة بالقوائم ويتم ذلك عن طريق :

**1-1- التحليل الرأسي :** يقوم على أساس العلاقات بين العوامل أو البنود المالية كما توضحها مجموعة من القوائم المالية خلال فترات زمنية متتابة للتعرف على نوع وحجم التغير الذي يطرأ على عنصر معين أو مجموعة من العناصر وقياس الاتجاه ونوعه وتقييمه ويتسم هذا التحليل بالسكون وعدم الحركة؛

**1-2- التحليل الأفقي :** يقوم هذا التحليل بمقارنة الأرقام والبيانات الواردة في القوائم المالية مع بعضها البعض ولعدد من الفترات المالية المتتالية وذلك لحصر وتحديد الفروق والتغيرات التي تطرأ على تلك الأرقام والبيانات من فترة مالية لأخرى للاستفادة من المؤشرات التي تستخدم من جراء تلك المقارنة في عملية اتخاذ القرار.

**2- تحليل قائمة الموارد والاستخدامات:** يركز هذا التحليل على قائمة التغيرات في المركز المالي من خلال متابعة كيفية الحصول على الموارد المالية وكيفية استخدامها.

<sup>1</sup> زاهر صبحي بشناق، "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية- دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين"، مرجع سابق، ص: 32.

<sup>2</sup> خليل عبد الرزاق، أحلام بوعبدلي، "تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطر حالة القرض الشعبي الجزائري"، بحث في: ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، واقع وتحديات، ص ص: 108، 109.

**3- تحليل النسب المالية :** يعتبر هذا التحليل الأوسع والأكثر انتشاراً بل أن هناك من يؤكد أنه لا يمكن إجراء أي تحليل لواقع المنظمات من دون استخدام النسب المالية.

وتعكس النسب المالية أثر نجاح إدارة البنك معبرا عنه بنسب من خلال تزويد هذه النسب بمعلومات مفيدة عن جوانب متعددة من أداء البنك، وتتعدد النسب المالية وفقاً لطبيعة البنود في القوائم المالية.

### المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي

تعد المؤشرات المالية من أقدم أدوات التحليل المالي\* وأهمها وتنصب المؤشرات المالية على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية والمحاسبية بهدف إضفاء دلالات ذات مغزى وأهمية على البيانات الواردة بهذه القوائم، في هذا المطلب تم اختيار أهم المؤشرات المالية الملائمة لطبيعة المصارف الإسلامية وسنحاول شرحها كما يلي:

#### أولاً: تعريف المؤشرات المالية

تقع على عاتق المصرف مسؤولية حماية أموال المودعين وتحقيق أهداف ذوي المصالح، مما يتطلب القيام باستخدام عدد من المؤشرات المالية التي تعكس الجوانب الأساسية لعمل المصرف، عادةً ما يعبر عن المؤشرات بالنسب التي تعكس أثر تعامل المصرف والتي تستخدم في تقويم أداءه وتحليل مركزه المالي وربحيته، ويمكن تعريف المؤشرات المالية بأنها "عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية مرتبة ومنظمة، لتكون دالة لتقييم أداء معين عند نقطة زمنية معينة"،<sup>1</sup> ولتحقيق الأهداف تعتمد المصارف الإسلامية على مجموعة من المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي وذلك من خلال تبيان أهم الخصائص والأسس الواجب توفرها في تلك المؤشرات، والوقوف على أهم المؤشرات المعتمدة في عملية التقييم كالتالي:

#### 1- الأسس الواجب توفرها في المؤشرات المالية

حتى تكون المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء المصارف الإسلامية صالحة وفعالة وذات قدرة على تقييم الأداء بشكل دقيق يعبر عن حقيقة الأداء، لا بد أن تكون على وفق مجموعة من الأسس التي

\* التحليل المالي: هو عبارة عن دراسة القوائم المالية باستخدام أساليب رياضية وإحصائية بغرض إظهار الارتباطات بين عناصرها، والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر خلال فترة أو عدة فترات زمنية، وأثر هذه التغيرات على الهيكل المالي للمشروع لمساعدة الأطراف المستفيدة (الداخلية والخارجية) في عدة نواحي، وكذلك هو تشخيص حالة من الحالات وإبراز نقاط الضعف أو القوة في الوضع المالي للمؤسسة.

<sup>1</sup> رضوان العمار، زينب مهنا، "دور المؤشرات المالية في تقويم الأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة في سورية، مقال منشور في، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، (المجلد 38، العدد6،، 2016)، ص: 201.

يجب توافرها في المؤشرات، وهي<sup>1</sup>:

- أن تتسم المؤشرات بالبساطة والوضوح والابتعاد عن التعقيد، حتى يمكن فهم تلك المؤشرات وتطبيقها وتفسير نتائجها بصورة سليمة وواضحة وخالية من الأخطاء؛
- أن تراعى المؤشرات طبيعة النشاط الذي يمارسه المصرف الإسلامي والبيئة التي تحيط به وفي كل الاتجاهات والمستويات؛
- توفر البيانات والمعلومات الإحصائية اللازمة لحساب المؤشرات المالية، إذ من دون توفر تلك البيانات لا يمكن الاستفادة من المؤشرات وبالتالي إخفاق عملية التقييم؛
- أن تكون المؤشرات شاملة لأنشطة المصرف الإسلامي كافة وعدم اقتصرها على جانب من الجوانب، فالتركيز على جانب واحد معين يؤدي إلى نتائج جزئية لا تعبر عن الأداء الحقيقي في المصارف؛
- أن تعبر المؤشرات عن خاصية هامة لها التأثير الكبير والواضح في أداء المصارف الإسلامية، مع تباينها للتغيرات الحاصلة في نشاطه، مما يسهم في تقديم صورة واضحة للأداء.

## 2- خصائص المؤشرات المالية

يُعد استخدام مدخل المؤشرات المالية من أوسع مداخل تقييم الأداء شيوعاً واستخدام في تقييم أداء المصارف الإسلامية، بحكم ما تتوفر من معلومات مالية تمثل جوهر العمل المصرفي، وبذلك نجد أن المؤشرات المالية تتميز بعدة خصائص تجعلها قادرة بدرجة عالية على تقييم أداءها ومن أهم هذه الخصائص<sup>2</sup>:

- أن تبين المؤشرات المالية كفاءة المصرف الإسلامي في استخدام الأموال المتاحة، وترشيد الإنفاق وتنظيم الإيرادات، وما يعنيه هذا من تعبير عن مدى نجاح المصرف في إنجاز الأهداف المخططة له؛
- تحقق المؤشرات المالية المتابعة للأهداف الموضوعية للمصرف الإسلامي عن طريق مقارنة نتائج التنفيذ الفعلي المتحصل عليها من المؤشرات مع التقديرات الموضوعية بوصفها أهدافها، وحصر الانحرافات وتحليلها، ومعرفة أسبابها ومعالجتها في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة، والعمل على تلافيتها في المستقبل؛
- تمكن المؤشرات المصرف الإسلامي من التحقق من سلامة مركزه المالي، وبيان مدى تناسق الأموال المتاحة وتوزيعها على أوجه الاستثمار المختلفة، ومدى كفاية استغلاله لتلك الأموال بما يعود عليه بعائد

<sup>1</sup> نادية مكاوي أبو فخره، "دراسة العلاقة بين الربحية والرأس المال في البنوك التجارية المصرية"، بحث في، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، (عين شمس، مصر، كلية التجارة، 1997)، ص: 86. بتصرف.

<sup>2</sup> صالح عبد الرضا رشيد، "مؤشرات الأداء المصارف التجارية الخاصة والعامة في العراق: دراسة مقارنة"، بحث في: مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، جامعة القادسية، المجلد 3، العدد 1، 2000، ص: 91. بتصرف.

مجزي يشجع على استثمار الأموال المتاحة في النشاطات التي يزاؤها؛  
- تسمح المؤشرات المالية بقياس معدل نمو الودائع الادخارية والتعرف على مدى نجاح المصرف الإسلامي في تعبئة المدخرات لتمويل عملية التنمية الاقتصادية.

### ثانيا: أنواع المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي المصرفي

إن استخدام النسب والمؤشرات المالية لأغراض قياس وتقييم أداء البنوك قد أصبح من الأمور الواسعة الانتشار إلى درجة يمكن القول بأنه قد لا يتصور أن يتم تحليل أي بيانات عن أداء المنظمات ومراكزها المالية بدون استخدام النسب والمؤشرات المالية بصورة أو بأخرى، ومن بين هذه المؤشرات نجد ما يناسب طبيعة عمل المصارف الإسلامية لعملية تقييم أدائها وهي كالاتي:

#### 1- مؤشرات الربحية Profitability Ratios

تعكس مؤشرات الربحية الأداء الكلي للمؤسسات والشركات، إذ يعد الربح المحور الأساسي في قيام كثير من الأنشطة الاقتصادية، ومن دون الربحية لا تستطيع المنشآت جذب أي مستثمر (سواء الداخلي أو الخارجي)، ومن ثم فإن الملاك والممولين سيتحولون إلى أنشطة ومنشآت أخرى وتبين هذه النسب مدى قدرة المصارف على توليد الأرباح من العمليات التي تقوم بها ولا تقتصر أهمية هذه المجموعة من النسب على الإدارة فقط بل هي تهم أيضا المودعين والملاك والمقرضين<sup>1</sup>، فالأرباح التي تحققها المصارف تعد من أهم العوامل التي تؤثر في ثروة الأفراد (المودعين)، فضلا عن أن هذه المؤشرات تعد من أهم المؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للمصارف وتمكن من قياس قدرتها على تحقيق عائد نهائي صافي من الأموال. وهناك العديد من المؤشرات التي تستخدم في قياس ربحية البنك، ونذكر منها ما يلي<sup>2</sup>:

#### 1-1- نسبة هامش الربح (Profit Margin)

تقيس هذه النسبة العائد الصافي من العوائد التي حققتها الموجودات للبنك، وزيادتها تعني زيادة قدرة الموجودات على توليد أرباح أو هامش ربح للبنك، والعكس صحيح، وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة هامش الربح} = \left( \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{إجمالي الإيرادات}} \right) * 100$$

<sup>1</sup> بولحية الطيب، بوجيعة عمر، "تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية لمجموعة من البنوك الإسلامية للفترة 2009-2013"، بحث في: مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 14، السداسي الأول 2016، ص: 07.

<sup>2</sup> زاهر صبحي بشناق، "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية- دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين-"، مرجع سابق، ص: 35.

### 1-2- نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات (Net Profit To Total Income)

تبين هذه النسبة الأهمية النسبية لصافي الأرباح التي حققها البنك بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات، وزيادتها تعني زيادة كفاءة الأداء المالي بالنظر إلى زيادة تحقيق معدلات أكبر من الأرباح بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات، وتعطى هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات} = \frac{\text{الأرباح الصافية بعد الضرائب/إجمالي الإيرادات}}{100}^*$$

### 1-3- معدل العائد على الودائع (Return On Deposits)

يقوم هذا المعدل بقياس كفاءة البنك وقدرته على توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها، ويقيس هذا المعدل نصيب كل وحدة من وحدات الودائع من صافي الربح المتحقق للبنك بعد دفع الضرائب

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{الأرباح الصافية بعد الضرائب/إجمالي الودائع}}{100}^*$$

### 1-4- معدل العائد على الموارد (Return on resources)

إن هذا المعدل يبين نصيب كل وحدة من وحدات الموارد سواء أكانت ذاتية أم خارجية، من صافي الربح المتحقق، وبذلك فإن هذا المعدل يبين كفاءة البنك في تحقيق الأرباح من الموارد المتاحة له.

$$\text{معدل العائد على الموارد} = \frac{\text{الأرباح الصافية بعد الضرائب/إجمالي الودائع + حق الملكية}}{100}^*$$

### 1-5- معدل العائد على إجمالي الموجودات (Return On Assets- ROA)

تقيس هذه النسبة صافي الدخل الذي يحصل عليه المساهمون في البنك من استثماراتهم لأموالهم ويعتمد إلى حد كبير على مقدار الأرباح التي تحقق من هذه الموجودات ويسمى أيضاً بالعائد على الاستثمار لأنه المقياس لربحية كافة الاستثمارات البنك القصيرة والطويلة الأجل، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على أن أداء البنك أفضل في توليد الأرباح من أصوله، وهذا يعني أداء إداري أفضل وتوظيف كفؤ في استخدام أصول ، ويعبر عن هذا المعدل بالعلاقة<sup>1</sup>:

$$\text{معدل العائد على إجمالي الموجودات} = \frac{\text{الأرباح الصافية بعد الضرائب}}{\text{إجمالي الموجودات}} * 100$$

### 1-6- معدل العائد على حقوق الملكية (Return On Equity- ROE)

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة ونجاح إدارة البنك في استخدام مصادر الأموال الداخلية للبنك في تحقيق الأرباح. وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على أن أداء البنك أفضل في توليد الأرباح من خلال موارده الداخلية وهذا يعني أداء إداري أفضل وتوظيف كفؤ في استخدام موارد البنك الداخلية، وتقيس أيضا العائد المالي المتحقق على حقوق المساهمين، ويحسب هذا المعدل بالعلاقة التالية<sup>2</sup>:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{الأرباح الصافية بعد الضرائب}}{\text{حقوق الملكية}} * 100$$

### 2- مؤشرات السيولة Liquidity Ratios

تتمثل مؤشرات السيولة في تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسات المصرفية على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مما لديها من نقدية، وتعد نسب السيولة من الأهمية بمكان للإدارة المصرفية والمودعين والملاك

<sup>1</sup> منذر طلال المومني، عنان فتحي السروجي، "مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية"، مقال منشور في : مجلة المنارة، المجلد 13، العدد 2، 2007، ص: 130.

<sup>2</sup> هناء محمد الخنيطي، ساري سليمان ملاحيم، "أثر سعر المراجعة على الأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن (2000-2013)"، مقال منشور في، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد12، العدد4، 2016، ص: 775.

والمقرضين، إذ يتوجب على المصارف توفير جزء من مواردها يكون على شكل نقد سائل لمواجهة توقع حدوث سحب كبير من لدن المودعين قد يعجز المصرف المعني عن مواجهته فيما إذا توسع في سياسات التمويل والاستثمار<sup>1</sup>.

وتعد السيولة من بين أهم السمات الحيوية التي تتميز بها المصارف بصورة عامة والمصارف الإسلامية على وجه التحديد عن الوحدات الاقتصادية الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه الوحدات الاقتصادية تأجيل الوفاء بما عليها من مستحقات مالية لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عدم توافر سيولة لدى المصرف كفيلة بأن تفقد ثقة المودعين مما يؤدي بهذه المصارف إلى الإفلاس بعد سحب الودائع لدى المودعين، وهناك مؤشرات كثيرة للسيولة أهمها:

## 2-1- السيولة النقدية (Cash Liquidity Ratio)

تشير هذه النسبة إلى مدى كفاية الأصول النقدية السريعة على سداد ودائع العملاء من النقدية المتوفرة في الصندوق ولدى البنك المركزي وأيضاً لدى البنوك الأخرى، ويتم حساب السيولة النقدية في الخزائن والصناديق والصراف الآلي بشكل يومي لكل فرع وللبنك بصفته وحدة واحدة، وتعطى بالعلاقة التالية<sup>2</sup>:

$$\text{السيولة النقدية} = \left( \text{النقد في الصندوق} + \text{النقد في البنك المركزي} + \text{أرصدة لدى البنوك} \right) / \text{إجمالي ودائع العملاء} * 100$$

## 2-2- نسبة السيولة القانونية (Legal Liquidity Ratio)

تعكس هذه النسبة قدرة البنك على مواجهة طلبات السحب لدى المودعين في البنك مما يتوفر لديه من أرصدة نقدية وشبه نقدية، وإن ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية، والمقصود هنا بشبه النقدية هو (النقد في الصندوق والأرصدة لدى المصارف ولدى سلطة النقد التي تستحق خلال شهر وسندات الخزينة والقروض قصيرة الأجل، إضافة إلى ودائع العملاء الجارية والآجلة وأرصدة المصارف وأرصدة سلطة النقد التي تستحق خلال شهر)، وتعطى بالعلاقة التالية<sup>3</sup>:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \left[ \text{النقدية} + \text{شبه النقدية} \right] / \text{إجمالي الودائع} * 100$$

<sup>1</sup> بولحية الطيب، بوجمعة عمر، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية لمجموعة من البنوك الإسلامية للفترة 2009-2013"، مرجع سابق، ص: 06.

<sup>2</sup> فهد، نصر محمود، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية"، (عمان، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009)، ص: 61، ص: 62.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص: 63.



### 2-3- نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع

تقيس هذه النسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات، تعني زيادتها أن هناك أرصدة نقدية غير عاملة مما يقلل العائد النهائي للبنك، ونقص تلك النسبة عن معدلاتها يعني مواجهة البنك لأخطار عدة مثل السحب المفاجئ وخطر تمويل وغيرها من الأخطار، وتقاس هذه النسبة بتطبيق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات} = \frac{(\text{النقدية} + \text{المستحق على البنك})}{\text{إجمالي الموجودات}} * 100$$

### 3- مؤشرات النشاط Activity Ratios

تستهدف هذه المؤشرات الحكم على كفاءة المصرف في توظيف الأموال المتاحة له في المجالات المختلفة في إطار السياسة الائتمانية للبنك، وسياسة استخدام الأموال، وتقيس هذه مؤشرات أداء المصارف الإسلامية في استخدام الأموال المتاحة وإنتاجية العمالة والعائد الذي حققه البنوك نتيجة للاستثمار في المجالات المختلفة، ومن أهم المؤشرات التي تقيس كفاءة المصرف في توظيف الأموال هي<sup>1</sup>:

#### 3-1- معدل توظيف الموارد المتاحة (Resources Utilization)

تمثل الودائع الجانب الأكبر لمصادر الأموال في البنك، إلى جانب حقوق الملكية والتي تعد مصدرا مهما يؤخذ في الحسبان عند دراسة توظيف الأموال، وتعتبر هذه النسبة مؤشرا لسياسة البنك في التوظيف مقارنة بالماضي والحاضر والمستقبل، ويقاس هذا المعدل بتطبيق المعادلة التالية :

$$\text{معدل توظيف الموارد} = \frac{(\text{الاستثمارات} / \text{حقوق الملكية} + \text{الودائع})}{100} * 100$$

#### 3-2- مؤشر إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات

يبين هذا المؤشر كفاءة البنك في الاستثمار ، وكلما ارتفع هذا المؤشر ارتفع معه حصيلته الإيرادات التي يحصل عليها البنك من الاستثمارات المختلفة، وبذلك فان هذا المؤشر من بين أهم المؤشرات التي يجب على البنك أن يراقبه باستمرار وان يرفعه دائما لان ذلك يعني التوجه بالاستثمار نحو أفضل الحالات، ويحسب كالتالي:

$$\text{نسبة إجمالي الإيرادات إلى الاستثمارات} = \frac{(\text{إجمالي الإيرادات} / \text{إجمالي الاستثمارات})}{100} * 100$$

<sup>1</sup> زاهر، بي. بي.، "تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية"، مرجع سابق، ص: 37.

### 3-3- مؤشر الإيرادات الى إجمالي الموجودات

يوضح هذا المؤشر كفاءة المصرف الإسلامي في تشغيل الموارد المتاحة وكفاءته في تشغيل الإمكانيات البشرية والمادية الأخرى في أداء الخدمات المصرفية كافة التي يتمثل عائدها أو جزء كبير منها في العمولات والأرباح المحققة، وكلما زاد هذا المعدل كان ذلك دليلاً على الاستغلال الأمثل والسليم لتلك الموجودات، ويحسب كالتالي:

$$\text{نسبة إجمالي الإيرادات إلى الموجودات} = (\text{إجمالي الإيرادات} / \text{إجمالي الموجودات}) * 100$$

### 4- مؤشرات ملاءة رأس المال Solvency Indicators

تبين ملاءة رأس المال أو (كفاية رأس المال)، في أي مصرف مدى توافر الأموال لمواجهة احتياجات المصرف من الأصول الثابتة فضلاً عن مواجهة المخاطر المحتملة التي تحدث نتيجة مختلف عمليات التمويل والاستثمار التي يقوم بها، وذلك عن طريق حقوق الملكية المتاحة لأصحاب المصرف، وبعبارة أخرى يمكن النظر إلى هذه المؤشرات على أساس أنها قياس مدى كفاية رأس المال، أي قياس فيما إذا كان رأس مال البنك كافياً لدعم مخاطر الميزانية العامة ولذا فإن الحفاظ على ملاءة رأس المال في أي مصرف يعد من الأمور الضرورية لزيادة ثقة المودعين، كما يعطي هذا النوع من المؤشرات نسب دقيقة حول الوضع المالي للبنك على المدى الطويل، وهناك عدة مؤشرات لملاءة رأس المال أهمها:

#### 4-1- مؤشر حقوق الملكية الى إجمالي الموجودات

يبين هذا المؤشر مدى كفاية حقوق المالكين لمواجهة الاستثمارات في الموجودات الثابتة، يعتبر هذا المؤشر دليل على نوع التمويل الذي يحتاجه البنك مستقبلاً، فإذا كانت هذه النسبة أقل من 100% هذا يعني حاجة البنك الى نوعين من الأموال فالأولى منها أموال طويلة الأجل لاستثمارها في الموجودات الثابتة التي لم تكفي مصادر البنك الذاتية لمواجهتها، والثانية قصيرة الأجل لاستثمارها في الموجودات المتداولة، أما إذا كانت النسبة أكبر من 100% فهذا يعني أن المصادر طويلة الأجل قد أتاحت لمواجهة جميع الاستثمارات مع فائض منه يستثمر في الموجودات المتداولة، وتحسب النسبة كما يلي<sup>1</sup>:

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات: (حقوق الملكية / إجمالي الموجودات) * 100}$$

<sup>1</sup> مفلح محمد عقل، "مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي"، ط 1، (الأردن، المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2010)، ص: 343، 344.

#### 4-2- نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الودائع

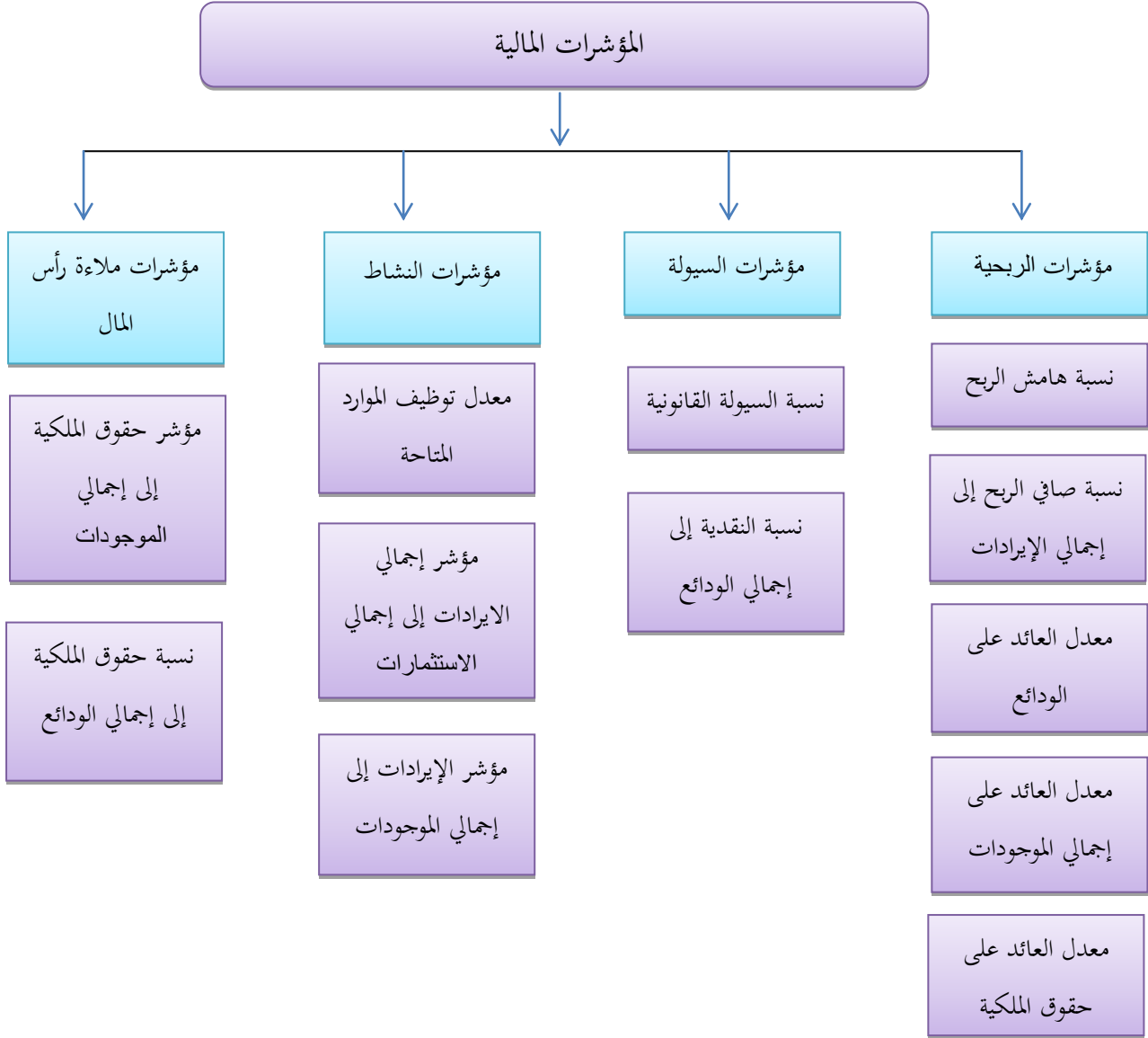
تبين هذه النسبة مدى اعتماد المصرف الإسلامي على حقوق الملكية بوصفها مصدر من مصادر التمويل، ومدى قدرة البنك على رد الودائع من الأموال المملوكة له وارتفاع هذه النسبة يعني توفير الحماية اللازمة لأموال المودعين، وتحسب النسبة كما يلي<sup>1</sup>:

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع} = (\text{حقوق الملكية} / \text{إجمالي الودائع}) * 100$$

<sup>1</sup> شوقي بورقية، "طريقة camles في تقييم أداء البنوك الإسلامية"، مركز الأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة عبد الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، ص: 06..

من خلال ما سبق يمكن تصنيف المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء في المصارف الإسلامية، كآتي:

الشكل رقم (3-3): أهم المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية



المصدر: من إعداد الباحثة

### المطلب الثالث: النماذج المناسبة لتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية

لنجاح التقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية يجب الاعتماد أساساً على قدرة المسيرين على انتقاء أفضل وانسب نموذج للتقييم الأداء المالي للمنشأة، وتختلف مؤشرات قياس أداء المصارف باختلاف المستفيدين من تقارير الأداء كما وضحتها سابقاً، وباعتبار عملية تقييم أداء المصرف عملية شاملة تستفيد منها إدارة المصرف وجميع الجهات المراقبة، استخدمت عدة نماذج، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، لقياس أداء المصارف، منها ما يعرف بنظام (CAMELS) لترتيب المصارف من حيث الأداء، ونموذج العائد على حقوق الملكية (ROE)، كما تم في الفترة الحالية اعتماد مؤشر جديد لقياس أداء المصارف كبديل عن (ROE) وهو مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) وبطاقة الأداء المتوازن، ومؤشرات الحيلة الكلية وسنحاول في هذا العنصر شرح كل هذه النماذج كالاتي:

#### أولاً : النماذج التقليدية لتقييم الأداء المالي

تتمثل النماذج التقليدية لتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية في:

#### 1- نموذج العائد على الأصول ROA

يطلق البعض على هذا معدل الأصول بمعدل العائد على الاستثمار ويصنفه آخرون أنه أحد نماذج العائد على الاستثمار وهو من أكثر مؤشرات الأداء المبنية على الربح المحاسبي شيوعاً، ويمثل مساهمة الأصول في خلق النتيجة الصافية وهو مؤشر على ربحية الشركة بالنسبة لمجموع أصولها ومقياس كفاءة المسيرين في استخدام الأصول لتوليد الأرباح ويمكن احتساب معدل العائد على الأصول ROA بالمعادلة التالية<sup>1</sup>:

$$\text{معدل العائد على الأصول ROA} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{مجموع الأصول}} * 100$$

ولقد نال هذا المؤشر أهمية كبيرة لعدة أسباب من أهمها:

- يأخذ في الحسبان الأداء الكلي للمصرف؛
- يقدم معلومات تخص مردودية الأصول الموجودة بالمصرف؛
- يسمح بالمقارنة بين مراكز المسئولية فيما بينها داخل المصرف، وبين المصرف والمصارف المنافسة لها؛

<sup>1</sup> شعبان محمد عقيل "شعبان لولو"، "قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مقابل مؤشرات الأداء التقليدية على تفسير التغير في القيمة السوقية للأسهم- دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين-، رسالة ماجستير غير منشورة، (تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية -غزة، 2015)، ص: 37.

وبالرغم من الأهمية والمزايا التي يحظى بها هذا المؤشر إلا انه يكتنفه بعض الانتقادات التي قد تحد من مزاياه، أهمها:

- تقييم الأصول على أساس مبدأ التكلفة التاريخية وليس السوقية قد يؤدي إلى مقارنة غير دقيقة في المفاضلة بين المشاريع؛

- لا يؤخذ في الحسابان تكلفة الاستثمار (تكلفة تمويل الأصول)، مما لا يمكن معه المقارنة بين نوعين من الاستثمار لهما نفس معدل العائد إلا إذا كان لهما نفس تكلفة هذا الاستثمار.

## 2- نموذج العائد على حقوق الملكية ROE

اعتبر هذا المقياس لفترة طويلة، مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، حيث تمثل حقوق الملكية مصدر التمويل الداخلي لعمليات المنشأة. إذ يعبر هذا العائد عن العلاقة بين الأموال المستثمرة من قبل مالكي المشروع والعوائد المتأتية منها وهو بذلك يقيس معدل العائد لكل دينار مستثمر من قبل مالكي المشروع، وبخلاف معدل العائد على الأصول والذي يعكس الأداء التشغيلي للمنشأة ولا يعكس أثر الرفع المالي، يعكس هذا المؤشر أداء كل من الأنشطة التشغيلية والتمويلية معا وهو بذلك أكثر شمولاً من معدل العائد على الأصول بوصفه مؤشرا على مجمل أداء المنشأة<sup>1</sup>.

ويعتبر هذا المقياس من مؤشرات الأداء المالي الشائعة الاستخدام إذ يعبر هذا المقياس عن العلاقة بين الأرباح الصافية بعد الضرائب وحجم الاستثمارات من جانب الملاك ويعتبر العائد على حقوق الملكية مقياس شامل لأداء الشركة لأنه يعطي مؤشر عن كيفية استخدام المدراء لأموال المالكين في سبيل توليد الربحية ويمكن احتساب مؤشر ROE كما يلي<sup>2</sup>:

$$\text{العائد على حقوق المساهمين ROE} = \text{صافي الدخل} / \text{حقوق المساهمين} * 100$$

وفي نفس السياق هناك نموذج مطور لاحتساب العائد على حقوق الملكية Du Point Model ويعتبر أحد المؤشرات المهمة لوصف وقياس العلاقة بين العائد والمخاطرة وبالتالي يقيس أداء الشركات فيما يتعلق

<sup>1</sup> محمد جموعي قريشي، "تقييم أداء المؤسسات المصرفية -دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000"، مقال منشور في: مجلة الباحث بورقلة، (العدد 3، 2004 م)، متوفر على الرابط التالي: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/1264> ص: 90. تاريخ زيارة الموقع، 2020/02/13.

<sup>2</sup> شعبان "محمد عقيل" شعبان لولو، "قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مقابل مؤشرات الأداء التقليدية على تفسير التغير في القيمة السوقية للأسهم- دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين-، مرجع سابق، ص: 38.

بمحاولة إدارات تلك الشركات تحقيق أقصى عوائد ممكنة بأقل مخاطر ممكنة من اجل تحقيق أقصى ربحية والتي تنعكس بالتأكيد على ثروة أصحاب المشروع وتعطى هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = (\text{صافي الربح} / \text{الإيرادات}) * (\text{الإيرادات} / \text{الموجودات}) * (\text{الموجودات} / \text{حقوق الملكية}) * 100$$

ويلاحظ من النموذج أنه مكون من ثلاث مؤشرات أداء مهمة وهي كالتالي :

- مؤشر تقييم الربحية: وهي نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات، والتي تمثل مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح ومراقبة التكاليف.
- مؤشر تقييم كفاءة إدارة الأصول: وهي نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات، والتي تمثل مدى كفاءة الإدارة في تحقيق المنفعة من الموجودات في تحقيق الإيرادات.
- مؤشر مضاعف حق الملكية: أو الرفع المالي وهي نسبة إجمالي الموجودات إلى حقوق الملكية والتي تقيس المخاطر المتعلقة باستخدام أموال الملكية ضمن هيكل رأسمال الشركة.

### 3- ربحية السهم العادي EPS

تعتبر ربحية السهم الواحد أحد المؤشرات الهامة التي يستخدمها المستثمر الحالي والمرتبب لتقييم ربحية الشركة المساهمة. والهدف من حساب هذا المؤشر هو الحكم على كفاءة الشركة في استغلال الموارد التي قدمها حملة الأسهم العادية ومدى نجاحها في تعظيم ثروة الملاك كما يمكن الاعتماد على هذا المؤشر في تقييم أسعار الأسهم العادية وكذلك في تقييم قدرة الشركة على تغطية و سداد توزيعات الأرباح، إذ يهتم المستثمرون اهتماما خاصا بالربحية المتوقعة للمنشأة وعلى الأخص ربحية السهم، على أساس أن النمو في تلك الربحية عادة ما يصاحبه زيادة فيما يحصل عليه حامل السهم من توزيعات أو في شكل مكاسب رأسمالية في حال تم بيع الأسهم ويمثل مقياس ربحية السهم نسبة صافي الربح إلى عدد الأسهم المصدرة، فهو يعتبر مقياس لأداء السهم في الشركة تنتج طريقة حساب ربحية السهم العادي EPS بقسمة صافي الربح النهائي على عدد الأسهم العادية كما يلي<sup>1</sup>:

$$\text{ربحية السهم العادي EPS} = \text{صافي الربح} / \text{عدد الاسهم العادية} * 100$$

<sup>1</sup> شعبان"محمد عقيل" شعبان لولو، "قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مقابل مؤشرات الأداء التقليدية على تفسير التغير في القيمة السوقية للأسهم- دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين-، مرجع سابق ، ص: 35.

وبذلك يستخدم هذا المؤشر لقياس قيمة صافي الدخل المكتسب لكل سهم من الأسهم العادية، حيث كلما كان نصيب السهم من الأرباح يزداد عام بعد عام كان ذلك مؤشراً جيداً، ولربحية السهم أثر كبير على ارتفاع أو انخفاض سعر السهم لأنها تعبر بشكل مبسط عن عائد السهم بغض النظر عن توزيع الأرباح من عدمه.

يتضح مما سبق أهمية مؤشر ربحية السهم الواحد في المفاضلة بين البدائل، ولكن قد لا يعتبر هذا المؤشر ذا جدوى فعلية إذا لم يؤخذ في الاعتبار حجم التضحيات الواجب دفعها (سعر السهم) للحصول على هذا العائد، بغرض الوصول إلى مقارنة صحيحة.

### ثانياً: النماذج الحديثة لتقييم الأداء المالي

بعدما تعرفنا على النماذج التقليدية لتقييم الأداء المصرفي، سنحاول كذلك تقديم بعض النماذج الحديثة التي تستخدم لهذا الغرض كما يلي:

#### 1- القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) Economic value Added

بالرغم من الانتشار الحديث نسبياً لمفهوم القيمة الاقتصادية المضافة والذي تم تطويره في أواخر الثمانينات من القرن الماضي، إلا أنه يرتبط من ناحية المفهوم بالفكر الاقتصادي الكلاسيكي حيث ظهر في كتابات Hamilton سنة 1777م، والذي كتب: إذا أرادت الشركة تحقيق أرباح وثروة لها يجب عليها أن تحقق أكثر من تكاليف رأس المال الممتلك والمقترض، ثم تبعه المفكر الاقتصادي Marshal Alfred سنة 1880 حيث تناول مفهوم الربح الاقتصادي، Economic Profit أو الدخل المتبقي، Residual Income وذلك في سياق استعراضه للربح الحقيقي الذي تحققه المنشأة، حيث ركز في كتابه "مبادئ الاقتصاد" على أهمية التعديلات التي يجب عملها على البيانات المحاسبية من أجل أن تعكس كلفة رأس المال المستخدم، لأنه إذا لم يؤخذ بعين الاعتبار فسوف يكون هذا المعيار غير كفؤ للحكم على أداء المؤسسة.

هناك العديد من التعريفات المرتبطة بمفهوم القيمة الاقتصادية المضافة، فقد عرفت من قبل Stern Stewart بأنها "مقياس للإنجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي حيث أنها مرتبطة بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت، وهي الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال الممتلك والمقترض"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>رامي أبو وادي، نجيل سقف الحيط، "القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لتقييم أداء المصارف التجارية الأردنية"، مرجع سابق، ص: 2504.



يعتبر مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة امتدادا لمفهوم الدخل المتبقي إذ أنها تستند أيضا إلى مفهوم تكوين الثروة من خلال زيادة قيمة الشركة، وهي تختلف عن الدخل المتبقي من حيث أنها تعمل على إدخال بعض التعديلات على البيانات المحاسبية وذلك لتجاوز المفاهيم المحاسبية، وبناء على هذه التعديلات يتم تحويل الربح المحاسبي إلى ربح اقتصادي، وتحويل رأس المال من المفهوم المحاسبي إلى المفهوم الاقتصادي، وبما يساهم في إزالة التشوهات المرتبطة بالنموذج المحاسبي للقيمة الاقتصادية المضافة، أي الدخل المتبقي، وتعتبر القيمة الاقتصادية المضافة مقياسا عاما لربح المنشأة بعد أن يتم اقتطاع تكلفة رأس المال الذي تم استخدامه لتوليد الربح، ويمكن التعبير عن القيمة الاقتصادية المضافة حسب الصيغة التالية<sup>1</sup>:

$$\text{القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)} = (\text{الربح العامل الصافي بعد الضريبة NOPAT}) - (\text{رأس المال} \times \text{تكلفة رأس المال})^*100$$

حيث يمثل:

- الربح العامل الصافي بعد الضريبة NOPAT – net (operational profit after tax.): وهو معيار للأرباح الاقتصادية.
  - رأس المال : القيمة الدفترية لجميع عناصر رأس المال والمتمثلة في:
    - ✓ حقوق المساهمين.
    - ✓ مخصصات خسائر القروض (بعد طرح الضريبة المؤجلة)
    - ✓ أية أرصدة ضريبة مؤجلة أخرى.
    - ✓ الشهرة المستهلكة.
  - تكلفة رأس المال : يستخدم نموذج تأشير الموجود في الرأسمالية أي إما بيتا الفعلية (التاريخية) أو بيتا المتوقعة.
- وفي البنوك الإسلامية يُعتبر أسلوب القيمة الاقتصادية المضافة مؤشرا لقياس الأداء، حيث يحدد وبدقة ما يقدمه البنك للملاك المساهمين وأصحاب الودائع الاستثمارية من قيمة مضافة، وذلك بالمقارنة بين تكلفة مختلف مصادر التمويل ومردودية الأموال المستثمرة.

<sup>1</sup> محمد جموعي قريشي، "تقييم أداء المؤسسات المصرفية"، مرجع سابق، ص: 92.

## 2- القيمة السوقية المضافة (MVA) Market Value Added

تعرف القيمة السوقية المضافة بأنها الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية، وتعطي تقييماً شاملاً لأداء المؤسسة منذ نشأتها وحتى تاريخ قياس قيمتها السوقية، ويتم تقديرها من خلال الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الاسمية للسهم مضروب في عدد الأسهم، ويعكس مدى قدرة الإدارة على تعظيم ثروة المساهمين، وتُعطى علاقتها كالتالي<sup>1</sup>:

$$MVA = MEV - BVE$$

حيث أن:

MVA: القيمة السوقية المضافة.

MEV : القيمة السوقية لحقوق الملكية والتي تساوي (عدد الأسهم مضروباً بالسعر السوقي للسهم).

BVE : القيمة الدفترية لإجمالي حقوق الملكية المفصّل عنها بالميزانية العمومية للمنشأة.

ويمكن أن تكون نتيجة المعادلة السابقة موجبة أو سالبة أو صفراً. حيث تكون موجبة عندما تتجاوز القيمة السوقية لإجمالي حقوق الملكية قيمتها الدفترية، وهذا يعني أن عوائد الأسهم في السوق قد ازدادت خلال فترة حياتها، وتكون سالبة إذا حدث العكس، وهذا يعني أن عوائد الأسهم في السوق قد انخفضت خلال فترة حياتها، وتكون النتيجة صفراً في حالة تساوي القيمة السوقية لإجمالي حقوق الملكية مع قيمته الدفترية، وهذا يعني ثبات عوائد الأسهم خلال فترة حياتها دون زيادة أو نقصان.<sup>2</sup>

وللتمييز بين مضمون EVA و MVA فإن معيار EVA يشكل نمطاً ومنهجاً لتقييم الأداء الداخلي (Internal Performance) في حين يعرض معيار القيمة السوقية المضافة تقييماً للأداء الخارجي (External Performance)، وهذا يعني أن معيار القيمة السوقية المضافة لا يعكس فقط ثروة حملة الأسهم بل يعكس أيضاً تقييم السوق المالي لصافي القيمة الحالية للشركة ككل، حيث يمكن القول إن القيمة السوقية المضافة تعد بمثابة مقياس جوهري وهام يلخص الأداء الإداري لشركة الأعمال، ويوضح مدى نجاحه في توزيع وإدارة الاستثمار لمواردها المحددة والنادرة من أجل تعظيم ثروة الملاك.

<sup>1</sup> Pierre vernimen , pascal quiry, yann le fur, "finance d'entreprise,"(9eme edition Dalloz paris 2011), p:673.

<sup>2</sup>رامي أبو وادي، نجيل سقف الحيط، "القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لتقييم أداء المصارف التجارية الأردنية"، مرجع سابق، ص: 2510.

### 3- مؤشرات الحيلة الجزئية

هناك عدة معايير رقابية للإنذار المبكر تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي، حيث تؤخذ هذه المعايير كمؤشرات لتقييم أداء المصارف ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل المالي في أداؤها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية تؤدي إلى انهيارها، وتعتبر مؤشرات الحيلة الجزئية من أهم المؤشرات المعتمدة في تقييم أداء المصارف، وهي تعتمد على ستة مؤشرات تجميعية أساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية والتي تعرف بإطار CAMELS.

#### 3-1- تعريف نموذج CAMELS كنموذج لتقييم الأداء المصرفي

تمثل طريقة camels في مجموعة المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه، وتعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريقة تفتيش ميداني، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار camles والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات<sup>1</sup>.

يعرف نظام camels بأنه عبارة عن مؤشر سريع للإمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، وقد بدأ استخدام هذا المؤشر عام 1979م، بواسطة خمسة جهات رقابية في الولايات المتحدة الأمريكية بما فيها البنك الاحتياطي الفيدرالي<sup>2</sup>.

يعتبر نظام التقييم camels من أنظمة الإنذار المبكر للأزمات المصرفية في حالات تعرض الجهاز المصرفي للخطر (Early Warning System (EWS، ويعد الغرض من استخدامه هو تحديد الظروف المصرفية الكلية بطريقة شاملة وموحدة للمصارف وتحديد مواطن الضعف والقوة في عملياتها المالية والتشغيلية والإدارية، والتي قد تؤدي إلى انهيار المصرف إذا لم يتدخل المصرف المركزي لإنقاذه<sup>3</sup>.

يعتبر نظام التقييم المصرفي camels أداة رقابية فعالة لتقييم مدى قوة المصارف على أساس موحد ولتحديد المصارف التي تظهر نوعاً من مؤشرات الضعف المالية والعملية والتي تحتاج إلى اهتمام وعناية

<sup>1</sup> شوقي بورقبة، "طريقة camles في تقييم أداء البنوك الإسلامية"، مركز الأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة عبد الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، ص: 02.

<sup>2</sup> علي عبد الرضا حمودي العميد، "مؤشرات الحيلة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات (دراسة تطبيقية-حالة العراق)"، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، ص: 06.

<sup>3</sup> حسين المحمود، "إمكانية استخدام نظام camels في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية)"، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص المصارف والتأمين، جامعة دمشق، سوريا، 2014، ص: 55.

خاصة من قبل السلطات الرقابية والذي يأخذ بعين الاعتبار بعض العوامل المالية والإدارية والالتزام بالأنظمة والتي هي متشابهة لكل المصارف.

### 3-1-1- التدابير والإجراءات الرقابية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف

تتراوح درجات التصنيف ما بين التصنيف 1 وهو الأفضل وهو القوي إلى التصنيف 5 وهو الأسوأ والغير مرضي كالآتي:

#### الجدول رقم (3-3): تصنيف المصارف حسب طريقة camels

درجة التصنيف	مجال التصنيف	موقف البنك	الإجراء الرقابي
1 قوي	1-1.4	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
2 مرضي	1.5-2.4	سليم نسبياً مع وجود بعض القصور	معالجة السليبيات
3 معقول	2.5-3.4	يظهر عناصر الضعف والقوة	رقابة ومتابعة لصيقة
4 هامشي	3.5-4.4	خطر قد يؤدي إلى الفشل	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
5 غير مرضي	4.5-5	خطير جداً	رقابة دائمة - إشراف

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع التالية: - زيتوني عبد القادر، "دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك التجارية - دراسة تطبيقية"، مركز الأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة عبد الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2009، ص: 07.

- فاطمة أحمد الطيب - خلف الله أحمد محمد عربي، "التميز بمعايير CAMELS باستخدام تحليل التميز - دراسة حالة البنوك التجارية السودانية للفترة 2002-2009 بحث منشور، على الموقع الإلكتروني <http://www.alnoor.se/article.asp?id=108228> بتاريخ زيارة الموقع: 2020/02/14.

يوضح الجدول السابق الرتب التي يصنف البنك من خلالها بناء على مكونات النظام الأمريكي للتقييم، وهي موضحة كالآتي:

- درجة التصنيف القوية وتتراوح ما بين 1 و 1.4 لا تتطلب أي إجراءات.
- درجة التصنيف المرضية وتتراوح ما بين 1.5 و 2.4 وجوب معالجة السليبيات.
- درجة التصنيف المعقولة وتتراوح بين 2.5 و 3.8 تتطلب رقابة ومتابعة مستمرة.
- درجة التصنيف الهامشية وتتراوح ما بين 3.5 و 4.4 تتطلب وضع برنامج إصلاح ومتابعته ميدانياً.
- تسمى بدرجة التصنيف الغير مرضية وتتراوح ما بين 4.5 و 5 البنك في موقف خطير لذلك يتوجب رقابة دائمة.

### 3-1-2- نظام ترتيب البنوك وفقاً لنظام camels

يستند نظام ترتيب البنوك وفقاً لنظام CAMELS على تقدير درجة لكل من رأس المال وجودة الأصول وجودة الإدارة والربحية والسيولة والحساسية لمخاطر السوق وتدرج هذه الدرجات تنازلياً من 1 إلى 5 وذلك مع مراعاة الوضع النسبي للبنك بين المجموعة المثيلة من حيث الحجم وطبيعة النشاط، ويتم استخلاص التقييم النهائي للبنك استناداً إلى متوسط العناصر المشار إليها. ويتم الوصول إلى التقييم النهائي للبنك من خلال المتوسط الحسابي لدرجات عناصر التقييم الستة بحيث يتم ترتيب البنوك إلى خمسة مستويات<sup>1</sup>.

### الجدول رقم(3-4): ترتيب وضعية المصارف حسب معيار camels

المستوى	وضعية البنك
المستوى الأول	يعد البنك منظمة مالية سليمة في كافة المجالات وأي نقطة ضعف لديه يمكن معالجتها، ويمكن له بصفة عامة تحمل تقلبات السوق ولا يدعو وضعه الى القلق.
المستوى الثاني	يعد البنك منظمة سليمة أساساً، ولكن توجد نقاط ضعف بسيطة يمكن معالجتها في الظروف العادية، ويمكن له تحمل تقلبات السوق ويحتاج الى رقابة عادية.
المستوى الثالث	تتوافر عدة نقاط ضعف قد تعرض البنك للمخاطر وبالتالي قدرته على تحمل تقلبات السوق ويتطلب البنك رقابة أكثر من عادية.
المستوى الرابع	يعاني البنك من ضعف خطير في النواحي المالية والإدارية وهو غير قادر على تحمل تقلبات السوق ويحتاج الى إجراءات فورية لتصحيح أوضاعه، ويتطلب الى رقابة لصيقة.
المستوى الخامس	تعد حالة البنك أسوأ من البنوك في مستوى 4 ويحتاج الى معالجة ومساعدة عاجلة من المساهمين أو من أي مصادر أخرى، كما يتطلب رقابة مستمرة.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المرجع: يوسف التوم شهاب الدين، مصطفى أحمد حمد منصور، "أثر جودة الضمانات في أساليب إدارة التعثر المصرفي دراسة تطبيقية على الجهاز المصرفي السوداني" مقال منشور في: مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، (العدد 01، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، يوليو 2012)، ص: 69.

### 3-1-3- مكونات معيار camels

يعتمد هذا المعيار على ستة مؤشرات تجميعية أساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية ويشمل: كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية والإيرادات (الموجودات)، التمويل والسيولة، سلامة الإدارة، الحساسية لمخاطر السوق.

<sup>1</sup> يوسف التوم شهاب الدين، مصطفى أحمد حمد منصور، "أثر جودة الضمانات في أساليب إدارة التعثر المصرفي دراسة تطبيقية على الجهاز المصرفي السوداني" مقال منشور في: مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، العدد 01، (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، يوليو 2012)، ص:

### 3-1-3-1 مؤشرات كفاية رأس المال Capital Adequacy

تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية مثل: مخاطر أسعار الصرف ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة، وتتعدى مؤشرات كفاية رأس المال احتساب المخاطر ضمن بنود الميزانية إلى البنود خارج الميزانية مثل التعامل في المشتقات، ومن المؤشرات المستخدمة في هذا المجال نجد: نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر، التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال<sup>1</sup>.

### 3-1-3-2 مؤشرات جودة الأصول Asset Quality

يتم تحليل جودة الأصول من خلال نوعية محفظة الأوراق المالية والتي تقاس من خلال مؤشرين هما: المحفظة ذات المخاطر وسياسة التخلي عن الديون، وكذلك نظام ترتيب محفظة الأوراق المالية والذي يتضمن تحليل الميزانية وتقييم سياسة البنك في تقييم مستوى مخاطر المحفظة، وأخيرا الأصول الثابتة حيث تبين جودة الأصول مستوى مخاطر القروض والاستثمارات والأصول الثابتة وكذلك العمليات خارج الميزانية، وبالتالي المفروض أن يكون للبنك القدرة على تعريف وقياس ومراقبة المخاطر، وذلك لتقييم جودة الأصول مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى المؤونات للمدينين المشكوك فيهم<sup>2</sup>. إن تقييم جودة الأصول عادة ما ينظر إليه من جهتين مختلفتين<sup>3</sup>:

- مؤشرات متعلقة بالمؤسسات المقرضة: وهي تتكون من مجموعة من المؤشرات منها: التركيز الائتماني القطاعي، الاقتراض بعملة الأجنبية، القروض الغير العاملة، القروض للمؤسسات العامة الخاسرة، مخاطر الاصول، الاقتراض المرتبط، مؤشرات الرفع المالي.
- مؤشرات متعلقة بالمؤسسة المقرضة: وهي تتكون من مجموعة من المؤشرات منها: نسبة الدين الى حقوق الملكية، ربحية قطاع الشركات، المؤشرات الأخرى لظروف الشركات غير المالية، مديونية القطاع العائلي.

<sup>1</sup> احمد طلفاح، "مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي"، (المعهد العربي للتخطيط، أبريل، 2005)، ص ص 10-11.

<sup>2</sup> بورقة شوقي، "طريقة camles في تقييم أداء البنوك الإسلامية"، مرجع سابق، ص: 08.

<sup>3</sup> زيتوني عبد القادر، "دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك التجارية -دراسة تطبيقية"، مرجع سابق، ص: 18.

### 3-3-1-3 مؤشرات سلامة الإدارة Management

سلامة الإدارة هي مفتاح لأداء المؤسسات المالية، وتمثل نقاط التقدير في هذا المؤشر فيما يلي: مستوى ونوعية إشراف مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه، كفاءة وقدرة القائمين على الإدارة، المقدرة على التخطيط وعلى إدارة المخاطر، فعالية نظم المعلومات، كفاية نظم الرقابة الداخلية، كفاية واستقلالية المراجعة الداخلية، الالتزام بالقوانين والتعليمات، الاستجابة لتوجيهات السلطة الرقابية ومراقبي الحسابات، توافر كوادرات مناسبة وتركز السلطة من عدمه، ملاءمة سياسة الأجور ومعاملات المديرين وكبار المساهمين<sup>1</sup>.

### 3-3-1-4 مؤشرات الإيرادات والربحية Earnings .

إن تحقيق المصرف لمستويات عالية من الربحية يعكس قدرته على الاستمرار والنمو والأهم من ذلك القدرة على امتصاص الخسائر من خلال بناء قاعدة رأس مال ملائمة لتمويل عمليات توسعه في المستقبل ودفع توزيعات مناسبة لمساهمي المصرف ومن أهم النسب المالية المتعارف عليها لقياس مؤشرات الربحية هي: معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية والتي تناولناها سابقاً، وانخفاض نسب هذه المؤشرات يمكن أن يدل على وجود مشكلات في ربحية المؤسسات المالية على العكس من ذلك فإن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية عالية المخاطر<sup>2</sup>.

### 3-3-1-5 مؤشرات السيولة\* والتمويل Liquidity

في كثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للمؤسسات بسبب سوء الإدارة للسيولة، ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة والتي تشمل بشكل عام جانب الأصول والخصوم ففي جانب الخصوم يجب النظر الى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين المصارف والتمويل من البنك المركزي، كما يجب لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في مجال الإستحقاق بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير.

<sup>1</sup> علي عبد الرضا حمودي العميد، مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات (دراسة تطبيقية-حالة العراق)، مرجع سابق، ص: 08.

<sup>2</sup> راجب الغصين، محمد عمار نشواتي، " تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية باستخدام مؤشرات نموذج CAMEL، (دراسة تحليلية مقارنة)، مقال منشور في: مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 36، العدد1، 2014، ص: 350 .

\* يقصد بالسيولة هي مقدرة المصرف على الوفاء بسحوبات المودعين من جانب، ومن جانب آخر يجب تلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب دون الاضطرار إلى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو الاقتراض بمعدلات فائدة بمعدلات فائدة مرتفعة.

### 3-1-3-6- درجة الحساسية لمؤشرات مخاطر السوق Sensitivity to Market Risk

درجة الحساسية تتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الإستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية، حيث أن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية مثل الخيارات والمستقبليات التي يتنوع فيها الأصل المالي ليشمل كافة الأصول المالية بما فيها أسعار السلع، وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع وكل منها له مقياس مختلفة، إلا أن هناك مقياس إحصائي موحد يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس VAR والذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الإستثمارية خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما يتصاحب هذا المقياس مع مقياس آخر لقياس الضغط الذي يقيس أقصى خسارة يمكن أن تمنى بها المحافظ الإستثمارية في البنوك تحت ظروف استثنائية في السوق كما في الانهيارات، وبشكل عام فإن لكل من هذه المخاطر مقياسها المعروفة والمستخدمة، ومن بين مؤشرات مخاطر السوق نذكر: مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر الصرف الأجنبي، مخاطر أسعار الفائدة<sup>1</sup>.

### 3-1-4- مدى ملائمة طريقة camels في تقييم أداء المصارف الإسلامية

#### 3-1-4-1- إضافة عنصر السلامة الشرعية Shariaa compliant

إن أهم ما يميز عمل المصارف الإسلامية هو وجود هيئة شرعية مهمتها التأكد من أن جميع أعمال وأنشطة المصرف تسير وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ويعد معيار السلامة الشرعية أهم ما يميز المصرفية الإسلامية عن المصرفية التقليدية، حيث يعد إضفاء المشروعية على كافة التعاملات سواء من جانب الموارد أو الاستخدامات الهدف الأول الذي تسعى إلى تحقيقه المصرفية الإسلامية، كما أن المتعاملين مع المصارف الإسلامية يركزون بشكل كبير على هذا المعيار، بحيث يعتبرونه المعيار رقم واحد في المفاضلة بين البنوك الإسلامية، وأساس الثقة المتبادلة بين البنك وعملائه، وعلى هذا الأساس تم اقتراح إضافة عنصر سابع لعناصر طريقة CAMELS يتمثل في عنصر السلامة الشرعية (S) ليصبح SCAMELS، حيث يتماشى هذا النموذج مع خصوصية المصارف الإسلامية، ويرى العديد من الباحثين ضرورة تطبيق مجموعة من المعايير يتم على أساسها تقييم هيئات الرقابة الشرعية والتي يمكن توضيحها كما يلي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> أحمد طلفاح، "مؤشرات الحيلة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي"، مرجع سابق، ص: 27.

<sup>2</sup> بورقة شوقي، "طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية"، مرجع سابق، ص: 12.



الجدول رقم (3-5): معايير تقييم هيئات الرقابة الشرعية

المعيار	المعنى
معيار المشروعية الحقيقية	يجب أن تكون الفتوى شرعية حقيقية وليست حيلة من الحيل لتسهيل عمل المصرف.
معيار الكفاءة (تكلفة المعاملات)	يجب أن لا تكون الفتاوى ذات تكلفة عالية بحيث تنقص من كفاءة البنك وتنافسيته.
معيار القبول لدى الجمهور	أن تكون الفتوى مقبولة لدى الجمهور الذي يحاول دائماً أن يقارن بين المنتجات التقليدية والإسلامية.
معيار الأجر على الفتوى والاستقلالية	من باب عدم جواز الأجر على الفتوى فيفترض أن يكون أجر المفتي من عند هيئة مستقلة.
معيار المصادقية	يعني أن يكون لهيئة الرقابة الشرعية مصادقية وسمعة طيبة لدى الجمهور.

المصدر: شوقي بوقبة، "طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية"، بحث منشور على الموقع الإلكتروني:

[www.kau.edu.sa/Files/121/Files/59600\\_Shawki\(15\).pdf](http://www.kau.edu.sa/Files/121/Files/59600_Shawki(15).pdf)، ص: 12. تاريخ زيارة الموقع: 2020/02/15.

#### 4- مؤشرات الحيطة الكلية

مؤشرات الحيطة الكلية هي مؤشرات تدل على مدى سلامة واستقرار النظام المالي، وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المالي للتأثر بالأزمات المالية والاقتصادية وهي أيضاً تعمل كأداة للإنذار المبكر في حالات تعرض الجهاز المصرفي المالي للخطر،<sup>1</sup> إذ يعتمد الجهاز المصرفي على مجمل النشاط الإقتصادي وهو كذلك يتأثر بالتغيرات الإقتصادية التي تصيب الإقتصاد ككل، وقد أشارت بعض الدراسات الحديثة أن بعض التطورات الإقتصادية الكلية تسبق الأزمات المصرفية، مما يتطلب مراقبة بعض المتغيرات على الإقتصاد ككل وخصوصاً تلك التي تتعلق بهروب رأس المال وأزمات سعر الصرف وتتمثل هذه المؤشرات في:

#### 4-1 مؤشرات النمو الاقتصادي Economic Growth

تتكون مؤشرات النمو الاقتصادي من معدلات النمو الإقتصادي الإجمالي، إذ أن انخفاض معدل النمو في الإقتصاد يُضعف مقدرة المقترضين المحليين على خدمة الديون ويساهم في رفع مخاطر الائتمان، كما أنّ

<sup>1</sup> أحمد ظلفاح، "مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي"، مرجع سابق، ص: 23.

تدهور بعض القطاعات التي تتركز فيها قروض المؤسسات المالية واستثماراتها يؤثر بشكل مباشر على قوة المؤسسات المالية وبالتالي يؤدي الى زعزعة وضع المحافظ المالية للمؤسسات المالية<sup>1</sup>.

#### 4-2 - ميزان المدفوعات Balance of Payments

يُعد إرتفاع عجز الحساب الجاري مؤشراً على احتمالية حدوث أزمات في سعر الصرف مما يؤثر سلباً على النظام المالي ولاسيما إذا تم تمويل هذا العجز في تدفقات مالية قصيرة الأجل ، فضلاً عن أنه إنخفاض نسبة الإحتياطيات في الجهاز المصرفي الى الإلتزامات قصيرة الأجل تعد هي الأخرى مؤشراً على عدم الإستقرار في النظام المالي. كما تشير التجارب الى أن التدهور الكبير في شروط التبادل التجاري كان سبباً رئيساً في الأزمات المالية في الكثير من البلدان ولاسيما البلدان التي تتصف صادراتها بالتركز في سلع محدودة<sup>2</sup>.

#### 4-3 - مؤشرات التضخم Inflation

إن عملية التذبذب هذه تقلل من دقة التقييم لمخاطر الإئتمان والمخاطر السوقية وذلك لأن التضخم يرتبط مباشرة مع تذبذب مستوى الأسعار الذي يزيد من مخاطر المحافظ المالية ويشوه المعلومات التي تعتمد عليها المؤسسات المالية في تقييمها لمخاطر الإئتمان والإستثمار، وفي المقابل فإن الإنخفاض السريع والكبير في معدلات التضخم قد يؤدي إلى المستويات الإسمية للدخل والتدفقات المالية مما يؤثر سلباً على مستوى السيولة ودرجة الإعسار المالي في المؤسسات المالية، كما أن التغير في مستوى التضخم يؤثر على قيمة الضمانات، حيث أنه يخفض قيمتها مقابل القروض الممنوحة، خصوصاً في حالات الإفراض غير الحصيف "أي عندما تكون نسبة القروض إلى الضمانات مرتفعة"<sup>3</sup>.

#### 4-4 - مؤشرات معدلات الفائدة وأسعار الصرف Interest and Exchange Rates

يعد التذبذب في هذه المعدلات مخاطرة في حد ذاته، وكلما زاد هذا التذبذب ارتفعت مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف بالنسبة للمؤسسات المالية، وبشكل عام فإن إرتفاع درجة التذبذب في أسعار الصرف يمكن أن تتسبب في بعض المصاعب للمؤسسات المالية بسبب عدم التطابق في العملة بين أصول

<sup>1</sup> علي عبد الرضا حمودي العميد، " مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات (دراسة تطبيقية-حالة العراق)"، مرجع سابق، ص: 10.

<sup>2</sup> زيتوني عبد القادر، "دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك التجارية -دراسة تطبيقية"، مرجع سابق، ص: 25.

<sup>3</sup> Owen Evans and others, " Macroprudential Indicators of financial soundness", occasional paper, 192, IMF, Washington DC. April. 2000, P:10

هذه المؤسسات وخصوصها المالية، في حين إن إرتفاع أسعار الفائدة العالمية يمكن أن يؤثر في درجة تعرض الجهاز المصرفي في الأسواق الناشئة إلى الهزات العالمية<sup>1</sup>.

وفي المقابل، فإن إنخفاض مستوى أسعار الفائدة العالمية يزيد من التدفقات المالية التي تزدهر فيها عمليات الإقتراض الخطر، كما أن لزيادة التذبذب في أسعار الفائدة المحلية والعالمية آثار سلبية جدا على الجهاز المصرفي مباشرة في حالة عدم قدرة البنوك على تجنب مخاطر أسعار الفائدة وغير مباشرة من خلال تراجع جودة الإئتمان المقدم في حال قدرة البنوك على تلافي مخاطر أسعار الفائدة ونقلها إلى عملائها<sup>2</sup>.

#### 5- بطاقة الأداء المتوازن

ترتكز الأنظمة المحاسبية التقليدية على القياس المالي لأداء المؤسسات، مما يؤدي إلى خلق حالة خلط بين استراتيجية المؤسسة وطرق قياس الأداء، بالإضافة إلى أنها لا تعكس قيمة أغلب الأصول غير الملموسة\* التي تمثل جانبا مهما للقيمة السوقية، ولأن المؤشرات المالية تعالج الأداء المتوازن الحالي والماضي، فقد اتجهت المؤسسات إلى تطوير وابتكار أنظمة ومؤشرات أداء تعالج المستقبل، وتأخذ في اعتبارها الأصول غير الملموسة، ولذلك ظهرت بما يُعرف بطاقة الأداء المتوازن.

#### 5-1- نشأتها وتعريفها

ظهر أول مرة مفهوم بطاقة قياس الأداء المتوازن في المؤسسات عن طريق Kaplan and Norton في مجلة Harvard Business Review، عام 1992م، وقد كان الهدف من تقديم هذا النموذج هو التغلب على القصور الذي يرافق استخدام المقاييس المالية، حيث تركز المقاييس المالية على الأداء المالي فقط، وهذا يعتبر ثغرة في عملية التقييم<sup>3</sup>، إلا أن هذا الأسلوب الحديث في عملية التقييم يقوم على ترجمة رسالة الشركة أو المؤسسة واستراتيجياتها إلى أهداف ومقاييس تقوم على أربع ركائز أو أربعة أبعاد أساسية، وهي: (الأداء المالي، ورضا العملاء، وكفاءة الأداء التشغيلي، والفرص التي توفرها المؤسسة للعاملين فيها

<sup>1</sup> علي عبد الرضا حمودي العميد، "مؤشرات الحيطه الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات (دراسة تطبيقية-حالة العراق)"، مرجع سابق، ص: 10

<sup>2</sup> زيتوني عبد القادر، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك التجارية -دراسة تطبيقية"، مرجع سابق، ص: 25.

\* الأصول الغير ملموسة: مثل المعرفة والمهارة لدى العاملين، العلاقات مع الزبائن والمديرين وغيرها.

<sup>3</sup> محمد عبد الرحيم، " قياس الأداء: النشأة والتطور التاريخي والأهمية، ورقة عمل مقدمة في، ندوة قياس الأداء في المنظمات الحكومية، مدخل قائمة الانجاز المتوازنة والمنعقدة في القاهرة، (مصر، 2007)، ص: 217.

للتعلم والنمو)، وبذلك يصبح التنافس بين المؤسسات قائما على أساس ما يتوافر فيها من روح المبادرة، والقدرة على الابداع والابتكار، أكثر مما هو قائم على أساس ما لديها من أصول ثابتة وملموسة<sup>1</sup>.

ظهر مفهوم بطاقة التقييم المتوازن في عام 1992 على يد كل من Robert S.Kaplan و David

، P.Norton وهناك عدة تعاريف لها ومنها:

يمكن تعريف بطاقة الأداء المتوازن بأنها "نظام إداري يهدف إلى مساعدة المنشأة على ترجمة رؤيتها واستراتيجياتها إلى مجموعة من الأهداف والقياسات المترابطة وذلك من خلال الاعتماد على بطاقة الأداء المتوازن، حيث لم يعد التقرير المالي يمثل الطريقة الوحيدة التي تستطيع الشركات من خلالها تقييم أنشطتها ورسم تحركاتها المستقبلية"<sup>2</sup>.

يمثل نظاما لأداء المؤسسة وليس فقط نظاما لقياس حيث يساعد هذا النظام مؤسسات الأعمال على توضيح وعرض الرؤيا الخاصة بالمؤسسة واستراتيجية وكيفية تحويل كلا منها الى خطة عمل تنفيذية<sup>3</sup>. بطاقة الأداء المتوازن " هو نظام لقياس الأداء ويعتبر أداة لترجمة استراتيجية المؤسسة الى أعمال تنفيذية، ويتضمن تقييم الأداء من أربعة جوانب وهي: جانب التمويل، جانب عمليات المنشآت، جانب العملاء وجانب التعلم والنمو"<sup>4</sup>.

## 5-2- أبعاد بطاقة الأداء المتوازن لتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية

تضم بطاقة الأداء المتوازن أربع محاور أو أبعاد رئيسية وهي كالتالي:

### 5-2-1- البعد المالي لتقييم الأداء

يُعد البعد المالي احد الأبعاد الرئيسية للبطاقة التقييم المتوازن، ويمثل نتاج هذا البعد مقاييس موجهة لتحقيق الأهداف او الوقوف على مستوى الأرباح المحققة لاستراتيجية الوحدة الاقتصادية بالعمل على تخفيض مستويات التكاليف مقارنة بالوحدات الاقتصادية المنافسة، ويركز أيضا على مستوى الدخل التشغيلي أو العائد على رأس مال المستثمر الناتج من تخفيض التكاليف ونمو حجم المبيعات لمنتجات

<sup>1</sup> دودين أحمد يوسف، "معوقات استخدام بطاقة الأداء المتوازن في البنوك التجارية الأردنية (دراسة ميدانية)، بحث في: مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، مجلد9، العدد2، الأردن، 2009، ص:03.

<sup>2</sup> كامل أحمد إبراهيم أبو ماضي، "قياس أداء مؤسسات القطاع العام في قطاع غزة باستخدام بطاقة الأداء المتوازن"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 2015، ص: 28 .

<sup>3</sup> عبد الرؤوف جودة، ومحمد زغلول، "استخدام مقياس الأداء المتوازن في بناء نموذج قياس رباعي المسارات لإدارة الأداء الاستراتيجي والتشغيلي للأصول الفكرية"، كلية إدارة الأعمال، جامعة ملك سعود، الرياض، 2010، ص:15.

<sup>4</sup> Kaplan S.Rebert &Norton P.David,"The Balanced Scorecard: Measures That Drive Performance",Harverd Business Review,1992,p: 71

الحالية والعائد على حقوق المساهمين والعائد على إجمالي الموجودات والقيمة المضافة ونمو التدفقات النقدية المتولدة من أنشطة التشغيل، وهذا البعد يساعد المصارف إلى التوجه نحو التخطيط الاستراتيجي لزيادة نمو الأرباح وبالتالي تحقيق أداء أفضل له.

#### 5-2-2- بعد العملاء

تم العديد من الوحدات في الوقت الحاضر بالمحافظة على عملائها الحاليين ومحاولة جذب واكتساب المزيد من العملاء الجدد و أصبحت الأولوية الأولى من اهتمامات الوحدات في الوقت الحاضر تتجه صوب إرضاء العملاء والوفاء باحتياجاتهم وكسب ثقتهم وذلك من خلال تقديم مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنتجات والخدمات الجديدة والمتطورة، والتي تعمل على جذب العملاء وزيادة حجم المشاريع الاستثمارية للمصرف مما يزيد في تحقيق مستويات مرتفعة من الأرباح.<sup>1</sup>

#### 5-2-3- بعد العمليات الداخلية

يهدف هذا البعد في بطاقة التقييم المتوازن الى إعطاء أهمية لجميع العمليات التشغيلية الداخلية للمؤسسة، وانتاج المزيد من الخدمات التي ترضي رغبات عملائها، وفي نفس الوقت يهدف الى رفع مستوى الأداء داخلها وتحسين مستوى عملياتها الداخلية، ويؤكد كل من كابلان ونورتن انه على المؤسسة بناء "سلسلة قيمة" ذات جودة عالية خصوصا فيما يتعلق بكل من مرحلة الابتكار، الإنتاج، ومرحلة خدمات ما بعد البيع بحيث تعتبر هذه العمليات هي الأهم داخل المؤسسة.<sup>2</sup>

#### 5-2-4- بعد التعلم والنمو

يحدد هذا البعد البنية التحتية التي يجب على المنظمة بنائها لخلق نماء وتحسين طويل الأجل، ويأتي التعلم والنمو من ثلاث مصادر رئيسية "الناس، الأنظمة والإجراءات" وللوصول الى الأهداف ولتطوير الأداء يجب على المصارف الاستثمار في إعادة تطوير مهارات الموظفين وتحسين تكنولوجيا المعلومات، وتوعية العملاء لطبيعة الخدمات التي تقدمها المصارف مما يؤدي إلى زيادة جودة الأداء بالمصارف .

يستنتج الباحثون من أبعاد بطاقة الأداء المتوازن لتقويم الأداء المالي لها دور كبير لعملية تقييم الأداء المالي من خلال ربط التعويض المالي بالأداء أو خلق المنظمة للقيمة التي يقدمها لعملائه أو تحويل المدخلات إلى

<sup>1</sup> المهدي مفتاح السريني، "مدى إمكانية استخدام مؤشرات تقييم الأداء في بيئة التصنيع الحديثة في القطاع الصناعي الليبي"، بحث في: مجلة جامعة، جلد 3، العدد 05، ليبيا، 2013، ص: 197.

<sup>2</sup> حازم حجلة سعيدة، "أمال بوسوك"، بطاقة قياس الأداء المتوازن كآلية مستحدثة لقياس الأداء"، بحث في: الملتقى الدولي الخامس حول دور الحكومة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية الإسلامية، جامعة حمه لخضر، الوادي، 7/8 ديسمبر، 2014، ص: 05.

مخرجات بأعلى درجة من الجودة أو تحديد مسئولية كل فرد في المؤسسة ومستوى أدائه مقارنة بالآخرين وبالتالي على المصارف أن تتفاعل مع الأساليب الإدارية الحديثة في مجال التطورات الجديدة في المقاييس المستخدمة ومدى العائد الذي سوف تحققه إذا قامت بتطبيقه وكيف يمكنها توصيل الفكرة الي كل أفراد المؤسسة من خلال عقد الكثير من الورش ومعرفة التحديات التي تواجهه في بيئة التشغيل الحالية.

### 5-3- أهمية بطاقة الأداء المتوازن

- تستخدم بطاقة الأداء المتوازن كمؤشرات لتقييم أداء الشركات بشكل متكامل ضمن استراتيجية طويلة الأجل.
- تساعد بطاقة الأداء المتوازن الشركات والمنظمات على توجيه اهتمامها لتحقيق رؤيتها وأهدافها، فقد كانت في السابق تهتم بالنتائج المالية فقط.
- تضع بطاقة الأداء المتوازن تصوراً واضحاً لاستراتيجية المؤسسة على شكل تمثيل بياني يوضح العلاقة بين أبعاد ومكونات هذه البطاقة، مما يؤدي إلى إضافة قيمة للمؤسسة.
- تساعد بطاقة الأداء المتوازن على ترجمة استراتيجية المؤسسة إلى أهداف قابلة للقياس، وتساعد المنظمات بحيث تعطي أهمية لاكتساب الخبرة والتعلم.

## المطلب الرابع: تقييم الأداء المالي لعينة من المصارف الإسلامية للفترة 2008-2018م

تعكس مؤشرات الربحية الأداء الكلي للمؤسسات والشركات ، إذ يعد الربح المحور الأساسي في قيام كثير من الأنشطة الاقتصادية، ومن دون الربحية لا تستطيع المنشآت جذب أي مستثمر(سواء الداخلي أو الخارجي) ومن ثم فإن الملاك والممولين سيتحولون إلى أنشطة ومنشآت أخرى وتُبين هذه النسب مدى قدرة المصارف على توليد الأرباح من العمليات التي تقوم بها ولا تقتصر أهمية هذه المجموعة من النسب على الإدارة فقط بل هي تهم أيضا المودعين والملاك والمقرضين، فالأرباح التي تحققها المصارف تُعد من أهم العوامل التي تؤثر في ثروة الأفراد (المودعين)، فضلا عن أن هذه المؤشرات تعد من أهم المؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للمصارف وتمكن من قياس قدرتها على تحقيق عائد نهائي صافي من الأموال. لذلك نحاول تقييم الأداء المالي لعينة مكونة من 10 مصارف إسلامية من 5 دول عربية، بحيث تم تجميع بياناتها المالية من تقاريرها المنشورة سنويا والبالغ عددها 110 تقرير لمدة 11 سنة وللفترة الممتدة من 2008 إلى 2018، كما سنعتمد على تقييم ربحية هذه المصارف من خلال الوقوف على أهم مؤشراتها المتمثلة في:

- معدل العائد على الأصول (ROA) = الأرباح الصافية / إجمالي الموجودات.

- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) = الأرباح الصافية / حقوق الملكية

بحيث تم استخراج النسب المتعلقة بهذين المعدلين من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل لمصارف الدراسة-

وللحكم على أداء المصارف الإسلامية من خلال المؤشرات السابقة، قمنا بحساب:

-متوسط كل معدل ولكل بنك لفترة 11 سنة (من 2008م إلى 2018م)

-المتوسط العام لكل معدل بالنسبة لكل بنك؛

-المتوسط السنوي لكل البنوك ولكل معدل.

وقد كانت نتائج القياس حسب كل مؤشر كما يلي:

**أولا: تقييم الأداء المالي لعينة من المصارف الإسلامية باستخدام مؤشرات الربحية**

تشير هذه النسب إلى مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح، كما تشير إلى كفاءة المصرف في إدارة استخداماته وموارده من أجل تحقيق ربحية عالية.

### 1- معدل العائد على الأصول

يشير معدل العائد على الأصول إلى عدد الوحدات النقدية من الأرباح الصافية المتولدة عن استخدام كل وحدة نقدية من إجمالي موجودات البنك، ويساوي إلى صافي الأرباح إلى إجمالي أصول البنك.

والجدول التالي يوضح مؤشر من مؤشرات قياس الربحية في البنوك:

جدول رقم (3-6): متوسط معدل العائد على الأصول لكل المصارف ولكل سنة

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	النسبة السنة
1.57	1.39	1.71	1.68	1.69	3.44	1.77	1.46	1.64	1.78	3.56	معدل العائد على الأصول ROA

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية لبنوك الدراسة وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

## 2- معدل العائد على حقوق الملكية

يعتبر مؤشر العائد على حقوق الملكية أحد مؤشرات الربحية الهامة في المصارف، والذي يقيس ما حققه كل دينار مستثمر من أرباح لأصحابه أي العائد المتحقق للمساهمين من استثماراتهم في المصرف، إذ كلما ارتفع هذا العائد كلما كان أفضل لأنه يعني توزيع المزيد من الأرباح للمساهمين، والذي يدل على الأداء الجيد للمصرف.

جدول رقم (3-7): متوسط معدل العائد على حقوق الملكية لكل المصارف ولكل سنة

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنة البيان
14.26	11.65	11.12	14.14	11.66	11.62	16.57	11.43	14.09	8.90	16.34	معدل العائد على حقوق الملكية ROE

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا على التقارير السنوية لبنوك الدراسة وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)



الشكل رقم (3-4): يوضح تطور متوسط العائد على الأصول ومتوسط معدل العائد على حقوق الملكية لمصارف الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى البيانات الموجودة في الجدول (3-6)/(3-7) وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

#### - بالنسبة لمعدل العائد على الأصول

من خلال الجدول رقم (3-6) نلاحظ أن متوسط معدل العائد على الأصول لعينة الدراسة سجل أعلى قيمة له في سنة 2008 والمقدر ب 3.56%، ثم شهد هذا المعدل تراجع طفيف خلال السنوات 2009، 2010، 2011، والمقدر ب 1.78%، 1.64%، 1.46%، على التوالي، وتعتبر هذه النسبة ضعيفة جداً، مما يعني أن هناك نسبة كبيرة في أصول البنك لا تدر عوائد مالية، وهذا راجع لتأثر المصارف محل الدراسة بتداعيات الأزمة المالية العالمية 2008، كما نلاحظ في السنتين 2012 و 2013 سجل هذا المتوسط ارتفاع مقدر ب 1.77%، و 3.44% على التوالي، كما نلاحظ حالة تذبذب لهذا المتوسط بين ارتفاع وانخفاض من سنة 2014 إلى 2018، وعلى العموم يمكن القول بأن هذه البنوك لها كفاءة عالية في توليد الأرباح من خلال الأصول المستثمرة خلال الفترة 2008 إلى 2018.

- بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية

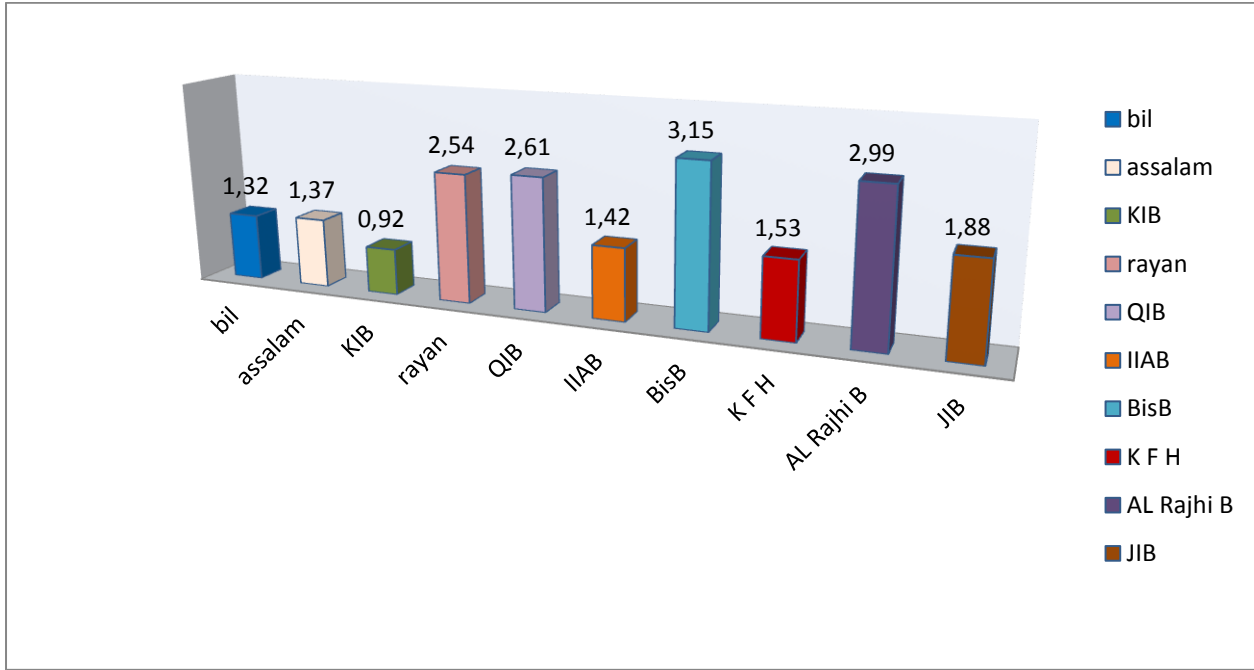
من خلال الجدول رقم (3-7) نلاحظ أن متوسط معدل العائد على حقوق الملكية لعينة الدراسة متذبذب (يرتفع في سنة وينخفض في سنة أخرى)، إلا أنه يبقى معدل مقبول جداً، فنلاحظ أنه سجل أعلى قيمة له في سنة 2012 والمقدر ب 16.57%، وعلى العموم يمكن القول بأن مصارف الدراسة سجلت أداء أفضل خلال السنوات 2008 إلى 2018.

جدول رقم (3-8): متوسطات معدل العائد على الأصول لكل مصرف من (2008-2018)

اسم البنك	البنك الإسلامي الأردني	مصرف الراجحي	بيت التمويل الكويتي	البنك الإسلامي البحريني	البنك العربي الإسلامي الدولي	بنك قطر الإسلامي	مصرف الريان	بنك الكويت الدولي	مصرف السلام البحريني	مصرف البلاد	المتوسط العام
الترميز	JIB	RJH	KFH	BISB	IIAB	OIB	AL rayan B	KIB	ALssalam B	BIL	المتوسط العام
معدل العائد على الأصول ROA	1.88	2.99	1.53	3.15	1.42	2.61	2.54	0.92	1.37	1.32	1.97

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً على التقارير السنوية لبنوك الدراسة وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

الشكل رقم (3-5): يمثل تطور متوسط معدل العائد على الأصول لمصارف الدراسة من الفترة 2008-2018م



المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى البيانات الموجودة في الجدول (3-8) وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

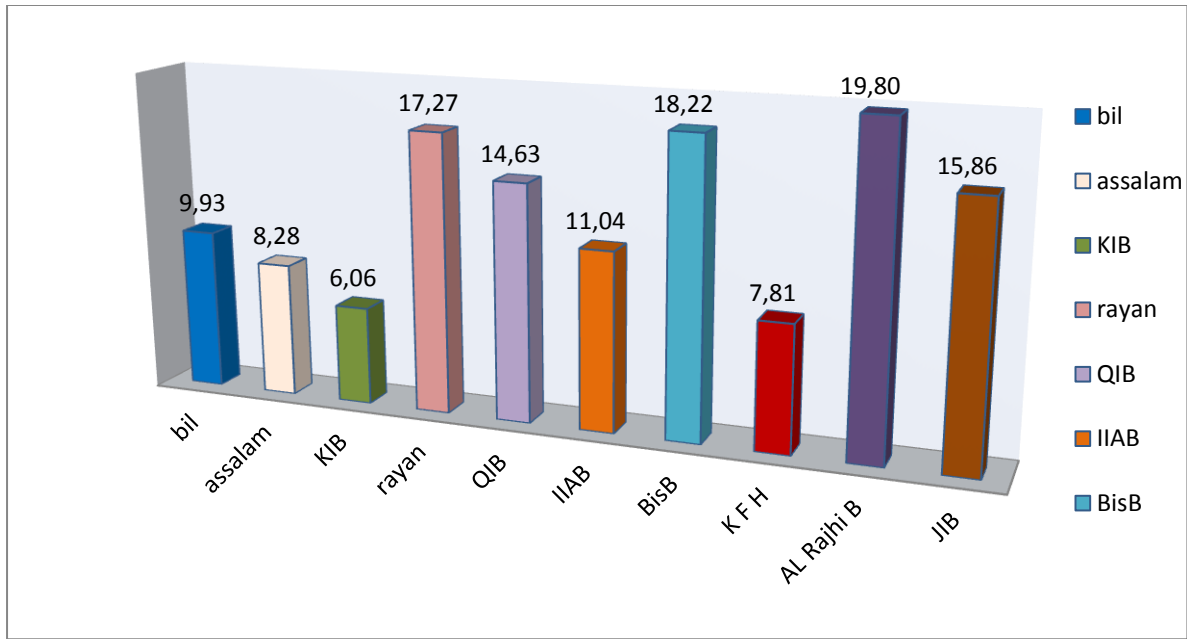
من خلال الجدول رقم (3-8) الموضح في الشكل رقم (3-5) نلاحظ أن المتوسط العام لهذا المعدل بلغ 1.97% خلال الفترة الممتدة من (2008 إلى 2018م)، كما حققت أربعة مصارف متوسط أعلى من المتوسط العام لهذا المعدل، وقد جاء في المرتبة الأولى البنك الإسلامي البحريني بمعدل 3.15%، ثم يليه مصرف الراجحي بمعدل 2.99%، ثم مصرف قطر الإسلامي بمعدل 2.61%، وفي المرتبة الرابعة يأتي مصرف الريان بمعدل 2.54%، وتشير المعدلات المحققة من طرف هذه المصارف إلى الكفاءة العالية لسياسة هذه المصارف في توليد الأرباح من خلال توظيف أمواله، مقارنة بباقي المصارف الأخرى، كما نلاحظ أن المصارف المتبقية مثل البنك الإسلامي الأردني، وبيت التمويل الكويتي، والبنك العربي الإسلامي الدولي، وبنك الكويت الدولي، وبنك السلام البحريني حققت معدلات أقل من المتوسط العام.

جدول رقم (3-9): متوسطات معدل العائد على حقوق الملكية لكل مصرف من (2008-2018)

البنك	BIL	ALssalam B	KIB	AL rayan B	OIB	IIAB	BISB	KFH	RJH	JIB	المتوسط العام
السنة											
معدل العائد على حقوق الملكية ROE	9.93	8.28	6.06	17.27	14.63	11.04	18.22	7.81	19.80	15.86	12.89

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً على التقارير السنوية لبنوك الدراسة وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

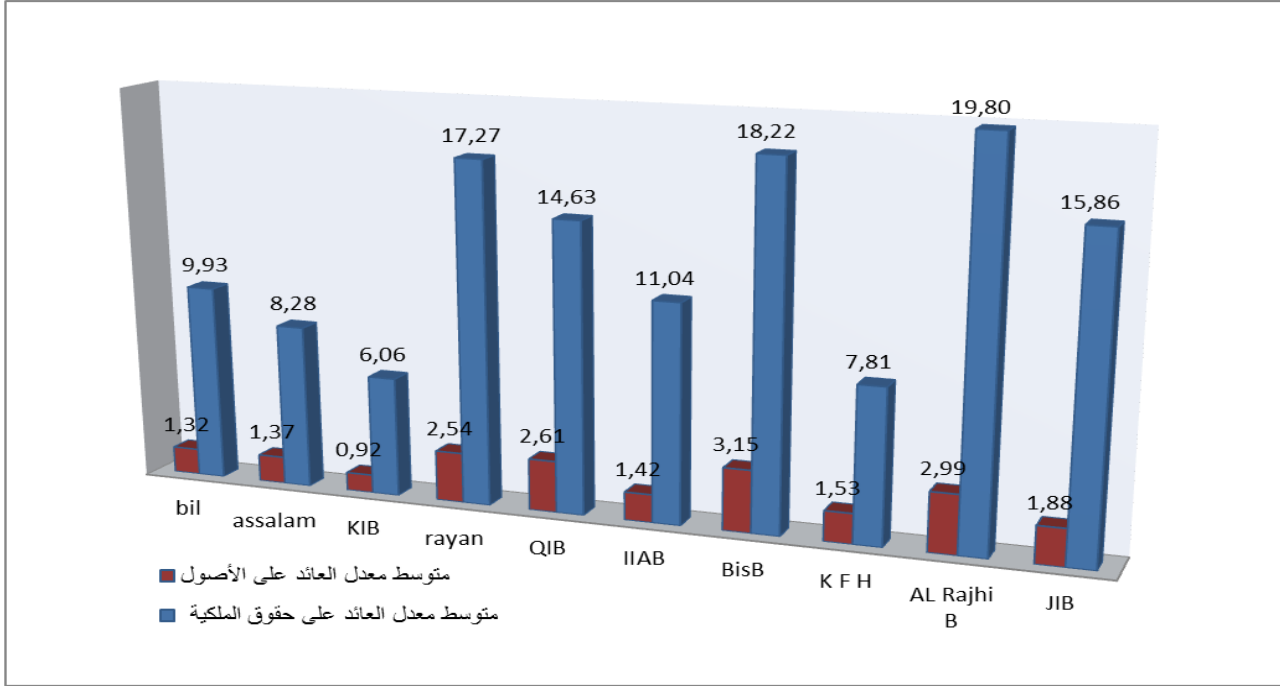
الشكل رقم (3-6): يمثل تطور متوسط معدل العائد على حقوق الملكية لمصارف الدراسة من الفترة 2008-2018م



المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى البيانات الموجودة في الجدول (3-9) وباستخدام برنامج الإكسل (Excel)

من خلال الجدول رقم (3-9) نلاحظ أن المتوسط العام لمعدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية عينة الدراسة بلغ 12.89% خلال الفترة (2008-2018)، فيُظهر الجدول أن خمسة مصارف فقط استطاعت أن تتجاوز المتوسط العام ويأتي في المرتبة الأولى مصرف الراجحي بمتوسط 19.80%، ثم يليه البنك الإسلامي البحريني بمتوسط 18.22%، ثم مصرف الريان بمتوسط 17.27%، ثم البنك الإسلامي الأردني بمتوسط 15.86%، ثم مصرف قطر الإسلامي بمتوسط 14.63%، وهي نفس المصارف التي حققت أداء جيد فيما يخص معدل العائد على الأصول، وهذا يدل على أن هذا المصارف تسعى لتحقيق أعلى مستوى من الأرباح من خلال كفاءتها في توظيف مواردها الذاتية والسعي إلى زيادة إيراداتها وتخفيض نفقاتها بهدف زيادة ربحيتها وبالتالي الوصول لأداء أفضل، بينما نجد أن المصارف المتبقية حققت معدلات أقل من المتوسط العام، مما يعني أن هناك موارد مالية غير مستثمرة، أو أنها مستثمرة، ولكنها ضعيفة العائد، أو أن إدارة البنك تدفع نسباً عالياً من الأرباح للمساهمين بغية عدم تعرض البنك للمخاطر التجارية المنقولة.

الشكل رقم (3-7): تطور متوسط معدل العائد على الأصول ومتوسط معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجداول (3-8)/(3-9) السابقة باستعمال برنامج Excel

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن متوسط معدل العائد على الأصول الخاص بالمصارف الإسلامية ميدان الدراسة متذبذب بين الانخفاض والارتفاع خلال فترة الدراسة (2008-2018م)، وهي معدلات مقبولة عموماً، وقد أحرز كل من البنك الإسلامي البحريني، مصرف الراجحي، مصرف الريان، مصرف قطر الإسلامي، المراتب الأولى في تحقيق قيمة معلات العائد على الأصول وهذا نظراً إلى الكفاءة العالية لسياسة هذه المصارف في توليد الأرباح من خلال توظيف أمواله من جهة، كما حققت نفس هذه المصارف مضافاً إليها البنك الإسلامي الأردني، متوسطات مرتفعة خاصة بمعدل العائد على حقوق الملكية وهذا يدل على أن هذه المصارف تسعى لتحقيق أعلى مستوى من الأرباح من خلال كفاءتها في توظيف مواردها الذاتية والسعي إلى زيادة إيراداتها وتخفيض نفقاتها بهدف زيادة ربحيتها وبالتالي الوصول لأداء أفضل ممثلاً بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة .

### خلاصة الفصل:

تحتل عملية تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية بنفس الأهمية التي تحتلها إدارة المخاطر، ذلك لأن عملية تقييم الأداء المالي تمكن البنك من معرفة مدى تحقق الأهداف المسطرة خلال فترة زمنية محددة، وتتم عملية تقييم الأداء المالي، من خلال عدة أدوات وعدة معايير لقياس الأداء، تعتبر المؤشرات الكمية من أفضل الأدوات المستخدمة في عملية التقييم نظراً لإمكانية الربط بين عدة بنود وبالتالي توفير معلومات تفصيلية عن أماكن الانحرافات في حال وجودها، إضافة إلى إمكانية اختيار المؤشرات التي تتناسب مع طبيعة المصارف الإسلامية واستبعاد غير الملائم منها والتي لا تتوافق مع طبيعة عمل بعض البنوك بالنظر إلى مبادئها وأفكارها والأسس التي تقوم عليها.

إن عملية تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية يعتمد على مجموعة من النسب والمؤشرات المالية كمؤشرات الربحية، السيولة، التوظيف، ومؤشرات ملاءة رأس المال، أو باستخدام النماذج التي وضعت لغرض تقييم الأداء المالي على غرار نموذج العائد على حقوق الملكية الذي يقيس العوائد المتحققة من جهة والمخاطر التي يتحملها البنك من جهة أخرى حيث يعد هذا النموذج من أقدم النماذج وأكثرها انتشاراً، بالإضافة إلى النماذج الحديثة مثل: نموذج القيمة الاقتصادية EVA المضافة ونموذج CAMEL، وبطاقة الأداء المتوازن و مؤشرات الحيلة الكلية المتمثلة في النمو الاقتصادي، التضخم، اسعار الفائدة وأسعار الصرف.

حققت العينة المدروسة من المصارف الإسلامية معدلات مقبولة فيما يخص معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، بحيث أحرز كل من البنك الإسلامي البحريني، مصرف الراجحي، مصرف الريان، مصرف قطر الإسلامي، البنك الإسلامي الأردني، مراتب أولى في تحقيق أداء جيد خلال فترة الدراسة 2008-2018، وهذا يدل على أن هذه المصارف لها كفاءة عالية في توليد الأرباح من خلال حجم الأصول المستثمرة، لكن هذه القدرة متفاوتة من مصرف إلى آخر، كما يدل على أن هذه المصارف تتبنى استراتيجية تعظيم حقوق الملاك المساهمين، حيث كان مصرف الراجحي صاحب أداء أفضل فيما يخص هذين المعدلين.

## الفصل الرابع

تحليل أثر مخاطر السوق على  
الأداء المالي لعينة من البنوك  
الإسلامية باستعمال بيانات البانل  
(Panel Data)

**تصهيد:**

للإمام أكثر بمختلف الجوانب النظرية الواردة في الفصل الأول والثاني والثالث فيما يتعلق بالمخاطر السوقية التي تعترض البنوك الإسلامية و طرق وأساليب إدارتها، وكذا عملية تقييم الأداء المالي، نُخصّص هذا الفصل لدراسة الواقع التطبيقي لما ورد في الجانب النظري، وذلك من خلال محاولة إسقاط ذلك على الواقع العملي على مجموعة من المصارف الإسلامية والذي بلغ عددها 10 مصارف من دول عربية مختلفة، وكذلك دراسة أثر المخاطر السوقية على الأداء المالي وذلك باستخدام المؤشرات والنسب الخاصة بتقييم الأداء المالي، واستخدام نموذج الانحدار المتعدد لمعرفة العلاقة بين المخاطر والأداء المالي للبنوك محل الدراسة، بغية تحقيق الغايات من هذا الفصل تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

**المبحث الأول: منهجية الدراسة**

**المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها**

**المبحث الثالث: جهود مصارف الدراسة في تطبيق المعايير الرقابية لإدارة مخاطر السوق**



### المبحث الأول: منهجية الدراسة

تعتمد أغلبية الدراسات التطبيقية على أدوات الاقتصاد من أجل اختبار ومطابقة النظرية الاقتصادية مع الواقع، وعلى هذا الأساس سوف نحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على أهم المحاور المتعلقة بمنهجية الاقتصاد القياسي المتبع في التحليل والتي تشتمل على نماذج أو بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (بيانات البانل) المستخدمة في تقديرها، بحيث يتم استعمال هذه النماذج أو ما يعرف أيضا بمعطيات السلاسل الزمنية (Panel Data) عند تقارب الآثار والمميزات الفردية بين مجموعة الدراسة، حيث يتم فيها جمع بيانات ظاهرة معينة لمجموعة من الشركات أو الدول أو البنوك أو...لمدة زمنية معينة، فهي تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن أو أثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية، ولقد اكتسبت هذه النماذج في العقد الحالي اهتماما بالغا وخصوصا في الدراسات الاقتصادية، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المبحث.

### المطلب الأول: مدخل نظري لبيانات البانل

#### أولاً: تعريف بيانات البانل

نعني بمصطلح بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو معطيات البانل مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد في عدة فترات من الزمن، بحيث أنها تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في نفس الوقت، فبالنسبة للبيانات المقطعية فهي تصف سلوك عدد من (المفردات أو الوحدات المقطعية) شركات أو دول عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلاسل الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة، وهنا تكمن أهمية استخدام بيانات البانل كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت وعلى مفردات متعددة<sup>1</sup>.

والجدير بالذكر بأن هناك عدة تسميات لبيانات البانل، فقد تسمى "بالبيانات المدجة" والتي تشتمل على أعداد كبيرة من المفردات، كما قد تسمى أيضا "بالبيانات الطولية" عندما تحتوي على سلاسل زمنية طويلة، وأي من هذه التسميات متماثل، بحيث أن استخدامها في الأدب التطبيقي كان عاما والتسمية التي سنعتمد عليها في دراستنا ستكون بيانات البانل (Panel Data).

<sup>1</sup> Dielman", Pooled Cross-Sectional and time series data analysis ", Texas Christian University, USA, 1989,P: 02.

وتكون هذه النماذج " متزنة" (balanced panel Data) لما تتساوى المشاهدات عند كل المقاطع، وتكون " غير متوازنة" (Unbalanced panel Data) عندما يكون عدد المشاهدات غير متساو<sup>1</sup>.  
وتسعى هذه الدراسة إلى استخدام ( تطبيق) نماذج بيانات البانل لتحديد تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

### ثانياً: أهمية استخدام معطيات البانل

إن التقدير حسب هذه البيانات له مزايا مهمة ويعطي نتائج أكثر دقة لأنها تأخذ بعين الاعتبار المعلومات ذات البعد الزمني في السلسلة الزمنية وكذلك البعد المقطعي في الوحدات المختلفة، لذلك يمكن القول بأن معطيات البانل تتمتع ببعد مضاعف بعد زمني وبعد فردي، هذا ما جعل دراستنا الميدانية أكثر فعالية ونشاط في الاقتصاد القياسي وبالتالي فهي تكتسي أهمية بالغة نوجزها في النقاط التالية:

- القدرة على التحكم في التباين الفردي الذي قد يظهر في حالة البيانات الزمنية أو المقطعية ويؤدي إلى نتائج متحيزة؛

- تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل، وهذا ما يؤثر إيجابياً على دقة المقدرات؛

- تعتبر معطيات البانل الإطار الملائم لتطور تقنيات التقدير والنتائج النظرية؛

- في الواقع التطبيقي، فإن نماذج البانل تسمح بدراسة مشاكل يستحيل دراستها باستخدام البيانات العرضية أو السلاسل الزمنية، بحيث تساعد في منع ظهور مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ "Heteroscedasticity؛ الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية، فبخلاف السلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي فإن نماذج البانل تجعل من الممكن تحليل السلوك عند مستوى الوحدات الفردية مع ضبط انعدام التجانس بينها، لأن كل واحد من المصادر الهامة لانعدام ثبات التجانس لبيانات المقطع العرضي هو حذف معلومات ثابتة نسبياً من الوحدات الفردية، ومن هنا تظهر أهمية استخدام بيانات البانل بأنها تأخذ بعين الاعتبار ما يسمى "بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ" الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية<sup>2</sup>، حيث يضع نموذج البانل في الاعتبار الاختلافات أو الآثار الفردية الخاصة بكل شركة أو بعد مقطعي، ولكنها تكون ثابتة في الأجل القصير أو

<sup>1</sup> رقية بوحيزر، "دراسة قياسية لحدود القيمة السوقية لأسهم البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة قطر للأوراق المالية"، بحث في: مجلة الإدارة العامة، المجلد 56، (العدد 2، المملكة العربية السعودية، جانفي 2016)، ص:340.

<sup>2</sup> Peracchi. F, "Econometrics ",England, John Wiley et Sons LTD,2001, p: 397 .

على الأقل خلال فترة الدراسة، كما يمكن الأخذ بالحسبان الآثار الزمنية المشتركة بين الشركات والتي تتغير عبر الزمن؛<sup>1</sup>

- إن استخدام معطيات البنوك سيتيح لنا التخفيف من مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity).

### المطلب الثاني : الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

لأننا في دراستنا هذه إلى الاعتماد على بيانات البنوك لتحليل علاقة مخاطر السوق بالأداء المالي لعينة الدراسة ، لأن الدراسة الحالية تخص مجموعة من المصارف الإسلامية التي تتقارب فيما بينها من حيث خصوصية بيئة الأعمال التي معاملاتها المالية والاستثمارية تخضع للشريعة الإسلامية. كما أن استخدام لوحة البيانات المقطعية "البنوك" لها أهمية في مثل هذه المواضيع العلائقية التي تتضمن بعدا مقطوعيا وآخر زمني، ومن ميزاتهما<sup>2</sup>:

- تُحد من مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity)؛
- تُسهّم في منع ظهور مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ (Heteroscedasticity).

### أولاً: اختبار جودة نموذج الدراسة

يمكن بيان جودة النموذج من عدمه باستخدام الأدوات الإحصائية من خلال: اختبار الاستقرار (Testing for Stationarity)، واختبارات الخطية المتعددة (Multicollinearity)، إذ تتم عملية اختبار جودة نموذج الدراسة على عينة من المصارف الإسلامية تبعاً للاختبارات التالية:

#### 1- اختبار الاستقرار (Testing for Stationarity)

ينتج عن عدم استقرارية البيانات نتائج انحدار غير منطقية؛ فبالرغم من كون قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) كبيرة وذات دلالة إحصائية، إلا أنها بعيدة عن المنطق الاقتصادي. نعتمد في اختبار الاستقرار على قيم:  $R$ ،  $R^2$ ، للتحقق ما إذا كانت هناك قيوداً على الانحدار الذاتي (Auto regressive process) في المقاطع العرضية أو المقاطع الزمنية، وفق للحالتين:

<sup>1</sup> شعبان" محمد عقيل" شعبان لولو ، " قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مقابل مؤشرات الأداء التقليدية على تفسير التغير في القيمة السوقية للأسهم، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة ،( الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين، 2015)، ص: 68 .

<sup>2</sup> William Green, "econometric analysis", 5<sup>nd</sup> Ed, New Jersey, Prentice Hall, Apper Saddle River, 2003, P: 272.

- الحالة الأولى: ثبات المعلمات لكل المجموعات الجزئية (Cross-sections)، أي أن:  $\rho_i = \rho$ ، وفي

هذه الحالة يفضل استخدام اختبار LLC (The Levin, Lin and Chu)؛

- الحالة الثانية: عدم ثبات قيم المعلمات بين المجموعات الجزئية، أي أن:  $\rho_i \neq \rho$  ونجد أهم الاختبارات

في هذه المجموعة: اختبار Lm، واختبار IPS (Pesaran and Shin)، واختبار فيشر Fisher.

## 2- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي (residuals serial correlation)

يستخدم اختبار بازاران (Pasarán CD test) لتأكيد الارتباط التسلسلي بين البواقي من عدمه (residuals serial correlation) الخاصة بكل وحدة إحصائية، إذ من الضروري مراقبة البواقي والتحكم فيها لضمان إثبات الدلالة الإحصائية لنموذج الدراسة، مع تحليل المفهوم الاقتصادي للظاهرة الاقتصادية.

## 3- اختبار الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity test)

يُعد الارتباط الخطي المتعدد وجود ارتباط قوي بين متغيرين مستقلين أو أكثر، مما يجعل هذه المتغيرات ذات دلالة تفسيرية قوية لنتائج النموذج؛ حيث يُعتمد في اختبار الارتباط الخطي المتعدد بين البيانات على معامل مضاعف التباين (VIF: Variance Inflation Factor) لتحديد حالات الارتباط القوي ما بين المتغيرات المستقلة.<sup>1</sup>

- تقيس قيمة المعامل  $VIF_i$  مدى تضخم تباين معامل الانحدار للمتغير المستقل  $X_i$ ، وهذا راجع للارتباط بين معلمات النموذج المستقلة في النموذج؛ وهذا ما يتطلب إزاحة المتغير ذا القيمة الكبيرة للمعامل VIF باعتباره متغيراً غير مفسر.

- يُرمز لمعامل ارتباط سبيرمان بـ  $\rho$  (Rho)؛ وهو يعكس نسبة الاختلاف في نتائج المتغير التابع بسبب العوامل غير المرئية الخاصة بكل وحدة إحصائية، فمثلاً:  $Rho = 0.90$ ، معناه أن 90% من التغيرات غير المرئية مفسرة من خلال المعلمة الخاصة بكل فرد  $\beta_1$ ، والباقي يعود لأخطاءٍ مبهمه  $\mu_{it}$  (Idiosyncratic Error)، وكلما كان معامل Rho كبيراً زاد ذلك من جودة نموذج الدراسة.

<sup>1</sup> Theresa A. Gunn, "A Comparative Analysis of The Implications of The Islamic Religion on Corporate Capital Structures of Firms in Emerging Countries", PhD thesis, the College of Business Administration, TUI University, Malaysia, 2008, P:63

ثانيا: اختبار معنوية النموذج المعتمد في الدراسة

يجب قبل اعتماد أي نموذج إحصائي مراعاة مدى معنوية معلماته من الناحية الكلية أو الجزئية، وهو ما سنوضحه فيما يلي:

### 1- المعنوية الكلية لنموذج الدراسة

ننتقل في إثبات المعنوية الكلية للنموذج من خلال الفرضيات المتعلقة بكل المعلمات  $\beta$  في النموذج، كما يلي:

$$H_0: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = 0 \text{ (الفرضية الصفرية)، } \beta \text{ : ليس له معنوية}$$

$$H_1: \beta_0 \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq 0 \text{ (الفرضية غير الصفرية)، } \beta \text{ : ليس له معنوية}$$

### 2- اختبار المعنوية الجزئية للنموذج

ننتقل في إثبات المعنوية لكل معلمة على حدى من معلمات نموذج الدراسة من خلال الفرضيات المتعلقة بكل معلمة  $\beta$  على حدى، كما يلي:

$$H_0: \beta_1 = 0 \text{ (الفرضية الصفرية)، } \beta_1 \text{ : ليس له معنوية}$$

$$H_1: \beta_1 \neq 0 \text{ (الفرضية غير الصفرية)، } \beta_1 \text{ : له معنوية}$$

ثالثا: اختيار نوعية لوحة البيانات المقطعية " البنانل "

تنقسم لوحة البيانات المقطعية، أو ما يعرف كترجمة صوتية بالبنانل "Panel Data"، بصفة عامة إلى:

### 1- النموذج العام للوحة البيانات المقطعية (Panel Data Method)

إن دراسة ظاهرة اقتصادية بمحدداتها ومكوناتها الجزئية لفترات زمنية مختلفة، غالبا ما يستلزم ضرورة اتباع أسلوب البيانات المقطعية (Panel Data) المساعد على تجميع و دمج (Pooling) البيانات المقطعية للوحدات الاقتصادية وفقا للسلاسل الزمنية، طالما أن تلك البيانات تمثل مشاهدات مقطعية مقاسة في فترات زمنية محددة.

يكون النموذج العام للبانل (Panel Data) ممثلا بالعلاقة الرياضية التالية:

$$Y_{i,t} = \alpha_{i,t} + \beta_{i,t} X_{i,t} + \mu_{i,t}$$

حيث:

$i: 1, \dots, N$  : الوحدات الاقتصادية محل الدراسة؛

$t: 1, \dots, n$  : الفترات الزمنية للدراسة؛

$\alpha_{i,t}$  : الأثر الفردي للوحدة  $i$  في الفترة  $t$ ، والذي يكون ثابتاً خلال الزمن  $t$  وخاصاً بكل وحدة اقتصادية مقطعية  $i$ .

$\mu_{i,t}$  : حد الخطأ العشوائي للوحدة  $i$  والفترة  $t$ ؛ وأن:  $\mu_{i,t} = \alpha_{i,t} + V_t + \Gamma_{i,t}$  ، حيث:

-  $\alpha_{i,t}$ : الأثر الفردي للوحدة  $i$  ؛

-  $V_t$ : أثر الزمن في النموذج؛

-  $\Gamma_{i,t}$ : الأثر المتبقي، الناتج عن تأثير متغيرات أخرى غير مُدرجة في النموذج الحالي، دون ارتباطه

بالبعد الفردي، ولا بالبعد الزمني (idiosyncratic).

## 2- أنواع نماذج البيانات المقطعية (Types of Panel Data Models)

هناك ثلاثة أنواع من النماذج الاحصائية التي تندرج ضمن نماذج لوحة البيانات المقطعية وفقاً للبعدين الزمني والمقطعي، وهي: نموذج التأثير التجميعي OLS (Pooled OLS Lagrangian Multiplier)، و نموذج التأثير الثابت FEM (Fixed Effect Model)، و نموذج التأثير العشوائي REM (Random Effect Model).

### 2-1- نموذج الانحدار التجميعي (Pooled OLS Lagrangian Multiplier)

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج بيانات البانل يتكون النموذج المجموع (OLS) من معاملات ثابتة، أين تكون قيمة  $\alpha_{i,t}$  متساوية في جميع الوحدات الاقتصادية؛ إذ أنه وفي حالة ما إذا كانت البيانات ذات التأثيرات الزمنية الهامة أو التأثيرات المقطعية العرضية كبيرة، يمكن حينها تجميع كل البيانات وتشغيل نموذج انحدار للمربعات الصغرى العادية (OLS).

تعطى صيغة المعادلة العامة لنموذج الانحدار التجميعي كما يلي:

$$\beta_i = \beta_{K, i, t} \Rightarrow Y_{i,t} = \alpha + \beta_i X_{K,i,t} + \mu_{i,t} \quad \mathbf{i: 1 \dots N} \quad \mathbf{t: 1 \dots T}$$

حيث:

$Y_{it}$ : المتغير التابع للفرد  $i$  والفترة  $t$ ؛

$\alpha$ : الحد الثابت؛

$X_{K,it}$ : قيمة المتغير المفسر الموافق للفرد  $i$  في الفترة  $t$  للمعلمة  $\beta_K$ ؛

$\beta_K$ : المعلمة المجهولة أو الأوزان الموافقة للمتغيرات المفسرة (المستقلة) والمراد تقديرها؛

$\epsilon_{it}$ : يسمى حد الخطأ أو الاضطراب العشوائي، والغير مفسرة من النموذج؛

إن اختلاف أثر الوحدة الواحدة بدلالة الزمن، يلزم اتباع نموذج الآثار الثابتة، أو نموذج الآثار العشوائية؛ إذ يُدرج هذين النموذجين التأثيرات الفردية الملتقطة وغير الملتقطة في النموذج ( Unobserved Heterogeneity)، بحيث تمثل  $(\alpha_i)$  التغيرات الخاصة بكل مصرف والتي لم يفسرها النموذج. يعتمد نموذج التأثير الثابت (FEM) على أساس وجود ترابط بين الخصائص الفردية مع المتغيرات المفسرة، بالعكس في نموذج التأثير العشوائي (REM) الذي ينعدم فيه هذا الترابط؛ أي إذا كانت التغيرات الخاصة بكل بنك مرتبطة مع بنوك عينة الدراسة فهنا يستخدم نموذج التأثير الثابت، أما في حالة استقلال كل بنك عن بعضه الآخر، يجب استخدام نموذج التأثير العشوائي. وفيما يلي عرضٌ لهما<sup>1</sup>:

## 2-2- نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model: FEM)

يجمع نموذج الآثار الثابتة بين التأثير الخاص بكل مؤسسة كمفردة في العينة  $(\alpha_i)$  والمتغيرات المفسرة  $(X_{k,it})$ ؛ إذ تتميز التأثيرات الفردية بثباتها زمنياً لكل مؤسسة واختلافها من مؤسسة لأخرى، لذلك لم يظهر فيها مؤشر الزمن  $t$ ، و يصبح بذلك نموذج الآثار الثابتة معبراً عنه بالصيغة:

$$Y_{i,t} = \alpha_i + \beta X_{i,t} + \mu_{i,t} \quad i: 1 \dots N \quad t: 1 \dots T$$

ليتبين من العلاقة أعلاه أن التأثيرات الخاصة الفردية  $(\alpha_i)$  تمثل الجزء المتبقي من المتغير التابع الذي لا يمكن تفسيره من خلال المتغيرات المفسرة.

## 2-3- نموذج الآثار العشوائية (Random Effects Model: REM)

لقد أثبت نموذج الآثار العشوائية أن العنصر  $\alpha_i$  يمثل الخطأ العشوائي المركب، ضمن حد الخطأ أو الاضطراب العشوائي  $(\mu_{it} = \alpha_i + w_{it})$ ، حيث يفترض في نموذج التأثير العشوائي بأن التأثيرات الخاصة الفردية  $\alpha_i$  مستقلة عن المتغيرات المفسرة. وبذلك سيصبح نموذج الآثار العشوائية كما يلي:

$$Y_{i,t} = \beta_i X_{i,t} + \mu_{i,t} \quad i: 1 \dots N \quad t: 1 \dots T$$

<sup>1</sup> مجدي الشوربجي، "أثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية"، بحث في، الملتقى الدولي الخامس: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، (جامعة الشلف، 13-14 ديسمبر 2011)، ص ص: 15، 16.

### 3- اختيار نموذج البيانات المقطعية "البنانل" كأساس للتحليل الاحصائي والاقتصادي

يتم تحديد نوع نموذج البيانات المقطعية "Panel Data" من خلال اختبار هوسمان ( Hausman Test) كما يلي<sup>1</sup> :

### 3-1- اختبار هوسمان (Hausman Test) للمفاضلة بين نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي

يقوم اختبار Hausman ( 1978 ) على الاختلاف الجوهرى بين التأثيرات الثابتة(FEM) والعشوائية (REM)، فهو المدى الذي يرتبط بالمتغيرات، فبالرغم من أن نصوص التحليل القياسي تشير إلى أن التأثيرات الثابتة هي الأكثر ملائمة للبيانات المقطعية للدول إلا أنه لا يمكن التأكد من ذلك إلا بعد استخدام اختبار، وذلك لمعرفة أي من التأثيرات تعتبر أكثر ملائمة لتقدير النموذج سواء كانت نماذج التأثيرات الثابتة أم نماذج التأثيرات العشوائية .ومن أجل تحديد أي من النموذجين ينبغي اختياره واستعماله في الدراسة، فإن فرضية العدم تستند على عدم وجود ذلك الارتباط وفي الحالة التي تكون فيها كل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية منسقة ولكن مقدرة التأثيرات العشوائية تكون هي الأكثر كفاءة، بينما في ظل الفرضية البديلة لوجود الارتباط فإن مقدرة التأثيرات الثابتة هي فقط منسقة وأكثر كفاءة، وعلى هذا الأساس تأخذ الفرضيتين الشكل التالي (Hausman) :

$H_0$ : هي فرضية العدم عندما يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل ، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS).

$H_1$ : وهي الفرضية البديلة عندما يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) .

إذا كانت قيمة p أقل من 5% فإن النموذج الأنسب هو نموذج الآثار الثابتة (fixed effect) .

<sup>1</sup> LAMA Tarek AL-Kayed, "Capital Structure and Performance of Islamic Banks: Determinants and Optimality", PhD thesis, Institute of Islamic Banking and Finance, International Islamic University, Malaysia, 2012, P: 130.



### المطلب الثالث: منهجية ونموذج الدراسة

#### أولاً: منهجية الدراسة

بغية الإجابة عن إشكالية الدراسة والمتمثلة في تأثير المخاطر السوقية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتعرف على الأساليب والإجراءات المتبعة في إدارة هذه المخاطر، وكذا اختبار مدى صحة فرضيات الدراسة، نقوم باستخدام المناهج التالية:

**1- المنهج الوصفي التحليلي:** يهتم هذا المنهج بجمع وتلخيص الحقائق الحاضرة المرتبطة بظاهرة معينة، ويهدف إلى وصف موقف أو مجال اهتمام معين بصدق ودقة، وسنعمد على هذا المنهج في وصف وتحليل كل المعلومات والبيانات المتوفرة عن المصارف والتي تخدم إشكالية الدراسة؛

**2- المنهج الإحصائي:** يهتم هذا المنهج بتجميع البيانات والمعلومات عن ظاهرة معينة وتنظيمها وتبويبها وعرضها جدولياً أو بيانياً ثم تحليلها رياضياً واستخلاص النتائج بشأنها والعمل على تفسيرها، وسيتم الاعتماد على هذا المنهج من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها، حيث تستخدم عينة الدراسة التحليل القياسي لبيانات البانل، وتمثل الخطوة الأولى في دراسة اختبار جودة نموذج الدراسة باستخدام اختبار الاستقرارية للبيانات، ثم تأتي الخطوة الثانية وهي تحديد الأسلوب الأنسب في تحليل بيانات الدراسة من خلال استخدام نموذج Panel data analysis وهي:

- (OLS) Pooled Ordinary Least Square
- Fixed Effect
- Random Effect

ولغرض تحديد أسلوب التحليل الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة تم استخدام اختبار (F-test) لإجراء اختبارات المفاضلة بين نموذج (Pooled OLS) ونموذج (Fixed Effect).

أما بالنسبة لاختبار (Hausman 1978) من أجل المفاضلة ما بين نموذج (Fixed Effect) ونموذج (Fixed Effect).

ولتحقيق هذا الغرض تستخدم هذه الدراسة في التحليل القياسي قاعدة بيانات مدمجة (مقطع عرضية وسلاسل زمنية) مع عدد  $n=10$  من الوحدات المقطعية  $i$  المتمثلة في عشرة بنوك إسلامية وفي نفس الوقت تحتوي كل وحدة مقطعية على سلسلة زمنية لعدد  $t=11$  من الفترات، فتغطي الفترة السنوية من عام 2008 إلى عام 2018، وبذلك يكون عدد المشاهدات المستخدمة في العينة الكلية 110 مشاهدة .

ثانيا: نموذج الدراسة

يعتمد نموذج الدراسة على صياغة نموذج يبين أثر مخاطر السوق على الأداء المالي لعينة من المصارف الإسلامية مقاسا بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ومعدل العائد على الأصول (ROA) وفي هذه الدراسة استخدمنا أسلوب (Panel data) لقياس أثر مخاطر السوق على الأداء المالي للمصارف الإسلامية من خلال النموذج الآتي:

$$Y_{it} = \alpha + \beta x_{it} + \epsilon_{it}$$

ويبين الجدول الآتي تفسيرات النموذج المعتمد في الدراسة

جدول رقم (4-10): يمثل تفسيرات نموذج الدراسة

<b>Y</b>	تشير إلى المتغير التابع المتمثل في معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) أو معدل العائد على الأصول (ROA)
<b>I</b>	تشير إلى عدد المصارف الإسلامية في عينة الدراسة $i=1,2,3.., 10$ .
<b>T</b>	تشير إلى عدد سنوات الدراسة $t= 1,2,3.., 11$ .
<b><math>\alpha</math></b>	تشير إلى قيمة المعامل الثابت في معادلة الانحدار
<b><math>\beta</math></b>	تشير إلى المعامل لكل متغير من المتغيرات المستقلة للدراسة، وهي الميل الحدي؛ بمعنى أنه إذا تغير المتغير المستقل X بمقدار B مضروبة في 1 %.
<b>X</b>	يشمل المتغيرات المستقلة في الدراسة (سعر المراجعة، سعر الإجارة، سعر الصرف، سعر الفائدة، النمو الاقتصادي، معدل التضخم)، والتي تمثل بالإجمال مخاطر السوق.
<b><math>\epsilon_t</math></b>	يشير إلى الخطأ العشوائي للنموذج، ويكون مستقلا وموزعا بشكل متماثل أي أنه يمثل الجزء من العائد على حقوق الملكية (ROE) أو العائد على الأصول (ROA) الذي يتغير بشكل عشوائي نتيجة عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج.

المصدر: من إعداد الباحثة

## المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها

بعد التعرف على أهمية نماذج البانل في تحديد طبيعة هذه العلاقة، سنحاول تطبيق هذه التقنية من أجل تحليل أثر مختلف مكونات مخاطر السوق على الأداء المالي، للوصول إلى ذلك سوف نقوم من خلال هذا المبحث التعرف أولاً على الإطار العام للدراسة التجريبية والتعريف بعينة المصارف الإسلامية، ووصف شامل للمتغيرات الداخلة في نموذج تحليل العلاقة، والتحليل الوصفي للبيانات وكذلك تحليل العلاقات الموجودة بين المتغيرات، ثم نقوم باختبار الفرضيات وفي الأخير نقوم بمناقشة وتحليل النتائج المتوصل إليها كما يلي:

### المطلب الأول: الدراسة الوصفية

نقوم في هذا المطلب بالتعرف على عينة الدراسة وكذا المتغيرات المستعملة فيها والتحليل الوصفي الإحصائي، كما يلي:

### أولاً: عينة الدراسة والتبويب الزمني لها

#### 1- عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من 10 مصارف إسلامية لخمس دول عربية وهي: (الأردن، السعودية، الكويت، البحرين، قطر)، (مصرفين من كل دولة) وذلك بالاعتماد على التقارير المالية الموجودة في الموقع الإلكتروني لكل مصرف وتقرير البنك الدولي خلال الفترة 2008-2018، وقد تم اختيارها وفق أسلوب العينة العشوائية التي يمكن أن تكفل درجة عالية من دقة التمثيل للمجتمع والتي تتوفر فيها الشروط التالية:

- أن تتوفر البيانات المالية حول هذه البنوك خلال فترة الدراسة؛
- أن تكون تجربتها المصرفية أكثر من 10 سنوات؛

ويمكن توضيح عينة المصارف المدروسة من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-11): لمحة تعريفية حول عينة البنوك الإسلامية محل الدراسة حسب البلد

البلد	البنك الإسلامي الأردني
المملكة الأردنية الهاشمية	<p>تأسس المصرف الإسلامي الأردني كشركة مساهمة عامة محدودة في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية، سجلت في سجل الشركات بتاريخ 1978/11/28 تحت رقم (124) وذلك حسب متطلبات قانون الشركات الساري المفعول آنذاك وطبقاً لأحكام قانون المصرف الإسلامي الأردني المؤقت رقم(13) لسنة 1978 الذي حل محله القانون رقم 62 لسنة 1985، والذي تم إلغاؤه بموجب قانون المصارف رقم 28 لسنة 2000 والذي اشتمل على فصل خاص بالبنوك الإسلامية.</p> <p>- للمصرف شركات تابعة له بشكل كلي وشبه كلي تزاوّل نشاطات مختلفة وهي: شركة المدارس العمرية، شركة السماح للتمويل والاستثمار، شركة تطبيقات التقنية للمستقبل، شركة سنابل الخير للاستثمارات المالية.</p>
	<p><b>البنك العربي الإسلامي الدولي</b></p> <p>تأسس البنك العربي الإسلامي الدولي كشركة مساهمة عامة في عمان بالأردن بمقتضى قانون الشركات لسنة 1989 وسجلت في سجل شركات المساهمة العامة تحت رقم (327) بتاريخ 1997/30/3.</p> <p>-بدأ المصرف العربي الإسلامي الدولي ممارسة أعماله المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في 12 شوال 1418 هجري، الموافق لـ شباط 1998 ويعد المصرف واحد من أبرز المؤسسات المصرفية الإسلامية في الأردن.</p> <p>- لا توجد شركات تابعة للمصرف.</p>
المملكة العربية السعودية	<p><b>المصرف الراجحي</b></p> <p>- تأسست شركة الراجحي المصرفية للاستثمار كشركة مساهمة سعودية في الرياض، المملكة العربية السعودية، وتم الترخيص بإنشائها الملكي رقم م 59 /بتاريخ 3 ذو القعدة 1407 هـ الموافق لـ 29 يونيو 1987</p> <p>- تتمثل أغراض المجموعة في مزاوله جميع الأعمال المصرفية والاستثمارية داخل المملكة وخارجها، من خلال شبكة فروع عددها 599 فرعاً في نهاية عام 2017 .</p> <p>- للمصرف شركات تابعة له بشكل كلي أو شبه كلي هي: شركة الراجحي للتطوير بالسعودية، شركة الراجحي المحدودة بماليزيا، شركة الراجحي المالية بالسعودية، مصرف الراجحي بالكويت وآخر بالأردن، شركة وكالة تكافل الراجحي وشركة الراجحي للخدمات الإدارية بالسعودية.</p>
	<p><b>مصرف البلاد</b></p>

<p>- تأسس مصرف البلاد كشركة مساهمة سعودية في الرياض، المملكة العربية السعودية، وتم الترخيص بإنشائه الملكي رقم م 48 /بتاريخ 21 رمضان 1425 هـ الموافق ل4 نوفمبر 2004 ، وهو مدرج في السوق المالية السعودية(تداول).</p> <p>- تتمثل أغراض المجموعة في مزاولة جميع الأعمال المصرفية والتمويلية والاستثمارية من خلال منتجات و أدوات متنوعة متوافقة مع الشريعة الإسلامية وعقد تأسيس المصرف و أحكام نظام مراقبة المصارف .ويقوم المصرف بتقديم هذه الخدمات من خلال 112 فرع، 179مركز صرافة و حوالات في نهاية 2017 في المملكة العربية السعودية.</p> <p>- للمصرف شركات تابعة له تتمثل في :شركة البلاد للاستثمار، شركة البلاد العقارية، وهي شركات مملوكة بنسبة %100 من قبل المصرف.</p>	
<b>بيت التمويل الكويتي</b>	
<p>- يعتبر بيت التمويل الكويتي "بيتك" مؤسسة مصرفية إسلامية رائدة تتبع وتطبق المنهج الإسلامي في كافة تعاملاتها، فهو أول مصرف إسلامي يتم تأسيسه في دولة الكويت في عام 1977 ، أما اليوم فقد أصبح من رواد وقادة العمل المصرفي الإسلامي في العالم.</p> <p>- من كبار مساهمي بيت التمويل الكويتي "بيتك" الهيئة العامة للاستثمار ( ملكية مباشرة)،الأمانة العامة للأوقاف(ملكية مباشرة)، الهيئة العامة لشؤون القصر(ملكية مباشرة) والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية( ملكية غير مباشرة)، وذلك كما في 2014/12/31</p> <p>- ويعد "بيتك" شركة مساهمة كويتية عامة مسجلة ومدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية(KSE.KFIN) ( )</p> <p>- يقدم المصرف مجموعة كبيرة من الخدمات والمنتجات المصرفية التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية في كل من دولة الكويت، مملكة البحرين، السعودية، الإمارات، تركيا، ماليزيا وألمانيا.</p> <p>- يعمل مصرف "بيتك" ضمن شبكة مصرفية إقليمية وعالمية من خلال 430 فرع وما يزيد عن 790 جهاز للصرف الآلي و 8600 موظف تقريبا في نهاية 2017</p>	
<b>بنك الكويت الدولي</b>	
<p>- يعتبر بنك الكويت الدولي KIB شركة مساهمة عامة. فقد تأسس في عام 1973 وعُرف بداية باسم البنك العقاري الكويتي، وفي الأول من يوليو 2007 تحول نظام البنك ليقوم على نظام المصرفية الإسلامية يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتغيير اسم البنك من العقاري ليصبح بنك الكويت الدولي</p> <p>- وتتضمن أعماله بصفته بنكاً إسلامياً كافة الخدمات المصرفية التي تتضمن قبول الودائع والمعاملات التمويلية والاستثمار المباشر والمراجحة (سيارات وعقارات و سلع) والإجارة المنتهية بالتملك والاستصناع والتورق والبطاقات الائتمانية والوكالة إضافة إلى منتجات أخرى، مشاريع وتمويل الشركات وخدمات الخزينة وإصدار الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والمعاملات العقارية وإدارة الممتلكات.</p> <p>- كما يوجد حاليًا لدى بنك الكويت الدولي الإسلامي شبكة فروع تتألف من 21 فرعًا منتشرة في مختلف أنحاء دولة الكويت.</p>	الكويت

مصرف البحرين الإسلامي	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تأسس مصرف البحرين الإسلامي في عام 1979 ، يعتبر أول مصرف إسلامي في البحرين، يعمل بموجب ترخيص من قبل مصرف البحرين المركزي، وهو مدرج في بورصة البحرين.</li> <li>- للمصرف 4 فروع و 4 مجتمعات مالية و 51 جهاز للصراف الآلي منتشرة في جميع أنحاء المملكة.</li> <li>- تتوافق جميع أنشطة المصرف مع أحكام الشريعة الإسلامية.</li> </ul>	
مصرف السلام البحريني	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- يقع المقر الرئيسي لمصرف السلام البحريني في مملكة البحرين ويعمل كمصرف إسلامي بموجب ترخيص صادر من مصرف البحرين المركزي.</li> <li>- تأسس مصرف السلام البحريني في 2006/01/19 في مملكة البحرين برأس مال مدفوع يبلغ 120 مليون دينار بحريني 318 ( مليون دولار أمريكي)، وقد طرح أكبر اكتتاب عام في تاريخ المملكة حيث بلغت حصيلته أكثر من 2.7 مليار دينار بحريني 7 ( مليارات دولار أمريكي) بدأ المصرف عملياته التجارية في 17 /04/ 2006، وتم إدراجه في بورصة البحرين في 27 أبريل 2006 ، ثم في سوق دبي المالي في 2008/3/26؛</li> <li>- في قرار الجمعية العمومية غير العادية لمصرف السلام البحريني خلال الاجتماع الذي عقد في 4 /05/ 2009، استكمل المصرف إجراءات الدمج مع بنك البحرين السعودي في 2011/12/22 وفي 31 /03/ 2014 ، أعلن مصرف السلام البحريني و بي أم آي بنك ش.م.ب(م) عن استكمال عملية دمج المؤسستين الرائدتين بعد الحصول على موافقة مساهمي المصرفين في اجتماعي الجمعية العمومية غير العادية لكل منهما، وقد تمت عملية الدمج عن طريق تبادل 11سهماً من أسهم مصرف السلام البحريني مقابل كل سهم واحد من أسهم بي ام اي بنك، والذي بموجبه استحوذ مصرف السلام البحريني على 357,533,58 سهماً من أسهم بي أم آي بنك بقيمة دينار بحريني واحد لكل سهم مع إصدار 927,866,643 سهماً من أسهم مصرف السلام البحريني تبلغ قيمة كل منها- 100 فلس؛</li> <li>- كما قام المصرفان بتحديث بيانات سجلهما التجاري بما يعكس عملية تبادل الأسهم وذلك في 30 مارس 2014، ومن ثم أصبح بي أم آي بنك شركة تابعة مملوكة بالكامل لمصرف السلام البحريني؛</li> <li>- يوفر مصرف السلام البحريني لعملائه مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المالية المبتكرة والمتميزة التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال شبكته الواسعة من الفروع وأجهزة الصراف الآلي التي تعتمد على أرقى مستويات التكنولوجيا المتطورة، بما يفي بالاحتياجات المصرفية المتنوعة</li> </ul>	البحرين
مصرف قطر الإسلامي	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- يعتبر مصرف قطر الإسلامي هو أول مصرف إسلامي في قطر، حيث بدأ عمله عام 1982 ولا يزال إلى الآن أكبر المؤسسات المصرفية الإسلامية في الدولة، حيث يستحوذ حالياً على نسبة 43% من قطاع الصيرفة الإسلامية في البلاد، وحصه حوالي 11% من إجمالي السوق المصرفية، وفي نهاية ديسمبر 2018 بلغ إجمالي حقوق المساهمين في المصرف 15.4 مليار ريال قطري حوالي، ووصل إجمالي الأصول إلى 153.2 مليار ريال قطري حوالي.</li> <li>- يقدم المصرف خدماته في السوق المحلية من خلال شبكة فروع حديثة منتشرة في جميع أنحاء قطر، كما تقدم الفروع الأساسية مراكز متخصصة تضم مدراء علاقات متمرسين في تقديم خدمات لشرائح محددة من العملاء: مراكز</li> </ul>	قطر

<p>الخدمات المصرفية الخاصة، مراكز خدمات التميز ، إلى جانب المراكز الخاصة بالسيدات. بالإضافة إلى امتلاكه لشبكة فروع متميزة، عمل المصرف على تسريع وتيرة الاستثمار في القنوات الالكترونية من خلال توفير خدماته على تطبيق جوال المصرف، والخدمات المصرفية عبر الانترنت، وأجهزة الصراف الآلي والايدياع النقدي وأجهزة الصراف التفاعلية ITM ، بالإضافة إلى مركز اتصال حائز على عدة جوائز؛</p> <p>- و للمجموعة حضورها في الأسواق الرئيسية مما يمكنها من تلبية حاجة عملائها بالخارج بتقديم برامج وخدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية. ويمتلك المصرف QIB-UK، وهي مؤسسة مالية تابعة للمصرف تأسست عام 2008 لتلبية جميع الاحتياجات المالية للأفراد والشركات القطرية في المملكة المتحدة. كما يمتلك المصرف حضوراً في لبنان من خلال بيت التمويل العربي هذا بالإضافة إلى فرع في السودان.</p>
<p><b>مصرف الريان</b></p>
<p>- تم تأسيس مصرف الريان كشركة مساهمة عامة قطرية بموجب قانون الشركات التجارية القطري، في 4 جانفي 2006 ، وُخِّص من قِبَل مصرف قطر المركزي؛</p> <p>- وفقاً لنظامه الأساسي ؛ يتمثل نشاط مصرف الريان في الأنشطة المصرفية والتمويلية والاستثمارية بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛</p> <p>- يقع المقر الرئيسي لهذا المصرف في الدوحة ، وبرأس مال مدفوع بالكامل قدره 7.5 مليار ريال قطري (2.1 مليار دولار أمريكي)، حيث بدأ البنك عمله في أكتوبر 2006.</p> <p>- يتكون مصرف الريان من ثلاثة أقسام رئيسية: <b>الخدمات المصرفية للأفراد</b> ، وتقدم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات مثل الحسابات الجارية وحسابات التوفير وحسابات الودائع لأجل والتمويل وبطاقات الائتمان، <b>الخدمات المصرفية الشاملة</b> ، وتقدم منتجات وخدمات مثل خدمات الشركات والخدمات المالية والاستشارية و منتجات التمويل، وإدارة النقد والخزانة والتمويل التجاري والمنتجات والخدمات المصممة لتلبية احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة. <b>الخدمات المصرفية الخاصة</b>، والتي تقدم حلولاً متخصصة في مجالات تخطيط الاستثمار وإدارة الأصول، وإدارة الثروات، وتخطيط وإدارة الائتمان؛</p> <p>- وقد تبقي مصرف الريان منذ فترة طويلة استراتيجية لتقديم المنتجات والخدمات الجديدة التي تستند على أفضل الممارسات الدولية والتي تعتمد بشكل كامل على التقنيات الحديثة ، مثل الريان نت، والريان موبايل، بالإضافة إلى تزويد العملاء بالتجارب المتميزة والمريحة من خلال توفير الخدمات المصرفية الكاملة من خلال فروع الـ 17 المدعومة بشبكة من 96 جهاز صراف آلي موزعة في جميع أنحاء قطر ، تم تعزيزها جميعاً في تناغم كامل مع احتياجات العمل و التغير الديمغرافي.</p>

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على البيانات الموقع الإلكتروني للتقارير السنوية الخاصة بكل مصرف.

**وتم اختيار عينة الدراسة للأسباب الآتية:**

- تمثل عينة الدراسة من أهم البنوك في العالم من حيث التنوع في أحجامها والتنوع في أماكنها؛
- توفر البيانات اللازمة لإجراء الدراسة في كل البنوك محل الدراسة؛

- تلي البيانات المتوفرة عن البنوك متطلبات الدراسة؛

- درجة الإفصاح المتوفرة لدى البنوك من خلال الإفصاح عن الأساليب المعتمدة في إدارة المخاطر.

## 2- التبويب الزمني للدراسة الميدانية

اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من البيانات المالية لـ 10 بنوك إسلامية من دول الخليج المختلفة، خلال الفترة 2008-2018م على امتداد زمني 11 سنة، لتتبع أثر مخاطر السوق على الأداء المالي لعينة الدراسة الميدانية، معتمدين على قيم معتبرة من المشاهدات الرقمية بغية التحليل والتفسير وإعادة تبويبها في حزمة البنابل (Panel Data)؛ إذ نجد أن هذا المجال الزمني المعتمد جدير وكاف لبيان التغيرات التي طرأت على الهياكل المالية للمصارف المختارة كعينة.

## 3- أسلوب جمع بيانات الدراسة التطبيقية ومصادرها

تعد المناهج المتبعة في أي دراسة المحدد المرجعي لأدوات ومصادر جمع بيانات الدراسة، وبغية تنفيذ أهداف الدراسة، واختبار فرضياتها تم جمع المعطيات اللازمة لها بالاعتماد على مجموعة من المصادر بغية التأكد من صحة البيانات المتوفرة، ولقد تم الحصول على بياناتها من خلال القوائم المالية للبنوك الإسلامية محل الدراسة عن الفترة الممتدة من عام 2008 وحتى 2018، من خلال:

- قائمة المركز المالي: حيث توفر معلومات عن عناصر الأصول والخصوم من بداية الفترة إلى نهايتها، وتعطي صورة عامة عن المركز المالي للبنك، ويتم استخراج بعض البنود الهامة منها وإجراء الحسابات اللازمة عليها لتقدير قيمة المتغيرات؛

- قائمة الدخل: يعكس الأداء التشغيلي للبنك، ويتضمن بنود مجمل الإيرادات (الدخل) والتكاليف (المصروفات) والتي تبين كيفية تشكل النتيجة الصافية للسنة المالية من خلال الهوامش؛

- بيانات إضافية: يتم الحصول عليها من الملاحق المرفقة بالقوائم المالية، والتي تساعد في استخراج واحتساب متغيرات الدراسة؛

وتمثلت مصادر جمع البيانات في:

- التقارير السنوية لمصارف الدراسة من (2008 إلى 2018م)؛

- التقارير السنوية للبنك الدولي لكل دولة، من أجل استخراج بعض النسب المعبرة على متغيرات كلية التي تخدم الدراسة؛

- صندوق النقد الدولي.



### ثانياً: وصف المتغيرات المستعملة في الدراسة

تناولت هذه الدراسة قياس تأثير المخاطر السوقية ، وهي متغير مستقل في الدراسة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية ممثلاً بمعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول وتعريف هذه المتغيرات كالآتي:

#### 1- المتغير التابع Dependent Variable

تم الاعتماد في قياس الأداء المالي مجموعة من المؤشرات باعتبارها إحدى أهم وسائل التحليل التي يعتمد عليها في تقييم الوضعية المالية الحقيقية للبنوك، وهي عبارة عن علاقة بين مختلف المجاميع المتجانسة من القوائم المالية ومرتبطة بمعنى اقتصادي، وتعطي تصور واضح للأداء المالي من خلال مؤشرات قابلة للقياس والمقارنة .

وقد تم الاعتماد على نسبة مالية تعبر عن الأداء المالي ( المردودية) تجمع بين الكفاءة والفعالية ممثلة بمعدل العائد على الأصول (ROA)، ونسبة مالية تعبر عن مردودية أموال الملكية ممثلة بمعدل العائد على حقوق الملكية ( ROE)، بحيث تعد من أهم مؤشرات قياس الأداء المالي للبنوك.

#### 1-1- معدل العائد على إجمالي الموجودات ( ROA )

العائد على الأصول (ROA) أو ما يسمى بالمردودية الاقتصادية : يقيس هذا المعدل نصيب كل وحدة من الموجودات من صافي الربح على الضرائب فكلما ارتفع هذا المعدل دل على كفاءة الإدارة على توظيف الأموال المستثمرة في الأصول الايرادية، ويعد من أهم نسب الربحية والغرض من الاستعانة بالعائد على الأصول في هذه الدراسة هو استخدامه كأداة في التحليل الوصفي لقياس وتقييم الأداء المالي للمصارف محل الدراسة.

ويمكن قياس هذا المتغير من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{معدل العائد على إجمالي الموجودات} = \text{صافي الأرباح بعد الضرائب} / \text{إجمالي الموجودات}$$

#### 1-2- معدل العائد على حقوق الملكية ( ROE )

يوضح هذا المقياس عائد الربح على المبالغ المستثمرة من قبل المساهمين، كما يوضح مدى الكفاءة في توليد الأرباح عن كل وحدة نقدية من حقوق المساهمين، و تعتبر هذه النسبة مقياساً شاملاً للربحية، بحيث

تمثل مقياساً لكفاءة استخدام الأموال والتعرف على مدى قدرة المصرف في مجابهة المخاطر التي يمكن أن تنجم عن عمليات التمويل وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشر على حسن استخدام الأموال. ويمكن قياس هذا المتغير من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{إجمالي حقوق الملكية}$$

## 2- المتغيرات المستقلة ( Independent Variables )

سيتم اختيار المتغيرات التفسيرية ( وهي متغيرات كلية) انطلاقاً من الدراسات السابقة وهذا لقياس تأثيرها على مؤشرات الأداء المالي ، وهي ستة متغيرات كلية متمثلة في : معدل التضخم، معدل سعر الصرف، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل أسعار الفائدة، أسعار السلع المتمثلة في( أسعار المراجعة وأسعار الإجارة ).

### 2-1- معدل التضخم (INF) Inflation Rate

يمثل معدل التغير السنوي في المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي، الذي يوضح معدل تغير الأسعار المحلية في الاقتصاد ككل، ويتم الحصول على هذا المتغير بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقاساً بالعملة المحلية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مقاساً بالعملة المحلية أيضاً مع ضرب ناتج القسمة في 100 ، ويعتبر من أهم المتغيرات الكلية التي تركز عليها السياسة النقدية للبلد، وفي حالة ارتفاع مستويات التضخم سيؤدي بالأفراد إلى تفضيل أساليب الاستثمار الأخرى دون الاستثمار من خلال الإيداع في البنوك، مما يدفع السلطات النقدية على تخفيض سعر الفائدة، وبالتالي التأثير على حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك، ويتم حساب معدل التضخم باستخدام الصيغة التالية:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية} / \text{الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة}}{100} * 100\%$$

ويعتبر التضخم أحد المحددات الهامة للربحية في المصارف بحيث المصرف القادر على التحكم في أسعار الفائدة لزيادة عوائده هو الذي يحقق أرباح أكثر والمصرف الذي لا يتمكن من التنبؤ بالتضخم فالتكاليف ستفوق الإيرادات مما يؤثر على أداء المصرف ويؤثر سلباً على ربحية المصرف.

### 2-2- معدل سعر الصرف (EXC) Exchange Rate

يلعب سعر الصرف دورا مهما في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي تقوم بها الدول سواء كان ذلك النشاط تجاريا او استثماريا، حيث يحتل سعر الصرف مركزا محوريا في السياسة النقدية بسبب استخدامه كمؤشر على تنافسية الدول من خلال تأثيره على مكونات النمو الاقتصادي مثل الاستثمار، درجة الانفتاح على التجارة الدولية، التدفقات الرأسمالية وتطور القطاع المالي.

### 2-3- النمو الاقتصادي

بحيث تم التعبير عن هذا المتغير بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (PIB) كمية السلع والخدمات النهائية التي ينتجها أفراد المجتمع خلال سنة عادة والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم، سواء كانوا من مواطني البلد أم من الأجانب، وقد تم استخدام بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وتقديره بشكل سنوي.

### 2-4- معدل أسعار الفائدة: Interest Rate

هي المخاطر الناتجة عن الاختلاف بين معدل العائد المتوقع، ومعدل العائد الفعلي بسبب التغير في أسعار الفائدة في السوق، حيث يؤثر التغير في سعر الفائدة بالربح أو الخسارة على البنوك، ويعزى الربح أو الخسارة إلى ارتباط الفائدة بأصول البنك أو بالتزاماته، ويقاس وفق المعادلة الآتية:

$$\text{معدل الفائدة} = \text{الأصول المرجحة بالمخاطر} / \text{إجمالي الأصول}$$

### 2-5- أسعار السلع

تنشأ مخاطرة سعر السلعة نتيجة احتفاظ المصرف بالسلع وأصول حقيقة ففي حالة الإجارة فإن المعدات نفسها معرضة لمخاطرة سعر السلعة وتتمثل أسعار السلع في هذه الدراسة في سعر المراجعة (Murabaha Rate) و سعر الإجارة (Ijara Rate) والأكثر استعمالا في بنوك محل الدراسة ويمثل سعر المراجعة تكلفة التمويل المصرفي على العميل مقابل التمويل الذي يقدمه المصرف الإسلامي، ويمثل نسب الأرباح المتفق عليها بين العميل والمصرف عند منح التمويل بصيغة بيع المراجعة، وهي الزيادة المضافة على ثمن السلعة الأول الذي اشتراها به المصرف.

### ثالثا: التحليل الوصفي الإحصائي لمتغيرات الدراسة

تم جمع البيانات حول متغيرات الدراسة للفترة من 2008 لغاية 2018 من خلال البيانات المالية للبنوك الإسلامية والبالغ عددها 10 بنوك، لإجراء التحليل الوصفي لتلك المتغيرات حيث بلغ حجم العينة

110مشاهدة لكل متغير من متغيرات الدراسة، طبقا لأسلوب الدمج بين البيانات المقطعية وبيانات السلاسل الزمنية، وبالتالي خصص هذا العنصر لاستعراض البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة من خلال عرض وتحليل البيانات التي تم الحصول عليها.

### 1- نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات

تم اعتماد عدد من الوسائل الإحصائية لغرض عرض وتحليل هذه البيانات، إذ يعتبر المتوسط الحسابي أكثر مقاييس النزعة المركزية استخداما في الدراسات الاجتماعية والاقتصادية وفي جميع العلوم باعتباره يدخل في العديد من المقاييس الأخرى كالتباين والانحراف المعياري لحسابها، كما سيتم تحديد مدى تباعد البيانات عن بعضها البعض بحساب أصغر قيمة وأعلى قيمة، وتحديد مدى تباعدها عن المتوسط الحسابي بحساب الانحراف المعياري لكل متغيرة من متغيرات الدراسة.

جدول رقم (4-12): جدول الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة

	ROA	ROE	IJARA	MURABAHA	INF	PIB	I	EXC
Mean	2.031825	12.58219	14.68659	16.06004	3.559000	198.8490	5.267400	1.361172
Median	1.708200	11.81385	14.06265	15.94633	2.900000	117.7000	5.135000	1.172700
Maximum	18.83366	51.88280	20.30344	20.97199	15.10000	756.4000	9.250000	3.113900
Minimum	-1.000000	-8.000000	10.63417	11.19111	-0.900000	21.97000	0.640000	0.185900
Std. Dev.	2.053941	8.091093	3.034810	2.809399	3.025217	232.3345	2.644137	1.031034
Skewness	5.683387	1.506546	0.586156	0.188916	2.070863	1.413018	-0.168815	0.190980
Kurtosis	46.17169	8.639043	1.916649	1.957216	7.877871	3.494867	2.018992	1.501597
Jarque-Bera	8304.159	170.3230	10.61651	5.125654	170.6147	34.29737	4.484876	9.962938
Probability	0.000000	0.000000	0.004951	0.077086	0.000000	0.000000	0.106199	0.006864
Sum	203.1825	1258.219	1468.659	1606.004	355.9000	19884.90	526.7400	136.1172
Sum Sq. Dev.	417.6486	6481.113	911.7968	781.3793	906.0419	5343953.	692.1547	105.2401
Observations	100	100	100	100	100	100	100	100
Cross sections	10	10	10	10	10	10	10	10

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج ال Eviews

لو قمنا بالتحليل بشكل أفقي أي لكل مؤشر مع المتغيرات المرتبطة به:

- المتوسط الحسابي (Mean): وهو مجموع قيم كل متغير بالنسبة لكل مصرف إسلامي خلال الفترة الزمنية مقسومة على عدد السنوات وهو 10 .

مثلا: - متغير العائد على الأصول ROA بالمتوسط كل المصارف الإسلامية المدروسة خلال فترة الدراسة هو 2.03 % ، فهو يعبر على قيم متغير العائد على الأصول لجميع المصارف في كل السنوات من خلال رقم واحد، ويعتبر أفضل مؤشر للنزعة المركزية، أي تركز قيم المتغير للمصارف حول هذه القيمة.

- متوسط معدل العائد على الملكية ROE للمصارف المدروسة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة هو: 12.58%.

- متوسط قيمة عائد التمويل بالإجارة للمصارف المدروسة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة هو: 14.69%.
- متوسط قيمة عائد التمويل بالمراجعة للمصارف المدروسة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة هو: 16.06%.
- متوسط معدل التضخم في بلدان المصارف المدروسة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة هو: 3.56%.
- متوسط الناتج المحلي الإجمالي لدول المصارف المدروسة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة هو: 198.85 مليار دولار.
- متوسط معدل الفائدة الذي تخضع له أو تعمل في إطاره كبيئة ربوية من بين دول المصارف المدروسة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة هو: 5.27%.
- متوسط معدل الصرف مقابل الدولار لأسعار عملات دول المصارف المدروسة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة هو: 1.36 وحدة عملة وطنية مقابل الدولار.
- الوسيط (Median): ويمثل القيمة التي تقسم البيانات المائة المرتبة تصاعديا لقيم المتغير المدروس بالنسبة لكل المصارف إلى قسمين متساويين، نصف أقل من هذه القيمة ونصف أعلى منها، وهو يعطي كذلك نظرة على تركز البيانات ومستوى المتغير المدروس، وقيمه كالتالي:
  - وسيط متغير العائد على الأصول 1.71 % ، ووسيط معدل العائد على الملكية: 11.81%.
  - وسيط قيمة عائد التمويل بالإجارة: 14.06 %، وقيمة عائد التمويل بالمراجعة: 15.95%.
  - وسيط معدل التضخم : 2.9%، أما وسيط الناتج المحلي هو: 117.7 مليار دولار.
  - وسيط معدل الفائدة: 5.3%، وبالنسبة لمعدل الصرف قيمة الوسيط: 1.17 وحدة عملة محلية للدولار.
- **Maximum**: وهي القيمة القصوى للمتغيرات عبر السلسلة الزمنية لكل واحدة منها، وتأخذ القيم التالية:
  - متغير العائد على الأصول 18.83% ، ومعدل العائد على الملكية: 51.88%.
  - قيمة عائد التمويل بالإجارة: 20.3 %، وقيمة عائد التمويل بالمراجعة: 20.97%.
  - معدل التضخم : 15.1%، أما القيمة القصوى للناتج المحلي هو: 756.4 مليار دولار.
  - معدل الفائدة: 9.25%، وبالنسبة لمعدل الصرف القيمة القصوى: 3.11 وحدة عملة محلية لليورو.
- **Minimum**: وهي القيمة الدنيا للمتغيرات عبر السلسلة الزمنية لكل واحدة منها، وتأخذ القيم التالية:
  - متغير العائد على الأصول -1 % ، ومعدل العائد على الملكية: -8%.

- قيمة عائد التمويل بالإجارة: 10.63 % ، وأدنى قيمة لعائد التمويل بالمراجعة: 11.19 %.
- القيمة الدنيا لمعدل التضخم : -0.9%، وللنتائج المحلي الإجمالي هو: 21.97 مليار دولار.
- أدنى معدل فائدة مسجل: 0.64%، وبالنسبة لمعدل الصرف قيمتها: 0.18 وحدة عملة محلية لليورو.
- الانحراف المعياري (Standard Deviation) Std Dev : وهو أهم مقاييس التشتت للبيانات، ويقيس متوسط انحراف أو الفروقات بين قيم البيانات ومتوسطها الحسابي Mean وكلما كانت هذه القيم صغيرة معناها تجانس البيانات وتصبح القيم أقرب لبعضها وهو ما يعطي مصداقية أكبر للنتائج المحصل عليها، وعادة تقسم قيمتها على الوسط الحسابي ليعطينا معامل الاختلاف، ويقيس الانحراف بشكل نسبي، وكلما كان أقل كان أفضل كذلك، ويأخذ الانحراف المعياري القيم التالية:
  - متغير العائد على الأصول 2.09% ، ومعدل العائد على الملكية: 8.05%.
  - قيمة انحراف عائد التمويل بالإجارة: 3.03%، وانحراف عائد قيمة التمويل بالمراجعة: 2.8%.
  - معدل التضخم : 3.02%، أما الانحراف المعياري لبيانات الناتج المحلي هو: 232.3 مليار دولار.
  - معدل الفائدة: 2.64%، وبالنسبة لمعدل الصرف القيمة القصوى: 1.03 وحدة عملة محلية للدولار.
- درجة الالتواء Skewness : ويقيس عدم تناسق قيم البيانات حول متوسطها الحسابي Mean وإذا كانت هذه القيم موجبة معناه الالتواء لليمين وأن أغلب القيم أعلى من متوسطها الحسابي، وإذا كانت سالبة فالالتواء لليساار، وقد أخذت القيم التالية:
  - متغير العائد على الأصول 5.68 ، ومعدل العائد على الملكية: 1.51.
  - قيمة عائد التمويل بالإجارة: 0.59 ، وقيمة عائد التمويل بالمراجعة: 0.19.
  - معدل التضخم : 2.07، أما الانحراف المعياري لبيانات الناتج المحلي هو: 141.
  - معدل الفائدة: -0.17- وبالنسبة لمعدل الصرف القيمة القصوى: 1.19 وحدة عملة محلية للدولار.
- درجة التفرطح Kurtosis: ويقيس التسطح أو تدبب قمة منحني التوزيع الاحتمالي وكلما كان صغيرا كان التفرطح قليلا، وقد أخذت القيم التالية:
  - متغير العائد على الأصول 46.17 والتفرطح كبير، ومعدل العائد على الملكية: 8.63 والتفرطح كبير نسبيا كذلك أي البيانات مقارنة في مستواها للوسط الحسابي.
  - قيمة عائد التمويل بالإجارة: 1.91 ، وقيمة عائد التمويل بالمراجعة: 1.96، والتفرطح قليل أي تدبب أكبر.

- معدل التضخم : 7.87%، أما بالنسبة لبيانات الناتج المحلي الإجمالي فهو: 3.49، والتفرطح متوسط عموماً.
- معدل الفائدة: 2.01 والنسبة لمعدل الصرف القيمة القصوى: 1 والتفرطح صغير.
- مقياس **Jarque-Bera**: كلما كان قريباً من الصفر دل ذلك على أن التوزيع البياني لقيم المتغيرات يقترب من القانون الطبيعي للمتغيرات، وقد أخذت القيم التالية:
- متغير العائد على الأصول 8304، ومعدل العائد على الملكية: 170.3 والقيم لا تتبع التوزيع الطبيعي.
- قيمة عائد التمويل بالإجارة: 10.61، وقيمة عائد التمويل بالمراجعة: 5.12، وهي قريبة للتوزيع الطبيعي نسبياً.
- معدل التضخم : 170.6، أما بالنسبة لبيانات الناتج المحلي الإجمالي فهو: 34.3، بعيدة نسبياً عن التوزيع الطبيعي.
- معدل الفائدة: 4.48 بالنسبة لمعدل الصرف القيمة القصوى: 9.96.
- إختبار **Probablity**: فيقيس جودة النموذج عند مستويات معنوية معينة وهي تساوي أو تقارب الصفر أي معنوية وجودة مقبولة عند مستوى معنوية 5 % بالنسبة للعائد على الأصول وعلى الملكية وعائد الإجارة، والتضخم والناتج المحلي الإجمالي، وعند مستوى 10 % بالنسبة للمراجعة والفائدة ومعدل الصرف وهي تعني جودة أقل للنموذج.
- **Sum** : يمثل مجموع القيم وهو في النموذج المقطعي يكون ذو أهمية بالنسبة للسنة الواحدة مقارنة بباقي السنوات أو بمعطيات المصارف الأخرى وباقي دول العالم، والأمر نفسه بالنسبة لمؤشر مجموع الانحرافات، والنموذج يحتوي البيانات المقطعية لعشر مصارف لعشر سنوات وهو ما يعني 100 قيمة مسجلة، حيث يعد في حده الأدنى لقبول واختبار نتائج النموذج.
- كما يمكن إجراء وحساب هذه المؤشرات والاختبارات بشكل عمودي، أي تناول متغير العائد على الأصول مثلاً ثم حساب وسطه الحسابي والوسيط وأعلى قيمة وأدناها والانحراف المعياري للقيم...، ثم باقي المتغيرات كل على حدة.

## 2- الارتباط بين المتغيرات

يسمح اختبار فحص مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية بتحديد أزواج الارتباط الممكنة بين هذه المتغيرات، وبالتالي التأكد من خلو النموذج من مشكلة ارتباط خطي متعدد يجب معالجتها والتي تتزايد حدتها بزيادة قيمة  $r$  أي بتزايد قوة الارتباط بين المتغيرات، بحيث أن معاملات الارتباط المتعدد تكون ذات صلة بالانحدار الخاص بكل متغير مستقل بالنسبة لباقي المتغيرات التفسيرية، ثم استخدام معامل الارتباط لبيرسن (Pearson's Correlation Coefficient).

جدول رقم (4-13): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

EXCH_	AL-					
RATES	MURABAHA	I	PIB	INF	IJARA	
					1	IJARA
				1	-0.096745	INF
			1	0.030454	-0.225821	PIB
		1	-0.430481	0.019917	0.425416	I
	1	0.474771	-0.316763	-0.046031	0.25556	AL-MURABAHA
1	-0.249941	-0.348557	-0.140789	0.010070	-0.257678	EXCH_RATES

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج ال Eviews

من الجدول رقم (4-13) نسجل ما يلي:

- توجد علاقة عكسية ضعيفة بين الإجارة IJARA و معدل التضخم INF مقدرة بـ (-9%)
- وعلاقة عكسية ضعيفة بين الإجارة IJARA و الناتج الداخلي الخام PIB مقدرة بـ (-22%)
- كما أن هناك علاقة عكسية متوسطة أيضا بين الإجارة IJARA وسعر الصرف EXCH\_RATES مقدرة بـ (-25%)
- في حين نجد أن هناك علاقة طردية متوسطة القوة بين الإجارة IJARA وسعر الفائدة I مقدرة بـ (42%)



- وعلاقة متوسطة كذلك بين الإجارة والمرابحة AL-MURABAHA قدرت بـ (25%).
  - نجد أن هناك علاقة ضعيفة جدا بين الناتج المحلي الإجمالي PIB والتضخم INF قدرت بـ (3%).
  - توجد علاقة ضعيفة وطردية بين سعر الفائدة I ومعدل التضخم INF قدر بـ (1%).
  - توجد علاقة متوسطة وعكسية بين سعر الفائدة I الناتج المحلي الإجمالي PIB قدر بـ (-43%).
  - توجد علاقة ضعيفة عكسية بين المرابحة AL-MURABAHA و معدل التضخم INF قدر بـ (-4%).
  - توجد علاقة متوسطة عكسية بين المرابحة AL-MURABAHA و الناتج المحلي الإجمالي PIB قدر بـ (-31%).
  - توجد علاقة متوسطة وطردية بين المرابحة AL-MURABAHA وسعر الفائدة I قدر بـ (47%).
  - توجد علاقة ضعيفة جدا وطردية بين سعر الصرف EXCH\_RATES ومعدل التضخم INF قدر بـ (1%).
  - توجد علاقة ضعيفة وعكسية بين سعر الصرف EXCH\_RATES و الناتج المحلي الإجمالي PIB قدر بـ (-14%).
  - توجد علاقة متوسطة وعكسية بين سعر الصرف EXCH\_RATES وسعر الفائدة i قدر بـ (-34%).
  - توجد علاقة ضعيفة وعكسية بين سعر الصرف EXCH\_RATES و المرابحة AL-MURABAHA قدر بـ (-24%).
- وبما أن الارتباط بين المتغيرات المستقلة كان ضعيفا وهو أقل من 60%، بحيث يكون الارتباط قوي إذا كان معامل الارتباط أعلى من هذه النسبة، وبالتالي يمكننا القول بأنه لا يوجد مشكلة الارتباط الخطي multicollinearity.

### 3- نماذج تحليل أثر مخاطر السوق على الأداء المالي لعينة من البنوك

سنقوم باختبار هذا الأثر على مستوى عينة الدراسة من خلال اقتراح معادلات نماذج البائل كما يلي:

جدول رقم (4-14): معادلات نماذج بيانات البائل

النموذج	معادلة الانحدار
1	$ROA_t = a_0 + a_1((Murabaha))_t + a_2(Ijara)_t + a_3(Inf)_t + a_4(Exc)_t + a_5(Pib)_t + a_6(i)_t + \varepsilon_t$
2	$ROE_t = a_0 + a_1((Murabaha))_t + a_2(Ijara)_t + a_3(Inf)_t + a_4(Exc)_t + a_5(Pib)_t + a_6(i)_t + \varepsilon_t$

المصدر: من إعداد الباحثة

#### المطلب الثاني: اختبار الفرضيات

للقيام باختبار الفرضيات يتطلب منا تطبيق بعض الإجراءات الإحصائية على متغيرات الدراسة، وبعد قيامنا بالتحليل الوصفي لبيانات الدراسة تأتي الخطوة الموالية لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، ثم نتقل إلى المفاضلة بين النماذج الأساسية لبيانات البائل من خلال اختبار هوسمان، (Hausman Test) لمعرفة أي النماذج أكثر ملائمة (Fixed model or Random model)، وفي الأخير نقوم بتقدير نموذج البائل .

#### أولاً: اختبار الفرضية الأولى باستخدام نماذج البائل

**H<sub>01</sub>**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السوق على الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على الأصول للمصارف الإسلامية؛

وللإجابة عن هذه الفرضية فقد تم تقسيمها إلى مجموعة من الفرضيات الفرعية متمثلة في:

**H<sub>01-1</sub>**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأسعار الفائدة على معدل العائد على الأصول للمصارف الإسلامية؛

**H<sub>01-2</sub>**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتضخم على معدل العائد على الأصول للمصارف الإسلامية؛

**H<sub>01-3</sub>**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأسعار الصرف على معدل العائد على الأصول للمصارف الإسلامية؛

**H<sub>01-4</sub>**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنمو الاقتصادي على معدل العائد على الأصول للمصارف الإسلامية؛

$H_{01.5}$ : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر المراجعة على معدل العائد على الأصول للمصارف الإسلامية؛

$H_{01.6}$ : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الإجارة على معدل العائد على الأصول للمصارف الإسلامية.

### 1- دراسة الاستقرار واختبار هوسمان

يجب أولاً تطبيق العديد من الاختبارات التي تستخدم لدراسة الاستقرار كاختبار (Ficher ADF) لمعرفة مدى استقرار السلاسل الزمنية، ثم ننتقل إلى الخطوة الثانية التي تتمثل في تحديد الأسلوب الملائم لتقدير نموذج الدراسة، وبعد ذلك نقوم باختبار هوسمان (Hausman Test) الذي يُستخدم لمعرفة أي النماذج أكثر ملاءمة (Fixed model) أو (Random model).

#### أ- اختبار استقرار السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة)

لأجل تقدير نموذج الدراسة وتحديد العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة توجب القيام أولاً بدراسة استقرار السلاسل الزمنية والمقطعية، وللقيام بذلك فقد تم الاعتماد على اختبارات جذر الوحدة الثلاث الأكثر استخداماً وشيوعاً، والمتمثلة في اختبارات (LLC, IPS, ADF) وهذا بهدف الكشف عن خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة لنموذج ال Panel، ولدراسة الاستقرار قمنا بالاعتماد على الفرضيتين التاليتين:

$H_0$ : الفرضية الصفرية، وجود جذر الوحدة السلاسل غير مستقرة

$H_1$ : الفرضية الغير صفرية، عدم وجود جذر الوحدة السلاسل مستقرة

المتغير	نوع الاختبار	محد المستوى I(0)
EXC	LLC	-3.16651 (0.0008)
	IPS	2.58484 (0.0720)
	ADF	11.1174 (0.0943)
I	LLC	-3.04540 (0.0012)
	IPS	-1.80015 (0.0359)
	ADF	33.8223 (0.0274)
PIB	LLC	-5.20142 (0.0000)
	IPS	-3.65759 (0.0001)
	ADF	55.2206 (0.0000)
INF	LLC	-8.77778 (0.0000)
	IPS	-5.28676 (0.0000)
	ADF	72.2733 (0.0000)
MURABAHA	LLC	-8.5386 (0.0000)
	IPS	-2.15802 (0.0155)
	ADF	39.1266 (0.0064)
IJARA	LLC	-3.0429 (0.0012)
	IPS	-0.2230 (0.4117)
	ADF	23.9595 (0.2442)
ROA	LLC	-8.65876 (0.0000)
	IPS	-7.00528 (0.0000)
	ADF	78.9985 (0.0000)
ROE	LLC	-5.38415 (0.0000)
	IPS	-3.38574 (0.0004)
	ADF	46.6489 (0.0007)

تشير

القيم بين قوسين متغيرات الدراسة عند مستوى دلالة 5 %

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج ال Eviews

حيث:

- **Augmented Dickey-Fuller Test (ADF)**: ويدعى باختبار ديكي فولر الموسع ويقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية لتفادي مشكلة الانحدار الزائف، ، ويستخدم في نماذجه الفروق ذات الفجوات الزمنية للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء<sup>1</sup>، ويشترط أن تكون السلسلة مستقرة عند درجة ما إذا كانت القيمة المطلقة ل ADF المحسوبة أكبر من القيمة المطلقة ل ADF الجدولية الخاصة لكل حالة، وذلك عند درجة معنوية 5%.

- اختبار **Levin, Lin, Chu (LLC)**: طور هذا الاختبار سنة 2002 وينبثق من اختبار

DF حيث يعتمد على فرضيتين<sup>2</sup>:

H<sub>0</sub>: بيانات بانل تحتوي على جذر وحدة.

H<sub>1</sub>: بيانات بانل لا تحتوي على جذر وحدة

- اختبار **Im, Pesaran, و Shin (IPS)**: طور هذا الاختبار سنة 2003 وينطلق من نفس

فرضيات LLC حيث أبقى على فرضية العدم كما هي بالمقابل تم تجزئة الفرضية البديلة الى حالتين تسمح باختلاف جذر الانحدار الذاتي

من خلال الجدول أعلاه وبعد إجراء اختبار (LLC) تبين أن البيانات الخاصة بكل متغير مستقر عند المستوى، وتعتبر المتغيرات مستقرة إذا كانت، ( $t\text{-statistic} > t\text{-critical}$ ) حيث تكون ( $\text{Prob.} < 0.05$ ) عند مستوى معنوية 5 بالمائة، ويتم حينها رفض الفرضية H<sub>0</sub> القائلة بعدم استقرار المتغيرات، وقبول الفرضية البديلة H<sub>1</sub> التي تشير إلى استقرار المتغيرات عند المستوى، وبالتالي يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) في التقدير، كما أكدت نتائج اختبار IPS و ADF استقرارية المتغيرات كذلك.

<sup>1</sup> Régis Bourbonnais, (2005), "Econométri", 6e édition, Dound, Paris, P-P 231-232

<sup>2</sup> Levin. A, Lin. C-F, 1992, " Unit Root Test in Panel Data: Asymptotic and finite sample properties ", Department of Economics, University of California, San Diego, p 104

## 2- الأسلوب المستخدم في تقدير نموذج الدراسة (Panel data analysis)

لغرض تحديد أسلوب التحليل الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة تم استخدام اختبار (F-test) لإجراء

اختبارات المفاضلة بين نموذج (Pooled OLS) ونموذج (Fixed Effect).

أما بالنسبة لاختبار (Hausman 1978) من أجل المفاضلة ما بين نموذج (Fixed Effect) و (Random Effect).

أولاً: يجب تقدير معلمات النماذج باستخدام الأساليب التالية:

(OLS) Pooled Ordinary Least Square -

Fixed Effect -

Random Effect -

والجدول التالي يبين النتائج .

الجدول رقم (4-16): معلمات نموذج الدراسة باستخدام النماذج الثلاثة للفرضية الرئيسية

الأولى

$$[ROA_t = a_0 + a_1(Murabaha)_t + a_2(Ijara)_t + a_3(Inf)_t + a_4(Exc)_t + a_5(Pib)_t + a_6(i)_t + \varepsilon_t]$$

طريقة التقدير			المتغيرات التفسيرية
طريقة التأثيرات العشوائية	طريقة التأثيرات الثابتة	الانحدار التجميعي	
0.40 (0.85)	0.26 (1.12)	3.54	Constante
0.20 (1.28)	0.00 (6.91)	0.04 (2.05)	INF
0.28 (1.08)	0.48 (0.71)	0.88 (-0.15)	PIB
0.65 (-0.45)	0.00 (3.11)	0.71 (-0.34)	IJARA1
0.70 (-0.38)	0.00 (5.12)	0.85 (-0.20)	MURAB1
0.11 (1.60)	0.06 (1.94)	0.07 (1.82)	I
0.88 (-0.16)	0.05 (-1.97)	0.81 (-0.24)	EXC
0.098984	0.610748	0.076869	R-squared
0.040854	0.541239	0.027766	Adjusted R-squared
1.702811	8.786577	1.565464	F-statistic
0.128977	0.000000	0.177414	Prob(F-statistic)
2.238003	1.192810	1.962763	Durbin-Watson stat

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات Eviews

### 3- الاختيار بين النماذج الثلاثة

لاختيار طريقة التقدير المناسبة لبيانات الدراسة، يتم عادة البدء بالتأكد من وجود تلك الآثار غير الملحوظة، بمعنى هل هناك فعلا اختلافات بين الدول أو عبر الفترات الزمنية للدراسة من أجل تطبيق طرق تقدير البائل (FEM) و (REM) وهنا يتم اختبار النموذج بقاطع لكل دولة مقابل نموذج بقاطع

مشترك، وفرض العدم هو افتراض التجانس قاطع مشترك.

(H0:  $\mu_1 = \mu_2 = \dots = \mu_N$ ) وبالنسبة للآثار الزمنية، (H0:  $\gamma_1 = \gamma_2 = \dots = \gamma_T$ ) ويتم

اختبار فرض العدم باستخدام إحصائية F وفق الصيغة:

$$F = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PM}^2)/(N-1)}{(1-R_{FEM}^2)/(NT-N-K)} \rightarrow F(N-1, NT-N-K)$$

حيث أن K هي عدد المعلمات المقدرة،  $R_{FEM}^2$  معامل التحديد لنموذج الآثار الثابتة، و  $R_{PM}^2$  معامل التحديد لنموذج القاطع المشترك، N هي عدد المقاطع و T هو عدد الفترات.

$$F = \frac{R_{FEM}^2 - R_{PM}^2}{(1-R_{FEM}^2)} \cdot \frac{N-1}{NT-N-K} \rightarrow F(N-1, NT-N-K)$$

$$F = \frac{0.610748^2 - 0.127861^2}{(1-0.610748^2)} \cdot \frac{10-1}{10*11-10-7} \rightarrow F(9,93)$$

$$F = 5.87$$

نجد أن القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر المقيد أكبر من القيمة الجدولية  $F(9, 93) = 1.986$ ، عندئذ فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة، وبالتالي رفض فرضية العدم القائلة بتجانس قواطع الدول، مما يشير إلى أهمية تضمين الآثار المقطعية أو الآثار الزمنية في النموذج.

#### 4- اختبار هوسمان (Hausman)

بعد الاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية لتحديد النموذج الملائم لبيانات الدراسة سنقوم باستخدام اختبار Hausman، الذي تم شرحه سابقا حيث تكون فرضية العدم بالشكل الآتي:

H0: هي فرضية العدم عندما يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS).



$H_1$ : وهي الفرضية البديلة عندما يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

إذا كانت قيمة p أقل من 5% فإن النموذج الأنسب هو نموذج الآثار الثابتة (fixed effect)  
جدول (4-17): نتائج اختبار Hausman لنموذج معدل العائد على الأصول (ROA)

ROA			
Test summary	Chi-sq. statistic	Chi-sq.df	Prob.
cross-section random	78.9985	6	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج ال Eviews

بالاعتماد على نتائج الجدول أعلاه فقد أظهر اختبار Hausman أن قيمة الإحصائية التي لها توزيع كاي مربع وبدرجة حرية 6 ومستوى معنوية 0.05 تساوي القيمة **78.9985** كما نلاحظ أن قيمة p-value مساوية لـ (0.000) وهي أقل من 5% لمعدل العائد على الأصول كمتغير تابع، وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة، مما يشير إلى أن النموذج الملائم لبيانات البانل المتوفرة هو نموذج الآثار الثابتة.

#### 5- تقدير معاملات النموذج باستخدام نموذج الآثار الثابتة

بعد تحديد أسلوب التأثير الثابت (Fixed Effect) كأسلوب أمثل في تقدير بيانات الدراسة، كما بينتها نتائج اختبار Hausman سيتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (4-18): نتائج تقدير معلمات نموذج التأثير الثابت للفرضية الأولى

Dependent Variable: ROA				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	المعاملات	المتغيرات
0.2646	1.123123	1.243105	1.396159	C
0.0000	5.120876	0.032784	0.167884	MURAB1?
0.0026	3.105999	1.41E-09	4.37E-09	IJARAI?
0.0000	6.908740	0.011455	0.079140	INF?
0.0524	-1.967375	0.525934	-1.034710	EXC?
0.4788	0.711370	0.001304	0.000928	PIB?
0.0559	1.938962	0.151224	0.293217	I?
Fixed Effects (Cross)				
-0.846267			_JIB—C	
0.524485			_ALRAJHIB—C	
1.064940			_KFH—C	
2.312696			_BISB—C	
-2.431463			_IIAB—C	
-2.059476			_QIB—C	
-0.529525			_BALRAYAN—C	
2.137753			_KIB—C	
0.432483			_ALSALAMBAHRAIN—C	
-1.115922			_ALBILAD—C	
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
4.307468	Mean dependent var	0.610748	R-squared	
2.756367	S.D. dependent var	0.541239	Adjusted-Rsquare	
254.5552	Sum squared resid	1.740810	S.E. of regression	
1.192810	Durbin-Watson stat	8.786577	F-statistic	
0.000000			Prob(F-statistic)	

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج ال Eviews

6- تحليل نتائج تقدير معلمات نموذج التأثيرات الثابتة

من خلال نتائج الجدول رقم (4-18) يمكن القول بأن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة قوية وذلك من خلال R-Squared معامل التحديد والذي يساوي 0.6107 وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة قيد الدراسة ( تغيرات سعر المرابحة، تغيرات عائد الإجارة، مخاطر سعر الصرف، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر التضخم، مخاطر تغيرات الناتج المحلي الإجمالي ) تفسر ما نسبته 61.07% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (معدل العائد على الأصول ROA)، في حين النسبة المتبقية تعزى لعوامل أخرى خارج نطاق الدراسة، كما نلاحظ أن المعنوية الكلية للنموذج مقبولة من خلال قيمة الاحتمال (p-value) للإحصائية فيشر F والتي تساوي (0.0000) ، في حين قيمة إحصائية ستيودنت t-Statistic التي تقيس جودة نتائج كل متغير فتوضح أنها مقبولة عموماً عدا بالنسبة لمتغيرات سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي والفائدة حيث هي أقل من القيمة المطلقة لـ 2 (-1.96، 1.94، 0.71) على التوالي، وتقابلها قيم احتمالية كبيرة للخطأ Prob (0.0524، 0.4788، 0.0559) ، وبلغت نتيجة الاختبار التشخيصي Durbin – Watson stat ما قيمته (1.19) وهاتان النتيجةتان تشيران

إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات والتي تجعل من التقديرات متحيزة نتيجة فقدان شرط عدم الترابط بين الأخطاء.

كما نلاحظ أيضا وجود معنوية إحصائية لمقدرات النموذج والتي لا تتجاوز في أقصاها 5% وهو ما يدفع باتجاه قبول النموذج، وبالتالي يمكن التعبير على نتائج هذا النموذج كما يلي :

الجدول رقم (4-19): تقدير نموذج العائد على الأصول

تقدير نموذج العائد على الأصول	الفترة
$ROA_t = a_0 + a_1((Murabaha))_t + a_2(Ijara)_t + a_3(Inf)_t + a_4(Exc)_t + a_5(Pib)_t + a_6(i)_t + \varepsilon_t$	
$ROA_{10.11} = 1.3961 + 0.1678((Murabaha))_t + 4.37E^{-9}(Ijara)_t + 0.0791(Inf)_t - 1.0347(Exc)_t + 0.0009(Pib)_t + 0.2932(i)_t + \varepsilon_t$ <p><i>T statistic = (1.12, 5.12, 3.10, 1.66, 6.91, -1.97, 0.71, 1.94)</i>  <i>F-statistic = 8.79, R<sup>2</sup>=61.07%, Adj R<sup>2</sup>=54%, DW=1.19</i></p>	-2008 2018

المصدر : من إعداد الباحثة

تلاحظ القيمة الموجبة لمعاملات النموذج عدى تغيرات سعر الصرف أي تأثير موجب لتغيرات العوامل المفسرة، حيث أن تغير عائد المراجعة بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع العائد على الأصول بمعدل 0.17% تقريبا في الاتجاه نفسه، مع تأثير شبه معدوم لتغيرات عائد الإجارة، وتغيرات للنشاط الاقتصادي معبرا عنه بالنتائج المحلي الإجمالي وتأثير سلبي لتغيرات الصرف التي أثرت باتجاه معاكس في عائد أصول المصارف وأثر على مركزها المالي، وبالنسبة لتغيرات باقي المتغيرات (عائد الإجارة 4.4E-9% وهو مقارب للصفر، التضخم 0.08%، سعر الصرف -1.03%، الناتج المحلي الإجمالي 0.0009%، ومعدل الفائدة 0.29% ) مع اختلاف جودة أو مستوى القبول والمعنوية لكل متغير، وتفسر بالمجمل 54% من تغيرات العائد على الأصول.

على ضوء النتائج السابقة نلاحظ أن :

- بالنسبة لمتغيرة أسعار الفائدة فليس لها معنوية احصائية عند مستوى دلالة 5%، وهذا حسب اختبار ستيدونت t حيث نجد أن قيمة الاحتمال p-value المقابل للمتغيرة يساوي 0.293217 وهي أكبر من درجة المعنوية 0.05، والقيمة التقديرية لها موجبة، مما يعني أنه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لأسعار الفائدة على معدل العائد على الأصول.

- بالنسبة لمتغيرة التضخم لها معنوية احصائية عند مستوى دلالة 5% والقيمة التقديرية للمعلمة موجبة والمقدرة ب (0.079140)، مما يعني أنها تؤثر بالموجب على معدل العائد على الأصول، أي أن تغير معدل التضخم ب 1% يؤدي إلى ارتفاع العائد على الأصول بمعدل 0.08% تقريبا في الاتجاه نفسه .
- بالنسبة للمتغيرة لأسعار الصرف فليس لها معنوية احصائية عند مستوى دلالة 5%، وهذا حسب اختبار ستيودنت t حيث نجد أن قيمة الاحتمال p-value المقابل للمتغيرة يساوي (0.0524) وهي أكبر من درجة المعنوية 0.05، والقيمة التقديرية لها سالبة مما يعني أنه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لأسعار الصرف على معدل العائد على الأصول.
- بالنسبة للمتغيرة الناتج المحلي الإجمالي فليس لها معنوية احصائية عند مستوى دلالة 5%، وهذا حسب اختبار ستيودنت t حيث نجد أن قيمة الاحتمال p-value المقابل للمتغيرة يساوي (0.4788) وهي أكبر من درجة المعنوية 0.05، وقيمة تقديرية موجبة، مما يعني أنه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للناتج المحلي الإجمالي على معدل العائد على الأصول.
- بالنسبة لمتغير سعر المراجعة لها معنوية احصائية عند مستوى دلالة 5% والقيمة التقديرية للمعلمة موجبة والمقدرة ب (0.167884)، مما يعني أنها تؤثر بالموجب على معدل العائد على الأصول، أي أنه كلما تغير سعر المراجعة ب 1% يؤدي إلى ارتفاع العائد على الأصول بمعدل 0.17% تقريبا في الاتجاه نفسه
- بالنسبة لمتغير سعر الإجارة لها معنوية احصائية عند مستوى دلالة 5% والقيمة التقديرية للمعلمة ضئيلة جدا وهي مقاربة للصفر (4.37E-09)، مما يعني أنها تؤثر بالموجب على معدل العائد على الأصول، أي أنه كلما تغير سعر الإجارة ب 1% يؤدي إلى ارتفاع العائد على الأصول في الاتجاه نفسه.

### ثانيا: اختبار الفرضية الثانية باستخدام نماذج بيانات البانل

**H02:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السوق على الأداء المالي مقاسا بمعدل العائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية؛

وللإجابة عن هذه الفرضية فقد تم تقسيمها إلى مجموعة من الفرضيات الفرعية متمثلة في:

**H02-1:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأسعار الفائدة على معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية؛

**H02-2:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتضخم على معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية؛

**H02-3:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأسعار الصرف على معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية؛

**H02-4:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنمو الاقتصادي على معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية؛

**H02-5:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر المراجعة على معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية؛

**H02-6:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر الإجارة على معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية.

### 1- الأسلوب المستخدم في تقدير نموذج الدراسة (Panel data analysis)

لغرض تحديد أسلوب التحليل الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة تم استخدام اختبار (F-test)

لإجراء اختبارات المفاضلة بين نموذج (Pooled OLS) ونموذج (Fixed Effect).

أما بالنسبة لاختبار (Hausman 1978) من أجل المفاضلة ما بين نموذج (Fixed Effect) و (Random Effect).

أولا: يجب تقدير معلمات النماذج باستخدام الأساليب التالية:

- Pooled Ordinary Least Square (OLS).
- Fixed Effect.
- Random Effect.

والجدول التالي يبين النتائج .

الجدول رقم (4-20): معلمات نموذج الدراسة باستخدام النماذج الثلاثة للفرضية الرئيسية الثانية

$$[ROE_t = a_0 + a_1(Murabaha)_t + a_2(Ijara)_t + a_3(Inf)_t + a_4(Exc)_t + a_5(Pib)_t + a_6(i)_t + \varepsilon_t]$$

طريقة التقدير			المتغيرات التفسيرية
طريقة التأثيرات العشوائية	طريقة التأثيرات الثابتة	الانحدار التجميعي	
0.55 (-0.60)	0.13 (-1.52)	19.41811	Constante
0.91 (0.11)	0.05 (1.92)	0.67 (0.42)	INF
0.03 (2.15)	0.02 (2.40)	0.38 (0.89-)	PIB
0.07 (-1.82)	0.00 (-3.10)	0.28 (1.09-)	IJARA1
0.11 (1.61)	0.04 (2.14)	0.43 (0.80)	MURAB1
0.02 (2.43)	0.13 (1.54)	0.64 (0.47)	I
0.58 (0.56)	0.00 (2.98)	0.09 (1.75-)	EXC
0.115484	0.678638	0.127861	R-squared
0.058419	0.621252	0.047108	Adjusted R-squared
2.023715	11.82583	1.583353	F-statistic
0.070156	0.000000	0.180433	Prob(F-statistic)
1.525568	1.528394	1.717503	Durbin-Watson stat

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews

## 2- الاختيار بين النماذج الثلاثة

نقوم بالاختيار بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة في المرحلة الأولى، وذلك بإجراء اختبار التجانس عن طريق استخدام إحصائية فيشر (Fisher) المقيد على النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، إذا قبلنا فرضية العدم فالنموذج تجميعي وإذا رفضناها فالنموذج ثابت.

$$F = \frac{R_{FEM}^2 - R_{PM}^2}{(1 - R_{FEM}^2)} \cdot \frac{(N-1)}{(NT - N - K)} \rightarrow F(N - 1, NT - N - K)$$

$$F = \frac{(0.6786^2 - 0.127861^2)/(10-1)}{(1-0.6786^2)/(10*11-10-7)} \rightarrow F(9,93)$$

$$F=9.83$$

نجد أن القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر المقيد أكبر من القيمة الجدولية  $F(9, 93) = 1.986$  ، عندئذ فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة ، وبالتالي رفض فرضية العدم القائلة بتجانس قواطع الدول، مما يشير إلى أهمية تضمين الآثار المقطعية أو الآثار الزمنية في النموذج.

## 3- اختبار هوسمان (Hausman)

بعد الاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية لتحديد النموذج الملائم لبيانات الدراسة سنقوم باستخدام اختبار **Hausman**، الذي تم شرحه سابقا حيث تكون فرضية العدم بالشكل الآتي:

$H_0$ : هي فرضية العدم عندما يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل ، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS).

$H_1$ : وهي الفرضية البديلة عندما يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) .

إذا كانت قيمة  $p$  أقل من 5% فإن النموذج الأنسب هو نموذج الآثار الثابتة (fixed effect)

جدول (4-21): نتائج اختبار Hausman لنموذج معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)

ROE			
Test summary	Chi-sq. statistic	Chi-sq.df	Prob.
cross-section random	46.6489	6	0.0007

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج ال Eviews

بالاعتماد على نتائج الجدول أعلاه فقد أظهر اختبار Hausman أن قيمة الإحصائية التي لها توزيع كاي مربع وبدرجة حرية 6 ومستوى معنوية 0.05 تساوي القيمة 46.6489 كما نلاحظ أن قيمة p-value مساوية لـ (0.0007) وهي أقل من 5% لمعدل العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع، وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية، مما يشير إلى أن النموذج الملائم لبيانات البائل المتوفرة هو نموذج الآثار الثابتة.

#### 4- تقدير معلمات النموذج باستخدام نموج التأثيرات الثابتة

بعد نتائج اختبار Hausman سوف نقدر النموذج باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، والجدول الموالي يبين ذلك:



الجدول رقم (4-22): نتائج تقدير معاملات النموذج بأسلوب الآثار الثابتة للمتغير التابع (ROE)

Dependent Variable: ROE				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	المعاملات	المتغيرات
0.1322	-1.520154	19.80419	-30.10542	C
0.0356	2.136138	1.184368	2.529974	MURAB1?
0.0026	-3.100235	0.508071	-1.575140	IJAR1?
0.0475	1.925533	0.141294	0.272066	INF?
0.0037	2.982330	3.490021	10.40839	EXC?
0.0186	2.401168	0.009680	0.023243	PIB?
0.1279	1.537717	0.670606	1.031202	I?
Fixed Effects (Cross)				
	1.683919			_JIB—C
	11.94272			_ALRAJHIB—C
	-17.49666			_KFH—C
	4.971484			_BISB—C
	-0.438785			_IIAB—C
	12.15927			_QIB—C
	13.58238			_BALRAYAN—C
	-16.29759			_KIB—C
	-2.782303			_ALSALAMBAHRAIN—C
	1.078789			_ALBILAD—C
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
20.434826	Mean dependent var	0.678638		R-squared
15.32925	S.D. dependent var	0.621252		Adjusted R-squared
3300.972	Sum squared resid	6.268755		S.E. of regression
1.528394	Durbin-Watson stat	11.82583		F-statistic
	0.000000			Prob(F-statistic)

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج ال Eviews

يكون التأثير ذا دلالة احصائية عند مستوى  $P \leq 0.05$ .

##### 5- تحليل نتائج تقدير معاملات النموذج باستخدام نموذج الآثار الثابتة

من خلال الجدول رقم (4-22) نلاحظ أن قيمة معامل التحديد R-Squared بلغت 0.6212 وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة قيد الدراسة (تغيرات سعر المراجعة، تغير سعر الإجارة، تغيرات أسعار الصرف، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر التضخم، تغيرات الناتج المحلي الإجمالي) تفسر ما نسبته 62.12 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع ( معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) )، في حين النسبة المتبقية تعزى لعوامل أخرى خارج نطاق الدراسة، وتشير النتائج أن قيمة إحصائية F المحسوبة بلغت (11.82) عند قيمة معنوية (0.0000) ، في حين قيمة إحصائية ستودنت t-Statistic التي تقيس جودة نتائج كل متغير فتوضح أنها مقبولة عموماً عدا بالنسبة لمتغير الفائدة وبالنسبة للثابت C حيث هي أقل من القيمة المطلقة لـ 2 ، يقابله كذلك القيمة الاحتمالية للخطأ وهي مرتفعة بقيمة 0.1279 بالنسبة

للفائدة وهو أمر متوقع ومنطقي باعتبارها مصارف إسلامية، وبلغت نتيجة الاختبار التشخيصي Durbin Watson stat ما قيمته (1.5283) وهاتان النتيجةتان تشيران إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات والتي تجعل من التقديرات متحيزة نتيجة فقدان شرط عدم الترابط بين الأخطاء.

كما نلاحظ أيضا وجود معنوية إحصائية لمقدرات النموذج والتي لا تتجاوز في أقصاها 5% وهو ما يدفع باتجاه قبول النموذج، وبالتالي يمكن التعبير على نتائج هذا النموذج كما يلي :

**الجدول رقم (4-23): تقدير نموذج العائد على حقوق الملكية**

الفترة	تقدير نموذج العائد على حقوق الملكية
	$ROE_t = a_0 + a_1((Murabaha))_t + a_2(Ijara)_t + a_3(Inf)_t + a_4(Exc)_t + a_5(Pib)_t + a_6(i)_t + \varepsilon_t$
-2008 2018	$ROE_{10.11} = -30.1054 + 2.5299((Murabaha))_t - 1.5751(Ijara)_t + 0.2720(Inf)_t + 10.4083(Exc)_t + 0.0232(Pib)_t + 1.0312(i)_t + \varepsilon_t$ <p style="text-align: center;"> <i>T statistic= (-1.52, 2.14, -3.10, 1.93, 2.98, 2.40, 1.54)</i>  <i>F-statistic=11.83, R<sup>2</sup>=67.86%, Adj R<sup>2</sup>=62.13%, DW=1.53</i> </p>

المصدر: من إعداد الباحثة

تلاحظ القيمة الموجبة لمعاملات النموذج عدى تغيرات عائد الإجارة أي تأثير موجب لتغيرات العوامل المفسرة، حيث أن تغير عائد المراجعة ب 1 % يؤدي إلى إرتفاع العائد على الملكية بمعدل 2.53 % تقريبا في الاتجاه نفسه، وبالنسبة لتغيرات باقي المتغيرات (عائد الإجارة -1.57% ، التضخم 0.27%، سعر الصرف 10.4 %، الناتج المحلي الإجمالي 0.02%، ومعدل الفائدة 1.03 % ) مع اختلاف جودة أو مستوى القبول والمعنوية لكل متغير، حيث تفسر في مجملها ما يتجاوز 62% من تغير العائد على الملكية.

وهذه النتائج منطقية ومبررة اقتصاديا عموما، مع ملاحظة التأثير السلبي لتغيرات عائد الإجارة وهذا يعود لعدم مرونة الطلب السعرية على هذه الصيغة، فكلما ارتفع العائد وهذا هو المفترض يؤدي لانخفاض حجم التمويل ما يؤثر على عائد الملكية، ومنه ينصح في هذه الحالة بتخفيض عائد الإجارة تكلفتها ما يحسن ويرفع حجم التمويل ومن ثم العوائد الإجمالية للمصارف الإسلامية.

على ضوء النتائج السابقة نلاحظ أن :

- بالنسبة لمتغير أسعار الفائدة ليس له معنوية احصائية عند مستوى دلالة 5 %، وهذا حسب اختبار ستودنت t حيث نجد أن قيمة الاحتمال p-value المقابل للمتغيرة يساوي 0.1279 وهي أكبر من درجة المعنوية 0.05، والقيمة التقديرية لها موجبة، مما يعني أنه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لأسعار الفائدة على معدل العائد على حقوق الملكية.
- بالنسبة لمتغيرة التضخم لها معنوية احصائية عند مستوى دلالة 5% والقيمة التقديرية للمعلمة موجبة والمقدرة ب ( 0.272)، مما يعني أنها تؤثر بالموجب على معدل العائد على حقوق الملكية، أي أن تغير معدل التضخم ب 1 % يؤدي إلى ارتفاع العائد على حقوق الملكية بمعدل 0.03 % تقريبا في الاتجاه نفسه.
- بالنسبة لمتغيرة أسعار الصرف لها معنوية احصائية عند مستوى دلالة 5% والقيمة التقديرية للمعلمة موجبة والمقدرة ب ( 10.40839) مما يعني أنها تؤثر بالموجب على معدل العائد على حقوق الملكية، أي أنه كلما تغير سعر الصرف ب 1% أدى ذلك بارتفاع العائد على حقوق الملكية بمعدل 10.41% تقريبا في نفس الاتجاه.
- بالنسبة لمتغيرة الناتج المحلي الإجمالي لها معنوية احصائية عند مستوى دلالة 5% والقيمة التقديرية للمعلمة موجبة والمقدرة ب ( 0.023243) مما يعني أنها تؤثر بالموجب على معدل العائد على حقوق الملكية، أي أنه كلما تغير الناتج المحلي الإجمالي ب 1% أدى ذلك إلى زيادة العائد على حقوق الملكية بمعدل 0.02% تقريبا في نفس الاتجاه.
- بالنسبة لمتغيرة سعر المراجعة لها معنوية احصائية عند مستوى دلالة 5% والقيمة التقديرية للمعلمة موجبة والمقدرة ب ( 2.53) مما يعني أنها تؤثر بالموجب على معدل العائد على حقوق الملكية، أي أنه كلما تغير سعر المراجعة ب 1% يؤدي إلى ارتفاع العائد على حقوق الملكية بمعدل 0.04% تقريبا في الاتجاه نفسه.
- بالنسبة لمتغيرة سعر الإجارة لها معنوية احصائية عند مستوى دلالة 5% والقيمة التقديرية للمعلمة سالبة، مما يعني أنها تؤثر بالسالب على معدل العائد على حقوق الملكية، أي أنه كلما زاد سعر الإجارة ب 1% يؤدي إلى انخفاض العائد على حقوق الملكية ب 1.57%.

### المطلب الثالث : مناقشة النتائج

بناء على الاختبارات الإحصائية السابقة تم الوصول إلى النتائج الآتية:

#### أولاً: نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

- بالنسبة للفرع الأول من الفرضية الأولى تبين عدم وجود أثر لأسعار الفائدة على معدل العائد على الأصول عند معنوية 5% ما يجعله خارج النموذج ، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية وهذا باعتبار البنوك الإسلامية لا تتعامل بمعدل الفائدة أخذاً وعطاءً، كما يرجع السبب للاستقرار النقدي عموماً الذي تعمل في إطاره البنوك الإسلامية والقبول الذي تلقاه مؤشرات السعر بالنسبة للمراجحة والإجارة، أو الابتعاد عنها بالنسبة لمؤشر الفائدة رغم أن الإطار الذي تعمل فيه تقليدي ربوي عموماً كما أنه لا يمكن الزيادة في هامش الربح الذي تعتمد المصارف الإسلامية والذي يكون محددًا مسبقاً ويبقى ثابتاً مهما تغيرت أسعار الفائدة السوقية وبالتالي لا تتأثر به.
- بالنسبة للفرع الثاني من الفرضية الأولى نلاحظ وجود أثر إيجابي لمعدل التضخم على معدل العائد على الأصول، أي أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين عند مستوى 5%، وهذه النتيجة موافقة لما جاء في النظرية الاقتصادية، وهذا يفسر العلاقة النظرية بين معدل التضخم ومعدل الربحية، والذي يفسر الطلب على الخدمات المصرفية والتمويل المصرفي في ظل الانتعاش الاقتصادي وحدوث العكس عند تدهور في الوضع الاقتصادي.
- بالنسبة للفرع الثالث من الفرضية الأولى نلاحظ أنه لا يوجد أثر لأسعار الصرف على معدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 5% ، وهذا يفسر اقتصادياً من خلال تغيرات الصرف وتبين الصعوبات التي تلاقىها البنوك الإسلامية في إدارة فجوات ووضعيات الصرف بين القصيرة والطويلة مع تعاملاتها المالية والتجارية مع الخارج، ويبدو التأثير خاصة على العائد على الأصول في حين يلغى التأثير من خلال مزايا الرفع والوفر الذي تحققه بتعاملاتها على العائد على الملكية.
- بالنسبة للفرع الرابع من الفرضية الأولى نلاحظ عدم وجود أثر للنتائج المحلي الإجمالي على معدل العائد على الأصول عند مستوى 5%.
- بالنسبة للفرع الخامس من الفرضية الأولى تبين أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسعر المراجحة على العائد على الأصول في المصارف المدروسة عند مستوى 5%، وهو أثر معنوي وإيجابي أي هناك علاقة طردية بين المتغيرين وهذا يعني أن المصرف الإسلامي وقبل البدئ في تحديد سعر المراجحة يكون بالأساس قد وضع الغاية من تلك العملية وهي متمثلة في تحقيق الربحية ممثلة بالعائد على الموجودات

لأنها تمثل الطريقة التي يتم من خلالها الحكم على كفاءة إدارة المصرف في توليد الأرباح والايادات من الأصول المتاحة لها، ويعد في رأي الباحثة مؤشر جيد على زيادة الطلب على التمويل بالمراجحة، مما يزيد من حجم استثمارات وأصول المصرف وبالتالي ينعكس على العوائد المتحققة بالمستقبل وهي نتيجة منطقية موافقة للنظرية الاقتصادية وتتفق أيضا لما جاء في دراسة ( هناء محمد الحنيطي، ساري سليمان ملاحيم).

- بالنسبة للفرع السادس من الفرضية الأولى نلاحظ وجود أثر معنوي وسلي لسعر الإجارة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية المدروسة ممثلا بمعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول، أي هناك علاقة عكسية بين المتغيرين وهذا يعود لعدم مرونة الطلب السعرية على هذه الصيغة، فالزيادة في عائدها للمصرف أو سعر تكلفتها بالنسبة للمستثمر تؤدي إلى انخفاض أكبر في الطلب على التمويل بهذه الصيغة ومن ثم تؤثر سلبا على أداء المصرف خاصة إذا لم يكن له صيغ بديلة أو استثمارات تعوض نقص التمويل وبالتالي ينخفض حجم التمويل مع سعي المصرف للمحافظة على عائد شبه ثابت للمودعين لتعزيز الثقة به وهذا ما يؤثر على عائد الملكية، ويكون تأثير خطر التمويل أعلى من عائده ومنه ينصح في هذه الحالة بتخفيض عائد الإجارة وتكلفتها ما يحسن ويرفع حجم التمويل ومن ثم العوائد الإجمالية للمصارف الإسلامية وهذه النتيجة مبررة اقتصاديا.

#### ثانيا: الفرضية الرئيسية الثانية

- بالنسبة للفرع الأول من الفرضية الثانية تبين عدم وجود أثر لأسعار الفائدة على المعدل على حقوق الملكية عند معنوية 5% ما يجعله خارج النموذج، وهذا باعتبار البنوك الإسلامية لا تتعامل بمعدل الفائدة أخذا وعطاء كما أنه لا يمكن الزيادة في هامش الربح الذي تعتمد عليه المصارف الإسلامية والذي يكون محدد مسبقا ويقيم ثابتا مهما تغيرت أسعار الفائدة السوقية وبالتالي لا تتأثر به.

- بالنسبة للفرع الثاني من الفرضية الثانية نلاحظ وجود أثر إيجابي للمعدل التضخم على معدل العائد على حقوق الملكية، أي أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين عند مستوى 5%، فبالنسبة لتأثير التضخم على العائد على الملكية هو أثر مقبول ومنطقي اقتصاديا من خلال ما يلي:

- زيادة معدل التضخم يؤثر إيجابا على القيمة الإسمية والجارية لأصول المنشأة وتعاملاتها سواء الثابتة أو المتداولة.

- قدرة البنوك الإسلامية عموماً على موازنة ومتابعة تغيرات الأسعار في السلع والمنتجات محل صيغ التمويل وإدارة عمليات البيع بما يحقق الزيادة في نتائج العمليات بشكل عام ومن ثم على الأداء المالي؛
- الكفاءة النسبية للبنوك الإسلامية في إجراءات عمليات التمويل بالبيع والتمويل بالهامش في وقت مناسب لا يترك مجالاً للتغيرات السلبية لمخاطر التضخم مع مرونة عقود التمويل .
- بالنسبة للفرع الثالث من الفرضية الثانية نلاحظ وجود أثر معنوي وإيجابي لأسعار الصرف على معدل العائد على حقوق الملكية وبالعلاقة طردية وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية حيث أن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى زيادة الودائع في المصرف وهذا ما يعزز بمصادر البنك الذي ينعكس إيجاباً على ربحية المساهمين ، وبدون تأثير لهذا المتغير عند استخدام معدل العائد على الأصول عند نفس المعنوية، فإن أي تغير في سعر الصرف فيؤثر ذلك على ربحية المصارف الإسلامية وهذا لاتباع بنوك الدراسة نظام صرف مرتبط بسلة من العملات على رأسها الدولار واليورو، وأن أي تغير في أسعار الصرف الأجنبي في هذه العينة من الدول (قطر، الأردن، المملكة العربية السعودية، البحرين ، الكويت)، فنجد أن المتعاملون في مجال الصرف دائماً في حالة ربح كون أن أسعار الصرف محددة مسبقاً، وأن احتمال الخسارة ستغطيه العمولة التي يفرضها المتعامل(البنك) للعميل في كل عملية صرف، ناهيك عن القيود التي تفرضها هذه الدول المستعملة في الدراسة على اقتصادها .
- بالنسبة للفرع الرابع من الفرضية الثانية تبين وجود أثر معنوي إيجابي للنمو الاقتصادي الممثل بالنتائج المحلي الإجمالي على معدل العائد على حقوق الملكية ولكن بتأثير ضعيف جداً وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية وهو ما يعني تنشيط الطلب على صيغ التمويل وأهمها الطلب الاستهلاكي من خلال حجم التمويل بصيغ المراجعة والإجارة، ولكن تأثيرها ضعيف نسبياً ما يعني الحاجة إلى تطوير وتعميق الصيغ التشاركية التي تؤثر وتتأثر بشكل أكبر بالنمو الحقيقي، وهو ما يحتاج كذلك إلى زيادة حجم التمويل الإسلامي مع دراسات أعمق وأشمل وأكثر تنوعاً من ناحية البنوك العاملة والسلسلة الزمنية.
- بالنسبة للفرع الخامس من الفرضية الثانية تبين هناك وجود أثر إيجابي معنوي ذو دلالة إحصائية لسعر المراجعة على العائد على حقوق الملكية وذلك عند معنوية 5%، بعلاقة طردية موجبة حيث أن قرار التسعير وتحديد مستويات الأسعار والتكاليف بشكل مناسب يقرر لدرجة قيمة الإيرادات السنوية للمصرف التي تؤدي إلى زيادة العائد على حقوق المساهمين، وهذا ما يدل على أن المصرف لديه قدرة

على استغلال أصوله بشكل جيد، وبالتالي تحقيق العوائد من نشاطها التشغيلي وهذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية ومع دراسة (هناء محمد الحنيطي، ساري سليمان ملاحيم).

- بالنسبة للفرع السادس من الفرضية الثانية نلاحظ وجود أثر معنوي وسلي لسعر الإجارة على للمصارف معدل العائد على حقوق الملكية ، أي هناك علاقة عكسية بين المتغيرين وهذا يعود لعدم مرونة الطلب السعرية على هذه الصيغة، فالزيادة في عائدها للمصرف أو سعر تكلفتها بالنسبة للمستثمر تؤدي إلى انخفاض أكبر في الطلب على التمويل بهذه الصيغة ومن ثم تؤثر سلبا على أداء المصرف خاصة إذا لم يكن له صيغ بديلة أو استثمارات تعوض نقص التمويل وبالتالي ينخفض حجم التمويل مع سعي المصرف للمحافظة على عائد شبه ثابت للمودعين لتعزيز الثقة به وهذا ما يؤثر على عائد الملكية ، ويكون تأثير خطر التمويل أعلى من عائده ومنه ينصح في هذه الحالة بتخفيض عائد الإجارة وتكلفتها ما يحسن ويرفع حجم التمويل ومن ثم العوائد الإجمالية للمصارف الإسلامية وهذه النتيجة مبررة اقتصاديا .

وفيما يلي ملخص نتائج الدراسة التطبيقية:

الجدول رقم (4-24): ملخص نتائج تحليل أثر مخاطر السوق على الأداء المالي

الفرضية		الفرض	الفرضية	المتغيرات التابعة	المتغيرات المستقلة
النتيجة	(قبول أو رفض)				
لا يوجد أثر	القبول	لا يوجد	H <sub>02-1</sub>	ROE	سعر
لا يوجد أثر	القبول	لا يوجد	H <sub>01-1</sub>	ROA	الفائدة
يوجد أثر	الرفض	لا يوجد	H <sub>02-2</sub>	ROE	التضخم
يوجد أثر	الرفض	لا يوجد	H <sub>01-2</sub>	ROA	
يوجد أثر	الرفض	لا يوجد	H <sub>02-3</sub>	ROE	أسعار
لا يوجد أثر	القبول	لا يوجد	H <sub>01-3</sub>	ROA	الصرف
يوجد أثر	الرفض	لا يوجد	H <sub>02-4</sub>	ROE	الناتج المحلي
لا يوجد أثر	القبول	لا يوجد	H <sub>01-4</sub>	ROA	الإجمالي
يوجد أثر	الرفض	لا يوجد	H <sub>02-5</sub>	ROE	سعر
يوجد أثر	الرفض	لا يوجد	H <sub>01-5</sub>	ROA	المرابحة
يوجد أثر	الرفض	لا يوجد	H <sub>02-6</sub>	ROE	سعر
يوجد أثر	الرفض	لا يوجد	H <sub>01-6</sub>	ROA	الإجارة

المصدر: من إعداد الباحثة



### المبحث الثالث: جمود مصارف الدراسة في تطبيق المعايير الرقابية لإدارة مخاطر السوق

باعتبار البنك المركزي هو الهيئة العليا لنظام الدولة فهو يلزم جميع المصارف العاملة في تلك الدولة باتباع تعليماته ومن بينها تلك التي تتعلق بالرقابة فنجد أن البنك المركزي يقوم بفرض تطبيق المعايير الدولية الصادرة من الجهات الرقابية الدولية كلجنة بازل، أو مجلس الخدمات المالية الإسلامية، فسنحاول في هذا المبحث عرض الأساليب والاجراءات التي تطبقها مجموعة من المصارف الإسلامية محل الدراسة في إدارتها لمخاطر السوق وفقا لما جاء من معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ومعايير بازل .

#### المطلب الأول: اجراءات وأساليب مصارف قطر لإدارة مخاطر السوق

يتميز النظام المصرفي القطري بتواجد مجموعة من البنوك الإسلامية إلى جانب التقليدية، تنشط تحت رقابة البنك المركزي القطري، للاطلاع على الآليات والأساليب المعتمدة في إدارة مخاطر السوق، اعتمدنا على دراسة حالة بنك قطر الإسلامي وبنك الريان، وقد اعتمدنا على تقارير البنكين وما نشر عنهما في الموقع الإلكتروني.

#### أولاً: جهود مصرف قطر الإسلامي في تطبيق المعايير الرقابية لإدارة مخاطر السوق

سنحاول من خلال هذا العنصر توضيح بعض الآليات المعتمدة في إدارة مخاطر السوق وذلك بتطبيق معايير بازل 2 ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية كما يلي:

##### 1- مخاطر السوق في مصرف قطر الإسلامي

يتعرض مصرف قطر الإسلامي إلى مخاطر السوق وهي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق، تنجم مخاطر السوق من مراكز مفتوحة في معدلات الربح، ومؤشرات العملات والأسهم وكل ما يتعرض لتغيرات عامة أو محددة في السوق، والتقلب في مستوى التغيرات في معدلات أو أسعار السوق مثل: معدلات الربح، توزيعات الائتمان، أسعار صرف العملات الأجنبية، أسعار الأسهم.

ويتم مراقبة هذه المخاطر بشكل يومي من قبل إدارة مخاطر السوق، ويتم رفع التقارير بشكل منتظم إلى لجنة الأصول والخصوم (ALCO)\*، ورؤساء وحدات العمل .

\* (ALCO)، لجنة الموجودات والالتزامات: هي لجنة مسؤولة عن وضع سياسات تفصيلية لإدارة مخاطر السوق والقيام بالمراجعة اليومية لها وهدفها هو تحديد وتصنيف وإدارة مخاطر السوق بطريقة مناسبة لضمان وحماية مصالح جميع المساهمين، والعمل على تخفيض هذه المخاطر والتحوط لها والحفاظ على رأس مال كاف لحماية المصرف من خطر ضعف القدرة التشغيلية، وتعظيم المفاضلة بين المخاطر والعائد.

## 2- إجراءات وأساليب إدارة مخاطر السوق

- يقوم المصرف بقياس ومراقبة التعرض لمخاطر السوق باستعمال القيمة المعرضة للخطر\* (VAR)، ويعتبر هذا النموذج هام في قياس مخاطر السوق إلا أن الافتراضات التي يستند إليها ينتج بعض القيود وتتضمن ما يلي<sup>1</sup>:
- تفترض فترة الاحتفاظ 10 أيام، أنه من الممكن أن يتم التحوط أو الاستبعاد للمراكز خلال هذه الفترة، وقد لا ينطبق ذلك على الموجودات الغير القابلة للسيولة، أو في الحالات التي يشهد السوق نقص شديد في السيولة.
- إن مستوى الثقة 99% لا يعكس الخسائر التي يمكن أن تقع بعد هذا المستوى، فإن هناك احتمال بنسبة 1% أن تتجاوز الخسائر القيمة المعرضة للخطر<sup>2</sup>.
- يتم احتساب القيمة المعرضة للخطر بشكل يومي ولا يعكس التعرض الذي قد يحدث للمراكز خلال المتاجرة اليومية.
- استخدام البيانات التاريخية كأساس لتحديد النطاق المحتمل للعوائد المستقبلية قد لا يغطي دائما كافة السيناريوهات المحتملة خاصة تلك التي تحمل الطبيعة الاستثنائية.
- يستخدم المصرف قيود القيمة المعرضة للخطر لقياس مخاطر السوق الإجمالية وأسعار صرف العملات المحددة ومعدلات الربح والسهم ومخاطر أسعار أخرى وبشكل يومي، بحيث يخضع الهيكل العام لهذا النموذج للمراجعة والموافقة من طرف لجنة الموجودات والالتزامات، كما يتم تقديم تقارير موجزة وبشكل منتظم لهذه اللجنة.
- يعتمد المصرف في قياس وإدارة مخاطر السوق على نموذج الاختبارات الضاغطة بشكل كبير لتجسيد الأثر المالي لمختلف السيناريوهات الاستثنائية للسوق، في الفترات التي تحدث فيها قلة السيولة في السوق.

\* القيمة المعرضة للخطر (VAR): هي الخسارة المقدرة التي ستقع على محفظة المتاجرة على مدى فترة محددة من الزمن (فترة الاحتفاظ 10 أيام) من تغيرات سلبية للسوق باحتمالية محددة (مستوى الثقة 99%)، كما يستند إلى المحاكاة التاريخية بالأخذ في الاعتبار بيانات السوق للسنتين السابقتين والعلاقات الملاحظة بين أسواق وأسعار مختلفة، كما يقدم هذا النموذج نطاق واسع من السيناريوهات المستقبلية المنطقية الحدوث لتغيرات أسعار السوق.

<sup>1</sup> التقرير السنوي 2017، مصرف قطر الإسلامي، ص: 75.

<sup>2</sup> التقرير السنوي، 2018، مصرف قطر الإسلامي، ص: 75-77.

- يقوم المصرف بإدارة مخاطر معدل الربح\* من خلال مراقبة فجوات معدلات الربح والحصول على حدود موافق عليها مسبقاً لنطاقات إعادة التسعير، بحيث تقوم لجنة الموجودات والالتزامات بمراقبة الالتزام بهذه الحدود وتساندها الخزينة المركزية للمصرف، كما يعتمد المصرف في إدارة هذا النوع من مخاطر السوق بمراقبة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للمصرف لمختلف السيناريوهات المعيارية\*\* والغير معيارية لمعدلات الربح.
- يقوم المصرف بإدارة مخاطر العملات الأجنبية\* من خلال سياسة التحوط لمخاطر التعاملات بهذه العملات لإبقاء هذه المخاطر ضمن الحدود الموضوعه، كما تقوم بإجراء نموذج القيمة المعرضة للخطر (VAR) فيما يتعلق بالعمله الأجنبية ومراقبة أية مخاطر تركز فيما يتعلق بأي عملة فردية بخصوص تحويل تعاملات العمله الأجنبية والموجودات والمطلوبات النقدية إلى العمله الوظيفية المعنية للمصرف، كما يقوم المصرف باستخدام عقود تبادل آجلة بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية من أجل الحد من مخاطر تقلب العملات الأخرى، وكما تعتبر مخاطر تعرض مصرف قطر الإسلامي لمخاطر أسعار الصرف محدودة جداً باعتبار أن نظام الصرف في دولة قطر ثابت ( تثبيت سعر صرف الريال القطري بالدولار الأميركي).
- يتعرض المصرف لمخاطر سعر السهم وهي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستوى مؤشرات الأسهم والأسهم الفردية، ويقوم المصرف بإدارة هذه المخاطر من خلال تحليل الحساسية لهذه المخاطر.

### 3- كفاية رأس المال لمصرف قطر الإسلامي

يتمثل الإطار العام لإدارة المخاطر ولكفاية رأس المال في مصرف قطر الإسلامي في رؤية المصرف لإدارة المخاطر باعتبارها جزء من القدرات الأساسية الواجب توافرها للتأكيد على أن المخاطر لا تتجاوز الحدود المقبولة، وأن قبول المخاطر يمثل قيمة مضافة للمودعين والمساهمين، وبالنسبة للبنك فهي تمثل نوعاً من التوازن بين العائدات والمخاطر، كما يعمل المصرف على الاحتفاظ بقاعدة رأس مال كبيرة وفقاً لنسبة كفاية رأس المال، ويعتمد مصرف قطر الإسلامي على الطرق المعيارية في تقدير مخاطر السوق، كما يتم

\* مخاطر معدل الربح: هي مخاطر الخسارة الناتجة من التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية بسبب التغيرات في معدلات الربح في السوق

\*\* السيناريوهات المعيارية: هي التي تؤخذ في الاعتبار بشكل شهري تتضمن 100 نقطة أساس لهبوط أو صعود متناظر في كافة منحنيات العائدات حول العالم، و50 نقطة أساس صعوداً أو هبوطاً في أكبر من جزء 12 شهر في كافة منحنيات العائدات.

\* هي مخاطر تقلب قيمة أداة مالية نتيجة لتغيرات سعر العملات الأجنبية، وتنشأ عن الأدوات المالية المحتفظه بعملة أجنبية.

حساب نسبة كفاية رأس المال في المصرف القطري الإسلامي طبقاً لتوصيات لجنة بازل وبناءً على تعليمات مصرف قطر المركزي والذي حددها هذا الأخير بـ 12%<sup>1</sup>، وهذا يعني أنه لم يستعمل بعد صيغة مقررات مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ويقوم المصرف حالياً بتطبيق معايير ومتطلبات اتفاقية بازل 3.

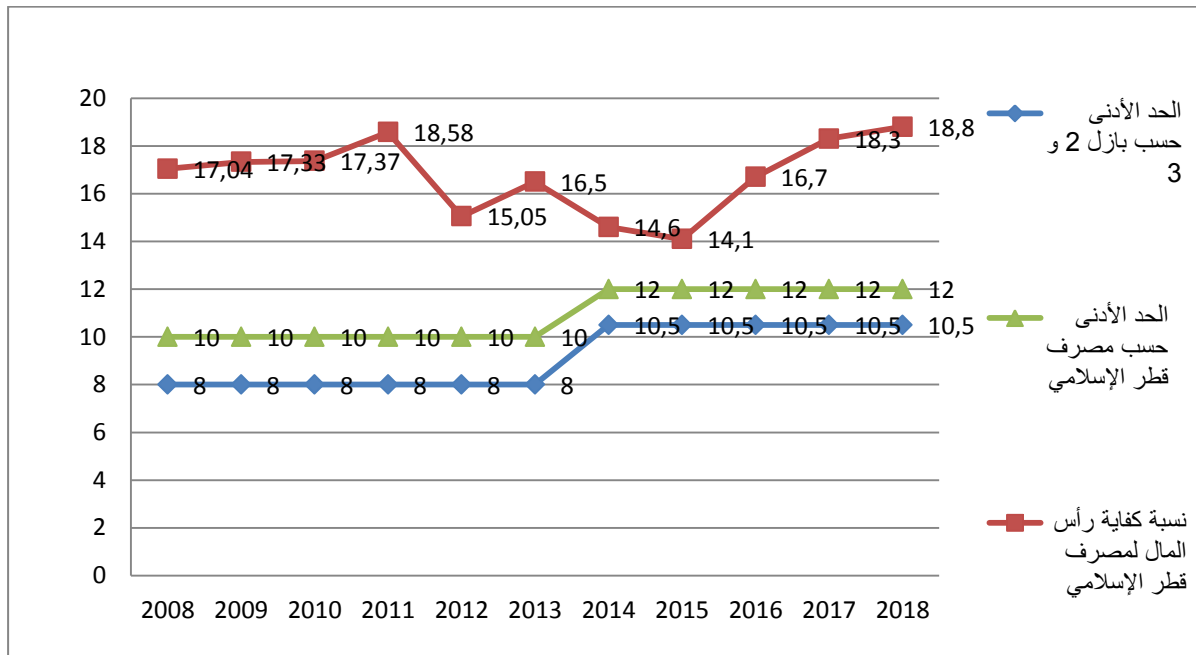
الجدول رقم (4-25): تطور نسبة كفاية رأس المال لمصرف قطر الإسلامي من (2008-2018م

الوحدة %

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
18.8	18.3	16.7	14.1	14.6	16.5	15.05	18.58	17.37	17.33	17.04	مصرف قطر الإسلامي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف قطر الإسلامي للفترة (2008-2018)

الشكل رقم (4-8): تطور نسبة كفاية رأس المال لمصرف قطر الإسلامي من (2008-2018م



المصدر: - بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4-25).

- تقرير الاستقرار المالي، مصرف قطر المركزي، قطر، 2008-2018

نلاحظ من خلال قراءتنا للشكل أعلاه أن المصرف الإسلامي القطري احتفظ برأسمال كاف لمواجهة المخاطر خلال الفترة 2008-2018 حيث تراوح معدل كفاية رأس المال في المصرف بين 17.4% و 18.58% وهي معدلات تفوق متطلبات الحدود الدنيا لنسبة كفاية رأس المال المقررة بموجب تعليمات البنك

<sup>1</sup> التقرير السنوي 2018، مصرف قطر الإسلامي، ص: 78.

المركزي القطري 10%، وكما تفوق النسبة المقترحة بموجب توصيات لجنة بازل للرقابة 8% من سنة 2008 الى سنة 2013، كما تفوق هذه المعدلات متطلبات الحدود الدنيا لنسبة كفاية رأس المال التي أقرها البنك المركزي القطري 12% وتوصيات بازل 3 المقدرة بـ 10.5% من 2012 الى 2018 الأمر الذي يعزز متانة الوضع المالي في المصرف.

#### 4- الإفصاح والشفافية

بالإضافة إلى معيار نسبة كفاية رأس المال فيلتزم مصرف قطر الإسلامي بتطبيق الدعامة الثالثة لاتفاقية بازل، وذلك من خلال إفصاحه على جزء من بياناته المالية : مثل معدل كفاية رأس المال، ومعدل رأس المال المساند، ومعدل رأس المال الأساسي ، نسبة مساهمات كبار المساهمين، ومعدل القروض المتعثرة، والمخصصات، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والأصول والخصوم بالعملات الأجنبية، وغيرها، إلا أنه لم يفصح عن إجمالي المخاطر السوقية التي يتعرض لها وكذلك رأس المال المطلوب لمواجهة هذه المخاطر، وعند الإفصاح يقوم مصرف قطر المركزي بضرورة التقيد بالمعايير الدولية من خلال إعداد التقارير والمتطلبات الإضافية .

#### ثانياً: جهود مصرف الريان في تطبيق المعايير الرقابية لإدارة مخاطر السوق

يتعرض مصرف الريان القطري لمجموعة من المخاطر من بينها مخاطر السوق، والتي تتمثل في تأثر أرباح أو رأس مال المجموعة أو مقدرتها في تحقيق أهدافها التجارية سلبياً بالتغيرات في مستوى تقلب أسعار السوق أو الأسعار مثل معدلات الربح وأسعار تحويل العملات الأجنبية، وأسعار الأسهم، و تدير المجموعة مخاطر السوق الخاصة بها ضمن إطار عمل للحدود المفروضة من قبل مصرف قطر المركزي بحيث يتبع أساليب متنوعة في إدارة هذا النوع من المخاطر كما يلي<sup>1</sup>:

#### 1- اجراءات وأساليب إدارة مخاطر السوق لمصرف الريان<sup>2</sup>

- يقوم المصرف الريان بإدارة مخاطر السوق المتمثلة في مخاطر معدلات الربح من خلال مراقبة حساسية الموجودات والمطلوبات لمختلف الاحتمالات المعيارية والغير معيارية .
- يقوم مصرف الريان بإدارة مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية بالعمل على إجراءات التحوط واستعمال أسلوب القيمة المعرضة للخطر مثل تلك المستعملة في مصرف قطر الإسلامي .

<sup>1</sup> التقرير السنوي 2018، مصرف الريان، ص:85

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص:86-90.

- يقوم مصرف الريان بإدارة مخاطر أسعار السلع من خلال تحديد القيم العادلة لكافة الأدوات المالية باستخدام أساليب التقييم، وتتضمن هذه الأساليب: صافي القيمة الحالية ونماذج التدفق النقدي المخصوم مقارنة بأدوات ماثلة حيث تتوفر أسعار السوق التي يمكن ملاحظتها ونموذج (بلاك-شولز) وخيارات تسعير متعددة الحدود ونماذج تقييم أخرى، والهدف من هذه الأساليب هو الوصول إلى تحديد قيمة عادلة تعكس سعر الأداة المالية في تاريخ التقرير والذي يتحدد من قبل المشاركين في السوق وفق معاملة تجارية ضمن الأنشطة الاعتيادية.

- يقوم المصرف بإدارة مخاطر الأسهم باستخدام تحليل الحساسية.

## 2- كفاية رأس المال لمصرف الريان

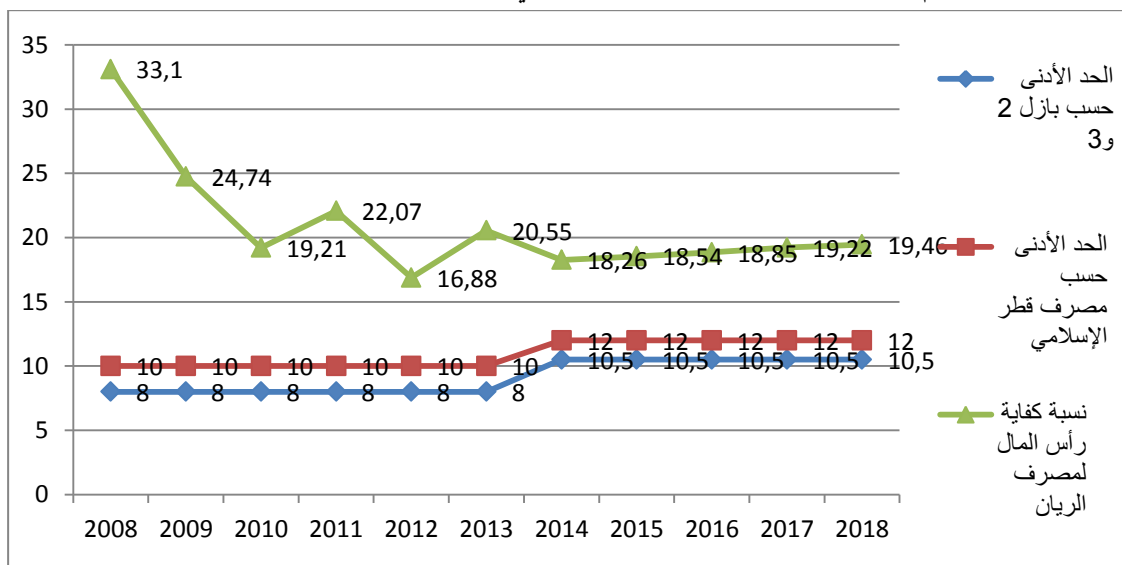
يتم احتساب معدل كفاية رأس المال لمصرف الريان بالاستناد إلى إرشادات لجنة بازل 2 و3 ووفق تعليمات مصرف قطر المركزي والذي وضع حد أدنى لنسبة كفاية رأس المال بموجب متطلبات بازل 3 مقدر بـ 12.5%.

الجدول رقم (4-26): تطور نسبة كفاية رأس المال لمصرف الريان من (2008-2018) الوحدة %

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
19.46	19.22	18.85	18.54	18.26	20.55	16.88	22.07	19.21	24.74	33.10	مصرف الريان

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الريان للفترة (2008-2018)

الشكل رقم (4-9): تطور نسبة كفاية رأس المال في مصرف الريان خلال الفترة (2008-2018)



المصدر: بالاعتماد على الجدول رقم (4-26)

- تقارير الاستقرار المالي، مصرف قطر المركزي، قطر، 2008-2018.

عرفت نسبة كفاية رأس المال في مصرف الريان منحى تنازليا مقارنة ب 2008 و 2009 حيث سجلت معدل 33.10% و 24.74% في حين في 2010 و 2017 و 2018 كان المعدل في حدود 19% أما السنوات 2014 و 2015 و 2016 فكان المعدل في حدود 18%، في حين جاءت أدنى نسبة سنة 2012 ب 16.88% رغم الارتفاع المسجل في السنة الموالية 2013 إلى معدل 20.55% كما تبقى نسبة كفاية رأس المال لبنك الريان تجاوزت النسبة المحددة من طرف مصرف قطر الاسلامي ب 10% و 12% ابتداء من سنة 2014 ولجنة بازل 2 و 3 ب 8% و 10.5% على التوالي كما هو موضح في الشكل.

### 3- الإفصاح والشفافية

بالإضافة إلى معيار نسبة كفاية رأس المال فيلتزم مصرف الريان بتطبيق الدعامات الثلاثة لاتفاقية بازل، وذلك من خلال إفصاحه على جزء من بياناته المالية، إلا أنه لم يفصح عن إجمالي المخاطر السوقية التي يتعرض لها وكذلك رأس المال المطلوب لمواجهة هذه المخاطر، وعند الإفصاح يقوم مصرف قطر المركزي بضرورة التقيد بالمعايير الدولية من خلال إعداد التقارير والمتطلبات الإضافية.

### المطلب الثاني: اجراءات وأساليب مصارف الأردن لإدارة مخاطر السوق

سنقوم من خلال هذا العنصر إبراز أهم الأساليب المتبعة في إدارة مخاطر السوق للبنك الأردني الإسلامي والبنك العربي الإسلامي الدولي كما يلي:

#### أولاً: جهود البنك الأردني الإسلامي في إدارة مخاطر السوق

يتبع البنك سياسات مالية لإدارة المخاطر المختلفة ضمن استراتيجية مدروسة وهنالك لجنة لإدارة الموجودات والمطلوبات في البنك تتولى رقابة وضبط المخاطر وإجراء التوزيع الاستراتيجي الأمثل لكل من الموجودات والمطلوبات سواء في المركز المالي أو خارجها، وتتمثل مهام إدارة المخاطر في<sup>1</sup>:

- تحديث السياسة الاستثمارية المتبعة في البنك وعرضها على مجلس الإدارة للمصادقة عليها بصورة دورية ومراجعة تطبيق السياسة الاستثمارية وتقييم نتائجها مقارنة بمؤشرات السوق والتنافسية المصرفية.

- تشكيل لجان اتخاذ القرار الاستثماري وتوزيع الصلاحيات بما يتفق مع السياسة الاستثمارية للبنك.

- إعداد خطة استثمارية سنوية بحيث تراعي توقعات لجنة الموجودات والمطلوبات لتوقعات العوائد وتقلبات أسعار السوق بحيث تتضمن الخطة الأدوات الاستثمارية المتاحة في السوق ذات المخاطر المتدنية.

<sup>1</sup> التقرير السنوي 2014، البنك الإسلامي الأردني، ص: 170

- إعداد تقارير لأسعار السوق وعرضها على لجنة الموجودات والمطلوبات لمراقبة أي انخفاض مفاجئ في أسعار الأدوات المالية المستثمر بها لتجنب مخاطر تقلبات أسعار السوق.

### 1- اجراءات إدارة مخاطر السوق في البنك الأردني الإسلامي

يقوم البنك الأردني الإسلامي بمجموعة من الأساليب والاجراءات للتخفيف من المخاطر السوقية كما يلي<sup>1</sup>:

- تعرف مخاطر معدل العائد في البنك الإسلامي الأردني بأنها انخفاض معدل العائد على الاستثمارات مقارنة مع السوق المحلي والتي تنشأ بسبب ارتفاع معدل العائد "الفائدة" في السوق المحلي وعدم مقدرة المصرف على زيادة معدل العائد على التمويلات الممنوحة بمعدل عائد ثابت ( كالمراجحة). ويعمل البنك على إدارة هذه المخاطر من خلال:

✓ إدارة فجوات معدلات العائد والتكلفة للموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة.

✓ دراسة اتجاهات عوائد الإستثمار.

- تعرف مخاطر العملات الأجنبية في البنك الإسلامي الأردني هي تلك المخاطر الناتجة عن التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية التي يحتفظ بها المصرف وتتم إدارة هذه المخاطر على أساس التعامل الفوري (Spot) ومراقبة مراكز العملات الأجنبية بشكل يومي مقابل الحدود المعتمدة لكل عملة ، حيث أن السياسة العامة للمصرف في إدارة العملات الأجنبية تقوم على أساس تصفية المراكز أولاً بأول وتغطية المراكز المطلوبة حسب احتياجات العملاء، بحيث تنص السياسة الإستثمارية للبنك على أن الحد الأقصى لمراكز العملات الأجنبية يجب أن لا يتجاوز 15% من إجمالي حقوق المساهمين أو 50% من إجمالي التزامات البنك بالعملات الأجنبية أيهما أكبر (بحد أقصى 5% من حقوق المساهمين لكل عملة باستثناء الدولار الأمريكي) وذلك لتغطية احتياجات العملاء من الاعتمادات المستندية والحوالات وبوالص التحصيل، وليس بهدف المضاربة أو المتاجرة.

- تعرف مخاطر أسعار الأسهم في المصرف على أنها ذلك التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم، ويعمل البنك على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنويع الاستثمارات في عدة مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> التقرير السنوي 2014، البنك الإسلامي الأردني، ص: 182.

<sup>2</sup> التقرير السنوي 2018، البنك الإسلامي الأردني، ص: 183- 186 .



- تنشأ مخاطر السلع في المصرف نتيجة للتقلبات في قيمة الموجودات القابلة للتداول أو التأجير وترتبط بالتقلبات الحالية والمستقبلية والقيم السوقية لموجودات محددة، حيث يتم التعرض إلى تقلب أسعار السلع المشتراة المدفوعة بالكامل بعد إبرام عقود السلم من خلال فترة الحيازة وإلى التقلب في القيمة المتبقية للموجودات المؤجرة كما في نهاية مدة التأجير.

## 2- كفاية رأس المال للبنك الأردني الإسلامي

لقد أولى البنك الأردني الإسلامي أهمية كبيرة لإدارة المخاطر وكفاية رأس ماله، حيث نجد أن مجلس إدارة البنك الأردني الإسلامي شكّل لجنة إدارة المخاطر بجانب لجنة الحاكمية، ولجنة التدقيق، ولجنة الترشيدات والمكافآت، واللجنة التنفيذية، وتتمم لجنة إدارة المخاطر بمراجعة وتقييم سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر لدى البنك .

يخضع البنك الإسلامي الأردني لتعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بكفاية رأس المال، ويجب أن لا تقل هذه النسبة عن 12% حسب التعليمات المقررة<sup>1</sup>.

وقد اعتمد في حساب نسبة كفاية رأس المال في البنك الأردني الإسلامي على تعليمات البنك المركزي الأردني المستندة لمقررات لجنة بازل والتي لا تفرق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، إلا أنه بعد سنة 2010 أصبحت طريقة حساب هذه النسبة في البنوك الإسلامية تختلف عن البنوك التقليدية، وتأخذ في الحسبان طبيعة مطلوبات وموجودات المصارف الإسلامية، وذلك بعد إصدار البنك المركزي الأردني في 1431/9/9هـ الموافق لـ 2010/8/19 م لتعليمات كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية والمستندة للمعيار الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

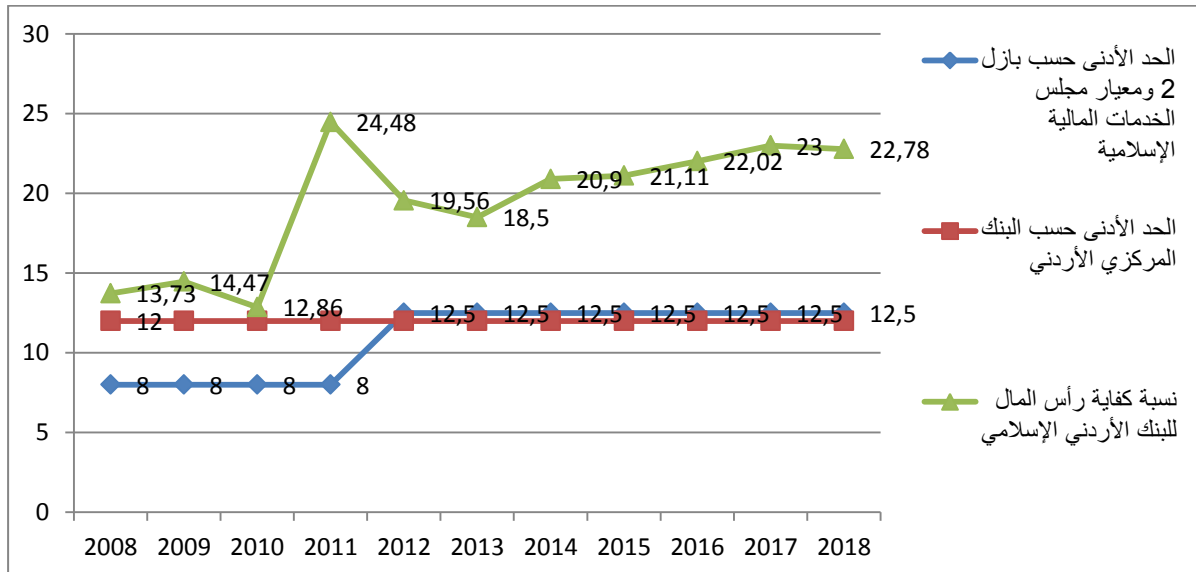
الجدول رقم (4-27): تطور نسبة كفاية رأس المال للبنك الإسلامي الأردني من (2008-2018م) الوحدة %

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
22.78	23.00	22.02	21.11	20.90	18.50	19.56	24.48	12.86	14.47	13.73	البنك الأردني الإسلامي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني للفترة (2008-2018)

<sup>1</sup> التقرير السنوي 2018، البنك الأردني الإسلامي، ص: 198

الشكل رقم (4-10): تطور نسبة كفاية رأس المال للبنك الإسلامي الأردني من (2008-2018م)



المصدر: - بالاعتماد على الجدول رقم (4-27)

- التقارير السنوية للبنك الإسلامي من 2008-2018.

شهد البنك الاردني الاسلامي ثلاث مراحل تقريبا في تطور نسبة كفاية رأس المال حيث عرف انطلاقة متقاربة سنة 2008 إلى 2010 بمعدل من 12.86% إلى 14.47% ثم عرف ارتفاعا ملحوظا سنة 2011 ووصل إلى 24.48% ليتراجع سنة 2012 إلى 19.56% ويبقى في زيادة متقاربة في السنوات 2014 إلى 2018 عند معدل 20% إلى 23%. وبصفة عامة تسجل نسبة كفاية رأس المال في البنك الإسلامي أعلى من الحد الأدنى المحدد من لجنة بازل 2 ومعيير مجلس الخدمات المالية الإسلامية والمقدر ب 8% و12.5% على التوالي ابتداء من سنة 2012 وهو أعلى أيضا من الحد الأدنى الذي يحدده البنك المركزي الأردني 12%.

### 3- الإفصاح والشفافية

قام البنك بتقديم الإفصاحات المناسبة والدقيقة والكافية وذات صلة في الوقت المناسب حول المعلومات النوعية والكمية التي تمكن المستخدمين من تقييم أنشطته وانكشافه للمخاطر التي تواجهه، كما تم رفع التقارير الخاصة بمخاطر السوق إلى الإدارة العليا للتحقيق منها واتخاذ الاجراءات المناسبة لإدارتها والتخفيف منها.

### ثانياً: الإجراءات المتبعة لإدارة مخاطر السوق في البنك الإسلامي العربي الدولي

- يتعرض المصرف لمخاطر معدل العائد نتيجة لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الأجل الزمنية المتعددة أو إعادة تسعير، ويقوم المصرف بإدارة هذه المخاطر من خلال<sup>1</sup>:
- اتخاذ الخطوات اللازمة للتأكد من وجود إجراءات إدارية متعلقة بتحديد وقياس ومتابعة مخاطر معدل العائد واعداد تقارير بشأنها ومراقبتها بما في ذلك التأكد من سلامة هيكلتها،
- تحديد نسب معدلات الأرباح المستقبلية وفق توقعات ظروف السوق وتطوير أدوات جديدة تتوافق مع الشريعة وذلك من خلال استراتيجية ادارة المخاطر لدى البنك.
- الاعتماد على مؤشر السوق العالمي (Libor) كمييار ومرجعية للمحفظة والاستثمارات على حد سواء المدارة من قبل البنك.
- تراعي المخاطر المترتبة عن هذه الاستثمارات بالاعتماد على خيار التنوع على أساس الدول والمؤسسات والأقاليم وبما يضمن التقليل من آثار المخاطر المترتبة عن إدارة الاستثمارات.
- يلتزم البنك بإدارة الاستثمارات على أساس الموازنة بين مطلوبات البنك المتمثلة بودائعه وموجوداته بالعملات الأجنبية والمتمثلة في الاستثمارات بالعملات الأجنبية ، بحيث أن الودائع مقيدة الأجل تستثمر استثمارات قصيرة الأجل أما الودائع طويلة الأجل فتستثمر استثمارات متوسطة أو طويلة الأجل.
- يتعرض المصرف لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية نتيجة التعامل الفوري وليس على أساس التعامل الآجل، حيث تتم إدارة هذه المخاطر من خلال مراقبة مراكز العملات الأجنبية بشكل يومي وحدود المراكز لكل عملة حيث أن السياسة العامة في البنك لإدارة العملات الأجنبية تقوم على أساس تصفية المراكز أولاً بأول وتغطية المراكز المطلوبة حسب احتياجات العملاء، كما يعتمد المصرف على تعليمات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص في مجال المراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية مقابل بعضها البعض والتي تنص على احتفاظ البنوك المرخصة بأخذ مراكز مفتوحة (طويلة وقصيرة) بالعملات الأجنبية وبما لا يتجاوز 5%<sup>2</sup> من حقوق المساهمين

<sup>1</sup> التقرير السنوي 2018، البنك الإسلامي العربي الدولي، ص: 127-128 .

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص: 128 .

لكل عملة على حدة ويستثنى الدولار من هذه النسبة حيث يمكن اعتباره عملة أساس وبحيث لا يتجاوز المركز الإجمالي لجميع العملات ما نسبته 15% من إجمالي حقوق المساهمين للبنك.

### 1- كفاية رأس المال للبنك العربي الإسلامي الدولي

يتقيد البنك العربي الإسلامي الدولي بتعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بكفاية رأس المال، والتي تلزم البنوك بالاحتفاظ برأس مال كاف لمواجهة المخاطر المصرفية، من بينها مخاطر السوق، ويجب أن لا تقل نسبة كفاية رأس المال على 12% حسب التعليمات المقررة من البنك المركزي الأردني المستندة لمقررات مجلس الخدمات المالية الإسلامية<sup>1</sup>، وقد اعتمد البنك الصيغة التي جاء بها مجلس الخدمات المالية الإسلامية لحساب نسبة كفاية رأس المال وذلك في 4 فيفري 2018، بعدما كان يستند إلى مقررات بازل 3 في السنتين 2016، 2017 وعلى بازل 2 في السنوات من 2008 إلى 2015. وفيما يلي نسبة كفاية رأس مال البنك العربي الإسلامي الدولي خلال الفترة الممتدة من سنة 2008 حتى 2018.

الجدول رقم (4-28): تطور نسبة كفاية رأس المال للبنك العربي الإسلامي الدولي من (2008-2018م)

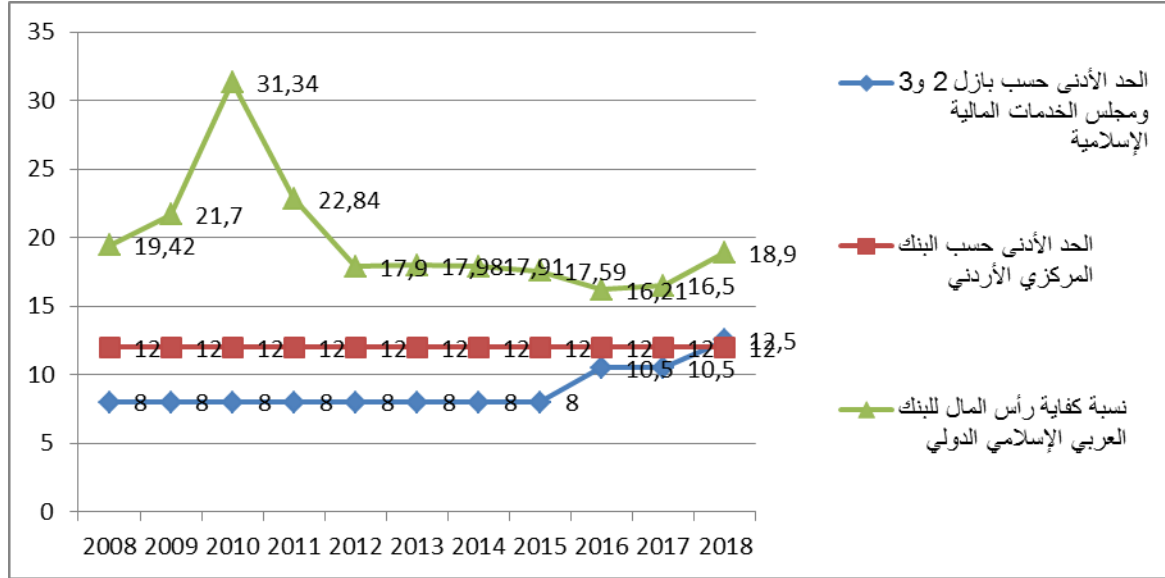
الوحدة %

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
18.90	16.5	16.21	17.59	17.91	17.98	17.9	22.84	31.34	21.70	19.42	البنك العربي الإسلامي الدولي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك العربي الإسلامي الدولي للفترة (2008-2018)

<sup>1</sup> التقرير السنوي، 2018، البنك العربي الإسلامي الدولي، ص: 132

الشكل رقم (4-11): يوضح تطور نسبة كفاية رأس المال للبنك العربي الإسلامي الدولي من (2008-2018م



المصدر: بالاعتماد على الجدول رقم (4-28).

- التقارير السنوية للبنك العربي الإسلامي الدولي من 2008-2018

من خلال الشكل نسجل أن البنك العربي الإسلامي الدولي سجل معدلات لنسبة كفاية رأس المال مرتفعة، حيث كان أعلى معدل سنة 2010 بـ 31.34% يليه سنة 2011 بمعدل 22.84% ثم 2009 و 2008 بـ 21.7% و 19.42% على التوالي ومن الملاحظ أن الفترة 2012 إلى 2015 سجل معدل نسبة كفاية رأس المال متقاربة وشبه ثابتة مقدرة بـ 17% في حين سنتي 2016 و 2017 جاءت بمعدل 16% ليرتفع في السنة الأخيرة 2018 إلى 18.9% ، بصفة عامة فالبنك سجل نسب كفاية رأس المال عرفت ارتفاعاً ثم انخفاضاً ثم استقراراً إلى حد ما وتبقى نسبة كفاية رأس المال المسجلة في الفترة كلها من 2008 إلى 2018 أكبر من النسبة المحددة من البنك المركزي الأردني والمقدرة بـ 12% و لجنة بازل 2 و 3 والنسبة المقررة من مجلس الخدمات المالية الإسلامية المحددة بـ 12.5% والتي اعتمدها البنك في 2018.

### المطلب الثالث: اجراءات وأساليب مصارفة البحرين لإدارة مخاطر السوق

نقوم في هذا المطلب توضيح الاجراءات المطبقة في إدارة مخاطر السوق لكل من مصرف البحرين الإسلامي ومصرف السلام في دولة البحرين كما يلي<sup>1</sup>:

#### أولاً: اجراءات وأساليب مصرف البحرين الإسلامي في إدارة مخاطر السوق

- يتعرض مصرف البحرين الإسلامي لمخاطر معدل هامش الربح من خلال حساسية المنتجات المالية لتغيرات معدلات الربح، والتي سوف تؤثر على الربحية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية، وتعتقد إدارة المصرف بأنها غير معرضة لمخاطر معدل ربح جوهرية نتيجة لعدم تطابق إعادة تسعير معدلات أرباح الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار، حيث إن إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الإستثمار تحدث في فترات مماثلة، وإن توزيع أرباح حقوق أصحاب حسابات الإستثمار هي بناء على إتفاقيات تقاسم الأرباح، لذلك لا يتعرض المصرف أي مخاطر معدل ربح جوهرية، ومع ذلك فإن إتفاقيات تقاسم الأرباح سوف ينتج عنها مخاطر تجارية عندما لا تسمح نتائج المجموعة بتوزيع أرباح متماشية مع معدلات السوق.

- يتعرض المصرف إلى مخاطر أسعار الأسهم الناتجة عن حساسية المنتجات المالية لتغيرات أسعار الأسهم، وذلك من الاحتفاظ بمراكز مفتوحة في الأسهم أو الأدوات المبنية على الأسهم، وبالتالي خلق تعرضات للتغيرات في أسعار السوق للأسهم، بالإضافة لذلك، فإن توقعات أداء المصرف وأسعار الأسهم هي الأخرى عرضة للبيانات الاقتصادية العامة وتوقعات أداء القطاع. ومن أجل قياس مخاطر الأسهم، يقوم المصرف بتحليل حساسية على محفظة الأسهم المدرجة بمقدار 10% زيادة في قيمة المحفظة مع الإحتفاظ بجميع المتغيرات ثابتة، إن تأثير النقصان المماثل في أسعار الأسهم يتوقع بأن يكون مساوي وعكس تأثير الزيادة.

- يتعرض المصرف إلى مخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن حساسية المنتجات المالية للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، وقد تتعرض قيمة محفظة المصرف المقومة بعدد من العملات إلى هذه المخاطر عند إعادة تحويلها إلى العملة الأساسية للمصرف، وباعتبار أن الدينار البحريني مرتبط بالدولار الأمريكي، لذلك لا تمثل المراكز بالدولار الأمريكي مخاطر عملة جوهرية. علاوة على ذلك، ليس لدى المصرف أي تعرضات جوهرية بعملات أخرى، وأن التغيرات في

<sup>1</sup> التقرير السنوي 2018، مصرف البحرين الإسلامي، ص: 121.

مخاطر صرف العملات مقابل الدينار البحريني مع الإحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة سوف لن يكون لها أي تأثير جوهري على بيان الدخل الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد. - يتعرض المصرف لمخاطر السلع وهي تلك المخاطر الناشئة من حساسية المنتجات المالية للتغيرات في أسعار السلع، و بما أن الأسعار في أسواق السلع يتم تحديدها بواسطة عوامل أساسية (أي العرض والطلب للسلع) لذلك قد تكون هذه الأسواق مترابطة بقوة ضمن قطاع معين، ومترابطة بصورة أقل بين القطاعات<sup>1</sup>.

- يقوم المصرف باستعمال أسلوب الاختبارات الضاغطة لإدارة كل من مخاطر معدلات الربح ومخاطر صرف العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الأسهم، ومخاطر أسعار السلع. وذلك من خلال تحديد أسوأ الصدمات المحتمل حدوثها واقعياً في السوق لكل خطر من المخاطر السابقة.

## 2- كفاية رأس المال لمصرف البحرين الإسلامي

إن هدف سياسة كفاية رأس مال للمصرف هي الإحتفاظ بقاعدة رأس مال قوية لدعم تطوير ونمو أعمالها، حيث أصدر مصرف البحرين المركزي التعليمات النهائية لتفعيل إطار بازل 3 والذي أصبح ساري المفعول ابتداء من 1 جانفي 2015، و يتم تحديد متطلبات رأس المال لمصرف البحرين الإسلامي وفقاً لمعايير بازل 3 و لمتطلبات مصرف البحرين المركزي الذي وضع الحد الأدنى المطلوب من رأس المال وهو 12.5، كما يعتمد المصرف الإسلامي أسلوب القياس الموحد لمخاطر السوق، وما زال لحد الآن لم تطبق صيغة مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وفيما يلي نسبة كفاية رأس مال مصرف البحرين الإسلامي خلال الفترة الممتدة من سنة 2008 حتى 2018.

الجدول رقم (4-29): تطور نسبة كفاية رأس المال للمصرف الإسلامي البحريني من (2008-2018م)

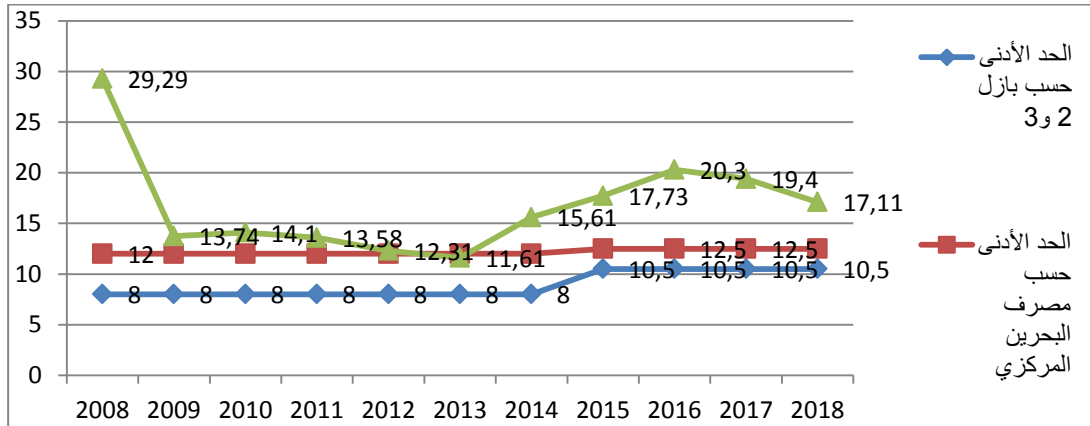
الوحدة %

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
17.11	19.40	20.30	17.73	15.61	11.61	12.31	13.58	14.10	13.74	29.29	مصرف البحرين الإسلامي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف البحرين الإسلامي للفترة (2008-2018)

<sup>1</sup> التقرير السنوي 2018، مصرف البحرين الإسلامي، ص: 122-123

الشكل رقم (4-12): يوضح تطور نسبة كفاية رأس المال في مصرف الإسلامي البحريني خلال الفترة 2008-2018



المصدر: - بالاعتماد على الجدول رقم (4-29).

- التقارير السنوية لمصرف البحرين الإسلامي من 2008-2018.

نسجل من الشكل أن أعلى نسبة لكفاية رأس المال للبنك البحريني الإسلامي كانت 29.29% سنة 2008

تليها سنتي 2016 و 2017 بمعدل 20.3% و 19.4% فيما جاءت السنوات الأخرى متدنية بالمقارنة مع الثلاث السنوات المذكورة فقد تراوحت بين 17.11% سنة 2018 و 11.61% سنة 2013 هذه الأخيرة أقل من القيمة التي حددها مصرف البحرين المركزي والمقدرة بـ 12% و 12.31% سنة 2012 التي تقترب من القيمة التي حددها مصرف البحرين المركزي كحد أدنى والمقدرة بـ 12% وجاءت القيم أعلى بصفة عامة أعلى من الحد الأدنى للجنة بازل 2 و 3.

### 3- الإفصاح والشفافية

التزم مصرف البحرين الإسلامي بكل متطلبات الإفصاح الكمية والنوعية لكل نوع من المخاطر من بينها إجمالي مخاطر السوق التي يتعرض لها، ومتطلبات رأس المال لمقابلة هذه المخاطر، ورفع كل التقارير الخاصة بهذه المخاطر ورفعها إلى الإدارة العليا للمصرف، وبعد تصفح البنك المركزي لهذه التقارير وجدها تتصف بدرجة عالية من الإفصاح وتوفر المعلومات الكافية عن مختلف أنشطتها.

ثانياً: اجراءات وأساليب مصرف السلام البحريني في إدارة مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق في مصرف السلام جراء التقلبات التي تحدث في معدلات العوائد العالمية على العقود المالية وأسعار صرف العملات الأجنبية والتي قد تؤثر بصورة غير مباشرة على قيمة موجودات المصرف



وأسعار الأسهم<sup>1</sup>، و لقد وضع مجلس الإدارة حدوداً لقيمة المخاطر التي قد يتم قبولها، ويتم مراقبة مخاطر السوق بشكل منتظم من قبل لجنة التدقيق والمخاطر وكذلك لجنة الموجودات والمطلوبات الخاصة بالمصرف، ويتعرض المصرف لمجموعة من المخاطر كما يلي<sup>2</sup>:

- يقوم مجلس الإدارة للمصرف بإدارة مخاطر الأسهم من خلال وضع حدود لتعرضات استثمارات البنك، كما يتم مراقبة مخاطر السوق باستمرار من قبل لجنة الاستثمار وإدارة المخاطر للمصرف.

- يعمل المصرف على التحوط من مخاطر معدلات الربح من خلال وضع حدود على المخاطر التي يمكن قبولها ويتم مراقبة هذه المخاطر بصورة منتظمة من قبل لجنة المخاطر وكذلك لجنة الموجودات والمطلوبات الخاصة بالمصرف.

- يقوم المصرف بإدارة مخاطر العملة الناتجة عن تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة لتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، بوضع حدود على المراكز حسب العملة، ويتم مراقبة المراكز على أساس دوري للتأكد من بقائها ضمن الحدود الموضوعية من قبل لجنة المخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات الخاصة بالمصرف، وبما أن هناك جزءاً هاماً من موجودات ومطلوبات المصرف هي بالدينار البحريني أو الدولار الأمريكي أو الريال السعودي، بما إن الدينار البحريني والريال السعودي مثبتان بالدولار الأمريكي، فإن المراكز من تلك العملات لا تمثل مخاطر عملة جوهرياً للمصرف.

## 2- كفاية رأس المال لمصرف السلام البحريني

يتم حساب نسبة كفاية رأس المال لمصرف السلام وفقاً لاتفاقية بازل<sup>3</sup> والنسبة التي حددها مصرف البحرين المركزي والمقدرة ب 12.5<sup>3</sup>.

الجدول رقم (4-30): تطور نسبة كفاية رأس المال لمصرف السلام البحريني من (2008-2018م) الوحدة %

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
20.63	21.43	21.55	20.1	18.7	21.4	20.9	24.9	24.7	28.6	24.7	مصرف السلام البحريني

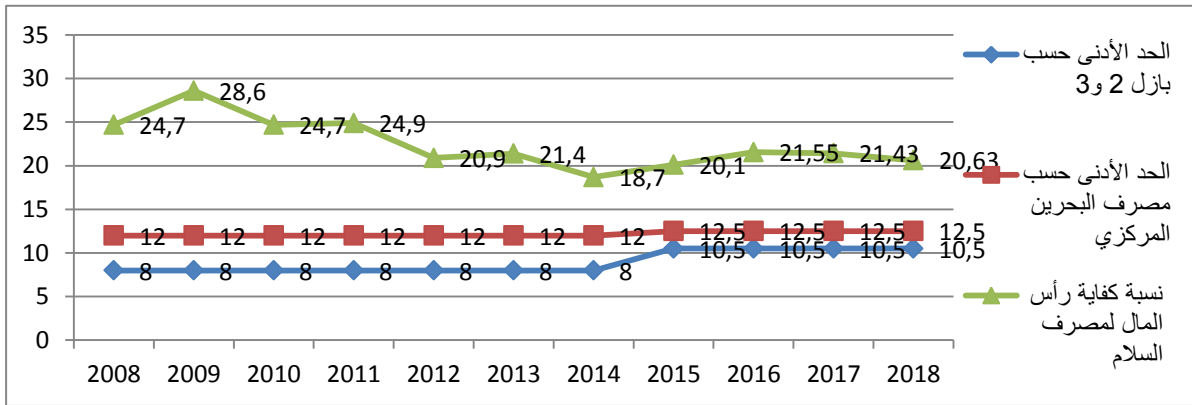
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام البحريني للفترة (2008-2018)

<sup>1</sup> التقرير السنوي 2018، مصرف السلام البحريني، ص: 58 .

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص: 58-59.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص: 76.

الشكل رقم (4-13): يوضح تطور نسبة كفاية رأس المال لمصرف السلام البحريني خلال الفترة 2008 - 2018



المصدر: - بالاعتماد على الجدول رقم (4-30).

- التقارير السنوية لمصرف السلام البحريني من 2008-2018

- التقرير السنوي لبنك البحرين المركزي سنتي 2014، 2018

من خلال الشكل نلاحظ أن أعلى نسبة كفاية لرأس المال مسجلة في بنك السلام البحريني كانت سنة 2009 بـ 28.6% في حين جاءت السنوات 2010 و 2011 و 2008 متقاربة عند النسبة 24% في حين جاءت معظم السنوات المتبقية عند المعدل 20% و 21% وسجلت أدنى نسبة سنة 2014 عند معدل 18.7%، وبصفة عامة يسجل بنك السلام نسبة كفاية رأس المال للفترة المدروسة 2008-2018 أعلى من الحد الأدنى حسب بازل 2 و 3 والمحدد بـ 8% و 10.5% على التوالي. وأعلى أيضاً من الحد الأدنى المفروض من مصرف البحرين المركزي والمحدد بـ 12% من (2008 إلى 2015)، و ابتداء من 2016 حدد مصرف البحرين المركزي الحد الأدنى لكفاية رأس المال بنسبة 12.5%.

#### المطلب الرابع: اجراءاته وأساليبه مصاريف الكويت لإدارة مخاطر السوق

نتناول في هذا المطلب مصرفين إسلاميين من دولة الكويت وهما بيت التمويل الكويتي وبنك الكويت الدولي الإسلامي باعتبارهما أفضل البنوك الإسلامية على المستوى العالمي، بحيث نحاول إبراز الطرق المعتمدة في إدارة المخاطر المتعلقة بمخاطر السوق على النحو الآتي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> التقرير السنوي 2018، بيت التمويل الكويتي، ص: 86 .

## أولاً: اجراءات وأساليب بيت التمويل الكويتي في إدارة مخاطر السوق

يصنف بيت التمويل الكويتي من أفضل البنوك الإسلامية على المستوى العالمي، حيث تميز نشاطه بالحفاظ على استقرار إيراداته التشغيلية، وزيادة نمو أصوله، وارتفاع معدلات نمو ودائعه، كما حافظ البنك على المستويات الجيدة للتصنيف الائتماني الممنوح له من قبل وكالات التصنيف الدولية.

يتعرض المصرف إلى مجموعة من المخاطر من بينها وأهمها مخاطر السوق وهي تلك المخاطر التي تنشأ من معاملات الاستثمار التي يقوم بها المصرف، بما في ذلك الاستثمارات في أسهم (المدرجة وغير المدرجة) والصكوك والعقارات وغيرها، ويتم تصنيف هذه المخاطر إلى ثلاثة فئات رئيسية من خلالها يتم قياس وإدارة مخاطر السوق، حيث إنها تؤثر بشكل مباشر على أداء محفظة الاستثمار لدى المصرف كما يلي:

- يتعرض المصرف إلى مخاطر السوق والمتمثلة في مخاطر معدل الأرباح بحيث يقوم المصرف وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بإنتاج الموجودات والمطلوبات التي لها تدفقات نقدية داخلية أو خارجية أو ذات قيمة عادلة ويتم تقييم ربحيتها وأدائها من خلال حساسية تقلبات معدل الأرباح وهذا من أجل تحقيق معدلات أعلى من الأرباح والتي توزع على عملاء ومساهمي البنك.
- يقوم المصرف بإدارة مخاطر العملات الأجنبية استناداً إلى الحدود المعتمدة من مجلس إدارة البنك وعلى أساس التقييم المستمر لمراكز المصرف المفتوحة وحركة أسعار العملات الأجنبية الحالية والمتوقعة، كما يقوم عند الضرورة بمضاهاة مخاطر تقلبات أسعار العملات الأجنبية الكامنة في بعض الموجودات عن طريق مقارنتها مع المطلوبات بنفس تلك العملات أو العملات المرتبطة بها، كما يستخدم المصرف أيضاً مبادلات العملات الأجنبية وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة (منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية) لتقليل مخاطر العملات الأجنبية<sup>1</sup>.
- كما يقوم المصرف باستخدام أسلوب القيمة المعرضة للخطر وأسلوب الاختبارات الضاغطة لإدارة مخاطر السوق الناتجة عن مخاطر الأسعار ومخاطر الأسهم.

## 2- كفاية رأس المال لبيت التمويل الكويتي

تولى مجموعة بيت التمويل الكويتي أهمية كبيرة لإدارة المخاطر والالتزام بالمتطلبات الرقابية لرأس المال، حيث تعتبر المجموعة إدارة المخاطر جزءاً مكماً لعملية اتخاذ القرار، ويتم إدارة المخاطر من خلال لجنة إدارة المخاطر التي تتكون من أعضاء من الإدارة العليا من كافة التخصصات الرئيسية في المجموعة وهي

<sup>1</sup> التقرير السنوي 2018، بيت التمويل الكويتي، ص: 86-88

تقدم الإرشاد والمساعدة في الإدارة العامة لمخاطر المجموعة، وكل فرد في المجموعة مسؤول عن الانكشافات للمخاطر المتعلقة بمسؤولياته.

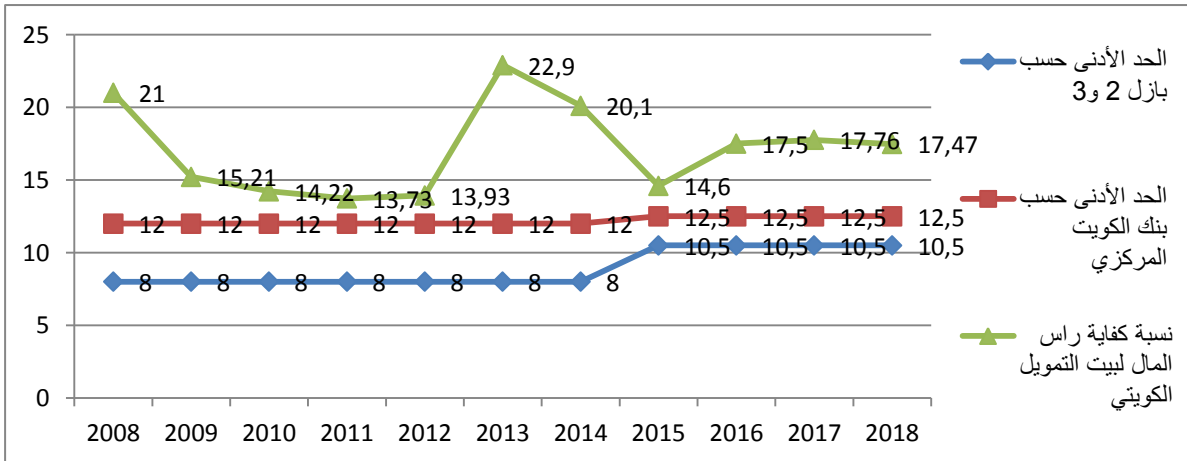
ويوجد لدى المصرف عملية مستقلة بموجبها يتم تحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها، إن إدارة المخاطر بالبنك هي المسؤولة عن تنفيذ تطبيق إجراءات المخاطر والمحافظة عليها وذلك لضمان عملية الرقابة المستقلة، وتتضمن أيضا مراقبة الانكشافات للمخاطر مقابل الحدود الممنوحة، إذ نجد أن بيت التمويل الكويتي يطبق الصيغة التي أقرها مصرف الكويت المركزي بالنسبة للبنوك الوطنية، بما فيها البنوك الإسلامية، وهي تلك المنصوص عليها في نصوص اتفاقية بازل 3 ابتداء من جانفي 2014، كما حدد مصرف الكويت المركزي الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال بنسبة <sup>1</sup>12، كما يعتمد بيت التمويل الكويتي على الأسلوب القياسي لتحديد مخاطر السوق.

الجدول رقم (4-31): تطور نسبة كفاية رأس المال لبيت التمويل الكويتي من (2008-2018م) الوحدة %

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
17.47	17.76	17.5	14.6	20.1	22.9	13.93	13.73	14.22	15.21	21	بيت التمويل الكويتي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لبيت التمويل الكويتي للفترة (2008-2018)

الشكل رقم(4-14): يوضح تطور نسبة كفاية رأس المال لبيت التمويل الكويتي خلال الفترة (2008-2018م)



المصدر: بالاعتماد على الجدول رقم(4-31)

- التقارير السنوية لبيت التمويل الكويتي 2014، 2018

<sup>1</sup> التقرير السنوي 2017، بيت التمويل الكويتي، ص: 89.

نسجل أعلى النسب المتقاربة سنوات 2008 و 2013 و 2014 في حدود 21 % و 22.9% و 20.1% على التوالي في حين الثلاث السنوات الأخيرة 2016 و 2017 و 2018 عند حدود نسبة 17% أما سنوات المتبقية من فترة الدراسة فقد تراوحت القيم عند 15. 21. كأعلى قيمة و 13.73% كأدنى قيمة . وبصفة عامة فقد جاءت القيم أكبر من الحد الأدنى المطلوب من بنك الكويت المركزي 12% و 12.5%

### 3- الإفصاح والشفافية

التزم المصرف بكل ما يتعلق بالمتطلبات العامة للإفصاح للمعلومات الكمية والنوعية المعتمدة من طرف البنك المركزي الكويتي والموجهة للبنوك بصورة مفصلة.

ثانياً: اجراءات وأساليب بنك الكويت الدولي الإسلامي في إدارة مخاطر السوق

#### 1- مخاطر السوق في بنك الكويت الدولي الإسلامي

إن مخاطر السوق في بنك الكويت الدولي الإسلامي تتمثل في مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية كنتيجة لتغيرات في أسعار السوق، تتكون مخاطر السوق للمصرف من ثلاثة أنواع من المخاطر وتشمل مخاطر معدلات الربح ومخاطر أسعار العملة ومخاطر الأسعار الأخرى<sup>1</sup>، (بخلاف تلك الناتجة عن تغيرات معدل العائد ومخاطر سعر صرف العملات الأجنبية).

إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو التحكم في مدى التعرض لتلك المخاطر في حدود مقبولة وفي حدود ربحية معينة، وفي حدود قائمة الأدوات المالية الحالية للمجموعة، فإن التعرض الأساسي لمخاطر السوق يمثل مخاطر الخسارة الناتجة من التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة لتلك الأدوات المالية نتيجة التغير في المعدلات القابلة للتحقيق، ويتم إدارة ذلك بشكل أساسي من خلال مراقبة الفجوات بين العائد الفعلي ومعدلات الإيجار ومن خلال وجود معدلات وحدود معتمدة يتم مراجعتها بشكل دوري في اجتماعات إعادة التسعير.

#### 2- هيكل إدارة مخاطر السوق في بنك الكويت الدولي الإسلامي

تقع المسؤولية الكاملة لإدارة مخاطر السوق للبنك على لجنة الموجودات والمطلوبات، وتعتبر إدارة الخزينة التي يترأسها مدير عام هي المسؤولة عن إدارة مخاطر السوق بشكل يومي، بحيث تقوم برفع التقارير الخاصة بمخاطر السوق إلى الرئيس التنفيذي، وإن قسم المصرفية الدولية مسؤول عن اقتراح

<sup>1</sup> التقرير السنوي 2018، بنك الكويت الدولي الإسلامي، ص: 129 .

الحدود المسموح بها في كل دولة بناء على تصنيف وكالة (Moody's) لمعدلات دين العملة السيادية طويلة الأجل ومراجعتها سنوياً، كما أن عملية القياس والرقابة ورفع التقارير عن مخاطر السوق هو من مسؤولية قسم مخاطر السوق داخل إدارة المخاطر<sup>1</sup>.

### 3- استراتيجيات وسياسات إدارة مخاطر السوق

قامت المجموعة بوضع سياسات وحدود لإدارة المخاطر والتي من خلالها يتم مراقبة والتحكم في التعرض لمخاطر السوق كما يلي<sup>2</sup>:

✓ يتعرض المصرف لمخاطر العملات الأجنبية الناتجة عن تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، قام مجلس الإدارة بوضع حدود لمراكز العملات، ويتم مراقبة تلك المراكز بشكل يومي وذلك للتأكد من الحفاظ عليها في الحدود التي تم وضعها .

✓ لم يتم الإفصاح عن تحليل الحساسية حيث أن المصرف لا يتعرض بصورة جوهرية لمخاطر العملات الأجنبية.

✓ يواجه المصرف نوع آخر من المخاطر وهو مخاطر أسعار الأسهم الناتجة عن تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق (بخلاف تلك الناتجة عن تغيرات معدل العائد ومخاطر سعر صرف العملات الأجنبية) سواء كانت تلك التغيرات ناتجة عن عناصر محددة مرتبطة بالأداة أو مصدرها أو عناصر تؤثر على الأدوات التي يتم تداولها في السوق، ويقوم المصرف بإدارة هذه المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات على مستوى التوزيع الجغرافي وكذلك على مستوى قطاعات.

✓ المصرف لا يتعرض لمخاطر معدلات الفائدة والتي تنتج من خلال تقلب القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة للتغيرات في معدلات أرباح السوق، حيث أن البنك لا يقوم بتحميل فائدة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

<sup>1</sup> التقرير السنوي 2018، بنك الكويت الدولي الإسلامي، ص: 130.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص: 131.

#### 4- كفاية رأس المال

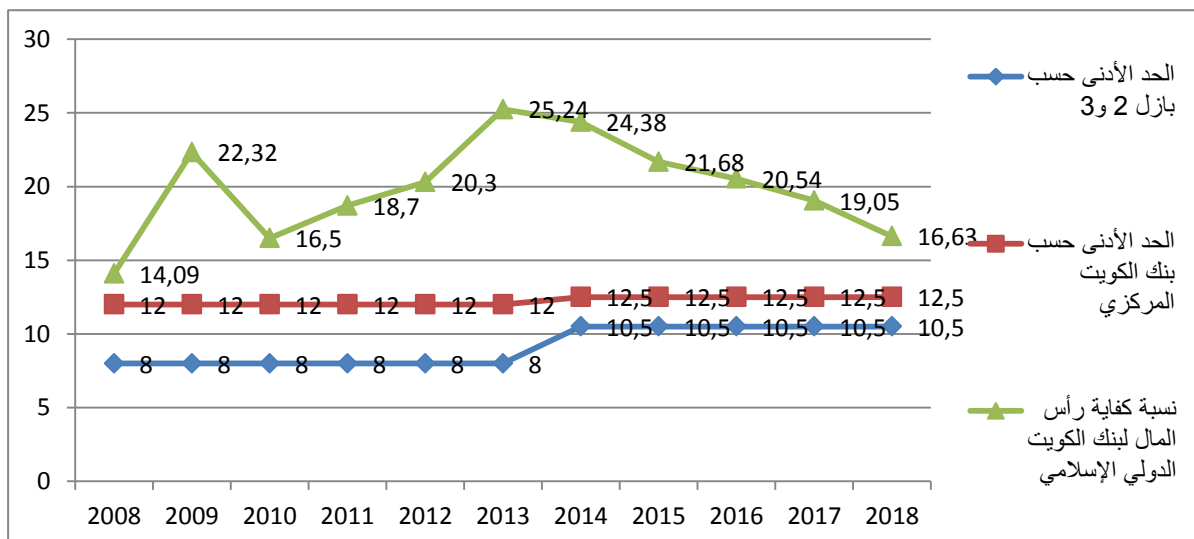
يتم احتساب رأس المال الرقابي للمصرف ومعدلات كفاية رأس المال وفق الصيغة التي جاءت بها بازل 3 وتعليمات بنك الكويت المركزي، وقد بدأت تطبيق هذه المعايير ابتداءً من 24 جانفي 2014<sup>1</sup>، كما أن المصرف التزم بكل متطلبات الإفصاح الكمية والنوعية للبيانات المالية وخاصة تلك المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال بموجب بازل 3 على احتساب الحد الأدنى لرأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق باستخدام الأسلوب القياسي، وإجراء اختبار الضغط لتقديرات أعمال البنك لسنة واحدة قادمة ضمن سيناريوهات مختلفة مع تقييم التأثير على كفاية رأس المال والأرباح، وفيما يلي نسبة كفاية رأس المال لبنك الكويت الدولي الإسلامي خلال فترة الدراسة (2008-2018).

الجدول رقم (4-32): تطور نسبة كفاية رأس المال لبنك الكويت الدولي الإسلامي من (2008-2018م) الوحدة %

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
16.63	19.05	20.54	21.68	24.38	25.24	20.30	18.70	16.5	22.32	14.09	بنك الكويت الدولي الإسلامي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الكويت الدولي الإسلامي للفترة (2008-2018)

الشكل رقم (4-15): يوضح تطور نسبة كفاية رأس المال لبنك الكويت الدولي الإسلامي من (2008-2018م)



المصدر: بالاعتماد على الجدول رقم (4-32).

- التقارير السنوية لبنك الكويت الدولي الإسلامي للسنوات 2008، 2013، 2014، 2018

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص: 134 .

عرف نسبة كفاية رأس المال لبنك الكويت الدولي الاسلامي ارتفاعا سنتي 2008 و 2009 من 14.09% إلى 22.32% وفي سنة 2010 سجل انخفاضا إلى 16.5% وارتفعت هذه النسبة في الفترة 2011 إلى 2017 لتسجل مستويات متزايدة تقريبا من 18.7% إلى 19.5% مرورا بأعلى معدل للفترة ككل سنة 2013 بـ 25.24% وتنخفض إلى 16.63% في السنة الأخيرة 2018، إلا أننا نسجل أن نسبة كفاية رأس المال تبقى أعلى من تلك التي قررت لها لجنة بازل 2 و 3 و المحددة بـ 8% و 10.5% على التوالي وهي أعلى أيضا من النسبة التي حددها البنك المركزي الكويتي بـ 12% و 12.5% ابتداء من 2015، وهذا مؤشر على قدرة البنك على مواجهة المخاطر التي تواجهه.

#### المطلب الخامس: اجراءات وأساليب مصرف السعودية في إدارة مخاطر السوق

##### أولاً: جهود مصرف الراجحي في إدارة مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق في المصرف الراجحي تلك مخاطر تذبذب القيمة العادلة للتدفقات النقدية لأداة مالية ما نتيجة للتغيرات في الأسعار السائدة في السوق، وتنشأ مخاطر السوق عن منتجات لها معدلات ربحية ومنتجات بالعملات الأجنبية والصناديق الاستثمارية والتي يتعرض جميعها لتغيرات عامة وخاصة في السوق، كما يتعرض إلى التغيرات في مستوى تقلبات المعدلات، والأسعار السائدة في السوق مثل معدلات الربحية، وأسعار الصرف الأجنبي، والأسعار المتداولة في السوق<sup>1</sup>. ويتم مراقبة مخاطر السوق في المصرف الراجحي من قبل إدارة الخزانة وإدارة الائتمان والمخاطر، ويتم إبلاغ لجنة الموجودات والمطلوبات بها شهريا، وتقوم اللجنة بتحليل هذه المخاطر والتأكد من مدى ملاءمة مستوياتها

- لا يتعرض المصرف لمخاطر السوق الناجمة عن عمليات المضاربة، باعتبار أن المصرف ملتزم بأحكام الشريعة التي لا تسمح له بإبرام عقود أو أدوات مضاربة مثل التغطية، والخيارات، والعقود المستقبلية، والمشتقات.
- تمثل مخاطر معدلات الربح في المصرف الراجحي هي مخاطر تقلب التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية بسبب التغيرات في معدلات الربح في السوق، إن المصرف ليس لديه أي تعرض جوهري لآثار التقلبات في مستوى معدلات الربح السائدة في السوق على تدفقاتها النقدية المستقبلية باعتبارها جزء جوهري من كسب الأرباح للموجودات المالية والمطلوبات التي تحمل الأرباح بمعدلات ثابتة ويتم إدراجها في القوائم المالية بالتكلفة المطفأة. وبالإضافة

<sup>1</sup> التقرير السنوي 2017، مصرف الراجحي، ص: 150.



إلى هذا، هناك جزء كبير من المطلوبات المالية للمصرف غير مرتبط بعمولة، وتنشأ مخاطر سعر العمولة من احتمالية أن التغييرات في معدلات الربح سوف تؤثر إما على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية، ويقوم المصرف بإدارة هذه المخاطر من خلال قيام مجلس الإدارة بوضع حدود لفجوة معدلات العمولات لفترات محددة، كما يراقب المصرف المراكز يوميا ويستخدم استراتيجيات إدارة الفجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج قائمة المركز المالي التي تستحق أو يتم إعادة تسعيرها في فترة معينة. ويقوم المصرف بإدارة هذه المخاطر عن طريق مطابقة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجيات إدارة المخاطر لضمان المحافظة على المراكز ضمن حدود الفجوات المقررة<sup>1</sup>.

- يقوم المصرف بإدارة التعرض لآثار عدة مخاطر مصاحبة للتقلبات في المستويات السائدة لأسعار العمولات في السوق على مركزه المالي وتدفقاته النقدية، من خلال قيام مجلس الإدارة بوضع حدود لمستوى عدم تطابق تكرر نسبة العمولة التي يمكن الاضطلاع بها، والتي يتم مراقبتها يوميا من قبل قسم خزينة المصرف.
- يتعرض المصرف لمخاطر العملة وهي المخاطر الناتجة عن تغير في قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، وقد وضعت إدارة المصرف حدودا على المراكز عن طريق العملات والتي يتم مراقبتها بشكل منتظم لضمان الحفاظ على المراكز ضمن الحدود.
- يوجد لدى المصرف بعض الاستثمارات المدرجة بقيمتها العادلة من خلال قائمة الدخل، وتشتمل على الاستثمارات في الصناديق الاستثمارية المتداولة والاستثمارات الأخرى، وتنشأ مخاطر الأسعار في مصرف الراجحي نتيجة للتغيرات في الأسعار المتداولة بالسوق الخاصة بالصناديق الاستثمارية، وحيث أن هذه الاستثمارات هي في عدد محدود من الصناديق الاستثمارية، و يقوم المصرف بمراقبتها دوريا على أساس التغيرات في الأسعار السائدة بالسوق. وتشتمل الاستثمارات الأخرى على مخاطر متدنية أو معدومة حيث يتم شراء أغلبها لغرض البيع مباشرة، وتم الاستثمارات فقط في حالة وجود أمر بيع مؤكد، وبالتالي تنطوي على مخاطر متدنية.

<sup>1</sup> التقرير السنوي 2017، مصرف الراجحي، ص: 152-157.

- عموماً مصرف الراجحي لا يتعرض لمخاطر السوق فيما عدا مخاطر تقلب معدل الربح في الدفتر المصرفي حسب ما أفصح عنه المصرف.
- تبنى المصرف نهج متكامل لاختبار التحمل، وفيه يُنظر بشكل مشترك في أنواع مختلفة من الأحداث التي تنطوي على صعوبات التحمل للوقوف على مدى تأثيرها في القوائم المالية والنسب التنظيمية الرئيسة، والتي تشمل نسبة كفاية رأس المال ونسبة الرافعة المالية وجميع أنواع نسب السيولة. يحدد هذا النهج الأثر المالي للعوامل الاقتصادية الكلية والعوامل الخاصة بالمصرف والسيناريوهات المحتملة<sup>1</sup>.

### 1- كفاية رأس المال لمصرف الراجحي

يقوم مصرف الراجحي بمراقبة مدى كفاية رأسماله وذلك باستخدام النسب المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، وبموجب هذه النسب يتم قياس مدى كفاية رأس المال بمقابلة رأس المال المؤهل مع الموجودات والتعهدات المدرجة في القوائم المالية الموحدة، ويجب أن لا تقل هذه النسبة عن 12 %، ويعتمد مصرف الراجحي عند حساب نسبة كفاية رأس المال على معايير بازل 3 وتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي، كما يعتمد على المنهج الموحد لحساب رسوم رأس المال لمخاطر السوق، ومناهج النموذج الداخلي لقياس مخاطر السوق.

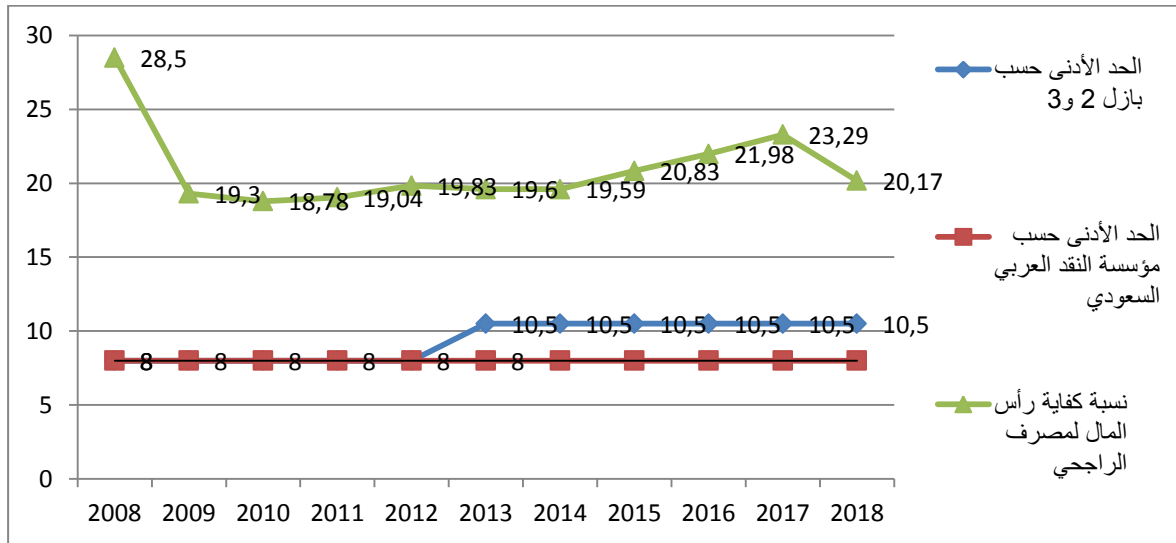
الجدول رقم (4-33): تطور نسبة كفاية رأس المال لمصرف الراجحي من (2008-2018م) الوحدة %

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
20.17	23.29	21.98	20.83	19.59	19.60	19.83	19.04	18.78	19.30	28.5	مصرف الراجحي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الراجحي للفترة (2008-2018)

<sup>1</sup> التقرير السنوي 2018، مصرف الراجحي، ص: 158

الشكل رقم (4-16): يوضح تطور نسبة كفاية رأس المال لمصرف الراجحي من (2008-2018م)



المصدر: بالاعتماد على الجدول رقم (4-33).

- التقارير السنوية لمصرف الراجحي 2008، 2013، 2018

نسجل من الشكل أن أعلى قيمة لنسبة كفاية رأس المال في بنك الراجحي كانت سنة 2008 بمعدل 28.5 تليه سنة 2017 و 2016 بقيمة 23.29% و 21.98% على التوالي وسنة 2015 و 2018 بـ 20.83% و 20.17% على التوالي وأما الفترة 2011 إلى 2014 فكانت نسبة كفاية رأس المال في حدود 19% في حين أدنى نسبة سجلت في الفترة 2008-2018 كانت سنة 2010 بـ 18.78%، ومن الشكل نسجل أن نسبة كفاية رأس المال في بنك الراجحي أعلى من تلك المحددة من لجنة بازل 2 و 3 والمحددة بـ 8% و 10.5% ابتداء من سنة 2012، وهي أكبر من الحد الأدنى المحدد من مؤسسة النقد العربي السعودي والمقدرة بـ 8%.

#### ثانياً: اجراءات وأساليب مصرف البلاد في إدارة مخاطر السوق

تمثل مخاطر السوق في مصرف البلاد تلك المخاطر المتعلقة بتقلبات القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات في السوق مثل معدل العائد وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأدوات المالية<sup>1</sup> وتمثل في:

- تنشأ مخاطر العائد نتيجة عن تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات في معدل العائد السائد في السوق، إلا أن مصرف البلاد لا يتعرض لمثل هذه المخاطر لأن هناك جزءاً كبيراً من الموجودات والمطلوبات المالية ذات عوائد ثابتة ومدرجة في

<sup>1</sup> التقرير السنوي 2018، مصرف البلاد، ص: 141.

القوائم المالية الموحدة بالتكلفة المطفأة، بالإضافة الى ذلك، فان جزءاً كبيراً من مطلوبات المصرف غير مرتبطة بعائد.

- يتعرض مصرف البلاد إلى مخاطر أسعار العملات الأجنبية و الناتجة عن التغيير في قيمة الأدوات المالية نتيجة لتذبذب أسعار صرف العملات، كما يتعرض المصرف لمخاطر آثار التقلبات في أسعار الصرف السائدة بالسوق على مركزها المالي وتدققاتها النقدية، وتقوم إدارة المصرف بإدارة هذه المخاطر من خلال وضع حدود لمستوى المخاطر المقبولة لكل عملة وبشكل إجمالي لمراكز العملات بنهاية اليوم، ويتم مراقبتها يوميا، كما يتعرض جزء من صافي العملات الأجنبية والمتمثل في الدولار الأمريكي المثبت سعره بالريال السعودي، كما لا يتعرض المصرف بصفة جوهرية لمخاطر أسعار العملات الأجنبية الأخرى، كما قام المصرف بعمل تحليل حساسية على مدى عام واحد بشأن احتمال حدوث تغير في أسعار العملات الأجنبية باستثناء الدولار الأمريكي باستخدام متوسط أسعار الصرف الأجنبي التاريخية وتبين بأنه لا يوجد هناك تأثير جوهري على صافي تعرض المصرف لتقلبات العملات الأجنبية.

- تشير مخاطر أسعار الاستثمارات إلى مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم والصناديق الاستثمارية والصكوك التي تتضمنها محفظة الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالمصرف نتيجة للتغيرات المحتملة المعقولة في مستويات مؤشرات السوق وقيمة الاستثمارات الفردية خلال سنة<sup>1</sup>.

## 1- طرق قياس مخاطر السوق في مصرف البلاد

تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات\* في إدارة المصرف بمتابعة ومناقشة الأمور المتعلقة بمخاطر السوق بشكل منتظم ويستخدم بنك البلاد طرق القياس التقليدية والمتقدمة لقياس ومراقبة تعرضاته لمخاطر

<sup>1</sup> التقرير السنوي 2018، مصرف البلاد، ص: 142.

\* دور لجنة الأصول والخصوم وممارستها: تتحمل لجنة الأصول والخصوم مسؤولية ما يلي:

–ضمان تطبيق المبادئ التوجيهية للسياسة المتعلقة بمخاطر تقلب معدل الربح في الدفتر المصرفي والمتعلقة بقرارات مجلس الإدارة ولجنة الأصول والخصوم في المصرف.

–مراجعة أنشطة السوق بانتظام وضمان اتخاذ القرارات الفعالة وتنفيذها في الوقت المقرر.

–التأكد من إجراء اختبار التحمل المناسب فيما يتعلق بمخاطر تقلب معدل الربح في الدفتر المصرفي ومجموعة إجراءات الإدارة الرئيسة التي ستتحذ تدريجيا قبل حدوث أي تدهور في البيئة الاقتصادية/ العوامل المحددة للمصرف وأثناءها والتي من شأنها أن تؤثر سلبا على ملفه الخاص بالإقدام على المخاطر في الوقت المقرر.

السوق وذلك من خلال: استعمال القيمة المعرضة للخطر، اختبارات الضغط (التحمل)، والفجوات التراكمية والقيمة الاقتصادية المرجحة بالمخاطر، بحيث يتم ارسال النتائج والتقارير للجهات التالية:

✓ مجلس ادارة بنك البلاد والادارة العليا بشكل شهري أو ربع سنوي.

✓ مؤسسة النقا العربي السعودي بشكل شهري.

✓ وحدات العمل في البنك بشكل يومي.

- يقوم بنك البلاد حاليًا باستخدام طريقة القيمة المعرضة للخطر لقياس مخاطر السوق، وفي نفس الوقت يستخدم أنظمة لقياس مخاطر السوق بشكل يومي...

- كما يقوم بنك البلاد بإجراء، اختبارات التحمل وتحليل السيناريوهات لقياس مقدار المخاطر تحت الظروف غير الاعتيادية للسوق.

ويتم التحقق بشكل منتظم من فعالية ودقة التطبيقات المستخدمة، كما أنه يتم باستمرار وضع إجراءات للمراقبة والتحقق من أسعار السوق المستخدمة في تقييم واحتساب المخاطر، كما يتم رفع تقارير القياس والرقابة والإدارة الخاصة بمخاطر السوق بشكل يومي إلى الإدارة العليا والمسؤولين، ويتم احتساب مخاطر السوق الحالية وإرسال التقارير باستخدام قاعدة بيانات رئيسية.

## 2- كفاية رأس المال

بدأ بمصرف البلاد خلال عام 2007 بالعمل بموجب مقررات بازل 2، إلا أن المصرف انتقل إلى تطبيق مقررات بازل 3 ابتداءً من 1 يناير 2013 لكفاية رأس المال بحيث يعتمد مصرف البلاد في حساب نسبة كفاية رأس المال بالاستناد إلى تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي المستندة من معيار لجنة بازل 3 حيث يجب أن لا تقل هذه النسبة عن 12 %، ويعتمد مصرف البلاد عند حساب نسبة كفاية رأس المال على المنهج الموحد لمخاطر السوق، وإجراء عدد من اختبارات التحمل من خلال الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال، كما تقوم لجنة المخاطر والمطلوبات بالإفصاح عن كل المخاطر التي تتعرض اليه وتسليم التقارير المنتظمة إلى الإدارة العليا للبنك.

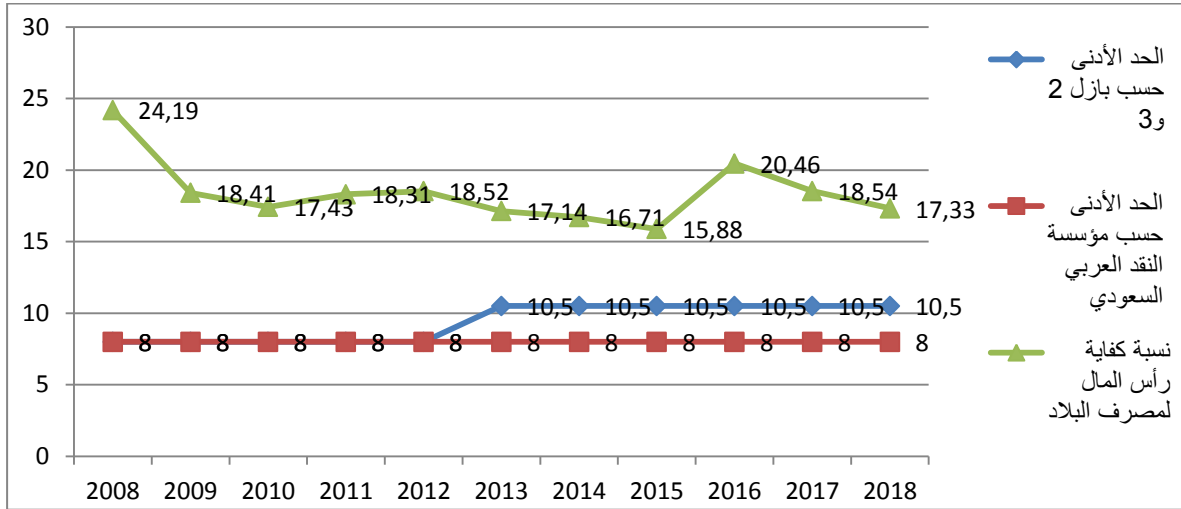
الجدول رقم (4-34): تطور نسبة كفاية رأس المال لمصرف البلاد من (2008-2018م)

الوحدة %

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
17.33	18.54	20.46	15.88	16.71	17.14	18.52	18.31	17.43	18.41	24.19	مصرف البلاد

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف البلاد للفترة (2008-2018)

الشكل رقم (4-17): يوضح تطور نسبة كفاية رأس المال لمصرف البلاد من (2008-2018م)



المصدر: بالاعتماد على الجدول رقم (4-35).

- التقارير السنوية لمصرف البلاد للسنوات 2008، 2012، 2013، 2018.

من الشكل نسجل أعلى نسبة لكفاية رأس المال كانت سنة 2008 بـ 24.19% لتليها سنة 2016 بنسبة 20.46% ثم عرفت السنوات 2009 و 2011 و 2012 و 2017 نسبة كفاية رأس المال في حدود 18% وسنوات 2010 و 2013 و 2018 كانت النسبة في حدود 17% وسجل أدنى نسبة كانت في سنة 2015 بـ 15.88%، ومعلوم أن الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل هي، 8% مما يعني أن البنك يتمتع برأس مال كبير يفوق المتطلبات العالمية لكفاية رأس المال، و بصفة عامة مصرف البلاد يتميز بكفاية لرأس المال أكبر مما هو مقرر في لجنة بازل 2 و 3 والمقدر بـ 8% و 10.5% على التوالي وأكبر من الحد الأدنى المقرر من مؤسسة النقد العربي السعودي بـ 8%، ومما يجدر ذكره أن جميع المصارف السعودية تتمتع بكفاية رأس المال، في ضوء إحصائيات مؤسسة النقد العربي السعودي.

### المطلب السادس: نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

**H<sub>03</sub>**: لا تعتمد المصارف الإسلامية على إجراءات مناسبة لإدارة مخاطر السوق.

#### أولاً: بالنسبة للمصارف القطرية

من خلال التقارير السنوية لمصرف قطر الإسلامي ومصرف الريان تبين أنهما يعتمدان على مجموعة من الإجراءات والأساليب المناسبة لمواجهة مخاطر السوق من خلال التزامهما بالمعايير الرقابية المتمثلة في مقررات بازل 2 و 3 لكفاية رأس المال، ويعتمدان على الأسلوب المعياري لقياس مخاطر السوق كما يعتمدان على أساليب حديثة ومناسبة للعمل المصرفي الإسلامي المتمثلة في أسلوب القيمة المعرضة

للخطر واختبارات الضغط وتحليل الحساسية لإدارة مخاطر، كما التزم بمعيار الإفصاح والشفافية التي تعد الدعامة الثالثة لبازل 2 كما أنه لم يطبق بعد صيغة مجلس الخدمات المالية الإسلامية لحساب نسبة كفاية رأس المال ومن جهة أخرى يمكن القول أن مصرف قطر الإسلامي مصرف الريان محميان وفقا لهذه المعطيات من مخاطر السوق التي قد يتعرض لها، وذلك نظرا لكبر حجم رأس مالهما والربحية المتواصلة بما يدعم مركزهما المالي ووضعهما في السوق، كما أن وضعهما الحالي يعطي لهما مناعة في المستقبل ضد أية آثار سلبية محتملة للأزمة المالية المعاصرة والتي لم تظهر كل آثارها بعد.

#### ثانيا: بالنسبة للمصارف البحرينية

فيما يخص تجربة مصرف البحرين الإسلامي ومصرف السلام في إدارتهما لمخاطر السوق فقد أولى اهتمامهما بتطبيق مقررات بازل لكفاية رأس المال لمواجهة مخاطر السوق، كما حدد المصرف المركزي البحريني الطريقة التي يتم بها حساب نسبة كفاية رأس المال والمستندة إلى معايير بازل 2 و3 ولم يستعمل لحد الآن الصيغة التي جاءت بها مجلس الخدمات المالية الإسلامية كما بين أسلوب قياس مخاطر السوق المتمثل في الطريقة المعيارية لقياس المخاطر السوقية، كما اعتمد كل من مصرف البحرين الإسلامي ومصرف السلام مجموعة من الإجراءات والأساليب ملائمة للتخفيف من مخاطر السوق ووضحت مدى التزامها بالمعايير الرقابية لبازل من بينها الاحتفاظ بنسبة كفاية رأس المال، إلا أنه نجد كل من البنكين لم يقوما بالإفصاح على جزء من بياناتهم المالية، مثل الإفصاح عن إجمالي المخاطر السوقية التي يتعرض لها البنكين وكذلك رأس المال المطلوب لمواجهة هذه المخاطر.

#### ثالثا: بالنسبة للمصارف الأردنية

فيما يخص تجربة البنك الأردني الإسلامي وبنك العربي الإسلامي الدولي فقد تبين أنهما يبذلان جهودا كبيرة في إدارتهما لمخاطر السوق، بحيث تم إنشاء إدارات للمخاطر، والاستعداد لتطبيق معايير لجنة بازل الدولية بما يتناسب وخصوصية المصارف في البلد، حيث تم تطبيق معايير بازل في السنوات الأولى لفترة الدراسة، بجانب الاهتمام بمعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية التي طبقت في أواخر 2010 وهذا بالنسبة للبنك الأردني الإسلامي، أما البنك العربي الإسلامي الدولي فقد اعتمد على معايير بازل 2 و3 لكفاية رأس المال، إلا أن في 2018 اهتم بتطبيق المعيار الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، إلا جانب اتخاذ مجموعة من الأساليب والإجراءات للوقاية من مخاطر السوق، كما نجد أن كلا من البنكين يتمتعان بدرجة عالية من الإفصاح والشفافية للبيانات المالية خاصة تلك المتعلقة بتحديد حجم مخاطر السوق وكذلك إجمالي رأس المال المطلوب لمواجهة هذه المخاطر في كلا البنكين.

#### رابعاً: بالنسبة للمصارف الكويتية

أولى كل من بيت التمويل الكويتي وبنك الكويت الدولي الإسلامي اهتماماً بتطبيق والالتزام بالمعايير الرقابية لإدارة المخاطر إذ نجد كلا البنكين يلتزمان بالمتطلبات الرقابية لرأس المال حسب ما أقرته لجنة بازل، فيعتمد البنكان على معايير بازل 3 في تحديد نسبة كفاية رأس المال ابتداءً من 2014 ، والاعتماد على الأسلوب القياسي في قياس مخاطر السوق بجانب اتباع مجموعة من الإجراءات الوقائية المناسبة لإدارة هذا النوع من المخاطر من بينها القيمة المعرضة للخطر واختبارات الضغط بالإضافة إلى أساليب أخرى تتوافق مع خصوصية العمل المصرفي الإسلامي ، كما أن البنكين لم يقوما بالإفصاح عن جزء من المعلومات الكمية والنوعية خاصة تلك المتعلقة بتحديد إجمالي مخاطر السوق وكذا رأس المال المطلوب لهذه المخاطر .

#### خامساً: بالنسبة للمصارف السعودية

فيما يخص تجربة مصرف الراجحي ومصرف البلاد في إدارتهما لمخاطر السوق فقد اعتمدا على مجموعة من الطرق الحديثة لإدارة هذا النوع من المخاطر منها: اختبارات الضغط وتحليل السيناريوهات، والقيمة المعرضة للخطر بجانب وضع اجراءات مناسبة للوقاية من هذه المخاطر والتخفيف منها، كما أولى كل من البنكين اهتماماً لمعيار كفاية رأس المال لمقابلة المخاطر بالاعتماد على معايير بازل 3 ابتداءً من 2013 في تحديد نسبة كفاية رأس المال وتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي ، كما يعتمدان على مناهج التقييم الداخلي لقياس مخاطر السوق، كما لم يتم الإفصاح عن ذلك الجزء المتعلق بإجمالي تعرض البنكية لمخاطر السوق وكذا رأس مال المطلوب لمواجهةها وهذا ما جعلنا نكتفي بنسبة كفاية رأس المال ككل لمواجهة المخاطر.

#### نتيجة عامة:

من خلال دراستنا التطبيقية تبين لنا أن المصارف الإسلامية محل الدراسة بذلت جهداً كبيراً من أجل تحقيق الالتزام بشكل إيجابي بتعليمات المصارف المركزية والسلطات النقدية خاصة بما يتعلق بمعيار كفاية رأس المال، والافصاح والشفافية لبعض منها بالرغم مما قد تعرفه من صعوبات تطبيق هذا المعيار ، وقد كان لهذا الجهد نتائج إيجابية، فمعظم المصارف الإسلامية التي شملتها الدراسة كانت نسبة كفاية رأس المال فيها عالية المستوى أو مقبولة بالمقارنة مع النسبة المعيارية التي وضعتها لجنة بازل ، وكذا مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وهذا ما يجعلها تتميز بملاءة مالية جيدة لمواجهة مخاطر السوق خلال فترة



الدراسة الممتدة من 2008-2018 هذا من جهة، ومن جهة أخرى نلاحظ أن مصارف الدراسة انتقلت من تطبيق اتفاقية بازل 2 إلى اتفاقية بازل 3، وذلك مواكبة منها للتطورات العالمية ونظرا لقوة مركزها المالي، كما نجد أن مصارف الدراسة تعتمد على مجموعة من الآليات والاجراءات المناسبة والمتنوعة لإدارة مخاطر السوق، وما يعاب على هذه المصارف في تقاريرها المالية نجد أنها لم يذكر المعيار الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، إلا في البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي على الرغم من أنه الأنسب لها، فمن خلال دراستنا تبين لنا لو أن هذه المصارف طبقت معيار كفاية رأس المال الإسلامي بخلافه لكانت ملائمتها المالية أقوى بكثير من تطبيقها لما ورد سواء في بازل 2 أو بازل 3.

- كما أرادت الطالبة تحديد إجمالي مخاطر السوق التي يتعرض لها كل مصرف وحساب رأس المال الكافي لمقابلة هذه المخاطر إلا أن هناك صعوبة في الحصول على كافة المعلومات ونقص الكثير من الإيضاحات الضرورية للقيام بذلك، وهذا لعدم الشفافية المطلقة في التقارير السنوية لهذه المصارف، ولذلك قامت الطالبة بتحديد نسبة كفاية رأس المال لكل مصرف خلال فترة الدراسة 2008-2018 باعتبار أن رأس المال يمثل خط الدفاع لمواجهة المخاطر ويعتبر أداة هامة في إدارة المخاطر، وتبين أن مصارف الدراسة لديها ملاءمة مالية جيدة خلال هذه الفترة لمواجهة المخاطر بما فيها مخاطر السوق فقد حاولت الباحثة حساب هذا المعيار للبنك خلال فترة الدراسة، كما تعد معايير الإفصاح والشفافية مهمة في إدارة المخاطر إلا أن أغلب المصارف الإسلامية محل الدراسة لم تطبق بعد هذه المعايير، كما أنها لازالت بعيدة عن استخدام طرق التقييم الداخلي لمخاطرها؛

- كما توصلت الدراسة إلى التعرف على مجموعة من وسائل الحد من مخاطر السوق في المصارف الإسلامية، وتبين أن هناك عدداً من الوسائل يمكن أن تستخدم في السيطرة على المخاطر في هذه المصارف، اختبارات الضغط، القيمة المعرضة للخطر، تحليل الحساسية، إدارة الفجوات، تحليل السيناريوهات)، والفجوات التراكمية والقيمة الاقتصادية المرجحة بالمخاطر، تنوع الاستثمارات، مبادلات العملات الأجنبية وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة (منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية)، الموازنة بين المطلوبات والموجودات، تحديد القيم العادلة لكافة الأدوات المالية باستخدام أساليب التقييم الداخلي.

من خلال هذه النتائج ننفي الفرضية الرئيسية الثالثة والتي مفادها أن المصارف الإسلامية لا تعتمد على إجراءات مناسبة لإدارة مخاطر السوق.

خلاصة الفصل :

أشارت نتائج دراسة تحليل أثر مخاطر السوق على الأداء المالي للبنوك الإسلامية المكونة من 10 بنك من دول مختلفة إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين سعر المراجعة على الأداء المالي الكلي الممثل بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، ووجود أثر إيجابي للتضخم على الأداء الكلي مقاسا بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، كما بينت الدراسة وجود أثر إيجابي لأسعار الصرف على معدل العائد على حقوق الملكية كما وجدت عدم تأثير أسعار الصرف على معدل العائد على الأصول، كذلك وجود أثر إيجابي للنمو الاقتصادي الممثل بالنتائج المحلي الإجمالي على معدل العائد على حقوق الملكية، وعدم وجود أثر لهذا المتغير على معدل العائد على الأصول، كما أظهرت النتائج أنه يوجد أثر سلبى لسعر الإجازة على الأداء الكلي مقاسا بمعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول، ولم تلاحظ الدراسة وجود أي أثر لأسعار الفائدة على الأداء المالي لعينة الدراسة.

كما توصلت الدراسة إلى التعرف على مجموعة من الأساليب والاجراءات المناسبة و المعتمدة من طرف مصارف الدراسة في إدارتها لمخاطر السوق فمنها تلك التي وضعتها معايير بازل للرقابة والإشراف ومنها ما جاءت بها مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

# الخاتمة العامة

تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات مالية تحكمها مجموعة من الضوابط والأحكام المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية وتجعلها ذات خصوصية تنفرد عن نظيرتها التقليدية سواء في آلية عملها، أو مصادر أموالها واستخداماته، أو من حيث الأهداف التي تسعى لتحقيقها فعند مزاولتها لنشاطها تتعرض إلى مجموعة من المخاطر من بينها مخاطر السوق الناجمة عن الظروف الاقتصادية، السياسية وتقلبات الأسعار والتي يصعب التحكم فيها، كما أن البنوك الإسلامية مجبرة على استخدام وسائل محددة للتعامل مع مخاطر السوق وذلك ضمن قيود الشريعة، وهذا ما يميز محدودية الطرق الحالية للتعامل مع هذه المخاطر، والعمل على احتوائها لتعظيم العوائد على الاستثمارات التي تعد مقياس حقيقي للنجاح، ولتحقيق هذا يستوجب وجود إدارة كفؤة تعمل على الاهتمام بهذا النوع من المخاطر، وعلى الرغم من الاختلاف الواضح بين نشاط البنوك الإسلامية ونشاط البنوك التقليدية إلا أن مضمون إدارة المخاطر المصرفية وما تتضمنه من محاور وأسس ( طرق، تحليل، قياس، تقييم) لا تختلف كثيرا، إلا فيما يتعارض مع ضوابط العمل المصرفي الإسلامي، لذا يتوجب على الهيئات الرقابية وإدارات البنوك خلق أنظمة وتقنيات لإدارة المخاطر تتناسب مع خصوصية البنوك الإسلامية و الاستفادة من خبرة ادارة المخاطر التقليدية.

وفي الجانب التطبيقي من هذا البحث تم اختيار 10 بنوك إسلامية من 05 دول مختلفة وذلك للفترة (2008-2018) للإجابة على الإشكالية المطروحة المتمثلة في أثر مخاطر السوق والتي تضم الأبعاد التالية: أسعار الفائدة، معدل التضخم، أسعار الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، أسعار السلع ( التمويل بالمراجحة والإجارة) على الأداء المالي الممثل بالأبعاد التالية معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وباستخدام برنامج Eviews والبيانات المقطعية للسلاسل الزمنية (Panel Data) لدراسة الأثر بين المتغيرات المستقلة والتابعة، كما تم الاعتماد على البيانات المالية والتقارير السنوية لبنوك الدراسة من أجل تحديد الطرق والأساليب المعتمدة من البنوك في إدارة مخاطر السوق، وفق ما وضعته بازل2 من معايير خاصة بإدارة المخاطر من جهة، والمبادئ الإرشادية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية من جهة أخرى.

وفيما يلي أهم النتائج التي توصلنا إليها من الجزء النظري والتطبيقي.

## أولاً: نتائج الجزء النظري

- المخاطر هي احتمالية حدوث الخسارة، إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال، أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطه.
- في ظل تأثير الجهاز المصرفي بالعملة المالية ومع تزايد المنافسة المحلية والدولية أصبحت جميع المصارف الإسلامية عرضة للعديد من المخاطر منها ما تشترك فيها مع المصارف التقليدية كوسائل مالية (مخاطر ائتمانية ومخاطر التشغيل ومخاطر سوقية)، ومنها ما تختص بها بسبب تقيدها بالشرعة الإسلامية مثل ( مخاطر عدم الإلتزام بالنواحي الشرعية، المخاطر التجارية المنقولة وغيرها من المخاطر الأخرى...)، كما أن طبيعة عمل المصارف الإسلامية التي تفرض عليها تحويل اهتمامها من إدارة الإقراض والتركيز على الضمانات إلى إدارة الاستثمارات والمشاريع مما يجعلها أكثر عرضة للمخاطر.
- تمثل إدارة المخاطر مجموعة من الأساليب والأدوات لتقليل التكاليف والخسائر المصاحبة للخطر إذا حدثت، أو هي منهج علمي للتعامل مع المخاطر عن طريق توقع الخسائر المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل من إمكانية حدوث الخسارة وتخفيض الأثر المالي لتلك الخسائر، وتتم عملية إدارة المخاطر بعدة مراحل حيث تبدأ من عملية تحديد الخطر، ومن ثم قياس هذا الخطر من خلال ثلاثة أبعاد (الحجم، المدة، احتمالية حدوثه)، وبعد تحديد وقياس المخاطر تأتي مرحلة ضبط الخطر التي تتم على ثلاثة طرق، إما تجنب الخطر في حالة ما لم تكن لدى البنك الامكانيات اللازمة لتحمل تلك المخاطر، أو قبول الخطر في حالة ما إذا كان العائد المتوقع أكبر من المخاطر المتوقعة، أما الطريقة الأخيرة فتتمثل في إلغاء الخطر من خلال تحويله إلى طرف آخر يقبل تحمل الخطر على سبيل المثال شركات التأمين التكافلي.
- تعتبر مخاطر السوق بمثابة الخسارة التي تتكبدها محفظة أصول البنك نتيجة التقلبات في أسعار الأدوات المالية المكونة للمحفظة، فقد تعددت أشكاله وتباينت من مخاطر أسعار الفائدة إلى مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الأوراق المالية ومخاطر أسعار السلع؛
- تتعرض المصارف الإسلامية لمخاطر السوق نتيجة للتحويلات التي تطرأ على الأسعار، أو تغير في السياسات على مستوى الاقتصاد الكلي، ومن تلك المخاطر، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار

الصرف، مخاطر التسعير، مخاطر التضخم؛ لذلك فقد أصبحت إدارة مخاطر السوق تكتسي أهمية بالغة في السنوات الأخيرة، حيث وجدت عدة طرق للقياس وذلك على أساس المحافظ التي يمتلكها البنك أو يلتزم بها؛

- تتعرض صيغ التمويل الإسلامي كل على حدة لمخاطر السوق، فنجد مثلا عمليات المراجعة فهي معرضة لمخاطرة هامش الربح أو السعر المرجعي ( الليبور)، في حين أن التمويل بالإجارة يعرض المصرف لمخاطر هامش الربح ومخاطر أسعار السلع؛

- لا يوجد لدى البنوك الإسلامية القدر الكافي من الأدوات والأساليب التي تساهم في التحوط من المخاطر بحيث أن معظمها تركز على الفائدة ومناسبة لعمل البنوك التقليدية، مما يعني أن قدرة البنوك الإسلامية على التعامل مع المخاطر السوقية محدودة نسبيا؛

- إن عملية إدارة مخاطر السوق تتطلب وجود إدارة سليمة وفعالة تركز بالدرجة الأولى على بنية هيكلية صلبة وواضحة، وعلى سياسات وطرق دقيقة لتسيير المعلومة، واعداد وتسطير حدود التعاملات وتقييم الأدوات ومن ثم الاستجابة للمتطلبات والشروط القانونية والتنظيمية؛

- هناك مؤسسات داعمة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ، تمدها بالمعايير المتعلقة خاصة بمجالات الرقابة والإشراف أو المحاسبة والمراجعة أو المعايير الشرعية ونجد من أهم هذه المؤسسات مجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي أصدر العديد من المعايير الرقابية والمبدئ الإرشادية وكذلك المتعلقة بإدارة المخاطر كما أنه قام بإصدار وتطوير معايير للرقابة المصرفية مستنبطة من معايير لجنة بازل للرقابة والإشراف من جهة، وتلاءم مع خصوصيات العمل المصرفي الإسلامي من جهة أخرى ؛

- لقد عمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وهو الهيئة الدولية التي تضع معايير لتطوير وتعزيز صناعة الخدمات المالية الإسلامية، على إصدار معايير رقابية ومبادئ إرشادية لتطوير الصناعة المالية الإسلامية، التي تضم بشكل أساسي قطاع المصارف وأسواق المال والتكافل (التأمين الإسلامي). ومن بين المعايير التي وضعها المجلس المذكور كمعايير دولية للصناعة المالية الإسلامية، معايير مشابهة لتلك المعايير المقترحة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية المعروفة بالدعائم الأساسية الثلاثة لبازل 2 ، والتي تم إعدادها بما يتناسب مع الطبيعة الخاصة للمصارف الإسلامية؛

- تشغل عملية تقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية حيزا واسعا من اهتمام الأطراف ذات العلاقة معها سواء كانوا مالكيين أو مودعين، أو عملاء، وذلك لما لها من أهمية بالغة في إبراز الوضع المالي للبنك، ومن ثم المساعدة في عملية اتخاذ القرارات، كما أن أهمية عملية تقييم الأداء المالي للبنوك أدت إلى ظهور العديد من النماذج للقيام بذلك، ومن بين هذه النماذج نموذج العائد على حقوق الملكية و نموذج العائد على الأصول؛
- يساعد التحليل المالي بما يوفره من أدوات مالية على تقييم أداء المصارف الإسلامية في عملية التخطيط ووضع السياسات المالية السليمة من جهة، وتحسين أدائها وزيادة ربحيتها من جهة أخرى؛
- من خلال البيانات المالية لبنوك الدراسة نلاحظ بأنها سجلت معدلات مرتفعة ومنتصاعدة لمعدل العائد على حقوق الملكية خلال الفترة المدروسة من 2008 إلى 2018 مما يؤكد بأن البنوك الإسلامية تقوم بتوظيف مواردها في قنوات استثمارية مربحة لتحقيق أهدافها وأهداف مودعيها ومساهميها من حيث تعظيم العائد والربح، وهذا ما يدل على أن المصارف الإسلامية عينة الدراسة تتمتع بكفاءة عالية في الأداء المالي؛
- كما وضحت البيانات المالية للمصارف المدروسة ارتفاعا في معدل العائد على الأصول، وهذا ما يشير إلى أن البنوك الإسلامية قادرة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية، ومن ثم قيامها بتشغيل هذه الأموال وتوظيفها في استثمارات ذات جدوى، وبما يحقق النمو الرأسمالي للمصرف وزيادة حصته السوقية، الأمر الذي ينعكس إيجابا على القيمة السوقية للمصرف، ويعزز سمعته في السوق لكفاءته في زيادة أصوله، وأيضا في إدارته لأمواله وأموال المستثمرين، بما يحقق العائد لклиها ، مع ضمان سيولة كافية وسلامة المركز المالي له، وهذا ما تؤكدته البيانات المالية للأرباح السنوية والعائد على الأصول للبنوك الإسلامية مما ينعكس إيجابا على كفاءتها في الأداء المالي؛

### ثانياً: نتائج الجانب التطبيقي:

- أظهرت الدراسة التطبيقية مجموعة من النتائج متمثلة في:
  - من خلال تقدير نموذج الدراسة وتحديد العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة تم الاعتماد على الاختبارات الشائعة المتمثلة في (LLC, IPS, ADF) لدراسة الاستقرار، فتبين أن كل متغيرات الدراسة مستقرة عند المستوى؛

- من خلال إجراء اختبار Hausman تبين أن النموذج الملائم هو نموذج الأثر الثابتة (Fixed effect) وهو أكثر معنوية وكفاءة في تقدير بيانات الدراسة عن أساليب التحليل الأخرى داخل نموذج Data Panel؛
- إن المتغيرات المستقلة : النمو الاقتصادي الممثل بالنتائج المحلي الإجمالي ، التضخم، أسعار الفائدة ، أسعار الصرف، صيغتي التمويل بالمراجحة والإجارة تمثل محددات رئيسية للأداء المالي الممثل بمعدل العائد على حقوق الملكية ، ومعدل العائد على الأصول، كما تبين من نتائج الدراسة بأن المتغيرات التي تحدث فيه، حيث بلغت نسبة تفسير المتغيرات المستقلة ما يقارب 54% للمتغير التابع الممثل بمعدل العائد على الأصول ، وهي توضح بوجود علاقة متوسطة بين المتغيرات؛ كما بلغت هذه النسبة ما يتجاوز 62% للمتغير التابع الممثل بمعدل العائد على حقوق الملكية؛
- في بداية البحث وضعنا مجموعة من الفرضيات بصيغة نفي على شكل إجابة أولية وتصورات مسبقة وعلى أساسها سيتم الإجابة على الأسئلة المطروحة، وبعد اختبارها تم التوصل إلى النتائج الآتية:
- بالنسبة للفرضية الرئيسية الأولى: فقد تم تأكيد فرعها الأول والثالث والرابع لعدم وجود أثر ذو دلالة احصائية لأسعار الفائدة وأسعار الصرف والنتائج المحلي الإجمالي على الأداء المالي الممثل بمعدل العائد على الأصول ؛
- كما تم تأكيد فرعها الثاني والخامس والسادس لوجود أثر ذو دلالة احصائية لمعدل التضخم وأسعار المراجحة والإجارة على الأداء المالي ممثلاً بمعدل العائد على الأصول؛
- بالنسبة للفرضية الرئيسية الثانية: فقد تم تأكيد فرعها الأول لعدم وجود أثر ذو دلالة احصائية لأسعار الفائدة على الأداء المالي ممثلاً بمعدل العائد على حقوق الملكية؛
- كما تم نفي فرعها الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس لوجود أثر ذو دلالة احصائية كل من معدل التضخم، أسعار الصرف، النتائج المحلي الإجمالي، سعر المراجحة، سعر الإجارة على الأداء المالي ممثلاً بمعدل العائد على حقوق الملكية ؛
- بالنسبة للفرضية الرئيسية الثالثة: تم نفيها وهذا لاعتماد البنوك الإسلامية محل الدراسة على مجموعة من التقنيات والأساليب المناسبة لإدارة مخاطر السوق والتي تتناسب مع طبيعة عملها.
- وقد تحصلنا على مجموعة من النتائج الخاصة بالفرضية الرئيسية الثالثة مفادها:
- من خلال الدراسة التطبيقية تبين لنا أن إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية عينة الدراسة تحتل مكانة هامة في الهيكلية الإدارية للمصرف، حيث توجد وحدة إدارية مختصة لهذا الغرض، كما توجد لجنة خاصة



بإدارة مخاطر السوق تدعى بلجنة الموجودات والمطلوبات بحيث تتبع هذه اللجنة سياسات وإجراءات واضحة في عملية إدارة مخاطر السوق، من خلال القيام بعمليات مراقبة وقياس هذه المخاطر للتخفيف من تداعياتها على أنشطة المصرف

- قامت مصارف الدراسة بمجهودات كبيرة في تطبيق معايير بازل 2 و3 ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية الخاصة بمجال إدارة المخاطر منها تطبيق كفاية رأس المال، كذلك معيار الإفصاح والشفافية، وتطبيق مجموعة من الأساليب للتخفيف من مخاطر السوق استنادا على معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية؛

- من خلال الدراسة التطبيقية نلاحظ أن النسب الخاصة بكفاية رأس المال لكل من المصارف الإسلامية عينة الدراسة مرتفعة عن النسب المقترحة من بازل 1 و2 ومجلس الخدمات المالية الإسلامية وكذا المعدلات المقترحة من طرف المصارف المركزية لهذه المصارف، وهذا ما يجعل عينة الدراسة تحقق الهامش المطلوب من الأمان ويؤشر ذلك على كفاءة رأس المال وعلى الأداء الجيد لإدارة مخاطر السوق.

- من خلال هذه الدراسة تبين أن معظم تقارير مصارف الدراسة تتسم بنقص الكثير من الإيضاحات والإفصاحات خاصة تلك التي تتعلق بإجمالي مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك، كذلك طريقة حساب كفاية رأس المال حسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية وكذا المتطلبات الدنيا من رأس المال لمواجهة مخاطر السوق؛

### التوصيات:

- العمل على توفير أنظمة معلومات يستطيع المصرف الإسلامي من خلالها معرفة معدلات العائد على أصوله، ومعدلات تكلفة التزاماته ومقدار الفجوة بين الأصول والخصوم لكل عملة عند إعادة التسعير؛

- ضرورة تفعيل كافة أساليب التمويل الإسلامي وعدم تركيز معظم تمويلاتها في صيغة المراجعة فقط، فرغم تدني المخاطر بالتمويل المراجعة إلا أن العائد الذي يمكن للبنك تحقيقه عند التمويل بصيغ المشاركة يكون أكبر مما يعزز من أدائها المالي والمحافظة على مركزها المالي، كما عليها القيام بتوعية الجمهور بأهمية الخدمات المصرفية الإسلامية لما له من أثر في استقطاب العملاء، وضرورة تبني فكرة الاندماج لزيادة القدرة على المنافسة أمام البنوك التقليدية مما يساهم في رفع مكانة العمل المصرفي الإسلامي؛

- عند حساب مؤشرات الربحية يجب على البنوك الأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم الذي يعمل على تضخيم النتائج، وكذلك يجب على البنوك تقدير ربحيتها مسبقاً وأثر التضخم عليها وذلك لمواجهة المخاطر المحتملة؛
- على المصارف الإسلامية العمل على إدراج أسعار منتجاتها المصرفية ضمن بند خاص في التقارير السنوية، وكذلك تبيان وتوضيح آلية التسعير المتبعة وذلك لتحقيق مزيداً من الشفافية؛
- العمل على تكوين لجنة متخصصة تضم فقهاء وخبراء في طبيعة عمل البنوك الإسلامية، مثل مجمع الفقه الإسلامي، وهيئة المحاسبة والمراجعة المالية الإسلامية، للعمل على إيجاد مؤشر إسلامي بديل عن مؤشر سعر الفائدة يقوم على أسس تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ؛
- ضرورة ربط الجوانب المتعلقة بالبيئة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية السائدة للبلد عند دراسة تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية للوصول الى حكم في متكامل؛
- ضرورة الاهتمام بموضوع تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية من قبل القائمين على هذه المصارف، لأن مستوى الأداء للمصرف يمثل معياراً أساسياً لتقييم أداء الإدارة ومدى نجاحها في تحقيق الأهداف؛
- ضرورة الاستفادة من المعايير التي أصدرتها مجلس الخدمات المالية الإسلامية والخاصة بإدارة المخاطر والالتزام بها من قبل المصارف الإسلامية وهذا من خلال الإلزام الذي يتأتى من طرف البنوك المركزية ، لأن عدم الالتزام بتطبيقها يعني خسارة في الجهد والمال والوقت؛
- العمل على تطبيق مقررات لجنة بازل لإدارة المخاطر؛
- من خلال المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية ومن بينها المخاطر السوقية فهي مطالبة بأن تطبق مقررات بازل 2 فيما يخص طرق قياس مخاطر السوق وآليات إدارتها مع الأخذ بعين الاعتبار ما يتفق مع ضوابط الشريعة الإسلامية من جهة ، وتطبيق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية لما أصدرته من معايير خاصة بإدارة المخاطر والتي توضح طرق وأساليب لإدارة هذا النوع من المخاطر؛
- لا بد أن تتضمن الإجراءات ما يتعلق بمخاطر السوق من سياسات التعرف على هذه المخاطر وقياسها ورصدها والسيطرة عليها؛

- ضرورة التعاون والعمل بين لجنة بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية ( IFSB ) بهدف رفع أداء المصارف الإسلامية في مجال إدارة المخاطر؛
- العمل على تطوير وبناء نماذج إحصائية لإدارة مخاطر السوق بما يتوافق مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية؛
- تفعيل الضمانات الواردة في الفقه الإسلامي واستخدامها في المصارف الإسلامية من أجل تغطية أنواع المخاطر التي تتعرض لها، والتقليل من مستوى المخاطرة التي تتعرض لها أموال المصرف إلى المستويات المقبولة واعتماد المصارف الإسلامية على الضمانات سيكون وسيلة لتقليل حدة المخاطر والحد من التعرض لمخاطر السوق؛
- تفعيل التأمين التعاوني كآلية لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، فقد أصبح ذلك ممكناً في ظل وجود مؤسسات تأمين تعمل وفقاً للقواعد الشرعية، وهو ما يتيح للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية إمكانية تقاسم المخاطر، حيث تتعاون فيما بينها عبر هذه الآلية لإنقاذ المتعثر منها وتعويض الأضرار التي قد لا تقوى المؤسسة الواحدة على تحملها، كما أن اعتماد هذه الآلية في التعامل مع المخاطر سيحقق الملاءة المالية للمصارف الإسلامية وسيتيح لها إمكانية تحجيم التوسع في المدائبات وتمويل الاستثمارات قصيرة الأجل لانخفاض عامل المخاطرة فيها على حساب الاستثمارات طويلة الأجل، وهو ما يعني وضع هذه المصارف في مسارها الطبيعي وتعزيز دورها وسلامتها المصرفية وكذا أدائها.
- كما نوصي بضرورة زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في ميزانيات المصارف الإسلامية خاصة بما يتعلق بإجمالي مخاطر السوق، والحجم المخصص من رأس المال الواجب لتجنب هذه المخاطر، مع الاهتمام بأسس الرقابة الداخلية، وتطوير أنظمة المراجعة وتأهيلها بالأساليب المناسبة كما وكيفاً.

## أفاق الدراسة:

إن البحث في مجال ربحية البنوك والعوامل التي تتأثر بها لا يزال وسعا إذ يمكن الخوض في مواضيع كثيرة يمكن أن تزيج الكثير من الغموض، وبعد دراستنا للموضوع تبين لنا بأن هناك عدة جوانب هامة جدية بالدراسة والبحث نذكر منها:

- تحليل مخاطر السوق في المصارف الإسلامية.
- تطوير أساليب إدارة المخاطر السوقية في المصارف الإسلامية؛
- إدارة مخاطر السوق وأثرها على الأداء المالي للمصارف الإسلامية؛
- التنوع في صيغ التمويل الإسلامي وأثرها على الأداء المالي للبنوك الإسلامية؛
- الالتزام بمعايير كفاية رأس المال وأثره على أداء المصارف الإسلامية؛
- تفعيل التأمين التعاوني كآلية لإدارة المخاطر في السوق المصرفي الإسلامي؛
- صيغ التمويل التشاركية وأثرها على ربحية البنوك الإسلامية؛

# قائمة المصادر والمراجع

## المراجع باللغة العربية

### أولاً: الكتب

1. أبو الفتوح علي فضالة ، "التحليل المالي و إدارة الأموال" ، (القاهرة، مصر، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع، 1999).
2. اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، "مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية"، (القاهرة، مصر الجديدة، 1397هـ، -1977).
3. أحمد سليمان خصاونة، "المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل -تحديات العولمة- إستراتيجية مواجهتها"، (الأردن عالم الكتب، 2008).
4. أحمد شعبان محمد علي، "انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية"، الطبعة الأولى، (الابراهيمية، مصر، الدار الجامعية، 2007).
5. احمد طلفاح، "مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي"، (المعهد العربي للتخطيط، أفريل ، 2005)،
6. أحمد غنيم، "الأزمات المالية و المصرفية مقررات لجنة بازل و الإشراف علي البنوك بازل 1 و بازل 2"، الطبعة الأولى، (القاهرة، مصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2004).
7. أحمد محمد المصري، "إدارة البنوك التجارية والإسلامية"، الطبعة الأولى، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2006).
8. أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى، "إدارة الخطر و التأمين"، (الأردن، دار الحامد، 2007
9. بدر الدين أبي عبد الله محمد بن علي الحنبلي البعلبي، "مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية"، (بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ، دون سنة النشر).
10. بن علي بلعوز، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق حبار، "إدارة المخاطر"، ط 1 ، (عمان، الأردن، دار الوراق للنشر والتوزيع، 2013).
11. حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، "إدارة المصارف الإسلامية، (عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2010).

12. حمد محمود الخطيب، "العوامل المؤثرة على الأداء المالي "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، الطبعة الأولى، (الأردن، دار الحامد للنشر، 2010).
13. رايس حدة، " دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية"، ط 1، (القاهرة، مصر ، إيتراك للنشر والتوزيع، 2009).
14. ريمون يوسف فرحات، "المصارف الإسلامية"، ط1، (لبنان، منشورات الحلبي، 2004).
15. زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، "إدارة مخاطر الائتمان"، (مصر، الشركة العربية المتحدة، 2008).
16. زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، "إدارة البنوك"، الطبعة الثانية، (عمان، الأردن، دار الصفاء للنشر و التوزيع، 1996).
17. سميحة القليوبي، "الشركات التجارية"، الطبعة الأولى، (القاهرة، دار النهضة للنشر، 1993).
18. سمير الخطيب، "قياس وإدارة المخاطر بالبنوك"، (الإسكندرية، منشأة المعارف، 2005).
19. شمس الدين أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي، "المبسوط للسرخسي"، دراسة وتحقيق خليل محي الدين الميس، الطبعة 1، (بيروت، لبنان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000).
20. صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، (عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013).
21. صادق راشد الشمري، "الصناعة المصرفية الإسلامية مداخل وتطبيقات"، (الأردن، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2014).
22. صحيح مسلم بشرح النووي "كتاب المساقاة والمزارعة، باب الربا"، مجلد 5، ج 6، (بيروت، دار الفكر، 1981).
23. صلاح عبد الباقي، "إدارة الموارد البشرية"، (مصر، الدار الجامعية، للنشر والتوزيع، 2000).
24. طارق عبد الله حماد، "إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)"، (الإسكندرية، مصر الدار الجامعية، 2003).
25. عادل عبد الفضيل عيد، "الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية"، (الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2007).
26. عائشة الشرقاوي المالقي، "البنوك الإسلامية، التجربة بين القانون والفقہ والتطبيق"، (الدار البيضاء، المغرب، المركز الثقافي العربي، 2000).

27. عبد الحليم عمار غربي، "مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية"، (الإمارات العربية المتحدة، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، 2013).
28. عبد الغفار حنفي ورسمية قرياقص، "أساسيات الاستثمار والتمويل"، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2004).
29. عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات البنوك من الأساسيات إلى المستجدات"، الطبعة الأولى، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2015).
30. عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة واقتصاديات البنوك"، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2001).
31. عبد الناصر براني أبو شهد، "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، ط1، (عمان، الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2013).
32. العجلوني، محمد محمود، "البنوك الإسلامية - أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية -"، ط1، (عمان الأردن، دار المسيرة، 2008).
33. عدنان عبد الله محمد عويضة، "نظرية المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي، دراسة تأصيلية تطبيقية"، (الأردن، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2010).
34. علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، "الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف"، (لأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2011).
35. علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، "الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف"، (لأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2011).
36. الغالي بن إبراهيم، "تحليل الربحية التجارية لاتخاذ القرارات الاستثمارية في المصارف الإسلامية -دراسة علمية-"، (عمان، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2016).
37. فهد نصر حمود، "أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية"، (عمان، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009).
38. قتيبة عبد الرحمان العاني، "التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية"، (عمان، الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2013).
39. لاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، "إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، (عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2000).



40. مجيد جعفر الكرخي، "تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية"، (عمان، الأردن، دار المناهج ، 2008).
41. محمد العلي، إبراهيم. ، "مدخل إلى بحوث العمليات"، (جامعة تشرين، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 2004).
42. محمد بو جلال، "البنوك الإسلامية"، الطبعة الأولى، (الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990).
43. محمد حسين الوادي، حسين محمد سمحان، "المصارف الإسلامية"، ط2، (عمان، الأردن، دار المسيرة، 2008).
44. محمد سويلم، "إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية -مدخل مقارن-" الطبعة الأولى، (مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1998).
45. محمد عبد المنعم أبو زيد، "المضاربة وتطبيقاتها العملية في البنوك الإسلامية"، الطبعة الأولى، (القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996).
46. محمد كمال عطية، "نظم محاسبية في الإسلام"، ط 2، (الإسكندرية، منشأة المعارف، 1989).
47. محمد محمود الخطيب، "الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، (عمان، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010).
48. محمد محمود المكاوي ، "دائرة المخاطر في البنوك الإسلامية"، (المنصورة، مصر، المكتبة العصرية، 2012).
49. محمد مطر، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني"، (عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006).
50. محمود حسن صوان، "أساسيات العمل المصرفي الإسلامي -دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية"، ط1، (عمان، الأردن، دار وائل للنشر، 2001).
51. محمود حمودة ، مصطفى حسن، " المعاملات المالية في الإسلام"، ط 2، (عمان، مؤسسة الوراق، 1999).
52. محي الدين يعقوب أبو الهول، "تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية"، (الأردن، دار النفائس، 2012).
53. مصطفى رضوان، "مدونة الفقه والقضاء في القانون التجاري"، الجزء الأول، (الإسكندرية ، منشأة المعارف، 1997).

54. مصطفى كمال السيد طایل، "القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية"، (مصر، دار عياشي للطباعة، 1999).
55. مفلح محمد عقل، "مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي"، ط 1، (الأردن، المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2010).
56. منير إبراهيم الهندي، "الفكر الحديث في مجال الاستثمار"، (الاسكندرية، منشأة المعارف، 1999).
57. منير ابراهيم هندي، "أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية"، (الاسكندرية، منشأة المعارف، 2011).
58. منير ابراهيم هندي، "الفكر الحديث في الاستثمار"، ط 2، (الاسكندرية، منشأة المعارف، 2004).
59. نجاح عبد العليم، عبد الوهاب أبو الفتوح، "أصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية"، ط 1، (الأردن، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2014).
60. يوسف كمال محمد، "فقه الاقتصاد النقدي، المصرفية الإسلامية الأزمة والمخرج"، ط 3، (القاهرة، دار النشر للجامعات، 1998م).

#### ثانياً: المجلات والدوريات

1. أبو نصر محمد شخار، نقلا عن أودين وناريمان: "علم الاقتصاد، استحقاق الربح بالمخاطرة في الاقتصاد الإسلامي"، المجلة الإسكندنافية، المجلد الأول، العدد الأول، كانون الثاني/يناير 2010.
2. أحمد حميد الطاير، حلقة نقاشية تحت عنوان "نظرة مستقبلية للمشهد الاقتصادي"، دبي، 30 مارس 2011.
3. اريكو لوقا وفاراهباخش، ميثرا، النظام المصرفي الإسلامي قضايا مطروحة بشأن الاحتراز والمراقبة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، مج 13، العدد 21، سنة 2001.
4. بريش عبد القادر، "إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات بازل 2 و 3 ومتطلبات تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي العالمي ما بعد الأزمة المالية العالمية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 29، فيفري 2013 ..

5. بلعزوز بن علي، " استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية" ، مجلة الباحث، عدد 7، جامعة الشلف 2010/2009.
6. الجوزي جميلة، حدو علي، "دراسة مقارنة لإدارة المخاطر في الجزائر بين المصارف الإسلامية ومصارف تقليدية خاصة -حالة بنك البركة الجزائري وبنك الشركة المصرفية العربية وبنك الخليج الجزائري"، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 7- 2016.
7. دباغية السعدي ابراهيم، "أثر العوامل البيئية على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين"، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد34، (العدد 52، 2012).
8. دودين أحمد يوسف، "معوقات استخدام بطاقة الأداء المتوازن في البنوك التجارية الأردنية (دراسة ميدانية)، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، مجلد9، العدد2، الأردن، 2009.
9. راغب الغصين، محمد عمار نشواتي، " تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية باستخدام مؤشرات نموذج CAMEL، (دراسة تحليلية مقارنة)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 36، العدد1، 2014.
10. رضوان العمار، زينب مهنا، " دور المؤشرات المالية في تقويم الأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة في سورية، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، ( المجلد 38، العدد6،، 2016).
11. رفيق يونس المصري، "هل الفائدة حرام بجميع أشكالها"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد الإسلامي، المجلد 17، العدد الأول 2004.
12. رقية بوحيزر، "دراسة قياسية لمحددات القيمة السوقية لأسهم البنوك الإسلامية المدرجة في بورصة قطر للأوراق المالية"، مجلة الإدارة العامة، ، المجلد 56، (العدد 2، المملكة العربية السعودية، جانفي 2016).
13. رقية بوحيزر، مولود لعرابة، "واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل 2"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م 23 العدد 2، 2010.
14. زيتوني عبد القادر، "دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك التجارية -دراسة تطبيقية"، مجلة جامعة عبد الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، جدة، السعودية، 2009.
15. سامي بن ابراهيم السويلم، التحوط في التمويل الإسلامي، مكتبة الملك فهد الوطنية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2007،

16. سرمد كوكب جميل، حسن صبحي حسن، "تقدير القيمة المعرضة للمخاطر لأسواق الأوراق المالية العربية باستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية"، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل العراق، العدد 30، 2008.
17. سليمان ناصر، "إتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 6، 2006.
18. سمير الشاهد، البنوك الإسلامية وتحديات بازل 1، حولية البركة، مجلة متخصصة بفقهاء المعاملات والعمل المصرفي الإسلامي، خاصة بأبحاث ندوات البركة العدد 8، 2006.
19. صابر محمد الحسن، الرقابة على المصارف الإسلامية ومتطلبات مقررات بازل، حولية البركة، مجلة متخصصة بفقهاء المعاملات والعمل المصرفي الإسلامي، خاصة بأبحاث ندوات البركة، العدد 8، 2006.
20. صالح عبد الرضا رشيد، "مؤشرات الأداء المصارف التجارية الخاصة والعامة في العراق: دراسة مقارنة"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، المجلد 3، العدد 1، 2000.
21. صالح كامل، "دور الوقف في النمو الاقتصادي"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 156، أبريل/ماي 1994 ..
22. الصديق محمد الأمين الضير، "الغرر في العقود وآثاره في التطبيقات المعاصرة"، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سلسلة محاضرات العلماء البارزين رقم 4، جدة، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1993، 1414هـ..
23. طارق الله خان، حبيب أحمد، "إدارة المخاطر، تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية"، ط 1، ورقة مناسبات (رقم 5)، ترجمة عثمان بابكر أحمد، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، جدة، المملكة العربية السعودية، 2003.
24. الطيب بولحية، عمر بوجميلة، "تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية لمجموعة من البنوك الإسلامية للفترة 2009-2013"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 14، السداسي الأول 2016.

25. عبد الرؤوف جودة، ومحمد زغلول، "استخدام مقياس الأداء المتوازن في بناء نموذج قياس رباعي المسارات لإدارة الأداء الاستراتيجي والتشغيلي للأصول الفكرية"، كلية إدارة الأعمال، جامعة ملك سعود، الرياض، 2014..
26. عبد الكريم أحمد قندوز، "إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية: مدخل الهندسة المالية"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 8، 2012.
27. عبد المجيد محمود عبد المجيد، "مقررات بازل 2 وآفاق التطبيق في البنوك الإسلامية"، مجلة دراسات مصرفية ومالية، أكاديمية السودان للعلوم البنكية والمالية، العدد 12، جمادى الثانية 1429هـ، يوليو 2008 م.
28. علي عبد الرضا حمودي العميد، "مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات (دراسة تطبيقية-حالة العراق)"، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، دون ذكر السنة.
29. ليلي مقدم، "دراسة حجم المخاطر على عوائد الأسهم بين سوق الأوراق المالية السوداني وسوق الأوراق المالية الأردني بالاعتماد على مقارنة القيمة المعرضة للخطر"، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية-عدد 07/ديسمبر 2017، (جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر).
30. ماهر الشيخ حسن، "قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة.
31. محمد جموعي قريشي، "تقييم أداء المؤسسات المصرفية -دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000"، مجلة الباحث بورقلة، (العدد 3، 2004).
32. محمد عبد الوهاب العزاوي، "نظام تقويم أداء المصارف التجارية باستخدام بطاقة الدرجات المتوازنة"، مجلة الرشيد المصرفي، العدد 5، 2002م.
33. محمد عمر شابرا، طارق الله خان، "الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية"، ورقة مناسبات رقم 3، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2000.
34. الملامح الأساسية لاتفاقية بازل 1، دراسة مقدمة إلى الاجتماع السنوي الثامن والعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، القاهرة، سبتمبر 2004..
35. منذر طلال المومني، عنان فتحي السروجي، "مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية"، مجلة المنارة، المجلد 13، العدد 2، 2007.

36. المهدي مفتاح السريني، "مدى إمكانية استخدام مؤشرات تقييم الأداء في بيئة التصنيع الحديثة في القطاع الصناعي الليبي"، *مجلة جامعة*، مجلد 3، العدد 05، ليبيا، 2013.
37. نادية مكاوي أبو فخره، "دراسة العلاقة بين الربحية والرأس المال في البنوك التجارية المصرية"، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، (عين شمس، مصر، كلية التجارة، 1997).
38. ناصر سليمان، البنوك الإسلامية واتفاقية بازل III، المزايا والتحديات، *مجلة الدراسات المالية والمصرفية*، العدد 10، الأردن، مارس 2012.
39. نفيسة حجاج، وأحلام بوعبدلي، "أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على ربحية المؤسسات" دراسة حالة عينة من المؤسسات البترولية الجزائرية 2010-2014، *مجلة الباحث*، ورقلة، الجزائر، العدد 16، 2016.
40. هناء محمد الحيطي، ساري سليمان ملاحيم، "أثر سعر المراجعة على الأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن (2000-2013)"، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، المجلد 12، العدد 4، 2016.
41. يوسف التوم شهاب الدين، مصطفى أحمد حمد منصور، "أثر جودة الضمانات في أساليب إدارة التعثر المصرفي دراسة تطبيقية على الجهاز المصرفي السوداني" *مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية*، العدد 01، (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، يوليو 2012).
42. يوسف كمال محمد، "حوار حول الوساطة والمصارف الإسلامية"، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز - الاقتصاد الإسلامي*، م 13، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 1421.

#### ثالثاً: الملتقيات والمؤتمرات والندوات

1. أحمد حميد الطاير، حلقة نقاشية تحت عنوان "نظرة مستقبلية للمشهد الاقتصادي"، دبي، 30.
2. بدر الدين قرشي مصطفى، "التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية"، *ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية النسخة الرابعة بعنوان "التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية"*، أيام 5، 6، أبريل 2012.
3. حازم حجلة سعيدة، أمال بوسواك، "بطاقة قياس الأداء المتوازن كآلية مستحدثة لقياس الأداء"، *الملتقى الدولي الخامس حول دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق*

- المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية الإسلامية، جامعة حمه لخضر، الوادي، 7/8 ديسمبر، 2014.
4. حسين سعيد، علي أبو العز، "كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية في الواقع وسلامة التطبيق"، المؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية، الجامعة الأردنية، الأردن، 2014.
5. خالد خديجة، غالب عوض الرفاعي، "مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية وسبل التقليل منها"، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، أيام 16-18 أبريل 2007.
6. خليل عبد الرزاق، أحلام بوعبدلي، "تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطر حالة القرض الشعبي الجزائري"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، واقع وتحديات، دون ذكر السنة.
7. سليمان ناصر، "إنفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية، الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الامير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 5 أبريل 2015.
8. طيبة عبد العزيز، مرابي محمد، "بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية"، الملتقى الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري" في ظل التطورات العالمية الراهنة، بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2008.
9. عبد الباسط محمد المصطفى جلال، "اتجاهات المخاطر المصرفية في السودان، مؤتمر تحديات إدارة المخاطر، (الفترة من ديسمبر 2010، يونيو 2012)، مركز برين باور، مارس 2013.
10. عبد الغني دادن، "قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية"، بحث مقدم خلال المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، (جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 8-9 مارس 2005).
11. عبد القادر شاشي، "معايير بازل للرقابة المصرفية إتفاقية بازل 2"، ملتقى الخدمات المالية و إدارة المصارف الإسلامية، جامعة سطيف، 13، 20 أبريل 2010.
12. عبد الكريم أحمد قندور، مراجعة لنظرية المخاطرة في الإقتصاد الإسلامي ودورها في إبتكار وتطوير منتجات إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية

- حول التحوط وإدارة المخاطر في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، جامعة الملك فيصل  
السعودية، النسخة الرابعة، يومي 5،6 أبريل 2012.
13. عبد الكريم أحمد قندوز، "إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية من الحلول الجزئية إلى التأصيل"،  
مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول"، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي،  
21 ماي -2 يونيو، 2009.
14. عبد المليك مزهودة، "المقاربة الاستراتيجية للأداء مفهومًا وقياسًا"، المؤتمر العلمي الدولي حول  
الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، (جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 8/9 مارس  
،2005).
15. ماهر الشيخ حسن، "قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال"،  
المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة، 2009.
16. مجدي الشوربجي، "أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية"،  
الملتقى الدولي الخامس: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل  
الاقتصاديات الحديثة، (جامعة الشلف، 13-14 ديسمبر 2011)،
17. محمد عبد الرحيم، " قياس الأداء: النشأة والتطور التاريخي والأهمية، ندوة قياس الأداء في  
المنظمات الحكومية، مدخل قائمة الانجاز المتوازنة والمنعقدة في القاهرة، (مصر، 2007).
18. محمد علي قري، " الاداعات في عمليات وصيغ التمويل الإسلامي وانعكاسات ذلك على صورة  
مخاطره"، الملتقى السنوي الإسلامي السابع: إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية المنظم من  
طرف الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفي، 27-27 سبتمبر 2004.
19. مسعودي عبد الهادي، مسعودي خيرة، "إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية: الامكانيات  
والتحديات"، الملتقى الوطني الثاني حول الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية -  
الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية ، بجامعة الأغواط، الجزائر، نوفمبر 2015.
20. مفتاح صالح، رحال فاطمة، "تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي"، المؤتمر  
العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي،  
اسطنبول، تركيا، أيام 09-10 سبتمبر 2013.



21. نوال بن عمارة، "إدارة المخاطر في مصارف المشاركة"، الملتقى العلمي الدولي حول : الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، أيام 20، 21 أكتوبر 2009.

22. يحي سعيدي، ولخضر أوصيف، " أثر تطبيق معايير المحاسبية الإسلامية في تطوير الأداء المالي للبنوك الإسلامية"، الملتقى الدولي الخامس حول دور الحوكمة في تحسين الأداء للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والإسلامية، جامعة حمه لخضر، الوادي، يومي 7/8 ديسمبر 2014،

#### رابعاً: الأطروحات والرسائل

1. تهابي محمود محمد الزعابي، "تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل ، دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني بقطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة بالجامعة الإسلامية - غزة - 2008.

2. حسين المحمود، " إمكانية استخدام نظام camels في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية)"، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص المصارف والتأمين، جامعة دمشق، سوريا، 2014.

3. حياة نجار، " إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل-دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية-"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2013/2014.

4. خضراوي نعيمة، "إدارة المخاطر البنكية -دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية - حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري-"، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، بجامعة محمد خيضر، (بسكرة، الجزائر)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، سنة 2008-2009.

5. زاهر صبحي بشناق، "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية-دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين-"، أطروحة ماجستير غير منشورة بالجامعة الإسلامية غزة، 2013.

6. زراقي هاجر، "إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية - دراسة حالة بنك البركة الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2012، 2011.
7. شعبان محمد عقيل "شعبان لولو"، "قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مقابل مؤشرات الأداء التقليدية على تفسير التغير في القيمة السوقية للأسهم - دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين -، رسالة ماجستير غير منشورة، (تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية - غزة، 2015).
8. طهراوي أسماء، "إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، دراسة قياسية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، 2014.
9. عادل بن عبد الرحمان بن أحمد بوقري، "مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2005.
10. عادل عشي، "الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة 2000-2002"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2001/2002.
11. عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته سعيدة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، 2011/2012.
12. محمد عبد الحي، "استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلب، سورية، 2014.
13. معتوق جمال، "إدارة المخاطر المالية في ظل منتجات الهندسة المالية، دراسة مقارنة بين سوقين ماليين"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2016.
14. موسى عمر مبارك أبو محييد، "مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص المصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية المصرفية، الأردن، 2008.

15. ميرفت علي أبو كمال، "الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل 2 دراسة تطبيقية على المصارف. العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007.
16. الوردى خدومة، "دور المبتكرات المالية في مواجهة المخاطر المالية وتحقيق استقرار المؤسسة الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015.

#### خامسا: التقارير السنوية

1. التقارير السنوية، البنك الإسلامي الأردني، 2008-2018.
2. التقارير السنوية، البنك العربي الإسلامي الدولي، 2008-2018.
3. التقارير السنوية، المصرف الراجحي، 2008-2018.
4. التقارير السنوية، مصرف البلاد، 2008-2018.
5. التقارير السنوية، بيت التمويل الكويتي، 2008-2018.
6. التقارير السنوية، بنك الكويت الدولي، 2008-2018.
7. التقارير السنوية، مصرف البحرين الإسلامي، 2008-2018.
8. التقارير السنوية، مصرف السلام البحريني، 2008-2018.
9. التقارير السنوية، مصرف قطر الإسلامي، 2008-2018.
10. التقارير السنوية، مصرف الريان، 2008-2018.
11. التقارير السنوية، البنك المركزي الأردني، 2008-2018.
12. التقارير السنوية، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2008-2018.
13. التقارير السنوية، البنك المركزي الكويتي، 2008-2018.
14. التقارير السنوية، البنك المركزي البحريني، 2008-2018.
15. التقارير السنوية، البنك المركزي القطري، 2008-2018.

#### سادسا: معايير مالية ومصرفية

1. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، بيان عن الغرض من نسبة كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية وكيفية حسابها ضمن معيار بازل 1، البحرين، المنامة، مارس 1999م.

2. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، "المعايير الشرعية"، معيار رقم 17 ، البحرين، 2007.

1. مجلس الخدمات المالية الإسلامية، معيار كفاية رأس المال للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقدم خدمات مالية إسلامية، مسودة مشروع رقم (2)، 15 مارس 2005.

#### سابعاً: المواقع الإلكترونية

1. أبو نصر محمد شخار، نقلاً عن أودين وناريمان : " علم الاقتصاد، استحقاق الربح بالمخاطرة في الاقتصاد الإسلامي"، المجلة الإسكندنافية (مجلة إلكترونية )، المجلد الأول، العدد الأول، كانون الثاني/يناير 2010، متوفر على الموقع <http://e.su.no/index/php>.

2. أشرف محمد دوابه، "إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية"، بحث متوفر على الرابط التالي: [www.kantakji.com/media/1993/f226.doc](http://www.kantakji.com/media/1993/f226.doc)

3. بوعتروس عبد الحق، بوهرين فتيحة، "خطر السيولة في البنوك الإسلامية، دراسة حالة بعض البنوك الإسلامية البحرينية"، جامعة قسنطينة 2 بحث متوفر على الرابط التالي: [www.redoreg.com/texte-complet.pgp?idart=114](http://www.redoreg.com/texte-complet.pgp?idart=114)

4. خالد خديجة، عبد الحفيظ بالغبري، غالب عوض الرفاعي، "إدارة مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية" بحث منشور على الموقع: <https://ebook.univeyes.com/40248/pdf>

5. ستاندر آند بورز، بازل 3 يمكنها تعزيز أعمال البنوك الإسلامية، أبريل، 2015، متوفر على الرابط التالي: <http://www.albayan.ae/economy/capital-market>

6. شوقي بورقبة، "طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية"، بحث منشور على الموقع الإلكتروني:

[www.kau.edu.sa/Files/121/Files/59600\\_Shawki\(15\).pdf](http://www.kau.edu.sa/Files/121/Files/59600_Shawki(15).pdf) ،

7. فاطمة أحمد الطيب - خلف الله أحمد محمد عربي، "التنبؤ بمعيار CAMELS باستخدام تحليل التمييز - دراسة حالة البنوك التجارية السودانية للفترة 2002-2009" بحث منشور ، على الموقع الإلكتروني <http://www.alnoor.se/article.asp?id=108228>

8. محمد علي قري، "المخاطر الائتمانية في العمل المصرفي الإسلامي، (دراسة فقهية اقتصادية)"، من موقع محمد علي قري (2002): [www.elgari.com](http://www.elgari.com)

9. معيار الإرشادات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال، الاعتراف بالتصنيفات للأدوات المالية المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية الصادرة من مؤسسات تصنيف ائتماني خارجية، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:
- [http://www.ifsb.org/standard/ar\\_standardeng\\_IFSB\\_Guidance\\_Note\\_CAS.pdf](http://www.ifsb.org/standard/ar_standardeng_IFSB_Guidance_Note_CAS.pdf)
10. معيار الإفصاحات لتعزيز الشفافية وانضباط السوق للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية/التكافل على الموقع الإلكتروني التالي:
- [www.ifsb.org/standard/ifsb\\_arabic.pdf](http://www.ifsb.org/standard/ifsb_arabic.pdf)
11. معيار المبادئ الإرشادية لإدارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية/التكافل وصناديق الاستثمار الإسلامية على الموقع الإلكتروني التالي:
- [www.ifsb.org/standard/ifsb3\\_arabic.pdf](http://www.ifsb.org/standard/ifsb3_arabic.pdf)
12. معيار كفاية رأس المال للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقدم خدمات مالية إسلامية، المنشور على الموقع الإلكتروني التالي:
- [http://www.ifsb.org/standard/ifsb2\\_arabic.pdf](http://www.ifsb.org/standard/ifsb2_arabic.pdf)
13. موقع مجلس الخدمات المالية الإسلامية <http://www.ifsb.org>

### المراجع باللغة الأجنبية:

#### أولاً: الكتب

1. Dennies Cox, Michael Cox, The Mathematics of Banking and Finance, John Wiley & Sons Ltd, West Sussex, England, 2006, P:203 .
2. Eugene F. Brigham, Michael C. Ehrhardt, Financial Management: Theory and Practice, South-Western Cengage Learning, USA, 13th edition
3. Gerhard Schroeck), Risk Management and Value Creation in Financial Institutions, John Wiley & Sons, Inc, Hoboken, New Jersey , 2002 .
4. Jean-Marc Figuet", quelques implications stratégiques des accords de Ball 2 ", article publié sous un livre titre : management de la banque, risques, relation, organisation, coordination par Éric Lamarque, Pearson éducation, France, 2005.
5. Joël Bessis, "Risk Management in Banking" , 2nd Edition, wiley-Sons, 2002.
6. Josée et pierre, " la gestion financier des pme trévères et pratiques", presses de université de Québec ,1999

7. Karen A. Horcher, Essential of Financial Risk Management, John Wiley & Sons, Inc. Hoboken, New Jersey, 2005.
8. Lorrino Philipe, Comptes et Recits De La Performance ,( Paris, Edition D'organisation, 1996 ).
9. Peracchi. F, "Econometrics ",England, John Wiley et Sons LTD,2001
10. Pierre vernimen , pascal quiry, yann le fur, "finance d'entreprise,("9eme edition Dalloz paris 2011.)
11. William Green, "econometric analysis", 5<sup>nd</sup> Ed, New Jersey, Prentice Hall, Apper Saddle River, 2003.

#### ثانياً: المجلات والدوريات

1. Abdelilah EL ATTAR , Mohammed Amine ATMANI, " L'impact des accords de Bâle III sur les Banques Islamique, Dossiers de Recherches en Economie et Gestion", Dossier Spécial, Université M. Premier Oujda, Maroc, 2013.
2. Carol Alexander, Elizabeth Sheedy , Model-Based Stress Tests: Linking Stress tests to VAR for Market Risk, Macquarie University Applied Finance Centre Research Papers, Research Paper No. 33, 2008
3. Kaplan S.Rebert & Norton P.David,"The Balanced Scorecard: Measures That Drive Performance",Harverd Business Review,1992.
4. Levin. A, Lin. C-F, 1992, " Unit Root Test in Panel Data: Asymptotic and finite sample properties ", Department of Economics, University of California, San Diego.
5. Owen Evans and others," Macroprudential Indicators of financial soundness", occasional paper, 192, IMF, Washington DC, April. 2000.
6. Shorouq Tomar and Adel Bino: Corporate governance and bank performance, evidence from Jordanian banking industry, Jordan journal of business administration, university of Jordan, volume 8, no 2, 2012.
7. Winfrid Blaschke, Matthew T. Jones, Maria Soledad Martinez Peria Stress Testing of Financial Systems: An Overview of Issues, Methodologies, and FSAP Experiences, IMF Working Paper No. 01/88, 2001

#### ثالثاً: الأطروحات والرسائل

1. LAMA Tarek AL-Kayed, "Capital Structure and Performance of Islamic Banks: Determinants and Optimality", PhD thesis, Institute of Islamic Banking and Finance, International Islamic University, Malaysia, 2012.
2. Sabira Rizwa, "Implications of Basel III On Islamic Banks, international conference on excellence in business", university of sharjah, united arab emirates,2012.

3. Theresa A. Gunn, "A Comparative Analysis of The Implications of The Islamic Religion on Corporate Capital Structures of Firms in Emerging Countries", PhD thesis, the College of Business Administration, TUI University, Malaysia,2014.

#### رابعاً: المعايير المالية والمصرفية

1. Dhafer saidane , L'impact de la réglementation de bale3 sur les métiers des salaries des banques 1,ère partie : bale3, explication du dispositif, les études de l'observatoire, septembre, 2012.
2. Operational Consideration (Market Risk), Guiding Principles of Risk Management for Institutions (Other than Insurance Institutions) Offering only Islamic Financial Services, IFSB, 2005.
3. Quantitative Disclosure,Market Risk:(2007)-Disclosures to promote Transparency and Market Discipline of Risk Management for Institutions Offering Islamic Financial Services (Excluding Islamic Insurance (Takaful) Institutions and Islamic Mutual Funds), IFSB.
4. Range of scenarios including dynamic and forward-looking scenarios, (2012)-Guiding Principles on Stress Testing for Institutions Offering only Islamic Financial Services [Excluding IslamicInsurance (Takaful) Institutions and Islamic Collective Investment Schemes], IFSB
5. Section 4: Guiding Principles on Stress Testing for Supervisory Authorities, (2012)-Guiding Principles on Stress Testing for Institutions Offering only Islamic Financial Services [Excluding IslamicInsurance (Takaful) Institutions and Islamic Collective Investment Schemes], IFSB,
6. Stress testing promoting risk identification and taking views across the IIFS, (2012)-Guiding Principles on Stress Testing for Institutions Offering only Islamic Financial Services [Excluding IslamicInsurance (Takaful) Institutions and Islamic Collective Investment Schemes], IFSB, .
7. The New Basel Accord , BIS , International Convergence of capital management and capital standards , June 2004
8. The World Bank and International Monetary Fund, Financial Sector Assessment, Washington DC 2005.

#### خامساً: المواقع الإلكترونية

1. Islamic Finance Development Indicator, IFDI 2019, ICD REFINITIV 2019, available at: <https://www.zawya.com/islamic-finance-development-indicator/#>